


بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۱۴۵۲۷

۱۹۰۸ - ۱۹۰۹

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب تذکره العقی (جلد دوم) (۷۰-۷۱)	شماره ثبت کتاب
مؤلف علامه حلی (حسن بن علی مطهر)	۱۵۳۴۴
موضوع	۱۱۸۲۲
ردیف این کتاب در فهرست کتابخانه	۹۱۲۴



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۱۴۵۲۷

۱۹۰۱ - ۱۹۰۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

مکتبہ ذریعہ العقی (فرد ۴-۶)

مؤلف علامہ علی (حسن بن علی بن علی)

موضوع

در بیان تاریخ و سیرت و حدیث و فقه و لغت و ادب

۹۱۲۴

۱۵۳۴۴

۱۱۸۲۳

مجلس شورای ملی
۹۱۲۴



لكونه راجع الى
 الخليفة العباسي
 في بغداد
 في سنة ١٢٠٠
 من الهجرة

هذا الرابع والخامس والسادس من كتاب تذكره القضاة من صفات الخلافة الحلي في سنة ١٢٠٠

كتاب
 الآخرة والنفس الصوم والاعتكاف الحج والعمرة الجهاد



كتاب
 جعفر سلطان العراق
 في سنة ١٢٠٠

كتاب
 في بيان ما يجب من حقوق الخليفة العباسي
 في سنة ١٢٠٠

كتاب
 في بيان ما يجب من حقوق الخليفة العباسي
 في سنة ١٢٠٠

كتاب
 في بيان ما يجب من حقوق الخليفة العباسي
 في سنة ١٢٠٠

كتاب
 في بيان ما يجب من حقوق الخليفة العباسي
 في سنة ١٢٠٠



بسم الله الرحمن الرحيم وأب تبارك وتعالى
كتاب الزكاة وفيه أبواب **الباب الأول** في زكاة المال وفيه مقاصد **المقصود الأول** في
الشرائط **مقدمة** الزكاة لغة التزكية والطهارة وشرها التخلي الواسع في المال الذي يغير فيه الضاب
زكاة لأزديا الثواب وأما المال وطهارة من حق المساكين ووجوبها معلوم من الكتاب والسنة ولا
قال الله تعالى وأما الزكاة ولما عدل النبي صلى الله عليه وآله معاد إلى غير يقال عليهم أن الله فريض عليهم
صدقة فتخذون عينا من ماله في فقرهم وأجمع المسلمون كاذن على وجوبها في جميع الأصناف على اختلاف
الحجة الإسلام إذا عرفت هذا فمن أكره وجوبها من ولد على القطر ونشأ بين المسلمين فهو من مذموم
من غير أن يستتاب وإن لم يكن من طهر بل أسلم عقيب كفر استتبع على وجوبها إنشأ فان ما يرى لا
ضمورية وجب فله وإن كان من ينهى وجوبها عليه لأنه نشأ بالبدية أو كان قريباً لغيره بالاسلام غير
وجوبها ولو عجز عن كسبه **مسألة** ولو اعتقد وجوبها ومنعها فحقه ضيق الإمام عليه وبها الله حتى
يلغى الله حتى واجب عليه فإن أخفى له جسده حتى يظهره فإذا ظهر عليه لغيره فله الزكاة
لا أن يرد على ما أجزم بل بغيره وقد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في الحديث لقوله عليه السلام ليس
في المال حتى سوي الزكاة ولأن منع العادة لا يوجب عليه ما لا يكسر من العبادات والكرامات وفيه
الشافعي في القية واستثنى راجعاً من عبد العزيز استمع الزكاة شرطاً له لقوله عليه
ومن معها فإنا أجمعنا وشرطها له غيره من غرائب رتباً ليس لغيرها حتى ولو سلم فإنه مستثنى
فإن العقوبات في إتمامه الأسلام كانت في المال ثم نفي **مسألة** ولا يجزى كسر المانع مع اعتقاد وجوبها

عند طائفة وبما قال عامة أهل العلم وقال الحنفية رواية أنه يكسر لقوله عليه وهو لا يدرك على الكسر
بل على تركها بالجموع ولأن الزكاة من فروع الدين فلا يكسر تركها كالحج وقال عبد الله بن مسعود ما نال
الزكاة مسلم وهو يحمل على التزكية مستحلاً وعليه يحمل قول الصادق عليه السلام من منع غير طائفة
الزكاة فليس مني ولا مسلم وهو قوله عز وجل قال ربنا يصرون على عمل صالحاً فيما تركت وفي رواية
الحنفية لا يقبل له صلوة **مسألة** ومعها مع مكة واعتقاد القوم يشتمل على التزكية ولا يقبل صلوة في
أول الوقت قال الباقر عليه السلام يبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله في المسحاة ذكراً ثم إنا فلا يتأقلاً
حتى أحسن خمسة نفر في آل الحويان من مسجداً لا يصلوا فيه وأما لا تكون وقال الصادق عليه السلام
ما من رجل منع درهما في حجة إلا أنفق اثنين في غيره حجه وما من رجل منع حقاً في ماله إلا طهره الله
عز وجل حجه من يارب يوم القيمة وقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما حسن عبد زكاة في ماله وأردت
وقال الصادق عليه السلام صلوة مكتوبة بخبر من عشرين حجة وحجة حرم منيت مملو ذهباً يبقفه
في رجليه ينفذ ثم قال ولا أظن من صعب عشرين بيتاً من ذهب بحسبه وعشرين درهماً يقبل الله وما يعنى
خمس وعشرين قال من منع الزكاة وفقت صلوة حتى يركب وقال عليه السلام ما ضاع ما في بر وبرك
بتضيق الزكاة ولا يصاد من الطير إلا ما ضيع تسبيحه وقال الباقر عليه السلام ما من عبد منع من زكاة
ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك يوم القيمة نقياً من نار مطوية وعنفه من شر من يبيع من الحوائج
وقال الله عز وجل سيطرون ما غلبوا به يوم القيمة يعني ما غلبوا به من الزكاة وقال الصادق عليه السلام ما
دنى مال ذهب وقصده منع زكاة ماله إلا حسبه الله يوم القيمة نقياً من نار مطوية وعنفه من شر من يبيع من الحوائج
منه فإدراكه لا يخلص منه أكس من يده فقصها كما تقضم الفحل ثم يصير طرية وعنفه وذلك قوله عز وجل
سيطرون ما غلبوا به يوم القيمة وما من منى مال إلا يقر ويقر بمنع زكاة ماله إلا حسبه الله يوم القيمة
نقياً من نار مطوية وكل ذلك ظلف بظلمها ونهت كذا ذات نأب ما بها وما من منى مال إلا يقر ويقر بمنع
زكاة ماله إلا طهره الله عز وجل ويعرضه إلى سبع أرضين يوم القيمة **مسألة** ليس في المال حتى واجبه
سوى وأنفس وهو قول أكثر العلماء لقوله عليه السلام ليس في المال حتى سوى الزكاة وقال الشافعي ومجاهد
يجزى عليه يوم يحصد السنبل أن يلقى له شئاً منه وكذا الأمر في الضلح طريحه شئاً من التمرات فيخرج
الزكاة عند الحقل لقوله تعالى وأولئك هم حصاده والزكاة لا يخرج من يده الحصاد وهو متا وله الزكاة
والمراد إيجاب الحق به الحصاد وأوله محمول على الاستتباب فقد ورد عن أهل البيت عليهم السلام استتباب
أعطاه الحصة والخمس والعنف والعنفين يور الحصاد الجأ ذكراً لا يور الشئ من حصة الله وأولئك
أيضاً في الخلاف واستدل بالإجماع من الغفر ولا لدية وجميع الإجماع ونقله الشيخ عن الشافعي أيضاً

الزكاة
الزكاة
الزكاة

وأما هذه المسائل فلهذه المقابلة فتقول الشارح أما عامة أو خاصة أما العامة فاربعة البائع والعقل
والخبرة والمالك التام **مسألة** البائع شرط في وجوب الزكاة فلا يجب في مال الطفل مطلقاً وبه قال الجمهور
والحسن المجري وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وابن أبي الوائل والنخعي وأصحابنا لا يراى لقوله عليه السلام
رفع الصل عن ثلث من الصبي حتى يبلغ وعن الجعفي حتى يتبين ومن طريق الخاصة قبل اجتماعهما عليهما السلام
وقد سأل عنه ابن مسلم عن مال اليتيم ليس فيه زكاة وعن الباقر عليه السلام ليس في مال اليتيم زكاة
وعن الصادق عليه السلام كان في مال الفقير ليس فيه زكاة ولا في مال التكاثر ليس فيه زكاة
وهو من في مقتضى الشرع ولا ينافي عبادته فلهذا يجب عليه كالصوم والحج وقال الشافعي ومالك وأحمد
يجب في مال الطفل والفقير أو وروى عن علي عليه السلام وعن الحسن بن علي عليه السلام وعن عمر بن عمر
وعائشة وعابدين عبد الله وعابدين زيد وابن سيرين وعطاء بن محمد وربيعة والحسن بن صالح بن يحيى
أبو ليلى وابن عيينة وأبو إسحق وأبو عبد الله بن يحيى عن ابن مسعود والثوري والأوزاعي ومالك بن أنس
يبطل وقال أبو مسعود أحصوا ما لا يجب في مال اليتيم من الزكاة فإذا بلغ أهله فإذا شاء زكوا وإن شاء لم يزك
أحضرنا يقول اليتيم عليه السلام من وثق بهما المال فليزك ولا يتركه حتى يأكله الصدقة وإنما يأكله الصدقة
بأخرها وأما غيره من غيرها فكانت واجبة ولا زكاة عليه السلام كان عتقه مالاً يتام بنى في دفعه فلما
بلغوا أسلمه إليهم وكان قدوة عشرة آلاف دينار فوثقوا فقص صادوا إلى علي عليه السلام فقالوا الله فاقطع
العقب الزكاة قالوا لا قال فاحبسوها فحسبها فخرج المالك مستوراً فقال عليه السلام أرحم من عذري مال في
أودي زكاة وكان من يجب العشر في زكاة يجب ربع العشر في زكاة البايع والخائن محمول على الاستحباب
ويمنع وجوب العشر **مسألة** لا زكاة في المال المنسوب إلى الجنين لعدم التكليف وعدم الوقوف بغيره وروى
وهو واحد وجعل الشافعية والثاني يجب كمال الصبي والأصل يمنع **مسألة** لا زكاة في مال الطفل له ولاية
في مال له نظر للطفل وشقيقه عليه استحبابه إخراج الزكاة لقول الصادق عليه السلام ليس في مال اليتيم
زكاة إلا أن يجرب ولو حضر إلى المال وأخبره نفسه وكان ملياً بالمال كان الرجحان في الزكاة عليه السلام
لأن الولد يصح التصرفات وتصيب المولى ما كان منصوصاً للصغير حال الصادق عليه السلام عن
اليتيم يعلى قال إذا كان عندك مال وضعتك فلك الرجحان وانت ضامن للمال وإن كان لا مال
وعملت به فالرجحان للغلام وانت ضامن للمال إذا نكحت هذا فإذا لم يكن ملياً وإن كان ولياً وحضر المال
أجبره نفسه كان الرجحان للقيم وعليه ضمان المال ولا زكاة لأنه تصرف غير سابع فلا يملك ويحرم
المال ولقوله عليه السلام وإن كان لا مال لك وعملت به فالرجحان للغلام وانت ضامن للمال وكذا إذا
كان ملياً لم يكن ولياً لانقضاء ولا يثبت عن المال لأن سماعه سال الصادق عليه السلام عن التبر

و

يكون عنه مال اليتيم فغير راضية قال نعم قلت فله زكاة قال العري لا أجمع عليه المصنفين
والزكاة **مسألة** وسقط في غلات الطفل ومواشيئه من غير وجوب عدم التكليف في حقه ولا ينافي
عبادة فيفقرا إذا وها إلى النية فلا يجب على من يتعد عليه وإن أبصره مع الصادق عليه السلام
يقول ليس في مال اليتيم زكاة وليس عليه صلوة وليس على جميع غلاته من محل وزرع أو غلة زكاة وإن بلغ
فليس عليه ما مضى زكاة ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك فإذا ادرك كانت عليه زكاة واحدة
وكان عليه مثل ما على غيره من الناس ولما الاستحباب فلقول الباقر والصادق عليهما السلام ليس عليه
في العين والصلوات شيء فاما الغلات فإن عليها الصدقة واجبة والمراة تذكير الاستحباب جمعاً للإدلة
وقال الشافعي يجب في غلاته ومواشيته لهذا الحديث وقد يتقاربوا وقال أبو حنيفة تجب الزكاة في غلات
الاطفال **مسألة** العقل شرط في وجوب الزكاة فلا زكاة على الجنين المطلق والخلاف فيه كالتفاوت في الطفل
سواء كان حياً أو ميتاً حكى الطفل في استحباب الزكاة لولا خبره الولي بما له لأجله ولما تجزئ نفسه ونعم المال وإن كان
ملياً من الرجحان والزكاة تجارة عليه ولو اشترى أحد ما من الرجحان للطفل ولا زكاة كما تقدم في الطفل وما
موسى بن بكير أبا الحسن عليه السلام عن امرأة معاتبة ولها مال في يدها ما أهل عليه زكاة فقال إن
كان أخيراً تجبر عليه زكاة وما بعد الرض من الرجحان الصادق عليه السلام عن امرأة محاطة
عليها زكاة فقال إن كان عملها فعلياً زكاة وإن كونه فعلياً فلا زكاة **مسألة** لو كان الجنون يعتوه اشترى
الكل الطول الحول فلو جن في ثلثه سقط واستأنف من حين عودته ويجوز الزكاة على التام والساحي والعقل
دون العري عليه لا التكليف وليس من أهله وحمل يجب على الشفيع التبريد ذلك لوجوه الشرع وجبر الحاكم
لمصلحة لا ينافي في حكمه لأنه لا ينافي **مسألة** الحرة شرط في الزكاة فلا تجب على العبد إجماع العلماء ولا
نعلم في خلافه إلا من عطاء وإلى فرداً فأنما لأعلى العبد زكاة ماله وهو خطاه لأنه غير مالك ولا متمكن
ولم يملكه مولاه ففقه كذا في الرجحان وهو لا يقرى لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يدين على شيء
وقوله تعالى ضرب كذا من النفس كذا مما ملكك أي ما كان من شركاء فبما زكاة ولا زكاة فلا
يملك المالك إلهام فعلى هذا الزكاة على السيد لعدم خروجه عن ملكه فأنشد المالك في المصنفات
وهو أحد قول الشافعي وبه قال عشرين وأصح واحد في رواية وأصحابنا لا يراى والنسب وهو القول الثاني
للشافعي فلا يجب الزكاة على السيد لأنه لا يملك ولا على العبد الفقير لأنه وضعفه وهو إحدى الروايات
أحمد بن حنبل قال يبرء جابر بن الزهري وقناه ومالك وأبو عبيد **مسألة** المدبر وام الولد لا يدين
لا حرة وبها ما من اتفق بعضه فان بلغ نصيباً كبرياً بأوجب عليه فيه الزكاة والأقارب قال
أحمد التماسه المالك فيه وقال الشافعي لا زكاة فيه لأن الوق الذي يمنع من تمام ملكه وهو ممنوع

قطعاً او جناً عليه الفطرة ونفسه **مسند** المكاتب لأزكاة عليه إذا ارتعق بعضه سوا كان
 مشروطاً او مطلقاً لكونه لا في المال الذي كسبه ولا عتقاً له عليه انما هو في المال والشاقي واحد
 لقول النبي عليه السلام لأزكاة في مال المكاتب وكان الزكاة تجب على طرفي المماساة فلا يجب في مال
 المكاتب حقيقة الاقارب وقال ابو ثور يجب ذلك كله لان المخرج السيد لا يمنع وجوب زكاة كما يخرج على
 العبي والمخبرين ونحوهم الاصل وجوب الزكاة في مال العتق في الخارج من رصده بما على
 من ان العتق موقوف الا في رتبة وليس بركة اذا عرفت هذا فلا زكاة على السيد ايضا لان قطع تصرفه
 من ماله فان عتق واستقر ماله صاهما في يده لم يولد فيستأنف له المحول وان تحقق مال المكاتب ما في يده
 فاستأنف له المحول من العتق **مسند** يشترط في وجوب الزكاة تمامية الملك واسباب نقصان لا يمنع
 التصرف وتسلط الغير وعدم قرا للمالك فلا يجب الزكاة في المعصوب ولا الضال ولا المحرر بغير يده
 ولا الموقوف ولا المدفون مع جعل موضعه عند عملنا اجماع فاذا صار كالمستفاد لم يستقل
 به خلاص من عوده ومروا قال ابو حنيفة والشافعية في القديم والحدثين لو اتيان لا يخرج
 عن يده وتصرفه وان منع عنه فلا زكاة عليه كمال المكاتب ولقول الصادق عليه السلام لا صدقة
 على الدين ولا على المال الغائب عنك حتى يقع في يده وقال الشافعية في الجديد يجب فيها الزكاة فاذا وجد
 هناك ما لم يصح وهو روي عن احمد ان الحلولة بينه وبين المالك لا تسقط الزكاة كالسراوس
 وجبايته وبين ماله ومنع حكم الاصل اذا ليكن في يده ويملكه وان كان ظهر الفرق على كل القوانين لأزكاة قبل
 قبضه وللشافعية قول ثالث ان عتق المعصوب بجميع ثباته زكاة لما مضى وقاله اذا قبضه زكاة لم يولد
 وهو على الاستحباب عند القول الصادق عليه السلام وقد سألته رافة عن العتق بغيره ما له من حسن
 ثوابه ولا يدري على كركيه قال سنة واحدة **فروع الأول** فصلت واحدة من النصاب واكثر وقسمت
 او غصبت فحققت النصاب فالحكم كما لو ضاع جبهه من وجب اخراج هذا وجب اخراج عن الموجد
 واذا جمع الضال اخرج عنه **الثاني** لو اسير المالك لم تسقط الزكاة عنه إذا ارتعق من التصرف في ماله وان
 سقطت والغائب لأزكاة فيه إذا لم يكن في يده ويملكه ولم يكن منه **الثاني** لو مضى على المفقود منه سنوات
 عاد زكاة السنة استحقاقا **القول** لو غصبت الماشية فلا زكاة على فلانة والموجون قالوا ان كانت سائمة
 في مال المالك والغاصب وجبت الزكاة وان كانت معلومة عندهما فلا زكاة قول واحد وان كانت معلومة
 المالك سائمة عند الغاصب فوجبان الوجوب لان السوم من المالك يجبها زكاة فكل من الغاصب لو
 بذرا فزير وجب العتق في الخارج والعدم لعدم رضى المالك باسمايتها فلا يجب عليه الزكاة بفعل العتق
 ولو ساهما المالك وعلينا الغاصب فوجبان الزكاة لان عتق الغاصب محرم فلا يمنع من وجوب الزكاة

والمسقوط لان الشطر وهو السوم لم يوجد والحق ما قلناه **مسند** المزدان كان عن فطر خرجت امواله
 عنه في الحال الى ورثته ولا تقبل قوته بل يقبل في الحال فيستأنف ورثته المحول من وجب انتقال
 اليهم ويحكم منه ثم ان كان عن غير فطر انظره العود فان عاد الى الاسلام بعد حلول المحول وجب عليه
 الزكاة على المحول وان لم يعد فقبل بعد حلول المحول والحق ما دار الحرب وجبان يخرج عنه الزكاة لثبات
 ملكه الجبريل القتل ومنعه عن التصرف فيه مستند الى اختياره لثبته من الجميع الى الاسلام ولثباته
 في المرتبة مطلقاً لانه اقوال بقاء الملك وزواله وكونه موقوفاً فان سلم ظهر البقاء وان قبل على الردة ظهر
 الزوال فحكم الزكاة بمنع عليه ان زال سقطت ولا وجبت وقال احمد اذا انقلب المحول بعد الحرب الى
 فلا زكاة عليه لان الاسلام شرط في الوجوب وهو غلط لما بني من ان الحكم يطالب به بالفرع قالوا
 يرجع استأنف حوله ولا يولد بعد المحول لم تسقط الزكاة سوى كان عن فطرة او لا وبه قال الشافعية والحمد
 لانه حق وجب فلا يسقط كالدين وقال ابو حنيفة يسقط لان من شرطها اليه فسقطت بالردة كالصلاة
 والاصل يمنع نعم لا يطالب بفعليها ولا بغيرها النبي اذ اعد وجبت عليه والزكاة تنحلها النيابة
 وباحتها الامام من الممتنع فان سلم بعد احتها لم يولد له اعادة ثباتها لانهما سقطت عنه باخذها ولو اخذ
 غير الامام فبأية لم يسقط فانه لا يولد للاخذ عليه ولا يقوى مقامه بخلافنا بيب الامام ولو ادا
 في حال ردته لم يخرج لانه كما لو اخرج منه كالمصلحة **مسند** الدين ان كان على ملى اذل فلعلي ايتا ولا
 وجوب الزكاة فيه على صاحبه ورواه الجمهور عن علي عليه السلام وبه قال الثوري وابو ثور واصحابنا
 واحمد لانهم قالوا لا يلزم اخراجها حتى يقضى فيودى لما مضى وقال عثمان وابو جرير وطائفة
 والشافعية وجابر بن زيد والحسن وميمون والزهري وقناه ومجاهدين في سليمان واسحق وابو عبد الله
 عليه اخراج الزكاة عنه كايديهم لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الرجل يكون له الدين
 قال كل من يبعده هو اذ اراد اخذه فعليه زكاة وما كان لا يقبل على اخذه فليس عليه زكاة وعدم
 وبه قال عكرمة وعاصم وابو جرير لا يخرجها من فليجب زكاة كغير القنية ولقول الصادق عليه السلام
 وقد سأل الحلبي ليس في الدين زكاة قال لا يستلصقون واسحق ابا ابراهيم عليه السلام الدين عليه زكاة
 فقال لاحق يقبضه قلت فاذا قبضته زكاة قال لا يخرجها من فليجب زكاة عليه المحول في يده والتمسك بالمسب
 وعطا ابن ابي ياح وعطا الخراساني يركيه اذا قبضه لسنة واحدة فاما ان كان على معسر ويجاهد
 فلا زكاة عليه عند عدم ثبته منه فاشبهه بالمعصوب وبه قال قتادة واسحاق وابو ثور واصل الرازي
 واحمد في رواية وفي الثانية يركيه اذا قبضه لما مضى ولا يولد له عتق التصرف فيه فوجب زكاة لما
 مضى كالدين على المولى والرواية للاستحباب والا اصل يمنع والفرق التمكن **فروع الأول** لا فرق بين الحال

الزكاة في الحال وان لم يقبضه لانه مال له
 على سنة والتصرف في غرضه اخراج

وبه قال الثوري وابو عبد الله في عتق
 والدين الغنون ان كان صادقة فمكره واذا قبض

والموجب في عدم الوجوب وفيه عدة قائله لان البراءة تخرج من المحل فيكون مكانه مخرجاً للدين
 على المصير لعدم تمكنه في الحال **الثاني** لو منع المبيع المشتري من البيع حال المحل لم يجز له ان يملكه
 التمسك ولو ملكه منه فلم يفسد وحال المحل فان كان معيناً فالزكاة على المشتري وان كان مطلقاً
 فكالمدين وكذا المال المسلم فيه وللشافعي ثلاثة اقسام القطع منع الوجوب لصعق المالك فلا ينفذ به
 قبل القبض والقطع بالوجوب التمسك من القبض والوجهان **الثاني** اذا قبض المشتري المبيع من المسلم
 او غير القبض وحال عليه المحل فالزكاة على المبيع لثبوت ملكه فيه فان فسخ العقد لم يلف المبيع او
 تعذر المسلم فيه وجب رد النقص والزكاة على المبيع **الرابع** الدين للمحل لا زكاة فيه عندنا وللشافعي في
 احدهما انه كالمضروبان تعذر استيفاء الاعسار ويجوز فيرى فيه القولان والشافعي انه كالعقار
 الذي يسهل احصاؤه فيجب فيه الزكاة لحصول القبض في المدة فان اشترى اذ بيع موبلاً زينة في غنمه وله ثالث
 القطع بالمنع لانه لا يملك قبل الحلول وعلى تقدير الوجوب ففي وجوب الخراج في الحال قولان ثبتت
 كالتعاليق للمضارب احصاؤه والمنع الى ان يقبض لان خمسة نقداً في سنة فيؤدي الى الاتجار
الخامس الدين ان يترك لان ما كمال الكتبة عند الشيخ لا زكاة فيه **السادس** لو كان الدين نعاماً لا زكاة
 فيه ومن وجبه في الدين توقف هنا لان السوء شرط وما في الذمة لا يوصف بكونه سائماً ويشكل بانهم ذكرها
 في السلم في الحيوان الغرض بكونه تجاراً عبيداً ومعلوناً فاذا جازان ثبت في الذمة تجاراً عبيداً جازان ثبت
 راعيه **سابع** اوجب الشيخ في المبسوط الزكاة في الرهن سواء ملك الراهن من يملكه او لا وبه قال الشافعي
 واحمد وجوز المنتقى وهو المالك قال فان كان الراهن مالاً سواه كلف اخراج الزكاة منه لان الزكاة مؤنة
 الرهن فيلزم الراهن كبقته المضارب ولا يخرج من المضارب المتعلق من الرهن لان الزكاة لا يبيع من ارضها
 وان كان معسراً اخذت الزكاة من الرهن ليعاقب المساكين بالعين ويحق المرتبة في الذمة فانه لو ملك
 رهن على الراهن بما له وقال في الخلاف لو كان له الف واستقر الفنا ورهن هذه الزكاة فزكاة الرهن في
 الرهن وهو على عدم وجوب الزكاة في الرهن وهو الوجه عندى لعدم تمكنه منه سواك ان يذره او في يده
 المرتبة واخبرها **مسألة** لا زكاة في المال الموقوف لعدم التمسك من التصرف باوقافه ولعدم اختصاص
 احدهما وكذا ما لا يوجب والمطلوب ان كان باقياً الا انه ممنوع من التصرف فيه بانواعه **مسألة**
 تسلط الغير مانع من وجوب الزكاة فلزمنا الصدقة بالانصاب فمضى المحل قبل الصدقة لم يجز الزكاة
 لتعلق النذر بعين المال وكونه واجباً صرفاً الى المذنب لان تجب فيه الزكاة وهو امر وجب على الشافعي
 وله ان وجوب الزكاة لان المال لا يبيع بغير تعيين المذنب والدين لا يمنع الزكاة ولانه لا يخرج عن ملكه
 قبل الصدقة ومنع القاعدين والمالك وان كان باقياً الا انه ناقض الوجوب للصدقة **وفي رواية اخرى**

التمايز

لوجوب هذه الاقسام صحاها وهذا المال صدقة بنذر وشبهه كان سقوط الزكاة فيه لقوى لان نقل
 المال عنه المأذون ولم يبق فيه حقيقة ملك **الثاني** لو نذر الصدقة بعشرين ديناراً ولم يغير لم تسقط
 الزكاة عندنا سواكان له ان يذول لان الدين لا يمنع الزكاة على ما ياتي وهو احدى وجوه الشافعي بناء
 على عدم منع الدين لصعق قوله تعالى لا مطالبة له فهو اضعف من دين الادنى **الثاني** لو كان
 النذر شرطاً فاشكال بنشأ من استصحاب المالك للمساخر معارضة تعلق النذر بعدم الشرط الا
 ومن تعلق النذر **الرابع** لو استقطع بالانصاب وجب المخرج فرضي المحل على المضارب الا قرب عدم
 منع المخرج من الزكاة لتعلق الزكاة بالعين بخلاف **مسألة** الدين لا يمنع الزكاة عندنا اجمع فكذلك
 عليه دين بقدر الانصاب وان ذبح المحل وجبت الزكاة سواكان الانصاب من الاموال الظاهرة وهو
 الاعمام والغلات او الباطنة وهي التمدن وبه قال ربيعة وحماد بن سليمان والشافعي في الجعيد
 وابن ابي ليلى لان حق مسلم ملك انصاباً لا يوجب الزكاة عليه كمن لا دين عليه وللعمومات ولانه
 لو يجب له عجب في الغرض لتعلق الذمة بتثله والثاني بالحقول الباقية عليه السلم وقد سئل عن زكاة
 الغرض فقال على مقتضى لانه في يده وقال مالك والثوري والاوزاعي وعطاء وسليمان بن يساب
 بن مهران والحسن والفضيل والليث واحاقق وابو ثور واصحاب ابي لري واحمد الذين يمنع من الزكاة
 في الباطنة واما الظاهرة فقال مالك والاوزاعي والشافعي انه لا يمنع وعن احمد ما رواه ابنا
 برواية ابن جرير ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا كان رجل الف درهم وعليه الف درهم فلا
 زكاة عليه ويجعل مع محمد على اخلاص شرط الوجوب **وفي رواية اخرى** قال ابو حنيفة الذين يمنع في الاموال
 كلها مع توجه المطالبة الا في الغلات لان الواجب فيها عندنا ليس صدقة **الثالث** القابلون بان
 الدين مانع شرطوا استعراق الانصاب ويقصد ولا وجه لقصاده سوى الانصاب وما لا يستغنى
 عنه فلو كان لعشرين ديناراً وعليه دينار ولا وجه سوى العشرين فلا زكاة عندهم ولو كان احد
 وعشرون فعليه زكاة عشرين ولو كان له مائتان الف وعليه مائتا الف فليس عليه زكاة اربعين ولو
 كان عليه مائتا الف احد وستين فلا زكاة وعندها تجب الزكاة **الثاني** لو كان عليه دين وله مائة الف
 جنتين فمضى انجب الزكاة فلا تجب والماتعت اخلافوا فقال بعضهم يجعل الدين في مقابلته ما لا يخط
 للمساكين في حمله في مقابلته فلو كان عليه خمس من الايام وله خمس من الايام وما يتاخره من ان عليه
 سلباً اودية ونحوها ما يقضى بالاجل لجل الدين في مقابلته او وجبت زكاة الدراهم وان كان قد بلغها
 او عصبها فأنفقت جعلت قيمتها في مقابلته الدراهم وان كانت قسماً فان كانت اذا جعلت في احدى
 فضلت فضله بنقص الانصاب الغرضون العكس لان له ما يقضى به الدين فلو كان له خمس من

والثاني

جعلت على العكس

الابل وما سادهم وعليه ستة من الابل قيمتها مائتان جعل الدين في مقابلة الدين وكان عليه
مائتان وخمسون درهما وله خمس من الابل تساوي الدين جعل الدين في مقابلة الابل وكان عليه ما
دفع له مائتان وتسع من الابل تساوي الاربعة الزائدة وجبت الزكاة بينهما **المسألة** لو كان احد المدينين
لا زكاة فيه كان عليه مائتان وله مائتان وعروض للقيمة تساوي الدين جعل الدين في مقابلة الدين
وبداه مالك وابوعبيد قال اصحاب الشافعي انه مقتضى قوله لا زكاة في الدين في مقابلة الدين
فوجب عليه انهما كانا جميع ماله جنسا واحدا وقال ابو حنيفة يجعل الدين في مقابلة ما يفتقر
منه فلا زكاة هنا لان الدين يقضى من جنسه وهو قول الليث **المسألة** لو كان الدين لله تعالى
كالكفارة والصدقة لم ينع الزكاة عندنا وما المانع في الادوية فبيده وجها المنع لكن الادوية
دين يجب فضاؤه وقال عليه السلام دين الله احق ان يقضى وبالله ان الزكاة اكمل لعلها بالدين
نذر ان يصدق بحسبه درهم في حال المحل على ما ذكره لم يرد اختلاف سببها ومنه بعض
المجهرين اختلاف ان نوى الزكاة لا ينافي **المسألة** لو جازها كره عليه قبل المحل ثم حال المحل على
فلا زكاة لعدم تمكنه من التصرف ولو جازها لم يحل وجوب الزكاة لم يمنع من اجرائها لانه واجب عليه
متعلق بالعين وقال بعض المجهرين لا تقام تصرفه في الله وقيل لا يسقط اذا جازها قبل اتمامها
وليس يجزئ لو جازها بعد ذلك وقيل لا يسقط في ماله ولا في المال ويحتل القبول ولو صدق
الغنياء او ثبت بالبيعة او بالقرابة قبل الجواز وجب اخراجها من الماله ولو اقر الغنياء بها اخبروها ولم يقبل
في حق المدينين الا مع تصديق **الباب** ليجب عند الفاقة تعلقها بشئ برقته ومنع وجوب الزكاة
فيه ان يقصر عن النصاب عند المدينين لان **المسألة** لو جازها قبل المحل وتعلق الزكاة وعليه
مستوجب فزت الزكاة لتعلقها بالعين قبل تعلق الدين بها فانه انما يتعلق بعد الموت وهو احد
اقوال الشافعي والثاني فقد يجرى الادبي لاحتياجه كما تقدم قطع القصاص على السرقة الثالث التز
لتساويهما والحكم ما تقدم نعم لو كان موصيا كانا او غيرهما لا يفرق بين ما يتعلق بالعين فان حكم
التسبيط **مسألة** لو استقر الفقير النصاب وتزكاه لوجب الزكاة عليه لان مال النصاب
ممكن منه فوجب عليه زكاة ومن خالف هنا ولو شرط الزكاة على الفقير قال الشافعي كانت زكاة
على مالكه فلا بشرط والقول الصادق عليه السلام وقد استقر على جعل استقرض ما لا وجب عليه
المحل وهو عند ان كان الدين اقرب من زكاة فلا زكاة عليه وان كان لا يورث ادعى المستقر
وفيه اشكال لان حق عليه يستقر الى الابد فلا يتعلق به غيره بالشرط والحديث لا يدل على طلبه اذا
ثبت هذا فان قلنا الدين لا زكاة فيه فلا بحث وانما وجب فيه الزكاة فلا زكاة هنا على المالك

في المدينين خالفه

لان زكاة على المقرض فلا يجزئ فيه اخرى على غيره والقول لا يقرضه السلم زكاتها ان كانت
عنه حولا على المقرض قلت فليس على المقرض زكاتها قال لا لا يقرض المال من يجهل وقام واحد
وليس على التافع شئ لان ليس فيه لان المال في الاخرين كان المال في يده زكاة قال قلت او زكاة
غيره من ماله فقال لا من ماله مادام في يده ليس لاحد غيره ثم قال يا زكاة رأت وصيغة ذلك
من هو على من قلت المقرض قال لا فله الفضل وعليه القصاص وله ان يلبس ويخرج ويكمل منده ولا
يتخير ان يكتيد بل يركبه فانه عليه اذا عرفت هذا فان المقرض يحرم في المحل بالفضل اذا قصده بشرط
في الملك **مسألة** من ترك لاهله نفقة بلغت النصاب فضاها وحال عليها المحل فان كان
وجب عليه الزكاة لانه مال لا يمكن له ان يخرج عن ملكه وان كان غائبا فلا زكاة فيه ما على اهله
فلعله الملك في نفسه وما على اهله فلا يفي في خلاف **مسألة** عدم قرار الملك بفقير
فلو ذهب نصابا ليجزئ في المحل لان بعد القبول والقبض لان الملك انما يتبع ماله فان حال المحل على
ملكه وجبت الزكاة وان رجع الواهب قبل اتمامه كان الاداء فلا زكاة على المتب ولا على الواهب فان
كان الرجوع بعد المحل ولو رجع الواهب قبل الاداء مع التمكن منه فله حق الفقراء لتعلقه بالعين
المحل ولا يفتنه المتب كما لو تلف قبل رجوعه **مسألة** لو جازها لغيره من موت الموصي وقيل
فلو جازها نصابا لم ينفذ اليه الا بهما فادامات الموصي وقيل ابتداء المحل حينئذ لانه حينئذ
ويشترط اشتراط القبض والتكليف منه وان قلنا القول كاشف والمالك يجعل للوصية والموت
فذلكم لقصور الملك قبله واما الوارث فاما يملك بموت المورث لا بصيرورة جوارحه مستقر
واما يجرى المحل من حين القبض وتمكنه منه فله مات المورث ولو وصل التركة اليه لم يفتنه
المحل **مسألة** لا يجرى الغنيمة في المحل الا بعد القسمة ولا يجرى في الامام بغير قبض الغنائم قلنا
قيمة الغنيمة حولا فلا زكاة لعدم استقرار الملك فان لاهما ان يتسليم بينهما قيمة تحكم فيعطى كل
واحد من اى الاصناف شئ فليتم ملكه على شئ معين بخلاف ما لو ودعا ما يجب فيه الزكاة هذا
اذا كانت من اجناس مختلفة ولو كانت الغنيمة من جنس واحد فالجوز ذلك ايضا لان ملكه في
غاية الضعف ولهذا سقط بالاجراض وهو احد وجهي الشافعي وعن احمد الوجه الملك اما الوارث
هو التملك ومضى حول وقت التملك فاذا كانت من جنس واحد وجبت الزكاة ان بلغ نصيب كل واحد
منهم النصاب وان كانت من اجناس مختلفة فلا زكاة سو كانت جميعها مما تجب فيه الزكاة او لا
مسألة لو جرد اربع سنين بامر محله فقبضها وجب عند كل حول زكاة الجميع وان كان
في عرض التشطير وبه قال مالك والشافعي في القولين واحدا لانه ملكه ملكا تاما بالعد والمهر

من

ان يخرج منه جميع انواعه وكان جازيا بزيادة وطهرها وقال ابو حنيفة والشافعي في الثاني لا يلزمه
 ان يخرج عند تمام كل سنة الزكاة القديمة الذي استقر ملكه عليه لا بما قبل الاستقرار في معنى الشئ
 بالانكسار وهو يورث صغف المالك وينقص بالصدقات قالوا يخرج في السنة الاولى زكاة ربع المالك
 وهي خمسة اثمان دينار واستقرار المالك على الربيع وعند تمام الثانية يستقر ملكه في حيزين وقد ملكها
 منذ سنتين فعليه زكاة خمسين دينار وان وصف كعنه يحيط به ما ادى في الاولى بقدر ثمانية
 وسبعة اثمان دينار وعند تمام الثالثة يستقر ملكه على خمسة وسبعين وقد ملكها منذ ثلاث
 سنين فعليه زكاة ثلث سنين خمسة دنانير وخمسة اثمان دينار يحيط بما ادى في السنين في
 ثلثة دنانير وفي وعند تمام الرابعة يستقر على الجميع وقد ملكه من اربع سنين فعليه زكاة لاربعة
 عشرة دنانير يحيط به ما ادى ويخرج الباقي اربعة دنانير وثلاثة اثمان دينار **مسألة** لو كانت الا
 ديار في حيزين لربحت الزكاة فيه وجبت هنا والا فلا ويرى في الحد وقال مالك وابو حنيفة
 لا يزكها حتى يتقضيها ويجعل عليها الحول لان الاجرة انما استقرت باقتضاء مدة الاجارة لا بالاعتد
مسألة لو اشترى نصابا جازيا من الحول من العقد لان حيز المالك ولهذا يملك المشتري المفضل
 ويرى في الحد عند الشراء باقتضاء الحول ويرى في مال واحد في ديارين والا فلا يعيد الفسخ والملازمة
 ممنوعة وكذا لو شرط اجارة ارباع في الحول من حيز العقد ايضا عند الشراء من حيز اقتضاء الحول
 قال ابو حنيفة ان كان الحول لرباع لم يتقبل وان كان للمشتري خرج عن البايع ولم يدخل في مال المشتري
 وليس بمحدد لا يستحق له ملك لغيره ملك وللشافعي ثلاثة اقال قولنا كقولنا وقول الشافعي والثالث انه
 من احوال فانه يخلو له عدم الانتقال وان امتصياه ظهر الانتقال **فروع الاول** لو كان الحول ارباع
 من حول فسخ البايع العقد بعد الحول فان زكاة على المشتري لعلقها بالعين ويسقط من الثمن ما ابل
 الغرضه سواء خرج قبل تمكده من الاداء او بعده **الثاني** الحول يقطع عن البايع بمجرد العقد
 وان كان الحول له ولا فرق بين ان يقبض المشتري او لا فلو لم يملك الحول في مدة الحول المشرط او لم يملكها
 في المجلس فلا زكاة على البايع لا يتقال ملكه عنده وهو احوال في الشافعي وفي الثاني الزكاة على
 البايع بناء على عدم الانتقال **الثالث** لو رجع المبيع الى المالك وورده عليه استأنف حولا لانه ملك
 متجدد حديث بعد زواله وكذا لو مضى البيع في مدة المجلس بغيره لانه لا يمنع نقل المالك **الرباعي** لو اوجبا
 الحول في مدة الحول فان زكاة على المشتري لانه ملكه وعلى قول الشافعي الزكاة على البايع فان اخرجها
 من غيره فالبيع بحاله وان اخرجها منه بطل البيع في المخرج دون الباقي لان تفرقة الصفة لا
 تقتضي الفسخ وهي بقية الحول للمشتري استكمال بشاء من التفرقة ومن يهديه ويورده عند

تدقيق

الحول

العلم المشتري به ويخرجها حتى سلمه الى المشتري وانقضت مدة الحول رزق البيع فيه
 وكان عليه الاخراج كما لو باع ما وجبت الزكاة فيه **مسألة** لو اصدقها نصابا فان كان في الدار
 كان دينها حكمه حكم الدين ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعد لانه دين في الدار ولا بين ان يكون
 حولا او غيره وقال الشافعي لا زكاة في الحيوان لان من شرط وجوب الزكاة السوم للموا وهو غير
 في الدين فان طلقها قبل الدخول واخذت نصفه فان وجب الزكاة في الدين وجب فيها قبضه
 دون ما لم يقبضه لانه دين لم يتعرض عنه ولم يقبضه فاشبه ما تقدر قبضه لنفسه ويخرج
 وكذا لو فسخت الكساح قبل الدخول فسقط المهر كله فلا زكاة وكذا كل دين سقط قبل قبضه
 غير اسقاط صاحبه وليس صاحبه من استبقا لان الزكاة مواشاة فلا يلزم فيها التحصيل
فروع الاول لو كان الصداق عينا ملكه بالعقد فوجب عليها الزكاة اذا حال عليه
 الحول سواء كان في يد الزوج الباذل او في يدها وان كان كله ومعرض السقوط بالردة والفسخ
 او بعضه بالطلاق **الثاني** لو كان الصداق نصابا لم يلزم الحول ثم سقط نصفه وقبضت
 فعليه زكاة المقبوض لان الزكاة وجبت فيه ثم سقطت من نصفه لمعنى الخص به فاخذت نصف
 به ولو مضى عليه حول ثم قبضه كله زكاة لذلك الحول ولو مضى عليه احوال قبل قبضه ثم قبضه
 زكاة لما مضى كله ما لم ينقص من النصاب لانه ما لا يستحق قبضه ومعه المديون على ادايته فوجبت
 فيه الزكاة كقوله المبيع ويرى في احوال الشافعي قال ابو حنيفة لا يجب عليها الزكاة ما لم يقبضه لا
 بدل مال ليس مال فلا يجب الزكاة فيه قبل قبضه كما لا يخفى ويمنع الاصل ويفرق بعدم استحقاق
 قبضه فان لم يكن ثبات منعه من ادايه **الثالث** لو قبضت صداقا قبل الدخول ومضى عليه حول
 فزكاة من العين ثم طلقها بالزوج رجع عليها بنصفه وكانت الزكاة من النصف الباقي ويخرج في
 عشرين جزء من الغنم من تسعة وثلاثين جزءا وهو قول للشافعي واحمد لقوله فصف ما فوضم ولا يز
 يمكنه الرجوع في العين فلا يركن له العدول الى القيمة وقال الشافعي في بعض اقاله يرجع الزكاة
 بنصف الموجود ونصف قيمة المخرج لانه لو تلف الكل رجع عليها بنصف قيمته وكذلك اذا تلف
 البعض والجواب الفرق باله مع تلف الكل لا يمكنه الرجوع في العين وله قول ثالث للشافعي
 نصف الموجود ونصف قيمة المفقود وبين نصف قيمة الكل لانه قد تبعض عليه حقه فلم
 يمكنه الرجوع الى نصف العين فكان له العدول الى القيمة والوجه عند الرجوع في نصف
 الموجود والمطالبة بعض الزكاة اما مثالا او قيمة على التفصيل ولو زكاة من غير العين كان
 الرجوع في نصف العين **الرباعي** لو طلقها بعد الحول وقبل الاخراج قال الشافعي فان اخرجتها

من غيره

اخرجته من الملاك اخرج
 نصف الباقي وان

من غيره فكذلك وان لم يكن اخربت لكن افقتت هي الزوج الصداق كما رما اخذه الزوج حصصا وعليها
 فيما اخذه حتى الصداق فان هلك فبغيرها وبغير نصيبها الزوج كان الساعى ان ياخذ منه من نصيب الزوج
 ويرجع الزوج عليها ببقية لان الزكاة تجب في العيون دون الفة وهذا القول من الشيخ يشترط ان يهاك
 يخرج من العيون ويترك للشافعي ومع ذلك لان الزوج يتعلق به على وجه الشركة وان زكاة لم
 تتعلق به على وجه الشركة **الخامس** للشافعي في جواز التسمية قبل اد الزكاة على تقدير علمها بالعيون
 وجها للمع لان المساكين شركاء معها فلا تجوز التسمية دونهم والجواز لان المال لك الدفع من على الاموال
 شاء غيظه للساعى لاخذ نصيبها لزوج كل زكاة لانها يجب عليها قبل شتر حتى الزوج فاذا لم
 تجدها ما لا اخذ نصيب الزوج لان الزكاة وجبت بحسبه فاذا اخذ الزكاة ففي بطلان التسمية وجها
 البطلان لتغير حتى الفقة والمال المقسوم وعدمه لان تعيينه حصل بعد حصة التسمية ويرجع الزو
 عليها ببقية الزكاة **السادس** لو كان الصداق في سائر ارضه بعد الحول فالزكاة عليها على تقدير رجوع
 الزكاة في الدين وهو احدى الرأيتين عن احمد لا تصرف فيه فاشبه ما لو قبضته والثانية الزكاة في
 الزوج لانه مال عاملا عليه وكان له زكاة كونه وهو غلط فان الزوج لو ملك شيئا لم سقط له
 عنه ويحتمل عدم الرجوع في المرأة لم يقبض فله الرجوع في زكاة كما لو سقط بغير استحقاقها وكذا الرجوع في كل
 دون ابراه صاحبه منه بعد الحول **السابع** لو طلقها بعد الحول قبل النكاح والتمس من الاداء وبقيت
 وان استحق الزوج النصف قبل التمكن من الاداء بخلاف التالف لان العيون هنا باقية وقد اخذت منها
 وهي المضمع بخلاف التالف اذا عوض له **الثاني** لو تلف المضمع بغير طلقها فغلق حتى الشايعي العيون
 للزوج **مسألة** اللقطة اما تملك بالتعريف حولا وبينة التملك على الاخرى فلا تجوز في حول الزكاة
 حتى يرضى حولا التعريف فلا يشترط التملك فحينئذ يستقبل الحول ويرى قال الشافعي وعند الشيخ مائة معنى
 التعريف حولا وان لم يرضوا التملك وهو ظاهر مذهب احمد اذا ملكها وجب عليه مثلها او قيمتها ان لم يكن
 مثلية وبه قال الشافعي وسيأتي في تحديد زكاة هذه الحول ومقتضى قول المصنفين من الرجوع على المالك
 المضمع هنا لا بد من وقيل لا يجب على آخر وهو عدم استقرار المالك في صاحبهما اخذها متى وجدها
مسألة امكان الاداء شرط في النكاح لافي الوجوب فلو لم يتمكن المسلم من ارجاعها بعد الحول حتى
 تلفت لم يضمن ولو تلف بعض المصايب سقطت التعريف ببقية وسبيل في البحث في ذلك ان شاء الله
 اما الكفاية فان الزكاة وان وجبت عليه عند الحاجة لم تجب في الفرع ويرى قال الشافعي خلافا لاحد وان
 حنيفه الا انه لا يصح صدقها وها حال كونه فاذا اسلم سقطت عنه وان كان المصايب موقوفة
 عبادة فسقطت باسلامه لقوله عليه السلام الاسلام يجب ما قبله وبقيت تملك الحول من الاستلام

ولو هلك بغير طلق حال كونه فالحال وان اسلم فاما المريدة فلا يسقط عنه ما وجب عليه حال الاداء
 ثم ان كان من غنم فطهر اشقت امواله الى ورثته في الحال ولا يثبت عليه فاذا حال الحول وجبت عليه
 واذا خرج في حال الزكاة جاز وبه قال الشافعي كما لو طعم عن الكفاية وفيه له وجه اخر اما الشرايط
 الخاصة فسياتي عليك كل صنف ان شاء الله تعالى **المفصل الثاني** في الحول اجمع المسلمين كانه على
 ايجاب الزكاة في شئ من اشياء الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والحطه والشعير والقرو
 الزبيب واختلفوا فيما زاد على ذلك وسياتي فيها مطالب **الاول** في زكاة الاعنام وفيه من **المفصل**
 في زكاة الابل **مسألة** يشترط فيها اربعة المالك والصاب والسوم والحول **اما** المالك فلما
 تقدم ان يملك لانه عليه **واما** الصاب في ارجاع المسلمين لقول رسول الله صلى الله عليه وآله
 الصادق عليه السلام ليس في ادون الخمس من ابل شئ اذا عرفت هذا فالصوب في الابل ثلثة عشر
 نصا **أخمس** عشر خمس عشر **عشرون** خمس **عشرون** ست **عشرون** ست **عشرون** ست **عشرون** ست
 احد **عشرون** ست **عشرون** ست **عشرون** ست **عشرون** ست **عشرون** ست **عشرون** ست **عشرون** ست
 بالغاما بلغت عند علمنا اجمع وسياتي في البحث في ذلك **مسألة** يشترط فيها وفي غيرها من الاعنام التملك
 وهي الزاوية المعتدة للدد والنسل واحترضا بذلك عن المعلوفة وان كانت للدد والنسل والعوامل
 لو لم يكن معلوفة لانه لا زكاة فيهما عند علمنا اجمع ويرى على عليه السلام وعاد به رجل وجار به رجل
 ومن التابعين سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد والحسن المصري والصحبي ومن الفقهاء الشافعي وابو حنيفة
 والثوري والليث بن سعد واحمد واسحق وابو ثور وابو عبيد لقوله عليه السلام في اربعين من
 السائمة شاة دأبهم به على انشاء الزكاة عن المعلوفة وكذا كان ذكر الوصف ضايعا بل هو مما يختص
 ولو لم يكن من اد كان قبيحا وقال عليه السلام ليس في البقر العوامل صدقة ومن طريق الحنفية قول البا
 والصادق عليهما السلام وليس على العامل شئ مما ذكلك على المساية الزاوية ولان وصفها **مسألة**
 في الزكاة والمعلوفة خبيثة حتى علمها غاما وقال مالك في العوامل والمعلوفة ويرى قال ربيعة
 ويحتمل وقاده وقال ابو حنيفة على عوامل البقر الابل ومعلوفها دون الغنم لقوله عليه السلام في
 اربعين شاة شاة وفي ثلثين من البقر ربع ولا يخرجها الا خبيثة به فاشبه السائمة والحدث **مسألة**
 الحطاب والفرق بين السائمة والمعلوفة في كونها في المعلوفة والعوامل معدة للاستعمال مباح فا
 الثياب **مسألة** لو سامت بعض الحول وعلمها البعض الاخر قال الشيخ رحمه الله يجوز للاعلى به
 قال ابو حنيفة واحمد وبعض الشافعية لان اسم السوم لا يزول مع القلة وخفف الحول وموجبه
 فكانت زكاة السوم واجبة كالزكاة اذا استقر سيجها وانها وقال بعض الشافعية ان علمها بوقا

خ

ليس في ادون خمس ذروة صدقة

او يعين لم يطل كمال السوم وان علمها ثلاثة ايام زالحكم السوم لان ثلاثة ايام لا تصير عن العلف
ومادون ذلك يصير عن العلف ولا خلاف بركه قال بعض ائمة المستحكر العلف بان يوفى
ويغله وان كان مرة كان له ذهب فزى صياغته وصاغه القطع حوله ولان السوم من
والعلق مستطو اذا اجتمع على الاستطافا كان معدا بعين منها واحدة معلوفة لرعيه تعليلها
للمستطو اربع اعتبر فيه الاكثر لانه غير مستطو بخلاف مستطو والا فرب عن اعتبار الا
فان يجرى عليها اسم السوم وجب ولا سقطت **فروع الاول** اذا خرجت عن اسم السوم بالعلق
عادت اليه استوفى الحول من غير العود لا فرق بين ان يعلقها ما لكها او غيره باذنه او غير اذنه
من مال المالك ولو علفها من مال غيره لا فرق بالمالية لعدم المنع من ذلك ولا فرق بين ان
يكون العلف لغزو كالنخل او لا **الثاني** لو علفها قصد قطع الحول وخرجت عن اسم السوم سقط
الحول وقال الشافعي لا ينقطع وسياتي به في فاصد الفراء بالسبل **الثالث** لو ساقى زنا العلف
والشوم سقطت لادركه وعلى قول الشيخ من اعتبر بالعلق سقط ايضا **الرابع** لو علف من
نفسه حتى خرجت عن اسم السائمة سقطت لادركه ومن اعتبر بقصد من الشافعي لم يسقطها وسقطها
بعضهم فخرجها عن اسم السوم **الخامس** لو عصب سائمة غاصب فلا ذكوة عليها ومن وجبها في
المعصوب فغصب وجب ان الجواب لان فعل الغاصب عدم الادراك وكذا لو عصب نعلها وانما
حليها لا يقطع وهو صحيح والعدم لغزات شرط السوم كما لو خرج بعض الماشية ولو عصب معلوفة
واسامها فوجبان الوجوب حصول لرقى كالوعصب خطية ويذهبها عيب العشر في النابت
المنع لما تقدم فان وجبت قبل يجب على الغاصب لانه من فعله وقيل على المالك لانه يخرجها على
الغاصب وجبان المنع لان السبب في الوجوب ملك المالك والوجوب لانه لو لا الاسامة لوجب
وعلى ربيع قبل الاخراج او بعده وجبان وهذا كله ساقط عن **سادس** المال الذي يجب فيه
الذكوة ثريان ما خرج ما يفسد وما يربط للمال الاول الجواب والقرار فاذا اكتمل ما وجبت
فيه الذكوة ولا يغير فيه حول وما يربط للمال كما لو اشترى بصدقة الدار والفسل والذهب والفضة
للجدة فانه لا يغير فيه الذكوة حتى يخرج حوله من غير ان يربطه وفيه قال جميع الفقهاء لانه
مضى الله عليه والله لا ذكوة في مال حتى يجرى عليه الحول ومن طريق الخاصة قول الباقر الصادق
عليهما السلام ليس على العوام من الاكل والفرق انما الصدقات على السائمة الراعية **سابع**
يجل عليه الحول عند ربه ولا شيء عليه فيه فاذا حال الحول وجب عليه وقيل بالاقول **الثاني**
الذكوة على المال الصامت الذي يجرى عليه الحول ولا يربطه ويحكم من يربطه واسرعه

يعلمها به

انما قال اذا استفاد المال ذكوة في الحال ثم تنكر ذكوة في الحول لانه ما يجب فيه الذكوة في
حال استفادته كما لجرير والقرار والفرق ان العلفات يستكمل بما وجبها دفعه ولهذا لا ينكر
الذكوة فيها بخلاف هذه **سنة** فينبط بقاء الصاطول الحول فلو نقص في وسطه او
طرفه وكل اعتبر ابتداء الحول من حين الكمال وسقطت الاول عند طائنا وبر قال الشافعي واحد
لحق له عليه السلام لا ذكوة في مال حتى يجرى عليه الحول وهو يتحقق من مال الحول على جميعه ولان
ما اعتبره في طرفي الحول اعتبر في وسطه كالمالك لاسلامه ويحكم من يربطه ان الضاب اذا حو
طرفي الحول لم يضر بقصده في وسطه وليس بجيد **سنة** وسولان الحول هو مضمون احد عشر شهرا
كاملا على المال فاذا دخل الثاني عشر رجت الذكوة وان لم يكن ايامه بل يجب بدول الثاني عشر
عند طائنا اجمع لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن رجل كانت له ماشية فربطها بعض
اخرائه او اولاده او اهله واراس الذكوة اذا دخل الثاني عشر شهرا فقال عليه الحول ووجبت عليه
الذكوة **فروع الاول** في احساب الثاني عشر من الحول الاول او الثاني سكان بقاء من آخره تمام
الاول حقيقته ومن صدق الحولان باستئلال الثاني عشر **الثاني** لو تلف بعض الضاب في الحول
فلا ذكوة وبعدد جميع ان فطره والا فبالنسبة **الثالث** لو اعد في شاء الحول من فطره واستأ
ورثته الحول وكذا من عجزها **الرابع** لا تجب الذكوة في الحول وهو اولاد الغنم او ما كمل
حتى يجرى عليها الحول من حين سوبها ولا يجرى على حول الامهات فلو كان عنده اربع ثم خرجت
الشاة اذا استغنت بالربح كذا لو كان عنده خمس سنة اشهر ثم خرجت حساوة الحول
الذكوة في الحول لا يجرى عند طائنا قال الحسن البصري والتعلي لقوله عليه السلام لا ذكوة في مال حتى
يجل عليه الحول ولا صلة البراءة وقال الشافعي انما ينضم الى الامهات في حولها بشهر على
ان تكون متولدة منها وان سكوت الامهات مضايقات وان يوجد معها في بعض الحول فلا ذكوة
منها لانهما لم يكن الاصل بضابا فاستفاد ما لا يربطها وكانت الفايده من عجزها لو يضام اليها
وكان حول الفايده معتبرا بنفسها سو كانت الفايده من عجزها بان يجرى على خمسة من الامهات
اشهر فلو عجزت عنها او من عجزها مثل ان حال على خمسة من الامهات اشهر ثم طالت ثلثين
بقره فلو لم يغيرت شاة سنة اشهر فزادت حتى بلغت اربعين كان ابتداء الحول من حين كانت
بضابا سو كانت الفايده من عجزها او من عجزها لقصد الامهات عن الضاب ولو وجدت
بعد قضاء الحول لم يضر اليها واجتبه على التبعية بقول عليه السلام اعتد عليهم بالكتاب
الصغار واما الضاب عيده اعتد عليهم بالحق ولا يخالف لهما فكان اجماعا ولان الفاء اذا اتبع لا

في الخلقة في الزكاة كمال الشارة والمجرب يقول من جرب الحديث فان السحال والصغار يجب
 بينهما الزكاة مع حصول السوم ومنع حكم الاصل ويأخذ ابو حنيفة المشافعي في الشرط الاول فقال
 اذا استغنى سحالا من غير عقده في اثناء الحول من الزكاة او كان من جبهه وكان حول الاكثا
 حول السحال وان لم يكن من جبهه كسحال الا بل مع الغنى لم يمت فلو كان عنه خمس من الابل لم يزل الا
 يوما فلو خمس من الابل لم يمت في اليوم من المائتين مع انه قال مالك في اربعة اوجيفه بان كان
 بطل الوضوء من ان كان عنه خمس من الابل وما شاد وجره من زكاة المائتين من اشرى بها حشا
 من الابل لم يمت الى متى كانت عنه في الحول وان لم يزل المسبل فمهما معا وكون عنه عدو او
 زكاة الفطرة عنه فاشترى به خمس من الابل فمهما معا وسبع اوجيفه على الغنى وان لم يكن
 من سحالا بان الحول احسن على الزكاة من جبهه من المستغنى الى المضارب فيه كالمضارب في
 بطله وان الغنى في المضارب مما هو في المستقبل وكذا في الحول فيقتض بقوله عليه السلام في مال
 المستغنى زكاة حتى يحول عليه الحول ولا يما فابيه لم يزل مما عنه على من اليد في حوله كالتى زكاة
 اوكا من جبهه فبائع مال الشافعي في الشرط الثاني فقال لو كانت الغنى في من اربعين
 عليها بعض الحول ثم في المثلث وقت الادب من غير الحول من جبهه ملك الاصل وهو احد ثلث
 عن احمد لان السحال لما قسم في الزكاة فمما من جبهه الحول من المضارب كبايع القمارات ومنع
 الحكم في الاصل والفرق بان مراد الزكاة في كل حال فيكون فاعترى الحول بعلام السحال في الزكاة
 يجب في عينها فلا يشق ذلك فيه فاعترى في جميع الحول كما لو قسم غيره سحالا **وهو على** لو تمت
 بعد الحول وقبل امكان الاداء لم يمت عنه او هو ظاهر المشافعي قولان ميثان على وجوب الزكاة
 هل يتعلق بامكان الاداء او لا فان قيل ان شرط الوجوب تمت وان قبل ان شرط الضمان لم يمت
الشيخ لا اتخذ الضمان في الزكاة اما عندنا فاعدم الوجوب واما الخالف فلقوله عندنا
 عليهم بالضمان بوجه بها الراي على يد ولا تأخذها منهم ولو كان المضارب كسحالا جاز اخذ
 الصغير واما يمت عندهم لو قيل كان الصغار في اثناء الحول اوكا عنه مضارب من اكثا فقال الله
 مضارب من الصغار ثم ماتت الامهات وحال الحول على الصغار وهو ظاهر قول احمد وقال مالك لا يمت
 الاكبره **ويجوز** في الاخير لقوله عليه السلام اما ضا في الحوزة او الشقة وهو محمول على ما فيه
 كذا **القول** مضارب من الصغار اعقد عليه حول الزكاة من جبهه ملك او اصدق عليه اسم
 التور والافلا وقال ابو حنيفة واحدف دفاية لا يفقد عليه الحول حتى يبلغ سنه محرم مثله في
 الزكاة وهو محمول على الشافعي لقوله عليه السلام ليس في السحال زكاة ولان السن معنى تقديره العر

مكان لنقصانه تاثير في الزكاة كالعروة وفي رواية عن احمد انها يفقد عليها الحول من جبهه الملك
 وان لم يكن سائمة لانهما تقدم غيرها فتمت زكاة الامهات والعلة من **القول** قد بين الله
 لان زكاة في السحال ولا تتم مع الامهات وعند الشافعي بغيره والشرط الثالث قالوا اخلف السالحي
 المال في شرطها فقال مالك هذه السحال من غيرها اوكا سحالا في مضارب وفيها جود تمام الحول
 وحالف السالحي في قول مالك لان المالك لا يمت في بيه لا ما تجب على طريق المواساة والوقف فتقبل
 قوله في من غير **الحاشا** اذا اوصت السحال الى الامهات على راي الشافعي في تلف بعض الامهات
 او جميعها وفي مضارب لم يقطع الحول وبه قال مالك لان السحال قد ثبت لها حكم الحول تبع الامهات
 حضارت كما لو كانت موجودة في جميع الحول فبوت الامهات او نقصا منها لا يبطل ما ثبت لها كما
 ان ولد ام ولد ثبت له حكم الاستبلا على وجه التبع لانه فادامت الامهات لم يمت على حكم الا
 للولد وقال بعض الشافعية اذا قصت الامهات من المضارب بطل حكم الحول فيها وفي السحال
 لان السحال لما اوصت اليها على وجه التبع فاذ نقصت الامهات لم يمت بها في الاستداء لو كانت
 ناقصة ولم تلفت جميع الامهات قال الشافعي لا يقطع الحول اذا كانت مضاربا لان كل من جبهه
 الزكاة مع غيره بعد وجده كالشباب والجماع وقال ابو حنيفة يقطع الحول وان كانت مضاربا ولو
 بقي واحدة لم يقطع ولو ملك اربعين صغيرة اعقد الحول عند الشافعي خلا لقوله عليه السلام
 ليس في السحال زكاة **الحاشا** لو كانت في الابل فمضلا وفي البقر على قول فان سامت حولا
 اعتبرت والا فلا والمطالعون في السحال الى الفواضا اذا عرفت هذا فلو كانت الابل كلها مضلا
 والبقر عاجيل اخذ واحد منها فقال بعض الشافعية لا يمت الا السن المختصر عليه لان
 لو اخذوا واحدا منها السويين بين خمس وعشرين واحدا وستين واخذا مضلا من كل واحد
 من العدين وهو عجز جاز في واحدة كبيرة بالقيمة بان يقول كقيمة خمس وعشرين كان فاذ اخذ
 ما به قبل كقيمة بنت نحاس فاذ اخذ عشرة فيقال كقيمة مضاربها فمضلا ما بقي الخمسين اخذت
 نحاس قيمتها خمسة وقال بعض الشافعية انها يفعل ذلك مادام الغرض يتبعها كجرب فاذ اخذ
 بالعدد كست وسبعين اخذ من الصغار والذين يجادل الامر الى التسوية بين الادب بين
 وبين الثلاثين والاربعة في البقر التي عليه السلام وفي بينهما **مسألة** او مضلا
 خمس وفيها شاة فلا يجب فماد وفيها شاة في عشرة وفيه شاة من قرص عشرة وفيه ثلاث شاة
 قرصون وفيه اربع شاة وهذا كله باجماع علماء الاسلام فاذ اخذت خمسا وعشرين فاكثر
 علما على ان فيها خمس شاة الوست وعشرين ففيها احد وثبتت نحاس لعل على عليه السلام

السحال كالايسة
 له
 فاعلم

في خمس وعشرين خمسين من طريق الخاصة قول الباقر الصادق عليهما السلام في خمس وعشرين
 خمس من الغنم ولا تحسن الزيادة على العشرين كما تحصل من سابقه ولا تأخذ من إنشاء إلى الخمس
 بزيادة خمس في شيء من نصيب الزكاة المصروفة وقال ابن أبي عمير ما في خمس وعشرين بنت مخاض هو
 قول الجمهور كما قد ذكرنا أن أبا بكر كتب لاسمنا وجهه إلى الجرح كذا ما صدقته التي فرض رسول الله صلى
 الله عليه وآله فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين فيها بنت مخاض ومن طريق الخاصة
 قول الباقر والصادق عليهما السلام في كل خمس شاة حتى تبلغ خمساً وعشرين فإذا بلغت ذلك فيها
 بنت مخاض وشيع الاحتجاج برواية أبي بكر الجوزي أن يكون ما لا الله أو نقص فيها زيادة واحدة في
 جوابا لثابتة وقال ابن أبي عمير بنت مخاض وابن ليون فإن تعدد خمس شاة **إذا**
 بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت ليون إلى خمس وأربعين فإذا زادت واحدة ففيها حقة إلى ستين
 فإذا زادت واحدة وبلغت إحدى وستين ففيها حقة إلى خمس وسبعين فإذا أصارت ستاً و
 سبعين ففيها بنتا ليون إلى تسعين فإذا أصارت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين
 وهذا كله لأخلاف جديدين على الأثر في كتابي ويجزئ لأش ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه
 السلام فإذا كانت خمساً ففيها خمس من الغنم فإذا زادت واحدة ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين
 ثم حتى أبت بنت مخاض فابن ليون ذكر فإذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ففيها بنتا ليون إلى
 الخمس وأربعين فإذا زادت واحدة ففيها حقة إلى ستين فإذا زادت واحدة ففيها بنتا
 ليون إلى تسعين فإذا زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين وما زاد أكثر ثلث الأبل في
 كل خمس حقة **إذا** زادت على مائة وعشرين ولو واحدة وجب في كل خمس حقة
 وفي كل أربعين بنت ليون ففيها ثلث بنات ليون إلى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا ليون
 إلى مائة وأربعين ففيها حقتان وبنت ليون إلى مائة وخمسين ففيها ثلث حقائق وعلى هذا
 الحساب بالغاما بلغ عند علي بن أبي طالب بن عمر بن قيس والأثر في الشافعي وأحمد في
 أحاديث الرواة وما لا شك أحاديث الرواة في قوله عليه السلام فإذا زادت على عشرين ومائة
 ففي كل أربعين بنت ليون والواحدة زيادة وفي لفظ إلى عشرين ومائة فإذا زادت واحدة ففي
 كل أربعين بنت ليون وفي كل خمسين حقة ومن طريق الخاصة قول الباقر والصادق عليهما السلام
 فإذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت ليون لأن شاة
 ما جعله النبي عليه السلام عناية للفقير إذا نادى عليه واحدة تعين الغرض وقال أحمد في
 الرواية الأخرى وأبو عبيد لا يعبر الغرض حتى يبلغ مائة وثلاثين فيكون فيها حقة وبنتا ليون

وعشرين
 ما زاد من واحد
 حقة إلى سبعين

لأن الغرض لا يعبر بزيادة الواحدة كما بر الغرض ولو سلم فكذلك الواحدة إذا اعتبر بها
 مع ما قبلها فاستبقت الواحدة الزائدة على العشرين والسبعين وقال مالك في الرواية الأخرى
 إذا زادت واحدة تعبر الغرض إلى عشرين الساعين بين الحقتين وثلاث بنات ليون وقال ابن عمر
 والنخعي والمزني وأبو حنيفة إذا زادت الأبل على عشرين ومائة استوفت الفريضة في كل
 خمس شاة إلى مائة وأربعين ففيها حقتان وأربع شاة إلى خمس وأربعين ومائة فيكون فيها
 حقتان وبنت مخاض إلى مائة وخمسين ففيها ثلث حقائق ثم يساوى الفريضة أيضا بالغنم
 ثم بنت مخاض فبنت ليون فحقة فيكون في كل خمس شاة إلى مائة وسبعين فيكون فيها ثلث
 حقائق وأربع شاة فإذا بلغت خمسا وسبعين ففيها ثلث حقائق وبنت مخاض إلى مائة وخمسة
 وثلاثين فإذا زادت واحدة ففيها ثلث حقائق وبنت ليون إلى مائة وخمسين وتعبر فإذا زادت
 واحدة ففيها أربع حقائق إلى مائة فيعمل في كل خمس ماعلى في الخمسين التي بعد مائة وخمسين
 إلى أن ينتهي إلى الحقائق فإذا انتهى إليها انتقل إلى الغنم فبنت مخاض فبنت ليون فحقة على
 هذا الباب وما رواه النبي عليه السلام كتب له عمر بن الخطاب ما ذكر فيه الصدقات والذبايت وما
 ذكر فيه من الأبل إذا زادت على مائة وعشرين استوفت الفريضة في كل خمس شاة وفي عشرين شاة
 وقد روي عن عمر بن الخطاب ما ذكر فيه من الأبل إذا زادت على مائة وعشرين استوفت
 استوفت الفريضة في كل خمس شاة وفي عشرين شاة وقد روي عن عمر بن الخطاب ما ذكر فيه من
 الزيادة لها حكم بنتها أو تقول استوفت بمعنى استوفت على هذه الشئتين وغنله في كل خمس شاة
 بحيث أن يكون تعبر الزاوي على مائة ولأن ما قلناه موافق للقياس فإن الحسد أو واجب من خمسة
 لا يجوز فيه من عبيد وأما ما ذكرنا في الأبله لا يمكن أن يعبر فيه من خمسة وقد ذكرنا هذا
 المعنى ورواه الجمهور عن علي عليه السلام وعبد الله بن أبي حنيفة ولم يثبت عنهما قال أبو حنيفة
 عن مجازين مذهب الشافعي وأبو حنيفة **إذا** كانت الزيادة على عشرين ومائة تعبر بعشرين
 تعبر به الغرض لاجتماع الأبل الحديث فثبت اعتبار الواحدة ولأن الأبل تعبر كلها لا يعبر بعضها
 بالحد كما إذا قال أبو سعيد الأسدي يتغير الغرض به لأن الزيادة مطلقة عامة وما ذكرناه من
إذا اجتمع فيض الفريضة كان بين كل أربع مائة تعبر للمالك بين أربع الحقائق و
 بنات ليون عند علي بن أبي طالب بن عمر بن قيس والأثر في الشافعي وأحمد في أحاديث الرواة
 فإذا كانت مائة ففيها أربع حقائق وخمسين بنتا ليون إلى الستين وحقت واحدة وما زاد
 اجتمع عدد كل واحد منهما مستحب إجماعا لثانيه الغرض والجمع والطل وتخصيص أحدهما من غير

السنة عده ولا اعتبار بها ذكره في الحظ فان ضامها لابل خمسة والالف عشرون واليه
مقوما بالبيعة وقال صاحب الزاوي يدفع منه ما وجب عليه او دون السن الواحدة وقصدا
بينهما داهم اعتبارا من ضربا المال والفقراء وليس يعتقد فان الترخيم لاقتضا والبيع ويجوز
اذا ثبت هذا فان اول اللبون يروي عن بنت الحاضر وان كان قادرا على شراء بنت الحاضر ولا يجوز ان يباعها
فعله عليه السلام فان لم يكن بها بنت حاضر فابن لبون ومن طريق الخاصة قوله عليه السلام في
يكون عده ابنة حاضر على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس بعد شيء وان علو السن
جوز بقصر الذكور ولو وجد بها غير ابن لبون وان كانت بنت الحاضر اعلامه صفة الواجب لم يخرجها
او يباع بنت حاضر بغيره ولو كانت بنت الحاضر من هذه الجوار اول اللبون لان المروضة غير مقبولة عن
الضمان كانت كالمعدومة ولو عدها جاز ان يشتري منها شاء وبها ان الشافعي لا يزوج ايضا
يكون له ابن لبون بغيره وقال مالك لا يبيع شراء بنت حاضر لانها استبرأ في العدم فلا يجوز ان
اللبون كالمعدومة في وجود الفرق ويجوز بنت الحاضر هنا خلاف العدم **ربع الغائب** لو
عدم السن الواحدة والى عليها كمن وجب عليه حليعة قدما او صدم الحقة ويجوز بنته لو
او وجب عليه بنت حاضر قدما وعدم بنت اللبون ويجوز الحقة ويجوز الاقرب جوارا لا ينفك
الى انشا مع الجيران يخرج بنت اللبون عن الحقة ويدفع معها اربع شياء او اربعين درهمها ويجوز
الحقة عن بنت الحاضر ويشترط اربع شياء او اربعين درهمها وهو اختيار الشافعي والشافعي لا يزوج
الانفصال الى السن الذي عليه مع الجيران وجوز العدول عن ذلك ايضا اذا عده مع الجيران
اذا كان هو المقتضى وهذا كان من جوارا فاذ اقدم جاز العدول الى ما يليه مع الجيران ولا
الوسط يحرم بدله لتساويها في المصالح المطلوبة بشرطه والا فغير قيمة مقامه وسواء المساء
مساهو قال ابن المنذر لا يجوز الانفصال الا بالبيعة لان النقص وزد بالعدول الى سن واحدة يجب
الاقتضار عليه وهو متبع **الثاني** يجوز العدول عن الحقة الى بنت الحاضر وبالعكس مع عدم
الاستئذان المتوسطة بينهما فيردى مع دفع الناقصة شياء او اثنين درهمها ويشترط مع دفع
اكثر من شياء او اثنين درهمها **الثالث** اذا وجد السن الذي يلي الواجب لم يخرج العدول
الى سن لا يليه لان الانفصال الى السن الذي يليه الى السن الا يجوز بيعه مكان الاصل
فلو عده الحقة وبنت اللبون وجوز الحقة وبنت الحاضر وكان الواجب الحقة لم يخرج العدول
الى بنت الحاضر وان كان الواجب بنت اللبون لم يخرج احراج الحقة **الرابع** لو ادا في الجوار
مبطل شياء وعشرة فاقرب عدلي الجوار لتساوي كل من الشاثنين والعشرين ومنعه الشافعي لانه

يتبع الجيران فلا يجوز كالا يجوز بعض الكفارة والفرق جوارا لخراج بقية المقتضى هنا خلا
ثم ويجوز ان يخرج عن اربع شياء جوارا شائين وعشرين درهمها لانها جوارا بان فمعا كالحقة
الخامس لو ادا في فرض الما بين ان يخرج عن خمس بنات لبون خمس بنات حاضر او عن اربع
اربع جوارا جوارا ان يخرج عن الجيران درهم وعينه شياء **السادس** لو عدم المروضة وجب ما يليه
من الطرفين بخلاف لخراج ابها شاء ويدفع مع الناقص ويستعبد مع الزاوي لو وجب عليه بنته
وعده بنت حاضر وحقة بخلاف ولا يخرج من ماله الغنم المساكين **السابع** لا اعتبار بالقيمة
السوق هنا ولو زاد الجيران الشغل ونقص عن التفات السوق لم يعتد به لانه ساقط في نظر الشرع
والاقرب عندنا ان ذلك مع التقارب والاشياء امام مع علم التفاوت الكثرة اشكال الا اذا
العدم الاخراج بان يكون بنت اللبون التي تدفعها عن حاضر بنت حاضر تساوي شاتين وعشر
درهما **الثامن** الاقرب اجزاء بنت حاضر عن خمس شياء مع قصر القيمة عن اربعها لا يجوز عن
وعشرين درهم خمس وعشرين درهم ويجوز عده لان الواجب المروضة او قيمتها وليست احد جوارا
الاشكال في لغير ما عدا شاة في الخمس مع قصر القيمة لانها تجري عرس وعشرين درهم عن
التاسع لا جوارا ما نقص عن سن بنت الحاضر وبنته ولا بين ما رخص من الجوز وبنتها
لان الاول اقل اسنان الاول في الزكاة والثانية اعلاها غير جوارا القيمة **العاشر** الجيران انقص
بالزكاة دون غيرها من المتاخر ولا جوارا في الذيات ولا في المتدورات **الحادي عشر** لا بد من الجوار
في غير الاول اقتضانا على مورد النقص وليس غيرها في جناها ولا تعلم في خلاها من عدم فريضته
وفريضته البقر والغنم ويجوز الادون او الاعلى اخرهما مع التفاوت او استتد به بالتقريب الشوقي
ومن منع من القيمة الواجب في الادون شراهما فان طلع بالاعلى جاز وان وجب الاعلى كلف شاة
الثاني عشر لو كان الضاب كله مرصفا وفريضته معدوم جاز له العدول الى السفلى مع دفع
الجيران المصروف عليه وليس له الصعود مع اخذ الجيران لان الجيران اكثر من الفضل للفقراء
الذين وقد جاز الجيران اجزاء من الاصل فان قيمة الشخصين اكثر من قيمة المريضين فذلك بقية
ما بينهما **الثالث عشر** لو كان الخرج والى البيعة فلقا بالوجوب فالاولى احراج القيمة ان كان فيه
الخط ولا يخرج الناقص مع الجيران ودفع الزاوي لعد الجيران ولو كان احراج القيمة ولو لم يخرج ولو
دفع الناقص مع الجيران اما لو كان احراج القيمة ولو لم يخرج الناقص مع الجيران **الرابع عشر**
لو اخرج بدل الجوزة فنية فالاقرب عدم احراج اخذ الجيران لو طلبه لان المودى ليس من اسنان
الزكاة فلا يوجب له الجيران كالا يخرج نصيبا مع الجيران وهو اخذ وجهي الشافعي والثاني

لا

بها

الجواز الزيادة السن **مسألة** شطرا لا ساقى زكاة الاصل والزيادة العظم الاثر في المضاربة الزكاة
 في الذكوان وان بلغت الحساب للدلالة الاحادية على ان في خمس من الاصل شاة واما بقاها من الاثبات
 اذ مذكور اسقاطها على العدة ذلك ولان الشطر انما هو للزكاة والفضل واما بقاها في الاثبات و
 للزيادة الاصلية وفي الاصلية لم يرد في طراد ذلك لعدم قول الصادق عليه السلام ليس فيما دون
 الاربعين من العتق شيء فاذا كانت اربعين ففيها شاة ولا دالة في الحديث اذ ليس فيه منع من الاثبات
 في الزكاة فيبقى ما قلناه سالما على المعارض ونعم الشطر على السوم وان لا يكون عملا والزيادة معان
 بالاحتياط خصوصا مع التعميم **الفصل الثاني في زكاة البقر** زكاة البقر واجبة بالنسبة ولا يحرم
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من كوفة ابوا ولا بقر ولا غنم يورى ركابها الاجساد يوم القيمة
 اعظم ما كانت واسم قطيع وبقرها ونظاؤه باسقامها كان فديت اخرها عادت عليه فوكاه
 حتى يقضى بين الناس وقد اجمع المسلمون كاقعة على وجوب زكاة البقر ولا يها احد اصناف جمعة
 الاغنام فوجبت الزكاة في سائر ما كان الاصل **مسألة** وشروطها اربعة كالابل المالك والعتا
 والتمتع والحول وهما متساويان فيها الا ان الصانع ان في البقر نصيب **الذي** فثلاثون فلا زكاة فيها
 نقص عن ثلثين من البقر واجعل على اثنائها وهو قول عامة اهل العلم لان رسول الله صلى الله عليه وآله
 بعث معاذ الى اليمن امر ان ياخذ من البقر من كل ثلثين تبعا او تبعة ومن كل اربعين سنة ومن كل
 الحاصلة قولنا لما في الصادق عليه السلام في البقر في كل ثلثين تبعة ومن كل اربعين سنة ومن كل
 شيء وفي اربعين بقره بقره سنة وحكى عن سعيد بن المسيب والزهرى انها فلا زكاة في كل
 البقر شاة الى ان تبلغ ثلثين فاذا بلغت ففيها تبعة لان النبي عليه السلام ساقى البقر في البقر والله
 في الهدى وحصل كل واحدة منهما اربع شياه فيبقى ان يقاس البقر عليها في ايجاب الشاة
 وبقره لان خمس ابل يقوى مقامها خمس وثلاثون من الغنم ولا يجب فيها الشاة الا في
 في الاصل **النصاب الثاني** اربعون وعليه الاجماع فانا لا نعلم فيه مخالفا **مسألة** والشرط
 شرطها كما تقدم في الاصل عدا اثنائها اجمع وهو قول اكثر المجهور لقول علي عليه السلام ليس
 العوامل شيء وقول النبي عليه السلام ليس في البقر العوامل صدقة ومن شرطها الحاصلة قولنا بقره والعتا
 عليها السلام وليس على الذبيحة ولا على الكسور شيء ولا على العوامل اما الصدقة على الشاة
 الرابعة ولان صفة النما معتبرة في الزكاة ولا من شرطها الشاة وقاله ان العوامل والمعاد
 صفة كونه في الاصل وقد تقدم **مسألة** والفرصة في الثلاثين تبعة او تبعة تبعة المالك في
 الخراج ايها اثناء وفي الاربعين سنة ثم ليس في الاربعين شيء حتى يبلغ ستين فاذا بلغت ذلك ففيها

مسألة
 صاحب

كلام

الشيخ

بتبعان الى سبعين ففيها تبعة او تبعة وسنة فاذا اردت ففي كل ثلثين تبعة او تبعة وفي كل
 سنة عند علم اثنائها اجمع وهو قول الشعبي والحق والحسن ومالك والليث والشريفي والشافعي
 واحمد واسحق وابو عبيد وابو يوسف ومحمد وابو ثور لان معاذ قال لعننى رسول الله صلى الله
 عليه وآله اصدق اهل البقر هذما على ان اخذ من اربعين والحسن ويزن السنين والسبعين
 وما بين الثمانين والستين فابيت ذلك وقيل لم يخطئ اسئل رسول الله صلى الله عليه وآله
 فديت فاجبة فامر في ان اخذ من كل ثلثين تبعة او من كل اربعين سنة ومن السنين تبعة او من
 السبعين سنة وتبعا ومن الثمانين مستين ومن الستين ثلاثا تباع ومن المائة سنة وتبعا
 ومن العشرة ومائة مستين وتبعا ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات او اربعة اشباع وامر في
 ان اخذ منها من ذلك شيئا الا ان تبلغ سنة او جزءا تبعة ومن طراد الحاصلة قولنا
 والصادق عليه السلام وليس فيها من الاربعين الى الستين شيء فاذا بلغت الستين ففيها
 وعن ابي حنيفة ثلاث روايات احدها انه والثانية ان يمان اذ على الاربعين بحسابه في كل
 بقره ربع عشر سنة لانه لا يمكن ان يحيل الوقف تسعة عشر ان جمع اوقافها تسعة تسعة
 ولا يمكن ان يحيل تسعة لانه لا يمكن ان يملك الا بقره القياس ويجب في الزيادة بحسبها والثالثة
 لا شيء فيها حتى يبلغ خمسين فيكون فيها سنة وتبعة لان سائر الاوقاف لا تزيد على تسعة كذا
 هذا وكلاهما في مقابلته المص فلا يجمع على ان الزيادة لا ينجها احد العديدين فلا يحجب شيء
 كما لو زاد على الثلاثين ولم يبلغ الاربعين **مسألة** لا يخرج الذكر في الزكاة الا في البقر والكتف
 ليس اصل انا هو بل من بنت خاص وهذا لا يخرج مع وجودها واما تجزى الذكر في البقر والكتف
 وما كثر منها كالسنين والسنين وما تكثر من الثلاثين وغيرها كالسبعين ففيها تبعة او تبعة
 ومائة والمائة فيها سنة وتبعا او تبعة ولا تجزى في الاربعين وما تكثر من مائة كالتما
 الا الاثبات كذا في الاصل غير ان المبرور فلما خرج عن الحقة حقا او عن الحقة حقا او عن الحقة
 ابن خاص لم يخرج ويخرج عن الذكر اثنائها علا وسواها لم يخرج اراجح المسئلة عن التبعة
 ان يخرج تبعة ذكر من المسئلة لانهما تجزى عن السنين ففي الاربعين اولى ولو اخرج اكثر
 من المسئلة جاز ولا يدخل الجبران هنا ولو جعله سنة لم يخرج عنه فاذا زاد الترويض الى تبعة
 واعطا الجبران لم يخرج الا بالقيمة السوقية لان الزكاة لا تبدل فيها من المصير الى غيره فيها
 ولا يخرجها ولو اخرج مستاعن المسئلة لم يخرج الا مع ضم قيمة الضاوت لان الاثنى عشر من ذلك
 لفضلهما بالادرا والفضل **مسألة** لو اجمع الفضان تغير المالك كانه وعشرين ان شاة

او تبعة

فان

ثلاث مسائل او اربعة متبعه لان الواجب احدهما ففتحوا الخبر الى قوله المالك فان في زكوة الا
 وهذا انما يكون لو كانتا فان كانتا هكذا اذ انما الذكر كل ما لان الزكوة سببا واذا لم يكن
 الواساء من غير ما له وقال بعض الجمهور لا يجوز في الارصيات الا الاثاث لانه عليه السلام
 المسنات وليس بجعلها اجزا الا في الغنم مع الزكوة في قوله في زكوةها مع وجود الاثاث في الغنم
 اهل لان الذكر فيها مدخلا **مسألة** الجواميس كالبقر باجماع العلماء لانها من نوحها كما ان
 من نوع الاثاث وانما الضراب كالجواميس وجبت فيها الزكوة وان الغنم الضبان يخرج الغنم
 من احدهما على قوله المالكين فلو كان عند عشرة وعشرين جواميس وقبيلة المستند
 من احدهما اثنا عشر ومن الاخر خمسة عشر خرج من احدهما ما قيمته ثلثة عشر ونصف ولو كان
 ثلاث بقرة وسوسيا ولا شبيها ولا شبراميس وقبيلة التبع السوي ربعة وعشرون **مسألة**
 المالكين والجواميس ثمانية عشر خرج تبعا قيمته اثنا عشر وعشرون ثلثة عشر كذا في الخبر
 انه قال المالك لانها انما يخرج من الماشية فما زاد الخارج من اياها شاء وقال الشافعي القياس ان يخرج
 من كل نوع بالحصة واختاره ابن المنذر لانهما انواع يجزئها الزكوة فيجب كونه كل نوع مائة كذا في الترمذي
 الجمهور ويكفي باوانه في التفسير الغنم وقدره في الخبر الحسن في اودون ست وعشرين لاجل التفسير
 فالعدد على النوع اولى وقوله كذا وما له واصحابه والشافعي في قوله يخرج من كل واحد من فان سببا
 يخرج من اياها شاء كالعلا والبعث في الضان والمغز لا بل الخافي والغراب والسمان والها
 والكمام والبيام فاما الضاح مع المراض والذكور مع الاثاث والكنا مع الصغار فيجب خمسة كذا
 اني على قوله وقبيلة المالكين لان ينقطع بالفضل ولو اخرج من الضاح من غير مائة ليس في ماله
 شي اخر اذ انما يستقيمة لانه اخرج من خمسة فما زاد كان المال نوعين فخرج من احدهما وكذا
 من سبعة من اخرج القيمة وحقا عدة العدم لانه اخرج من غير نوع ماله فاسته ما اخرج من غير
 الجنس **مسألة** ولا زكوة في بقر الوحش ولا يجزئها الضباب وهو قول اكثر العلماء لان اسم
 البقر يطلق عليه جازا ولا ينفرد منه عند الاطلاق ولا يجعل عليه الامع الغنم فيقال بقر الوحش ولا
 يخرج ضاب منها سببا محلا ولا يخرج ان لا يجري نوعه في الاحقة والهدية لاجب فيه الزكوة
 كالطير ولا يملك من بيم الاغنام ولا يقب فيها الزكوة كما ابرار الوحش ولا صل ان ويجوز الزكوة
 وقيمة الاغنام كزكاة النما فيها من الذوا والنسل وكذا الانشاء بها كذا في واحدة مؤتمها البعض
 دعاه بوجوب زكوة في بقر الوحش لئلا يول اسم البقر لها فيكون في بقر الوحش وقدرها الله جازا
 ولا خلاف في ان الزكوة في الضباب **مسألة** المتولد من الوحش ولا ينجي الزكوة فيه ان اطلق

عليه اسم الاسمي من غير جارية الحيوان ولا فلا كالمتولد من بقر الوحش والاسم وكذا المتولد من الضباب
 والغنم وقال احمد يجب فيه الزكوة سوى كانت الوحشة الفحل والامهات لانها متولدة مما يجب الزكوة
 وما لا يجب فوجب فيها الزكوة كالمتولد من الشاة والمعاوية ولان غنم مكرا لا يما متولدة من
 الظباء والغنم وفيها الزكوة اجماعا والضابط ما ذكرناه من اعتبار الاسم كالمغيس عليه وعطف
 الامهات لا يدرى الى الاولاد ويعد ما قيل في غنم مكرا كما كانت متولدة من جنس من غير ان هذا
 فكل كاسع المتولد من الذنب والضمع وكالبعال وقال الشافعي لا يجب سواء كانت الامهات من الضباب
 او الغنم لانه متولد من وحش شبه المتولد من وحشيين وكان الوجوب مما ثبت من اجماع او
 قياس والكل من نوعا لاخصا من الضان ولا يجماع بالاجاب في جهة الانعام من الاذواح الضباب
 وليت هذه عند في اسمها ولا حكمها ولا حقيقةها ولا معانها فان المتولد من شبيبين يخرج
 باسمه وجنسه وحكي عنه كما فعل فلا يشاء في النص ولا يمكن القياس لانهما من جنس واحد ولا
 حكمهما فان لا يجري في هدي ولا الضحية ولا ذبيرة ولا نزع معا اذا لم يبق الاسم وقال ابو حنيفة و
 مالك ان كانت الامهات اهلية وجبت الزكوة والا فلا لان ولد الهيمة تتبع امه في الاسم والمالك
 يتبع باقى الزكوة كما لو كانت الفحل مملوكة وشيع الشقيقة في الاسم **مسألة** في زكوة الغنم
 الزكوة واجبة في الغنم باجماع على الاسلام والعلية السلام كل صاحب غنم لا يدرى زكوةها بطريق
 يوم القيمة بهما وقويتم على حفظه باطلاها وتطهه بقرها كما انفق اخراجا ادا وطا
 حتى يقبل الله من الخلق في يوم كان مقداره خمسين الف سنة اذا ثبت هذا فان شرابط الزكوة
 هذا كذا في الاول والبقرا باجماع من يخلف في مقدار الضب والضان والمغز من واحد والجماع
 والظباء على الغنم اجماعا **مسألة** اول ضاب الغنم اربعون فلا زكوة فيما دونها فاذا بلغ
 اربعين ففيها شاة **مسألة** اما واحد وعشرون فلا يفي في الزايد على الاربعة حتى يبلغ مائة واحد
 وعشرين ففيها شاة **مسألة** ما شاة واحدة فلا زكوة في الزايد حتى تبلغ مائتين واحدة
 ففيه ثلاث شياه والكل بالاجماع وحكي عن عطاء بن الرض لا يتغير بعد المائة واحد وعشرين
 حتى تبلغ مائتين واثنين اربعين ليكون مثلي مائة واحد وعشرين فيكون فيها ثلاث شياه
 الاجماع على خلافه على ان الراوي لها الشعي وهو لم يلو معاذ **الرابع** ثلاثمائة واحدة
 رواها احمد اما كالثالث ثلث شياه فالمتغير الفرض بعد مائتين واحدة حتى تبلغ اربعا
 فيكون كل واحد مائة وبقرا المعيد والتبديل حتى وهو قول اكثر الفقهاء الشافعي ومالك ابو
 حنيفة والحدفي لروايتين يقولن ان عليهما السلام في كتاب المعاة ان في الغنم الشاة اذ بلغت

اربعين شاة الواحدة وعشرين فاذا ارادت فيها شاة الى ان تبلغ مائتين فاذا ارادت فيها اقل
 شاة الى ثمانمائة فاذا ارادت ففي كل اربعة شاة ومن طرأ على هذا قول الصادق عليه السلام ليس فيها
 دون الاربعين حتى فاذا كانت اربعين ففيها شاة والعشرين وما زاد ارادت واحدة ففيها شاة
 الى المائتين فاذا ارادت واحدة ففيها ثلث من الغنم الى ثمانمائة فاذا كثرت الغنم ففيها ثمانية شاة
 السابعة اثنا عشر ارادت على ثلاثمائة وواحدة ففيها اربع شاة ثم لا يتغير الميزان حتى يبلغ
 حسمائة وهو اختيار الشيخ رحمه الله وحديث الرواية الاخرى وبه قال الفقهاء الحسن بن صالح بن حمزة
 لقول الباقر عليه السلام في الشاة في كل اربعين شاة شاة وليس فيها دون الاربعين شاة حتى يبلغ
 عشرين وما زاد اقل من عشرين وما زاد ففيها شاة ذلك شاة واحدة فاذا زاد على عشرين وما
 فيها شاة الى ان يجمع فيها اكثر من ثمانية حتى تبلغ مائتين فاذا بلغت مائتين ففيها شاة ذلك
 فاذا ارادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شاة فليس فيها اكثر من ثلاث حتى تبلغ ثمانمائة
 فاذا بلغت ثمانمائة ففيها شاة ذلك ثلاث شاة فاذا ارادت واحدة ففيها اربع شاة حتى
 تبلغ اربعمائة فان قلت اربعمائة كان على كل مائة شاة شاة ولان النبي عليه السلام جعل الثلثة
 مائة من الغنم وقاية لغيره فيجوز ان يتغير الضابط لما بين اذ انت هذا فلا خلاف في ان في اربعمائة
 اربع شاة وفي خمس مائة خمس وهكذا الى الغاية **الصلوات** في الاشياء في الشاة على
 المئين مائة من الغنم والوقص والفقهاء مبكون الضابط وقال بعض اهل اللغة بخلافه لانه يجمع
 على اوقاص الغنم اجمع فعل اجمع فعل اجمع على اوقاص الغنم كما قال الفقهاء اجماعا واهوال وفي
 واحوال وكروا كبار والحجاء فجمع ما بين الضابطين ايضا قال الاصمعي المشق يحضر ما وقاص الاول وفي
 الوقص بالقر والغنم وبعض الفقهاء يحضر الوقص بالقر ايضا ويجعل ناقص الغنم والفقهاء في الغنم
 عقرا وكل ذلك لغرض من الوقص ما بين الغنم من كل بين الثلاثين الى الاربعين في القر والشاة مائة
 الفرضية كالاربع من الاول **مسألة** ما نقص عن الضابط الاول الا حتى يجمعها وكذا ما بين
 الضابطين عند علي بن ابي طالب في الزكاة بالضابطه وبه قال الشافعي في كتابه القديمة
 والجديدة والحنفية والشافعية لانه قد ناقص الضابط الاول وجب فيه الزكاة فلا يتعلق به
 كالاربع ولقولنا باقر الصادق عليه السلام وليس فيها بين الثلاثين الى الاربعين حتى يبلغ
 اربعين الى ان قال عليه السلام وليس على ابيك شي ولا على اخيك شي وقال الشافعي في
 الاملا يتعلق الزكاة بالضابط وبما زاد عليه من الوقص وبه قال محمد بن الحسن لقوله عليه
 السلام فاذا بلغت خمسا وعشرين الخمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ولا يترق يتعلق بضابط

والملات

فحين يتعلق به وبما زاد عليه اذا وجد معه ولم يتغير محكمه كالقطع في الشاة والضابط
 من المفهوم والضابط فعلى قولنا لو ملك خمسين من الغنم وبلغت العشرة الزاوية قبل الفجر من
 الاداء بعد الحول لم يسقط حوائق لان الشاة تعلم تغافل الزكاة به ولو بلغت عشرين سقط ربع الشاة
 لان الاحكام تختلف جز من الضابط وبما تلف من الضابط ربعه **مسألة** لو تلف بعض الضابط
 قبل الحول فلا زكاة بعده وبعد امكان الاداء يجب جميع الغنم لانه تلف بعد تقربيد في الشاة فبعض
 ان تلف بعد الحول وقبل امكان الاداء سقطت مائة من الزكاة بعد التلف والتلف في الحول ساه على
 امكان الاداء شرط في الوجوب والضمان فعلى الاول لا يخفى نقصه قبل الوجوب **مسألة** لو كان معه
 قسم من الاول تلف ربع قبل الحول وبعده وبعد امكان وجبت الشاة وبه قال الشافعي ان كان معه
 الحول وقبل امكان فكذلك عندنا وعند الشافعي كذلك يعتقد بان يكون الامكان شرط في الوجوب
 والتلف قبل الوجوب ذا لا يقتصر به الضابط في حكمه وعلى تقدير ان يكون من شرط الضمان فكذلك
 ان لم يتعلق بجميع الضابط الوقص وان تلفت بهما سقطت خمسة اربعة اشباع الشاة وقال
 بعضهم على هذا التقدير لا يسقط شي لان الزكاة لما لم تكن شرط في وجوب الشاة لم يسقط شي بلها
 وان تلفت بمائة لم يسقط مائة بالزكاة وربع اربعة قبل اقله لم يجز عليهم شي ولو دمج خمسة واربعة
 عليه الضمان لم يقر ما بقي من اربعة المشرقة **مسألة** لو ذهب خمس من القسم قبل الحول فلا زكاة
 وان كان معه وقبل امكان الاداء سقطت خمس الشاة وبه قال الشافعي على تقدير ان الامكان من شرط
 الضمان وتعلق الزكاة بالضابط على تقدير كونه شرط في الوجوب فبذلك الحول الفصل المضارب قبل
 الوجوب وعلى تقدير كونه شرط في الضمان وتعلق الزكاة بالجمع يسقط خمسة اشباع الشاة **مسألة**
 لو كان معه خمس وعشرون او جاز بنت المخاض فيه فلتف منها خمسة قبل امكان الاداء واربعة
 الخماس بنت مخاض وبه قال الشافعي على تقدير كونه شرط في الضمان ولو يوسف ومحمد لان الواجب
 على الحول بنت مخاض فاذا تلف البعض لم يتغير الفرض بل كان التالف منه ومن المساكين وقال
 ابو حنيفة يجب اربع شاة تجعل التالف كانه فيكون **مسألة** الشيخ رحمه الله لو كان معه
 ست وعشرون ففعل خمس قبل الامكان ففعل خمس المائتين الخمس الخمس فيكون عليه اربعة
 بنت مخاض لاربعة اقسام خمسها وعلى المساكين خمس بنت مخاض لاربعة اقسام خمسها **مسألة**
 حكوية الا لا يحكم في جميع ذلك فلو تلف من الضابط الغنم حتى يسقط من الفرضه سبعة وعشرون
 جميع الضابط لثا في الوقف واحد شاة احتال على الاول لو تلف شي بعد الحول لم يترق ينقص
 من الواجب في المضرب بقدر التالف وعلى الثاني يوزع على بقية الضابط الذي وجبه الله

تعلق

كل

ع

مسئلة لا يميز الخلطة عندنا في الزكاة سواء كانت خلطة اعيان او اوصاف بل يميز كل صنف من الزكاة الا ان كان
 كان نصيب كل صنف من الزكاة واجب عليه كزكاة الفطر وان كان المال مشتركاً كما لو كانا مشتركين في ثياب من الغنم
 بارت او شرا او هبة فانه يجب على كل واحد منهما شاة واحدة ولو كانا مشتركين في اربعين غنماً لا زكاة هنا
 وبه قال ابو حنيفة والثوري لقوله عليه السلام اذا لم يبلغ ما يملك الرجل اربعين فلا شيء فيها وقال
 علي بن ابي حمزة ومحمد بن ابي بصير في رجل يملك ثياباً في اربعين شاة فزكاة واحدة ولو كانا مشتركين
 وجبت شاة واحدة لكل واحد منهما فاقصر عن الثياب فلا يجب عليه الزكاة كما لو كانا مشتركين في
 الشاة في الخلطة في اربعة اجزاء لا يميز مال الرجل بل كل واحد في الزكاة سواء كانت خلطة اعيان او اوصاف
 بان يكون ملك كل منهما حق في الزكاة او اجتمع ما بينهما في الزكاة والمرجع على ما في سائر اقسام
 او اختلف بان يكون لرجل شاة واحدة لثمنه وتكون اربعين لرجل اربعين شاة لكل منهما شاة
 وبه قال عطاء والشافعي والليث ولحماد وحق لقوله عليه السلام لا يجمع بين شترين ولا نفق بين جمعة
 اذا كانا يجمع بين شترين فانه اذا كان الواحد يجمع الزكاة فان نفقت شاة وقوله ولا يفرق بين
 جمعة يفتقر اذا كان جماعة لا يفرق بين جمعة على انه لا يجمع بين منفرد في الملك ليس من الزكاة
 زكاة رجل واحد لا يفرق بين جمعة في الملك ان الزكاة تغيب على الواحد وان نفقت امواله قال مالك يجمع
 الخلطة اذا كان مال كل واحد منهما نصيباً وحيث يجمع الشاة في بعض الشاة في بعض الزكاة العبرة انما هي بخلطة
 الاعيان دون خلطة الاوصاف **مسئلة** فدين الله لا اعتبار بالخلطة بنوعها خلافا للشافعي ومالك
 فلا شرط عندنا وبعد او حقيقه لعدم الحكم اما الشافعي فقد شرط فيها امورا **الاول** ان يكون مجموع
 المالين **الثاني** ان يكون الخليطان معاً من قبل الزكاة فلو كان احدهما زنيا او مكافراً
 فزكاة الخلطة وكذا المسلم والحكماء فماله لا يفرق وهذا ان شيطان عاتان وفي شرطه ولم يخلط
 ما في وتخص خلطة الجوار بما هو **الثاني** اتحاد المخرج والمزاد به المخرج **الثالث** اتحاد المخرج وهو
 ما اذا كان **الثالث** اتحاد المخرج وعوان يرفعهما ما واحد من غير اعيان او زينة او عرض او انما
 شرط الاجتماع المالكين في هذه الامور **الرابع** يكون سبيلها مال المالك وليس المقصود ان لا يكون لها
 الاسرج او مخرج واحد بل اذا كانا يجمعانها ما كان ينبغي ان لا يخص ما شئته هذا مخرج
 ومخرج وما شئته الاخر مخرج ومخرج **الخامس** اشتراط المالكين في المخرج والزيادة على المخرج
 عنه كالمخرج **السادس** اشتراطهما في الخلقة فلو تميزت ما شئته احد ما يفرق وما شئته الاخر فمخرج
 فلا خلطة على المخرجين عند **السابع** اشتراطها في موضع الخلقة ولو جحد ما شئته في جحد
 ولا خلاف في هله فلا خلطة وصل شرط الاشتراك في المخرج والخلطة المخرجين عند غيره كما

واحد
 دور
 في الزكاة

لا يشترط الاشتراك في الجواز ولا في الجوار ولا في اشتراط الاشتراك في المخرج فخلط خلط المالكين ونحوها
 اجمعها عندنا المنع لا دلالة الى ان احد النسخة قد يميز كل واحد منهما وقيل لا يميز لساو بين شرط
 ان واحد وان اختلفا كلهم وبما يفرق بان كل واحد منهما غيره المذمومة وكانا باحدة جملتها
 وهل يشترط فيه الخلطة وجهان عندهم الاشتراط لا بمعنى يميز بل بمعنى ان يكونا مشتركين في
 الثماين ولما الخلطة لرجل اثنان وتعليلها كاشاة في الاربعين ولولاها لم يجز في فاقعة الزكاة
 ولا ينبغي ان يخلط عليه من غيره فانه وان يفرق الفقهاء اذا اريد منه والمنع لان تأثير الخلط
 لخصه الميزة باعتماد المرافق وذلك لا يخلط في القصد عنه وهل يشترط وجبة الاختلاف في قول
 وانفاق اهل الاحوال قولان وفي تأثير الخلطة في الثماين والزرع ثلاثة قولان لما تقدم من عدم الثماين
 وبه قال مالك والشافعي ورواية لقوله عليه السلام والخلطان ما اجتمع في الحوز والفقر والرجل او
 يفتقر في الماشي والجديد عده وتأثير خلطة التبعين دون الجوار على الجديد يترك على الاشتراك
 باعتماد العامل والناظر والله الذي منه يسقط وقال بعض اصحاب مال لا يشترط من هذا
 شيء سوى الخلطة في المخرج وانما بعض اصحابه اليه الاشتراك في المخرج ايضا والكل عندنا
قوله على القول بترك الخلطة **القول** اذا اختلفا خلطه جارا ولو كان احدهما يملك
 منها لو افرق في جهان ان باخذ من كل منهما حصصه ما له فيعينهما على التتابع بينهما فاذا اختلفا
 شاة ومن هذا الجوزي يرجع كل منهما على صاحبه بنصف قيمة ما اخذته ولو كان يملك ما شئته
 من الجوار اربعين لاحدهما فلا فرق للاخر في التبعين والمنسنة والبيان على التبعين على صاحب الاربعين
 اربعة اسباعها وعلى صاحب الثلاثة ثلثة اسباعها فان اخذها من صاحب الاربعين
 على صاحب الثلاثة ثلثة اسباعها او العكس ولو اخذ التبعين من صاحب الاربعين والمنسنة
 الاخر يجمع صاحب الاربعين بقيمة ثلثة اسباع التبعين على الاخر والآخر بقيمة اربعة اسباع
 على الاول وان اخذ المنسنة من صاحب الاربعين والتبعين من الاخر يجمع صاحب الاربعين بقيمة
 ثلثة اسباع المنسنة على الاخر والآخر بقيمة اربعة اسباع التبعين وهذا كله في خلطة الجوار
 اما خلطة الاعيان فلا خلاف منه يقع على حسب ملكها فلو كان لها ثلثة اشان من الاربعين
 مستحقا ولا تراجع ولو كان لاحدها ثلثة اشان والآخر ما ثلثة فله عشر حقان بالنسبة وهذا
 على ما بينا **الثاني** لو كانا او ثلثهما شاة واذا اختلفا فكل واحد منهما زكاة الخلط وكذا لو ملك
 منهما دورا لثياب فمخرج الخلط وبلغ الثياب ولو اختلفا في كل واحد منهما فمخرج الخلط
 فان اختلفا في كل واحد منهما فمخرج الخلط وبلغ الثياب ولو اختلفا في كل واحد منهما فمخرج الخلط

ان كانا مشتركين في ثياب من الغنم
 فانه لا يميز بينهما في الزكاة
 بل يميز كل صنف من الزكاة
 فان كانا مشتركين في ثياب من الغنم
 فانه لا يميز بينهما في الزكاة
 بل يميز كل صنف من الزكاة

من ماله كما روي عن علي بن ابي حمزة
 ثمانية اشان فلو كان لرجل واحد او ثلثة اشان
 بعد هذا الخدم وان امكن اخذ ما يخصه

الاولى وبها حلان الاصل لانفراد والحلط عارض فيلزم حكم الحول المنفرد على الانفراد ويجوز
على كل منهما شاة اذا جاء الحر وفي القديم وبها ان الملك ينوب حكم الحطة نظر الى الحول فان
الاعتبار في قدر الزكاة بل هو الحول فيجب على كل منهما نصف شاة اذا جاء الحر ولو اختلف الحولان فيملك
احدهما الحر والآخر غرة صفر وحط غرة ربع فعلى الحر اذا جاء الحر وعلى الاول شاة واذا جاء
صفر فعلى الثاني شاة وعلى الغدة اذا جاء الحر فعلى الاول نصف شاة واذا جاء صفر فعلى الثاني نصف
شاة وفي سائر الاحوال ثبت حكم الحطة على القربان فعلى الاول غرة وكل بحر نصف شاة وعلى الثاني
غرة وفي كل ذلك ويد قال الملك ولقد وقع ان يحكم الحطة لا يثبت في سائر الاحوال
بل يكون زكاة الانفراد ابداً ولو اختلف الحول على الانفراد في حول الحطيين دون الآخر كما لو ملك
غرة الحر والآخر غرة صفر وملك الحط فان جاء الحر فعلى الاول شاة وفي الجدة نصف شاة في
القديم واما الثاني فاجاء صفر فعليه نصف شاة في القديم وفي الجديد وجان شاة لان الغدة
ليست بحطية فلا يرتفع حوطها الاول والمهر ما نصف شاة لانه كالتحيط في جميع الحول
سائر الاحوال ثبت حكم الحطة على القربان الا بعد ان يشرح ولو لم يكن حطه السبع على الانفراد
كما لو ملك اربعين شاة في رابع بعد سنة اشهر فبعضها شاة فاما ان الحول لا ينقطع لاستمرار النصف
صفره الا شاة فاما ان نصف سنة اشهر في رابع فعلى البايع نصف شاة ولا شيء على المشتري
ان اخرج البايع واحده من المشترك لخصا الشهاب وان اخرجها من غيره ففك الزكاة في الدائم
فعليه ايضا نصف شاة عند اتمام حمله وان قلنا يتعلق بالعين ففي انقطاع حول المشتري في اثنائها
الانقطاع لان ائراج الواجب من غير الشهاب فيبذل الملك بعد ان كان لا بد من جميع الزوال
اذ التفتع في ملك الواحد ما شية حطه واخرى نصفها منفردة كما لو حط عشرين شاة منها
وله اربعون منفردة فبما يخرج ان الزكاة فلا ينسب الى ان الحطة حطه ملك اي يثبت حكم الحط
وكل في ملكه لان الحطة تنسب الى الاثنين كالواحد وما لوا حط بعضه لبعض وان
تفتت اما كنه فعلى كل من صاحب السنين حطه جميع ماله عشرين فعليه ثلاثة ارباع شاة و
على الآخر ربعها او انها حطه عين اي نصف حكمها على من الحوط لاجفة المؤثر فما يحصل
في العقد والحوط وهو السبب في تأخير الحطة فعلى صاحب العشرين نصف شاة لان جميع ماله حط
عشرين وفي اربعين شاة نصف عشرين نصفها وفي صاحب السنين وجهه اشهر اعلاه بل هو
شاة لان اجتماع ماله الاصل والافراد فله حكم الانفراد كما لو انفرد بالمال في بعض الحول كما
منفرد بجميع السنين وفيها شاة والثاني بله ثلاثة ارباع شاة لاجتماع ماله ستون وعصبة

حطه حقيقته وملك الواحد لا يتبع حكمه فيلزم ان يثبت حكم الحط الباقي فكأنه حط جميع
السنين والعشرين وواجبها شاة خمسة السنين ثلاثة ارباعها الثالث بله خمسة اسداس
شاة ونصف سدس جميعها من اعتبار الحطه والانفراد في الاربعين حصتها من الواجب الواجب
بالكل وهو شاة خمسة الاربعين ثلثا شاة وفي العشرين حصتها من الواجب الحطه الكل ويخرج
لان الكل ثمانون وواجبها شاة الرابع ان على شاة وسدس شاة في ذلك نصف شاة وفي العشرين
الحطه كما انه واجب حطه في ماله وثلاثا شاة في الاربعين المنفردة وذلك خمسة الاربعين او
جميع ماله الحاصل اعليه شاة في الاربعين ونصف شاة في العشرين كما لو كانا لملكين ولو حط
عشرين عشرين وعشرين ولكل منهما منفردة اربعون ان قلنا بحطه الملك فعليه شاة لان الكل
ماؤه وعشرون وان قلنا بحطه العين فوجهه اشهر ان على كل منهما شاة الثاني ثلاثة ارباع
كل منهما ملك سنين بعضها حطه عشرين فعليه حكم الحطه في الكل والكل ثمانون خمسة
ماثلها الثالث على كل منهما خمسة اسداس شاة ونصف سدس جميعها من اعتبارين فيفقد
واحد منهما كما في منفرد بالسنين وفيها شاة فحصة الاربعين منها ثلثا شاة فوجهه بانه حط
جميع السنين والعشرين والمبلغ ثمانون وفيها شاة فحصة العشرين منها ربع شاة وقيل على كل
واحد خمسة اسداس شاة بل لا زيادة تعجب في العشرين بحساب ما لو كان جميع المالين حطه
ماؤه وعشرون وواجبها شاة فحصة العشرين سدس شاة وفي الاربعين ثلثا شاة الرابع على كل
منهما شاة وسدس شاة نصف شاة في العشرين الحطه فحكم الحطه على الاربعين وثلاثا شاة في
الاربعين المنفردة على كل واحد شاة ونصف شاة للاربعين المنفردة ونصف العشرين الحطه الرابع
لو حط الشخص بعض ماله واحدا وبعضه اخر ولم يشارك الاخران بان يكون الله اربعين حطه
منها عشرين عشرين ليجل لا يملك غيرها وعشرين عشرين لآخر كذلك ان قلنا بحطه الملك فعليه
الاربعين نصف شاة لان حطه جميعها ويبلغ الاصول ثمانون وحصة الاربعين منها النصف
وكل واحد من حطه نصف ماله الجميع مال صاحب الاربعين وهل يقبضه الى مال الاخر وجهه ان
ليتم الكل فحفظها كما انتم في حق صاحب الاربعين فعلى كل واحد منهما ربع شاة والعدم لان
منها لوجه الحط الاخر بما لا خلاف صاحب الاربعين فان حطه لكل واحد منهما فعلى كل واحد
شاة وان قلنا بحطه العين فعلى كل من الاخرين نصف شاة لان مبلغ ماله وما حطه ماله اربع
وفصاحب الاربعين وجهه اشهر اياهه شاة فعليه للانفراد وان لم يكن منفردة حقيقته كحو
ما لو حط به احدهما فهو منفرد عنه فيعطى حكم الانفراد ويعطى حتى يصير كمنفرد بالمال في ايضا

وكذا بالاضافة الى الحائط الثاني فكانه لو حائط احداً الثاني بل يرضف شاة تعليها الحائط
 لانه من اشياء حكم الخلطة حيث وجبت حقيقة واتحاد المال فينضم احداهما الى الاخر
 للمال فقامن فكان خلط الربيعين بالربيع الثالث يلزمه ثلثا شاة فاجمعها بين الخلطة و
 الاخر اذ بان يقال لانه جميع ما لا يجمع في ذلك ان السبع سنين وواحدة شاة حصة العشر
 الثلث وكذا يفرق في حق الشاة فيجتمع عليه ثلثان **مسألة** قد بينا ان اذا املك الربيعين
 عليه الشاة وان تعددت املاكها وسواها كان بينهما مساقاة في القصر او لا عند خلطنا اجمع
 وبه قال عامة العلماء لقوله عليه السلام في الربيعين شاة شاة ولا تملك واحداً فاشبهوا ما
 تقاسمت البلدان وهو واحد ورواية ان كان بينهما مساقاة في القصر في كل مال حكم نفسه يعتبر
 حصة ان كان ضاباً ففيه الزكاة والا فلا ولا يفرق الى المال الذي في البلد الاخر في الزكاة ولا
 اعلم هذا القول من غير احد لقوله عليه السلام لا يجمع بين مغزق وهذا مغزق ولا يجمع ولا
 لما اتر اجمع ما بين رجلين في كونهما كمالا الواحد يجب ان يوشق امرا في مال الرجل حتى يجمعه
 كالمالين وقد بينا ان المراد لا يجمع بين متفرق في الملك والمقتبس عليه مجموع **في حق الاول**
 اذا كان له قمارون شاة معنى عليها سنة اشهر فباع منها النصف سبعة اربعين وعينه
 انقطع الحول في المبيع دون الباقي لاجل ان له ضاباً فاذا افر الحول فزكته على المبيع والاول
 حول المبيع كانت زكته على المشتري وقال الشافعي يكون زكاة المشتري زكاة الخلطة **الثاني**
 اذا املك الربيعين في الحرم والربيعين في صفر والربيعين في شهر ربيع وحال الحول على الجميع فعليه في الاول
 عند اول اشترى عليه في الزكاة يفسر عن الضاب والجميع لمالك واحد وبه قال احمد في رواية
 وقال الشافعي في القدر يرضف عليه في كل اربعين ثلث شاة وعلى المجدي في الاول شاة وفي
 الثانية نصف شاة لانه خلط بالاربعين الاولى في جميع الحول وفي الثانية ثلث شاة لاختلافها
 بالثاني في جميع الحول وله وجه اخر وجوب شاة في كل واحدة **الثالث** لو املك اربعين في الحرم
 واشترى بعد سنة اشهر عشر فعليه عند تمام حوله الثلاثة بين بيع وعند تمام حوله العشر
 ربع مستلة اذا افر حوله على الثلاثة ففعل عليه ثلثا ثراياح مستلة واذا احل حوله افر حوله
 فعليه ربع مستلة وهكذا وبه قال بعض الشافعية وقال ابن شريح لا يفرق بين الحول العشر
 حتى يتم حوله الثلاثة فيرسمها في حوله الكل ولا بأس به ويحفل وجوب القيمة عند تمام حوله
 الثلثين وربع المستلة عند تمام حوله كل حوله العشرة وكذا لو املك اربعين من الغنم سنة
 ثم املك احداً وتماين فالاربعة ان عليه عند كل حوله الاولى شاة وعند كل حوله

شاة اخرى وهكذا ولو املك اربعين شاة في الحرم ومائة في صفر ومائة في ربيع فعليه عند تمام حوله الاولى
 شاة وكذا عند تمام حوله الثانية والثالثة لانه يحل ماله في الايجاب كلها لذلك في حال واحد
 فصار كانه ماله اربعين وان يبيع في حوله ثلاث شاة عند تمام حوله كل مال شاة وقال بعض المجوزين عليه
 في الشهر الثاني حصه من فطر الثالث معا وهو شاة وثلاثة اسباع شاة لانه لو املك المالين دفعة
 كان عليه فيهما شاتان حصه المائة منها خمسة اسباع وهو شاة وثلاثة اسباع شاة عليه
 في الثالث ثلاثة اربعين لانه لو املك الجميع دفعة وهو مائتان واربعون كان عليه ثلاث شاة حصه
 الثالث ربعين وسدسين وهو شاة وربع **الرابع** لو املك عشرين من الايام في الحرم وسبعة وعشرين
 في الاخرين عند تمام حوله اربع سنين وفي الست عند تمام حوله سنة اربعة من سنة وعشرين جزء
 من بيت تخاض ولو املك في الحرم سنة وعشرين وفي صفر سنة وعشرين في الاول عند تمام حوله بيت
 محاص ولا يمشي عليه في الحرم الزاوية وقال بعض المجوزين عليه فيها شاة لانه ضاباً كاملاً بحيث
 الزكاة فيه بقصد وهو مجموع وقال اخرون عليه سدس بيت محاص بناء على ان بيت محاص يجب في
 وعشرين وعلى الخلطة فان ملك مع ذلك في ربيع ستا اخرى فعليه في الاول عند تمام حوله بيت
 محاص ولا يمشي عليه حتى يتم حوله الست فحينئذ يباع بيت بيتين وربع تسعها وفي بعض المجوزين عليه
 في الحرم بيتين شاة اذا افر حوله وفي السنة سدس بيتين عند تمام حوله وقبل عليه في الحرم
 الشافعية شاة عند تمام حوله وفي السنة شاة عند تمام حوله **الخامس** لو املك في الحرم
مسألة اسنان اكل في الماشية في الزكاة اربع بيت محاص وهي التي كملت سنة ووصلت
 الثانية سميت بذلك لان امها ما حصل من الحمل والحيض اسم حبل لا ولد له من اخطه في
 خلقة وبيت بيتين وهي التي كملت لها سنتان ووصلت في الثانية سميت بذلك لان امها افر ولدت
 وصار مالين وحقته وهي التي لها ثلاث سنين ووصلت في الرابعة سميت بذلك لانه لا يمشي
 ان يطررها الفحل اولان يحول عليها وحيدة رفعت الدال وهي التي لها اربع سنين ووصلت في الخامسة
 وهي التي يحول عليها ولا يمشي حقيقته بيت الحاصل وبيت بيتين بل ما كمل لها ما قد رجاها
 وان لم يكن لها ام ولا يمشي ما اراد على الجوز في الزكاة وصبي ما دخل في السادسة فحقها في السابعة
 رباع وباعية وما دخل في الثامنة سدس وسدس وما دخل في التاسعة بازل لانه طلع بانه
 بقا ازال علم وازل عامين وهكذا الى البازل والخلط واحد وما دون بيت الحاصل يقال له
 فضل وسواها لا يفتصل الولد ثوبين محاص واسنان الفحل والجوز والجوزة وهي التي
 لها حول وخشوعا تبعها وتبعها لقوله عليه السلام تبع او تبعه جديع او جديعه وكذا قال

التي جازت ارجع مباحا المالك وهو اخذ حبي الساقى واخبرها التسبيط ولا آخر القير اذا الزكوا فارجع
الفضة فان امكن كما بين من الايضحة امرية ووضعت اعرية فوجد حضان من هذه وحصل من هذا
وله رابع الاضحة الاجرة وخمس فوجد اوسط **قال** فوجد الراوي والوالد الى خمسة عشر مائة
المحسنة لا اشتغالها بترية ولها ولا الماخض وهي الحاصل ولا الاكولة وهي البينة المدعى لا
ولا اقل الفرض لقوله عليه السلام اياك وكرامه اموالهم ونفعي عليه السلام ان يعتزنا اياي
حاصل سميت لان ولها فاقضها فان طوع المالك بذلك اخرجها ولو اقصت الكل بالمخاض
اخراج ما مضى وكذا الاكولة مع السوم واما الزنا فاقضها السكال للفرق على الولد لا لغيره
بالقيمة فروع **قال** اذا اوصى عليه جدي وكان حاصلا لم يكن للساعي اخذها الا ان يطوع المالك
وكذا اذا اوصى عليه من فاعطى المالك على جاز وكان منطوقا بالفضل ولا فاعطى فيه خلافا لان
دأود فانه قال يجوز اخذ الحاصل والاعلى من السور الواجب لا فاعطى عن المتصور فخرجوه ولقوله
لعاد اياك وكرامه اموالهم والتسبيط على الاضحة ارفا بالمالك فلا يمنع من الاعلى **قال** فوجد
الفرق في الخشية كان الجاز الى المالك اياي ولده مخرجة اخرجها جاز قال بعض علماء فروع حتى
بني الواجبة وهو من يعمل الاستحباب **قال** اذا اظهر بالبينة الجمل ولكن خفيها **قال** ان
الساعي اخذها الارض المالك وكانت كالحاصل فبطل الى ما فيها ودفعها المطلق الثاني
زكوة الذهب والفضة **قال** الذهب والفضة يجب بهما الزكوة بالصر والامعاء قال اهل
والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فبطل الله فيهم بعد ان لم يرد ولا يعود
بعضه العقوبة الاعلى ترك الواجب وقال رسول الله صلى الله عليه واله ما من صاحب ذهب
ولا فضة الا يؤدى منها حقها الا اذا كان يوم القيمة صفحت له صناع من ارفاعها في دار
جهنم فيكون حسه وحسه وظهره كلها بردها عبيته في يوم كان مقداره خمسين الف
سنة حتى يقضى له من الفار واجمع السلون كافة على الوجوب مع الشرط **قال** ان يظن
وجوب الزكوة في جدين او اربعة المالك اجماعا في الجوز كذلك والاضاب ايضا وكذا
مضربين مستوفين دراهم ودينارين عند ثلثا خاصة فلا زكوة في السبايك والنفار والبق
والجمل لقوله عليه السلام ليس في الجمل زكوة ومنه في الخاصة قوله الكاظم عليه السلام
ليس في سايك الذهب ونفار الفضة زكوة وقوله الصادق والكاظم عليهما السلام ليس في
البير زكوة وقال الكاظم عليه السلام كل مال لم يكن زكوا فلا زكوة فيه قلت وما الزكاز
قال الصادق للفقير ولا يجرى مجرى الامتعة وارجب المحرم كانه الزكوة غير المتقوى

كانت الزكوة وان اختلفوا في الجمل على ما بين في العلم والخاص مقدم **قال** وكل منهما اضابان وعمران
عندنا على ما بين في اوله ضاب الذهب عشرون مثقالا وعليه اجماع العلماء الا ما حكى في الجمل
المصري وشيخنا علي بن باويه فانما قال الاثنى في الذهب حتى يبلغ اربعين مثقالا لقوله النبي
عليه السلام ليس في اثني عشرين مثقالا من الذهب ولا في اقل من مائتي درهم صدقة وهو يبيع
على وجوب في العشر خصوصا مع اقربائه بالمائتين وقوله عليه السلام على كل اربعين دينارا
دينار وفي كل عشرين نصف دينار ومنه في الخامسة قوله الصادق عليه السلام ليس في
دون العشرين مثقالا من الذهب شي فاذا اكملت عشرين مثقالا فاقضها نصف مثقال الى اربعة
وعشرين فاذا اكملت اربعة وعشرين فاقضها الثلثة اتماس دينار الى ثمانية وعشرين فاقضها هذا
التماسا كل اتماس اربعة اشحج ابن باويه بقوله الصادق والصادق عليهما السلام في الذهب
كل اربعين مثقالا لا يتجاوز الزكوة كل مائتين خمسة الدراهم وليس في اقل من اربعين مثقالا
شيخ ولا في اقل من مائة درهم شي والجواب بجمل ان يكون اراد بالسئ المنفي فبادرنا اربعين
هو الدينار الواحد في الاربعين لا في خمسين زيادة بما قلنا اجماعا في الادلة **قال** اول
ضاب الفضة مائتا درهم باجماع العلماء لقوله عليه السلام ولا في اقل من مائتي درهم صدقة
وقال الصادق عليه السلام في الزكوة ربع العشر فان لم يكن الاثنى عشرة وبنية طلبة فيها اثني
الاربعين مائة اربعة الدراهم الضريبة وصرح في الخاصة قوله الصادق عليه السلام
ليس في الفضة زكوة حتى يبلغ مائتي درهم فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم واعلم
ان المائتين لم يكتف في حاهلية ولا اسلام واما الدراهم فانها تختلف الاوزان فكانت في
صدرا اسلام صنفين سودا وطرية وكانت السوداء مائتي درهم ثمانية ودينار والطرية اربعة
دينارين جمعا في الاسلام وجعل درهمين متساويين كل درهم ستة ودينار في الدراهم التي يبيعون
فيها الضاب هي الدراهم التي كعشرة منها وبنية سبعة مثقالا من الذهب مائة درهم
نصف مثقالا وبنية وهي الدراهم الاسلانية التي تقدر بها صاب الزكاة مقدار الخربة
والديات وضاب الفضة في السرة وغير ذلك والمذاق ثمان حبات من اوسط حبات الشعير
قال ضاب الذهب عشرون مثقالا ولا يبيع فيه بالفضة عندنا اجماع وهو قوله
اكثر العلماء لقوله عليه السلام في كل عشرين دينارا نصف دينار ولا في ضاب يجب الزكاة
في عينة فلا يبيع بغيره كرا لا مالا الزكوة وقال الصادق والزهري وسليمان بن حرب وابن
السجستاني انه غير الفضة ما كان فيه مائة درهم فيه الزكوة والا فلا لا لربطه في النبي

وبه الزكاة لأنه يخرج إلى الصنف والمجان فيحتاج إليه في الاستعمال وليس يجب أن لا يخرج إلى الصنف
مطلقا من حيث يتبدل وقال الشافعي في قوله من حرمة زكاة الذهب والفضة كما عرفت
عادت من يسهه كالسراير والمخاض والمقرب والمخاض وما يملكه على وجهها وعقبتها وما يملكه
رأبها ويخرجها فاسا لا يخرجها عنها يسهه كالمنطقة وشبهها من على الرجال في حرمتهم وأما الرجل فيخرج
عليه الفضة والذهب أجماعا ويخرج الفضة منه وإن لم يحصل منه ذهب ولا شافعي وجهان أما أحمد
الشافعي جمع الفضة والذهب فالاخرين الجواز ويجوز أن يخل على المنطقة والسكن والسيف وغيره من
الاشياء بالفضة خاصة قال الشيخ رحمه الله تعالى ولا يجوز ذلك في على الزكاة والقرص لا يمين
الامان ولا في الفضة يخرج استعمالها لئلا يزل في الامان فلا يباح الا بالاحكام فلا يجوز ان يخل
المصنف بالفضة والمراة والمنطق والميل والمكحلة وغيرها لانه من الاراني والالاف وامان يسه
الاراني فانه مكرره الحاجة ويخرجها من موضع الفضة في استعماله وقال الشافعي لا يجوز لغيره
على الفضة الا الفضة وبخلافه ان الحرب في السرج والحمار وجهان ويخرج على الامان
الحرب يمينه من النسبة بالرجال واساق غير الفضة في حرم الشرج اتخاذ الاراني من الذهب والفضة
على الرجال والنساء والشافعية في تحلية المصنف بالفضة وجهان وقد قبلت بالذهب ثلاثة اوجه يفرق
في الثالث بين الرجال والنساء وما تحل في غير المصنف من الكسب فانه حرام وفي تحلية الكسبة
والساجدة والقنابل من الذهب والفضة اشكال يشاء من كون تجزئه اكراما وما يجري على المسقوف
والخيطان من الذهب قال الشيخ رحمه الله لا يفرق في غيرهما ولا في تحلية المصنف وروى الشافعي
بالذهب والاصل الامانة ولا زكاة في الجميع وقال الشافعي وباقى الفضة ان كان جميع وسبيل
شبابا وجبت الزكاة **باب** لا زكاة في خائس الاموال الا في التقدير **باب** لو كان معه خزانة فمات ما مال
ودم وقيمة له لابل الصنفه لثلاثة اربعين زكاة عندنا وقال ابو حنيفة يمين به حنة وراهم
بالصفة وقال الشافعي لا يمين به لان الفضة تضم الى ماله **باب** لو كان من الزكاة فان كان بعد
الموت لم يسقط سبق الوجوب وان كان قبله فزواتان اقرنها السقوط لغوات الشرط وتحت
الصادق عليه السلام وقد سألته هارون ابن خازجة ان اخي يوسف لم يزل يلهو اهل اصحاب
فيها اموال كثيرة وانه جعل ذلك اهل جلبها ما زاد ان يفرقه من الزكاة اعليه الزكاة قال الشافعي
الحل وكوفي ما ادخل على نفسه من الفضل في وضعه ومنعه نفق مختلفه اكثر مما عفا من الزكاة
والاخرى وجوب الزكاة عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن الحل في زكاة قال لا افرقه
من الزكاة ويجوز على الاستحسان ما اذ اقبله بعد الحول **باب** لا يصح التفريق الى الدراهم ولا

الى الذهب

الى الذهب لغوات الشرط والحق الجمهور على الضم لانه حسن واحده هو مخرج لان احدهما الخفية
باب بشرط ملكا للضاربة التقدير بناء على جميع المالك كالفان في اللواتي عند علماء اجمع
وبه قال الشافعي لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول بشرط في الخاصة وبه
الشافعي عليه السلام فان كانت مائة مائة وخمسين فاصاب خمسين بعد ان بقيت من الزكاة عليه
حتى يحول على المالكين الحول وقال ابو حنيفة بشرط الضاربة اول الحول واخره ولا يفرق
في خلا الحول وقد سئل في المواسي **باب** لو كان في يد اخوان الضارب وكان له دين يمين
فان اوحي الزكاة في الدين خصناه هذا ان كان على اذن لانه قد دخل الزكاة في حيزه
زكاة كونه له وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة واحدا ليمس الاخراج حتى يقبضه لانه دين
فلا يمس الاخراج عنه حتى يقبضه ولا لانه دين فلا يمس الاخراج عنه حتى يقبضه كما لو كان على حقه
والفرق فانه لا يند على اذنه من الجاهدين لو كان جاهدا في الظاهر ومنه الباطن لم يفرقه افرجه
حتى يقبضه وهذا يقتضيه الزكاة قال الشافعي فملا لا يملكه في مفرقه فاشبه ما اذا افرجه الحاكم وقال
ابو يوسف لا زكاة فيه لانه لا يند على قبضه فهو كالحق وهو اوجه عندي وان كان جاهدا
في الظاهر والباطن لم يكن ميمرا فلا زكاة والشافعي يقول ان له سبعة مائة او على الحاكم
فالاخرى الوجوب وبه قال الشافعي لم تكن وقال محمد بن الحسن ان على الحاكم وجب وان كان
له سبعة فوجب لان الحاكم قد لا يقبلها ويشك باينه اذ انك اقامة البيت فلا تقدر على الاخذ به
واما الموحد فلا زكاة فيه لعدم تكملة له وللشافعي قولان وان قلنا بعدم الواسي في الدين وهو
الدين للشافعي فلا زكاة **باب** لو فضل احد هما عن الضارب لم يكن له من الثمن عند علماء اجمع
لنفس الضارب ما اتجاره لا يمينه الزكاة وان وصفت لانه لا يمت من الزكاة على ما يوافق
الجمهور على الضم هنا لان الزكاة انما تجب في القيمة ويعوم بكل واحد منهما فمات ولو كان له ذهب
وضعة ودرهم ونصف قيم الجميع عندهم في كل الضارب لان العرض مضمون الزكاة واحد منهما في
حقها اليه وجمع الثلاثة **باب** لو اضم احد التقدير الى الاخر لو كان الضارب يبعها عند علماء اجمع
فلو كان له من كل من الذهب والفضة ما لا يبلغ ثلثا بغيره او كان له ضارب واحد ما اقل
من ضاربين الاخر كما لو كان له مائة درهم واربعه فباعها بثلثي دينار او اربعين درهما
اخذها الى الاخر وبه قال ابن ابي ليلى والحسن ابن صالح يمين وشريك والشافعي لا يوجب ذلك
فورا احد في بقاء لقوله عليه السلام لم يمس من دين حتى اوفى صدقة من شرطه الخاصة فلا
الشافعي عليه السلام ولا يفرق الكسور في الاثمان لان يملك ضاربها فليضم احدهما الى

ط

الاخر كاجناس الماشية وقال مالك والاوزاجي والثوري واحد في رواية والحسن ومجاهد
واصحاب الرازي يقيم احدها الى الاخر لان احدهما ضمن الى ما يضمن اليه الاخر وهو مال الغنم
فضمن الى الاخر كاتواع الحبس ولان فقههما واحد المقتضى منهما معا فانهما في المقتضى
ولو شئ الخبايا وانما ان السباع اذا عرض هذا فالتابون بالضم اختلفوا فقال مالك
وابو يوسف ومحمد الاوزاجي واحد في رواية ضمن الى الاخر بالاجزاء يعني انه يحسب كل واحد
سهماين مضاهيه فاذا اكلت اجزا فمضاهيا وجبت الزكاة مثل ان يكون عنده نصف صاع
من احدهما ونصف صاع من الاخر وكنت من احدهما ولثان او اكثر من الاخر فلو كان
مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين دنانير او مائة وعشرين درهما وثلاثة
دنانير وجبت الزكاة منهما وان نقصت اجزا فمضاهيا فلو كان مائة درهم او مائة وخمسة
درهم او مائة درهم لان كل واحد منهما لا يبرئ فيه في اجزاء الزكاة اذا كان منفردا بالمال
اذا كان مضمونا كما يحب وقال ابو حنيفة يقيم بالاجزاء من الاخر والقيمة معا ومضاهيه
يقوم العالي منهما بقيمة الرخيصة فاذا بلغت قيمتهما بالاجزاء صاعا وجبت الزكاة منهما
فلو ملك مائة درهم وشعلة دنانير قيمتها مائة درهم وعشرة دنانير وبعين درهم فمضاهيهما
عشرة دنانير وجبت الزكاة منهما وهو رواية عن احمد لان كل صاع وجبت فيه ثم الذهب
الفضة ثم القيمة كصاحب الفضة في الشقة والكل باطل عندنا لما تقدم **س** يجوز اخراج احد
الفتين عن الاخر بالقيمة وهو اصح الرايين عن احمد لان المقصود من احدهما حاصل الاجزاء
الاخر فاجزاء فان المقصود منهما جميعا الشهية والوصول بها الى المقاصد وهما بتركانه
على السواء فاشبه اخراج الحبس فاذا كان المقصود حاصل جميع الاجزاء اذا فاداه فافضل
الاخر اهي مع مساواة غيرها لما في الحكمة ولانه قد يكون اذن المعطى والفقير واقف لهما
ويدين به الضرر عنهما فان اخراج الدين قد يشق على من يملك عشرين مثقالا باخراج جز من
ويحتاج الى الشقص وساركة الفقير له في ثار من ماله اربع احدهما ان يبيع فيضطر
المالك والفقير فاذا اخرج الدرهم عنها اندفعت حاجة الفقير وسار ذلك عليه وانفق من
غير كلفة ولا ضرر ولانه لو دفع اليه قطعة من ذهب في موضع لا يتساوى بها في لزمه على
قضاء حاجته ولو اراد بيعها بغير ما فيها احتياجا الى الكثرة البيع وربما لا يندفع عليه فلا
يفيد شيئا وربما نفص عوضها عن قيمتها او الرواية الثانية لاحد المنع من الجواز لان انواع
الحبس لا يجوز اخراج احدهما عن الاخر اذا كان اقل في المقدار مع اختلاف الحبس اولى بالمال

مؤنة

مؤنة على ما في ان شاء الله وعلى ما قلناه لا يجوز الا بالمال في موضع الحق الفقير مثل ان يدفع اليه
سلاطين عوضا عما يقع له كالمسب ولو اخذ المالك النفع من الحبس واخذ الفقير الاخر من عين
لغيره فله في امد الحبس لغير المالك اجابته لا اراد عرق الله عليه فلا يكلف غير المطلب
الثاني في حق الغنم والاشياء بغير ان **الاول** في اجزاء الزكاة فيه سهايل الزكاة في الغنم
والخنازير اجبة بالضر والامجاع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا طيبات ما كسبتم وما اخر
لكم من الارض والزكاة نهي نفقه لغزله تعالى ولا ينفقونها في سبيل الله تعالى وقال تعالى ولا تنفقوه
بوجوه الله قال ابن عباس رضي الله عنه حقه الزكاة المفروضة واجمع على الاسلام على غير
الصدقة في الخلعة والشعر والزي **س** ويشترط في الزكاة وهذه الانواع اربع ثلاثة الصاع
وبعد الصالح وتلك القلة في الزكاة لا اشباع والاقام والاضافة الاربعة واحدة
وهو حصة اوسق فلا يجب فيها دونها شي باجماع علما انه هو قول اكثر اهل العلم منهم ابن عمر وابن
عمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والحسن البصري وعطاء بن كحول والحفي ومالك واهل المدينة
والثوري والاوزاجي وابن ابي ليلى والشافعي واحمد وابو يوسف ومحمد لغزله عليه السلام ليس
فيها دون حصة اوسق صدقة ومن شرطها الخاصة قول احدهما عليها السلام ليس فيها دون حصة
اوسق زكاة وقال الصادق عليه السلام لبيع الفحل صدقة يعني تلج حصة اوسق والحب
مثل ذلك ولا ينال ما يجزيه الصدقة فلا يجزيه غيره كسائر الاموال الزكاة وقال ابو حنيفة
وجابر في الزكاة في كل ذلك وكثيره لعدم قوله عليه السلام في استئصال الفحل ولا يله
لا يبرئ له حول فلا يبرئ له صاع والحاصر مقدم ولا يصير الحول لان نماء بكل استحصاء
لا يتناهيه واعتبر الحول في غيره لا ينقطع لكل الانتهاء في سائر الاموال والاضافة اعتبارها ليبلغ
حدا يجزئ الواساة **س** الواسق سون صاعا بالاجماع والضر قال رسول الله صلى الله عليه واله
الوسق سون صاعا ومن شرطها الخاصة قول احدهما عليها السلام الوسق سون صاعا قوله
ثلاثة صاع تصاع النبي صلى الله عليه واله وثلاثة الصاع فانه اربعة امد صدقة على التاويل
وطال ويبيع بالعرف يكون قد ادى الصاع الفين وسبعائة وطلعتا عرض وراية فمضط
الاخراج بها لعدم الاولوية ونصار الى الاصل وهو البراءة وصيانة مال المسكين في الخلط
ولان المضاعف لا يملكه الا يعلم حصوله الامع التقدير الاعلى فحق الوجوب عليه وقيل
الصادق عليه السلام الصاع اربعة امداء ونحوه في الحسن عليه السلام الصاع سنة او
بالعرف وشعلة اطل بالعرف وقوله الباقر عليه السلام والمد طول ونصف الصاع سنة او

بارطال المدينة يكون شدة ابطال الفراق وقال الشافعي واحد وزن المد واليطول ثلث والياء
 حنة ابطال ثلث لان الكا حصر لا يجرى ولا الما جري ولا اصار فسد وان اباهم
 اخبرهم انهم كانوا يرون الصدقة التي النبي عليه السلام بهذا الصاع وهو موع فانه
 لو كان مشتمرا في المدينة لم يخف من اهلها مع ان الباطل عليه السلام سبهم وقد خروا
 بخلاف ذلك وهو اعراض عن عوامهم ولما اخبرنا ان عبد الملك يحرم صاع عرفان صاع
 النبي عليه السلام والى الحري وقال ابو حنيفة المد يطلق بالصاع ثمانية اطلال ان
 انتاويان النبي عليه السلام كان يوضا بمد يعادل بالصاع ثمانية اطلال وهو جار
 برواية الشافعي فتناظرا **س** هذا التخييل لا يقرب وهو احد قول الشافعية لقوله
 عليه السلام ليس في اذن حنة اوسق من القصدية ولانه ضاب غلظ ويحب
 الفرس فكان زجده اكابر الاوقاص ولان نقصان القليل مجهول لا يمكن تطبيق الحكم به
 فلم يكن يجهل حقيقة اصله وقال بعضه انه تقرب فان نقص ثلثا وجبت الزكاة لان الوق
 في اللغة الحمل وهو يزيد بنقص من انما اعتبرنا التقدير الشرعي لا اللغوي **س** مع **ال** وقنا
 الموانع في الغرض ليس فلا زكاة لقوله عليه السلام ليس في اذن حنة اوسق حنة اوسق حنة
 وهو قول بعض الشافعية وقال اخرون لا اعتبار باليسير **س** او اختلفت الموانع
 الصبيحة لم يعمل على نقصان اليسير الذي اختلفت كالاوقية لان العادة اسقطت
 اعتبارها **س** المصاب غير بالكيل لان الاوساق مكيه وانما اختلفت الى الوزن المضبط
 ونعطف **ال** الارض في نصاب الجبوب والثمار بل هما زاد على النصاب اخرج منه بالحق
 لا نقا الضرف في بعضه بخلاف الماشية ولعموم قوله عليه السلام فباستثناء
 المشرك **س** اذا وجب العشرة لم يجز عليه عشر اخر وان بقيت منه احوالا اجاعا الا ان
 الحشر الجري لان هذا لا هو العشر من صدقة الثمار والمستقبل له من الغنم اقرب
 لقول الصادق عليه السلام اما رجل كان له حراثته ومعه مائة فله عليه مائة ولو بقيت
 الفعام اذا كان بعينه وانما عليه صدقة الفعام اذا ادهامة فلا حث عليه ولا هنا
 غير صدقة الثمار فاشبهت اسفة الفضة فان اشترى من ذلك شيئا التجارة صار عرضا لغيره
 به زكاة التجارة استحيابا او يوجب على التجار وكما لو باعها بصاب زكوي غير الغنم **س**
 وقال عليه الحول وجبت والافلا **س** وقت وجوب الزكاة في الجاهل اذا اشتد في الفرة
 اذا ابرأ صلاحها على الاقوي لعموم قوله عليه السلام فباستثناء السماء العشر لان اهل الله

صنوا

تصور اهل ان البشر من الزرع ومن ارضه الفرة اوجها في الحب وقال بعض علما انما اختلفت
 الزكاة به اذا صار غرا او زيبا او حنطة او شعير الحنظل الحكم على الاسم ونهنا ان الاسم يعلو بها
 قلناه وعلى القولين انما يجي الاجراخ ويستقر الوجوب حين يصير الفرة الحبوب والزرع في ايدي
 عبد المصنفين من الثمن والتشريف لولدت قبل ذلك بغير تقييد فلا زكاة عليه وانما فائدة الخلافة
 لوضعية الفرة بعد ابدالها بالاكل او بيع لم ينعط عنه الزكاة لانه مقرر بعد على الوجوب فلا
 يسقط وعلى القول الآخر لا شيء عليه لانه حثرت منها قبل الوجوب فاشبه ما لو اكل السهم
 باجاء قبل الحول ولو تلف البعض بغير تقييد بعد المدخل الكيل يسقط من الزكاة عند التالف
 في الباقي بقدره وان نقص عن النصاب اذا كان الجميع شيا **س** والنصاب المعبر عنه حنطة او شعير
 انما يعبر عنه بجنات الفرة وعين الحب والغلة فلو كان الطوب حنطة اوسق او الغنم والغلة
 ولو حنطة غرا او زيبا او حنطة او شعير فليس زكاة احيا ما وان كان وقت غلق الوجوب ضلها
 اما ما لا يجزئ منه وانما لكل حنطها كالحياض البرية وشبهها من الدقل الرقيق الفرة فله **س**
 الزكاة انما لقوله عليه السلام فباستثناء السماء العشر وانما يجزئ منه اذا لم يجزئ اوسق
 وهو غير منقصة او غير من حنطة الاوزن لا الوزن كان غره ضا كره وللشافعي وجها في هذا
 اسديها والشافعية غيرهم فاذا كان ما يجزئ عليه حنة اوسق فما كان هذا مثله وطبقا **س**
 الزكاة في غير زيبا او زيبا لا يطبق اليه ما يجزئ **س** لو اشترى الفرة قبل موصلها فزكها حتى
 جاز صلاحها وجبت الزكاة على المشتري لمصلا **س** ملكه ولو كان بعد ابدالها بالاكل
 على البايع ومن اطلق بيع الفرة قبل البدو لم يملكه سقرا الا بشرط القطع كان الملك باقيا على الله
 فالزكاة عليه عند ابدالها بالاكل **س** لو مات وعليه دين مسوق فان كان بعد ابدالها
 وجبت الزكاة لتعلقها بالدين ومحل الدين الدية فكان حق الزكاة مقدما وان صاع على صاحب الدين
 دينه ولو مات قبل ابدالها بالاكل فلا زكاة على الوارث ولا على الميت فاشبه الله عند قبل
 بعد ابدالها بالاكل والوارث فلو قدم الانتقال اليه الامد قضاء الدين عند مقدم ولا يشترط ان يعلق
 الدين به كانه ان قلنا بالانتقال اليه وفيه ان العكس من القرب شرط في الوجوب لما لم يكن
 الدين مستوعبا فان فضل قدر النصاب وجبت الزكاة فيه خاصة والافلا **س** قد بينا انه لا زكاة
 الزكاة في الفلاحة والثمار الا اذا غنمته الملك لا ما يباع غرا ولا شحوبا اجاعا او اساعا **س**
 والمزارعة فانه يجزئ عليه وفيه الزكاة ان بلغ النصاب والافلا عند اكثر على ان لا يملك الحنط
 قبل الفلاحة **س** بعض علما ان الزكاة عليه لانه ملك امره وليس بعدد صاحبه المالك فلهذا

يجوز من الفرة الذي
 يكتسب فيه ثمن

الزكاة فيها الضمان بلغت الضمان اجماعا **س** الواجب في هذه الفلأ والثمار العشر ان ينفق سبعة
الى مائة كالذي يرب من السماء مطر او لم يسبقه الاية او غير الله وانما اليها في زيادة ما
الماء عليه او يرب ببلاد هو ما يرب في الارض التي يرب ماؤها من وجهها الفضل اليه
عروق الشجر فيستغنى عن سقى او كما يستغنى عن سقى في بلادها فيستغنى عن سقى في بلادها
يؤرب من السماء مطر او لم يسبقه الاية او غير الله وانما اليها في زيادة ماؤها او يرب من الماء عليه
او يرب ببلاد هو ما يرب في الارض التي يرب ماؤها بالمدى الى والدوايب وما شبه
ذلك فانه يجب فيه نصف العشر والاضافة في ذلك بين العلماء لقوله عليه السلام فيما سئل
السؤال والاهل والعيون وكان ببلاد العشر فيما سئل السواقي والجمع نصف العشر والسواقي
الواحد وهو الاكثر في ما بالماء الشربيا الارض وقال عليه السلام فيما سئل العيون وكان ببلاد
العشر وما سئل الجمع نصف العشر والعقري ما سئل من السماء وهو العقري ومن طرق الخاصة
قوله انما قوله السلام كان منه في الرشاء والدوا الى والنواحي ضفة نصف العشر واستند
السماء والسبح او كان ببلاد العشر ما سئل من الكلفة تاثير في اسقاط الزكاة عليه كالمعلومة فان
توفر التحقيق ما لم يرد **س** الا لا يوزن لانها والسواقي فضاء الزكاة لان المونة في الارض
من حلة السماء الارض ولا يترك ولا يجرى الكرام **س** لو كان الما يجرى من المنة في حلة
الى الارض ويستقر في كان قريب من وجهها لا يصعد الا بوقالات وشبهه من الكلفة المنقطه
نصف الزكاة لان مقدار الكلفة وقدر الماء وبعده لا يمتد في الضابط لذلك هو احتياج رقيه الماء
الى الارض الى الله من دوابه واليه اوتاهج او نحو ذلك **س** الزكاة في القسطنطينية انما يرب على
المون والفرق بينهما بانها تقدم المونة من الكلفة فلها اربع نصف العشر **س** لو سئل عن
المدى بالسبح وبعضها بالالة فان شاربها الزكاة بحسب ذلك فانه السبح نصف العشر
والمدى ربع العشر في ثلاثة ارباع العشر وقيل ان ذلك والشاقي واحد واحصاه الواجب لا
فان لم يخلو القول الصادق عليه السلام وقد سئل الارض يكون عندنا في المدى والفرق بين المدى
ويشترى سحبا النصف والنصف نصف العشر ونصف العشر ولا كل واحد منهما المونة
في جميع السنة لا وجه مقتضا فاد اوجد في ضفة الواجب ضفة وان تفاوت كان الحكم لا يخلو عند
علما انه قال عطاء والنوري ابو حنيفة والشاقي في احد العشرين واحدا في احد العشرين
لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الارض سئل الله الى من ينسب السقنة والسقنة حيا
فقال وكسيف السقنة والسقنة سحبا في ثلثين ليلة اربعين ليلة وقد مكثت ثلاثة ايام

سنة ثمان سبعة اشهر فالنصف العشر ولا ان عتد مقدار السقنة وعدد مائة وقد ما يرب في كل
سنة ما يرب في عتد تحيل الحكم للثاني كما لاطاعة اذا كانت على الاضار كان عدلان
بندقت منه المعصية وقال الشاقي في الثاني عشر قد هما وقسم الزكاة عليهما بالحصه فان كان السبح
الملك ان احد العشر وكان ان راد لهما لو كانا نصفين وحيال حصه منهما انكروا اذا واحد احدهما
كزكاة العطر في العبد المستر له والفرق عدم شقة اعتبار الملك هنا **س** اذا سئل عما سئل
الطالب جمع اصاله الشاقي واخرج من كل واحد بالحصه **س** لو سئل عن الفراضين سحبا او غير
ناصيا من احدهما الى الاخر في الضارب واخرج من السحبي العشر من الضمعي نصف العشر **س**
هل الاعتبار في الغلبة بالاكثر عددا او بقدر ما الاكثر الثاني لانضا ظاهر العشر في النظر
الوجه عش الزرع وتمايه هو باحدهما اكثر او لا يجمل الاول لان المونة تقل وتكثر بهما فلو كانت
المون يوم الزرع الما لا در الثمانية اشهر واحتاج في سنة اشهر زمان الشتاء والرابع الى سقنتين
وفي سقنتين في الصيف الى ثلاث سقيات نصف السقنتين ما بالماء والثلاث السقيات باعتبار العدة
وجب نصف العشر وعلى احد في الشاقي بالتسوية بين حيا العشر وثلاثة ارباع نصف العشر
اعتبر به العشر وحيال العشر لان مدة السقي بالماء اطول وعلى التسوية بين ثلاثة ارباع العشر
وبع نصف العشر ولو اعتبر الاقل في المدة فان علم الاقل فيه حكمه والاهل والشاقي **س** لو
انما الزرع على احد السقنتين فراقق خلاقه بغير الحكم فيه وهو احد حيا الشاقي والثاني لا
وعلى التقديرين بينهما حتى بهذا الماس في الشاقي والضارب ان اختلف عدد الواجب
الزكاة في الخلافة والتمار ما يجب به المونة كجرة السقي بالماء والمحافظة والحاصد نصف العشرة
وقاطع القرية وقدره لك من المون وقال عطاء المونة سب زيادة المال فيكون على الجميع كالحرج
على غيره من الاموال المستركة ولان الزام المالك خاصة حقيق عليه واضرار به منكر من غير الا
السبح في الخلافة والمسبوط انها على المالك خاصة وبما في الشاقي وابو حنيفة وبما في احمد
عليه السلام فيما سئل السماء العشر فلو لم تفرقها فانه انصب ضررهم من العشر ولا يتاثر
على الزرع لان العشر فيكون فاما زيادة فروع **س** الا لا يرب المونة لا فرق في فضاء الضارب ان
اثر في فضاء العشر فلو بلغ الزرع حصة او سوي المونة واذا استقط المونة منه ضرر من
الضارب وحيث الزكاة تكون لافي المونة في الباقي **س** الا لا يرب المونة لا يرب من المونة فانه في حكمه
دلالة الواجب لا يرب ثمانية الزكاة وتكرها في الثلاثين **س** عن القرية من المونة امان اصل القرا
او الدواب فلا **س** انما يجب الزكاة هذا فخرج حصه السلطان **س** يجب الزكاة في

زرع ارض الصلح ومن اسلم اهلها عليها جميعا العلى اما ما خرج من ثمنها للسليين وقبلها الامام
 من شاة فاذا ان ربحها وادى مال الفقيه وصحبه الباقي الزكاة ان بلغ النصاب ولا تقط الزكاة الخ
 عند هذا الجمع وبه قال عمر بن عبد العزيز والرهري ويحيى الاشجاري وربيعة والاذلي والشافعي
 والنوري والفقير واللب والحسن بن صالح بن يحيى وابن ابي الجارود والمبارك والشافعي والشافق
 وابن عبيد احمد لقوله تعالى وما اخرجنا لكم من الارض زكوة عليه فيما سقت السماء العشر من
 طريق الخاصة قول الشافعي عليه السلام كل ارض فيها البك السلطان فملكها فيها اخرج الله منها
 ما فاطمك عليه وليس يخرج ما اخرج الله منها العشر وانما العشر عليك فيما حصل فيك من ثمنها
 لك ولا فيها حقان بحان يستحقين يجوز بيع كل منهما على السلم ولا ياتي فيها ثمن اقساما
 كالكفا وقوة الفدية وصدا الحول والبول وقال ابي اسحاق الرازي لا يخرج من ارض الخراجية لقوله عليه
 السلام لا يخرج العشر الخراج من ارض مسلم ولا فيها حقان سياتر اثنان ولا يخرجان الزكاة
 السائبة والقيارة والحدر وشرويه يحيى بن عتبة وهو ضعيف عندنا حنفية وايضا الخراج اذا كان
 حنيفة لا يجمع العشر والقياس ضعيف لان القيارة وزكاة السوم تكونان فلا يجمعان في مال واحد
 فلا يخرج الخراج والزكاة لان الخراج يحسم في الارض ما زكوة في الزرع والمستحقان متعارفان قال
 ابن المبارك يقول الله تعالى وما اخرجنا لكم من الارض زكوة فكلوا من ثمنها ولا يخرج الخراج
 على الارض الخراج من غير حنيفة فالأرض بوجوب الزكاة في الجميع لانه كالدين ولو جعله ما يخرج
 من الارض فخرج ما لا يخرج منه وما فيه العشر سقط الخراج عليها بالنسبة وقال بعض الجمهور
 يخرج الخراج فيها لا زكاة فيه ان كان وايضا الخراج وبه قال عمر بن عبد العزيز **لو استأجر**
 ارضا فزرعها فاعشر على الاجرة ومن مالك الارض عند هذا يتاوبه قال مالك والنوري في
 ابن المبارك والشافعي واحد وان المتدلالة واجبة المزروع فكان على الكه وقال ابو حنيفة
 انه على مالك الارض لانه من مؤنتها فاشبه الخراج وليس بمجد لانه لو كان من مؤنة الارض
 فيها وان لم يزرع كالخراج ولا يغير بعدد الارض بل يوزن صفة المصارف التي دون صرف
 الزكاة اذا ثبت هذا فان مال الاجارة من المؤنة يتد كثر الفترة فخرج **لو استأجر ارضا فزرعها**
 فالزكاة على صاحب الزرع لانه مال الكه **لو عتقها** فددتها او اخذ الزرع فالعشر عليه ايضا
 لانه المالك وعليه اجرة الارض ويحسم من المؤنة **لو زرع** مزارعة فاسدة فالعشر على
 من عتق الزرع له الزرع كانه كان عتق صاحب الارض اعد اجرة العامل من المؤنة وان وجب
 للعامل بدراة مثل الارض **لو سكر** لاسلم بيع ارضه من ذي ايمان بها سته لانه على

مجدد

لا يقدح الزرع

مستعمل

اسقاط عشر الخراج منها فان باعها من ذي اجرة وكانت من ارض الصلح او من اسلم اهلها
 طوعا او بيعا او اجاره وبه قال النوري والشافعي واحمد بن مالك يبيعون من شرائها
 فان اشترى بها صنف عليهم العشر فاخذ منهم الحسن وهو رواية عن احمد لا في اسقاط العشر
 من ثمنه هذا الارض اضرار بالفقير وتقليلا لمحمقه فاذا اقرضوا ذلك صنف عليهم العشر
 وهذا قول اهل الجيزة وابي يوسف والحسن وعبد الله بن الحسن العنبري وعندنا انما نوي
 منه فانهم ارجوا على الذي الحسن اذا اشترى ارضا من مسلم وارجى فيها الخراج كالمفوضة
 عتقه كما كان من اسلم اهلها طوعا او ارض الصلح وقال محمد بن الحسن المشرى به وقال ابو
 حنيفة نصير ارض من اجرا فالاجرا صاحبها الحسن لا اجاره ولقول الشافعي عليه السلام انما
 اشترى من مسلم ارضا فان عليه الخراج اذ ثبت هذا فان سقني هذا الحسن على صفته
 على ان سقني من القبايم ويحتمل ان يكون مستحق الزكاة وعليه فولد من اجرة الخراج ولا ياتي
 زكاة فضا عتق عليه فلا يخرج الزكاة عن سقنيها ويبيع العله وقال الشافعي لا يخرج عليه
 ولا يخرج فخرج **لو** اذا كان مسلم زرع فقبل ان يبد صلحه باعه من ذي سلطان القطع فزكوه
 اشترى منه لانه على الكه لا يبيع فمؤنته بل يبيع فمؤنته عليها لا على البايع لا يتاها
 عنه فان رده الكافر عليه يبيع بعد بيعه الصلاح لو خسر الزكاة عليه **لو** لا يبيع المشرقي
 زرع المكاتب خلافا لابي حنيفة وبه قال الشافعي هذا ان كان مسرطا او طلقا الزكوة
 ادى بخره بقدره فان بلغ نصيبه منها ربحه ولو سكر المجرور هذا التقيد **لو** اذا باع فقبل
 وهم نصارى العرب ارضا من مسلم ويحسم على المسلم فيها العشر ونصف العشر ولا يخرج عليه
 لانه ملك فحصل المسلم فلا يبيع عليه اكثر من العشر وقال الشافعي عليه العشر في الارض
 يؤخذ منه عشران فان اشترى على من ذي ارض ارضه الجربة كالمزم الذي لا يملك
 فحصل الذي يؤخذ منه الجربة كالمزم الذي لا يملك الذي لا يملك الذي لا يملك الذي لا يملك
 عشران وهاهنا جاز فوجدنا الم الصدقة وقال الشافعي لا يخرج عليه ولا يخرج **لو** لو مات
 وله ثمن على عليه دين سقني عتق الدين بالثمن فاذا اقرضه فانه فالوجه ان الفرة للزكاة
 لان الدين على ما اخبرناه نحن لا يمنع انتقال الملك الى الورثة فالفرقة حدث في كنهه فلا يعلق
 الدين بها فاذا ابدل احدها وحل العشر ارضه وبه قال الشافعي ومن منع الانتقال جعل
 الدين مستقلا بالفرقة ولا يبدل معا فان مات بعد اطلع الثمن فعلق الدين بالاصول والفرقة
 وانتقل الملك في الاصول والفرقة الى الورثة فاذا ابدل احدها وجبت الزكاة على الورثة ان كان

عنونه

لعمري ان الغرض من ما فعله لان الوجوب حصل في ملكه وفعلوا من الغرماء بذلك لانهم من جهة
الركوة كما هو من الواجب في ملكه لورثة فانها رتبة غير متغيرة فبما اصلها
كزيادة الرهن فان لم يكن للورثة ما يوفون الركوة احتل سفلها لغيره الذي هنا
فمنع من غلق الركوة ويجوز بها لان الركوة غلق العبد وهي استحقاق من المال فبما على
حقوقي الغرض **الحكم** الرزق المتابعة والتمار المقررة في الحكم سواء انفتقت في الفلأع
او اختلقت اذ كانت لعام واحد فلو كان له تحمل بنها لم يبرح اذ كان له ارضها وانما يحل
لغيره وانها بلعاما خاصة ارسق وجبنا الركوة وان كان بينهما شرا او شرا او اكره ولو كان
له تحمل في بعضها رطب وفي بعضها سبر وفي بعضها طلع فما الرطب فطلع اليسر عدم بلع الطلع
فقد فاته في بعضها البعض فبما اورد ذلك الفقرة في وقت واحد وان كانت في ثمة واحدة فلو
اعتبر انما ردت الاداء في الركوة غالباً وقد اجمع المسلمون على انهم ما يدلك الى ما اوردوه
كان له تحمل تمامه واخره فافترقت المتعاقبات وجدت رطب في الركوة فانها انضم الى المتعاقبات
ولو كان له تحمل فطلع في السنة من قال الشيخ رحمه الله انضم الثاني الى الاول لا في حكم
سنتين وفيه قال الشافعي وجعل فيهما سنة عام واحد وهو الاقوى ولو كان في بعضه يحمل
والباقي يرقين فبما الجميع وعلى قول الشيخ رحمه الله انضم الاول بينهما الى الحمل الواحد ولو
لثاني حكم فته **الحكم** ان كانت كلها احدا احدا سنة سواء كان حيا كالميراث
وهو احرر تحمل الجواز اورد كالميراث وروى مصران الفارة وعدوا رجب ولا يملك غيره ولو
تعددت الاقواع اسرى كل فرع بحصة لست في الضرر من المالك باحدا الجيد وعن الفقهاء باحدا
الروي وهو قول عامة اهل العلم وقال مالك والشافعي اذ تعددت الاقواع احتسب الرطب
والاولى اخذت من كل واحد لان الفقر بمنزلة الشركة ولا يجوز اخراج الردي فلو كان على
ولا نسبوا الحديث منه تفقون وهو يقول الله صلى الله عليه واله انما هذا الجوز ردي
ابن جبريل هذه الآية وما اخذ من من الفواكه ما يصير فشر على قوتى والامر اذا انفردت
ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام بركة ما افادهم جبريل ولا يركب ولا يجوز
اخذ الجوز من الردي فلو كان عليه السلام المالك والكرام اسوا لله فان تطوع المالك جازوله
فما عليه والفقير يفتح العبد ويتركها **قريب** لا يجوز اخذ الرطب عن الثمر ولا العبد عن
الربيب فان اخذ الساعي بجمع ما نقص عن الجواز وهو يجوز على سبيل القربة الا في ذلك
ويجوز ان ياحد كل من الرطب والعنب عن مثله **الحكم** يجوز الحرس على ارباب الغلات والثمار

وسواء انفتقت في الاقواع او
حلت

بان يبيت الامام ساعيا اذا بدا صلاح الفرة او اشتد الحب لم يحرم ما يعرفه في الركوة ويعرف
المالك ذلك وفيه قال الحسن وعطاء الزهري ومالك والشافعي واحمد وابو عبيد وابو نورة
اكثر العلماء لان النبي عليه السلام كان يبيت الى الناس من يحرس عليهم كرمهم وثمارهم وقال
الشافعي الحرس بغيره وقال اصحاب الراي انظر وتبين لا يبرح حكم وانما كان الحرس بغيره لا يبرح
يجوز انما ان لم يبرح حكم فلا يمنع عدم غلق الحكم به فانه اجنب في معرفة قدر الفرة وادراكها
الذي هو من المقادير فهو كسقوط المشقة في فرع **الحكم** لا يبرح الحرس من بدو صلاح الاشجار
السلام كان يبيت من يطيب فلو ان يركب له لان فائدة سقوة الركوة واطلاق ارباب الثمار في
المنفعة فيها والحاجة انما تدعو الى ذلك حين بدو صلاح ويجوز الركوة قبل عمل الحرس الخلق
والحكم اما الغلات فتولد الشجر رجة اصغر جوار فانه قال يجوز الحرس في الغلات الحرس المنفصل
وهو الاضاح الى الاكل منه كالنخيل وغيره وعطاء الزهري ومالك والشافعي ان الشجر لغيره الحرس
صفة الحرس ان كان فرعاً واحداً ان يبرح كالحالة او فرعاً من شجرة او شجرة او شجرة او شجرة او شجرة
ثم وان كان اقل اعرض كل فرع على حدة لان الاقواع تختلف فيها ما يركب عليه ويقل من رتبة العنق
وكذا العنب يختلف في الحاجة الى العدة كما في فرع حتى يخرج مشرو **الحكم** اذا حرس الحارس من المالك من ان
الحارس حصة المالك لان عبد الله بن رواحة الحصة للفقراء ويسلم اليه الحرس بغيره بالكرام
ذلك وبين ابقائه اسافة الاله لا يجوز له التصرف في ماله اكل اربع وعين ان يحرس الحارس حصة المالك
لان عبد الله بن رواحة حرس على اهل بيته فقال ان شتمتكم وان شتمتكم فلا تروا احد منكم قال الخار
الحفظ ثم اتلفها او رطب فبما من نصيب الفقراء بالحرس وان اتلفها اجتمع فيه مائة الف والفقير
ان يملك المال ويحرس عليه فبما هذا الرطب يخلق الاخير وهذا لو اتلف اخذه المنة من اخذه
مكافاة وان اتلفها اجتمع من الفقير ولا تفتت بما يحرس من السماء او اتلفها طالم سقط الحرس والتمان
عن الفقير احياء لانها تلت في استقرار الركوة وفي قول المالك لراعي التلعة بغير رطب
لو يبرح المالك ولا الحارس بل اختار المالك ابقاها اساتجرا فان احتفظها الى وقت اخر كان
عليه ركوة الموجر وخاصة سواء اخذ الحارس او حفظها على سبيل الهامة وسواء كانت كثر ما
الحارس او اقل وفيه قال الشافعي واحمد لان الركوة اسافة فلا تصرف فيه بالركوة ولو تميز قال مالك
لم يبرح ما قال الحارس اذا وقف اذ كانت الركوة متفارة لان الحكم انقل الى ما قال الشافعي ويجوز
قال عبد الملك منع الانتقال وانما يبرح قوله اذا تصرف في الفرة ولم يملك منها لان الظاهر ان
الحكم يجوز الحارس الواحد به قال مالك واحمد لان النبي صلى الله عليه واله كان يبيت عبد الله بن

فغير واحد ولا ان الحارص يقبل ما يورثه لجهته اليه فهو كما هو احد قولي السابق وفي الثاني
 لا بد من اثنين لان الشيء على السلام بعينه مع عدايته بين رواه غيره ولا ان الحارص يقدر الواجب
 بتركه للمؤمنين وانما ذكره لعدم لادب على انه حارص ويحتمل ان يكون معناه وكان لا يجوز عداه ولا
 في الوجوب وبما ان الحارص المؤمن لا يمتنعون ذلك الى الحالك فافترس الى العدد كما لشد في خلاف
 الحارص فانهم يحرمون الواحد وقوله الشان كان الحارص على صوابه يحتمل ان يعاين لادب من
 ثبت هذا فثبت في الحارص الاسماء والمعرفة اجابا لان الحارص انما يجب بهما **مسألة** وعلى الحارص ان
 في حرسه ما يحتاج المالك اليه من كل احيائه واخطا جيرانه واصدقائه وسواك المستحقين الزكوة
 ونحوه منها وما سواها من الزكوة ونحوه من ثوبه الطير وكل ما يربها المارة فلو استوفى الكل انما المالك
 وفرد من الشيء عليه انه قال في حقه على السابق فان في المال العربة والواطية والاكليم والبركة
 والخلجان تسمى اضاها فترها وقد قال عليه السلام في العارضة والواطية السالبة من اربطهم
 النار بحار من والاكليم اربا النار لها وهو في عليه السلام اذا حرسه فقد رادوهما والقتل في
 الثالث وهو الرابع والاول السابق للثاني من ادها اذا حرسه فلو لم يملكه او اخرج من حرسه
 ويضمن احقه بقدر ما يحرم من السابق **مسألة** يحرم الحارص الجريح الاطلاق المصروف نفسه ونحوه
 الجريح والسابق في العدة من تركه المالك بخلة او حلالا بكل ما هو واهله ويحتمل فلا يملكه المالك
 والوجه المنع من الحارص وقال احد الاصح على المالك ما لا يملكه غيره ولا ان الفرس
 نعم لو قل هذا لوجب لسرا لا حارس **مسألة** لو ادعى المالك غلط الحارص بالخطأ فلو لم يجرى
 قال احد قولي السابق لا بد من العزم وسبق وان ادعى بالخطأ لم يسمع دعواه وحط ذلك القدر من
 عيط القدر المحتمل اسكال شيئا من ضروريه ومن ادعى القليل اخذنا والمناقبه وجهان ولو ادعى
 هذا لا يحتمل له ليقطع قوله كالمودعي الكتاب على الشاهد والجحد على الحاكم ولو قال اخذنا كذا
 كذا ولا اعلم غيره لك قبل قوله تعالى وان كان ما لا يقع غلط في الحرس لا يرضى لك الغلط
مسألة لو لم يخرج الامام حارصا فاجاب رد المال الى المخرج في العدة فان حارصا لم يجرى
 ذلك ولو حارص هو واحد يقدرة لك حارصا ايضا ويحتمل ان لا يصدق ان احد ولو لم يجرى
 ان يتاوى من الزكوة شيئا وان غلط خلا لا يجد ان كان بعد هذا الصلاح ويجوز قوله **مسألة** لو ادعى المالك
 التلف او تلف البعض قبل ان يعبرين لا يمتنع ان يلايين من يدك الصلوة والحمد لله
 سواء كان مسبب ظاهر او من غير الجور او زلما لا كراه او حرقا لا كراه الا ان يملكه لان السابق
 الامر اليه لقول على السلام السابق على غيره من الحارص وقال السابق ان ادعى سببا ظاهرا

ليرفع بالقسمة على رايهم ومن يباينهم
 والسابق اذا فرض ما حرسه السابق
 من القصر فيه فامرهم ان يدعوا لهم
 او الرابع

الزكوة لا يمنع وفي الزكوة في الباقي ان كان التلف بعد هذا الصلاح او قبله وكان السابق نصيبا ولو كان
 بعد هذا الصلاح ونصرا لما في من النصيب وجبت ايضا لو لم يمنع التلف خلافا لبعض الجمهور وقال
 ان الزكوة انما تجب يوم الحصاد ولو ادعى انها سرق بعد غلظها الى السيد نصرا ان كان هذا كان الا
 والا فلا **مسألة** لو تلفت الزكوة قبل هذا الصلاح او الزرع قبل اشتداد الحر لم يجب الزكوة اجابا وكذا
 ان تلفه المالك سوا هذا من الزكوة او لاخذنا عدم المنقضي واحالة الرأى في السابق وقال
 وما لنا نفعله فزارا وجبت الزكوة وليس يجب يدرك الحلال من النصيب او بعضه قبل الزكوة
 او سبيل الذهب او الفضة او ما فيها حليا وميزا **مسألة** لو احتاج الى قطع الزكوة اجبر بعد هذا الصلاح
 للتأخير القلة بعض الزكوة جاز القطع اجابا لان الزكوة يجب على طريق المواساة فلا يحكم ما سرق
 وبما ان اصل ما له ولا ينفق من الاصول على الفقر انكره حقه ولا يحسن المالك من حله
 السابق الكل او الزكوة سيرا او طباو مع الجمع واحدا السابق حصة الفقر من الزكوة ولو كان ينفق
 الفرق حقه او خرج الزكوة ما قطعه بعد هذا الصلاح وهل الجا للقطعه المصلحة من غير ضرورة
 ذلك لان الزكوة وجبت مؤشاة فلا يجوز نفيها بصلته بسببها في اقام وفي قطعهما حصة اشكا
 بشان نصير الفقر بقطعهما غير باقية ومن عدم منع المالك من الضريبة ما له كفيها ووسع النسخ
 من قطعهما سلفا بدون ان السابق ولو اراد قطع الزكوة لنفسه السابق الباقي منها حارضا او بعض الجمهور
 قطع البعض لمصلحة كان عليه فله الزكوة باساره ورواية عن احمد وليس بعينه **مسألة** يجوز السابق ان
 يقاسم الزكوة مع المالك قبل الحصاد ويعد وهو احد قولي السابق انما سركان بما اقتضت الحاجة
 وفي الثاني لا يجوز على من الضمان على الزكوة شيئا وهو ممنوع فاذا اختلف المالك ان يعلم عرشه
 الى السابق في حق الفقر اذ فيه فان الفقر وان ملكوا اجاز من المال فان ملكه لا يستغنى عن الزكوة
 البهيم من غيره فاذا اتم ذلك من حقه ودية ويجوز السابق ان يبيع نصيب الفقر من صاحب الزكوة
 او غيرا يبيع اجبا ونفسا الشئ واذا اخذها قبل الحصاد فحقها بالحرص وما حقه نصيبه من حلال
 وما حقه من حلال فلو قطعه المالك جاز شيئا كذا ورواية السابق ان احدهما المنع لا شئ على
 بل احدهما السابق الضريبة عارضية ومنع للعدول لان المال للشان يقع الى الفقر اكثرها يستحق
 ان تعرض الحارص ومن المالك الحصة من الزكوة كفيها من اكل مع غيره لك لا نامة الفقر
 فانما قطعهما بعد الحرس قبل الضريبة الحاجه احدهما السابق عرشا او كان لا حاجة بذلك وقال
 السابق لا يحد عرشا من الزكوة لان الزكوة يجب قبلها الى ادراكها فانما قطعهما من حرسها ولا يقطع
 للنظر واختاره الشيخ رحمه الله في المسطور واساطع الفوائد في اجابا لانه لا يجب ان يبيع

واحد لأن أحد قال إذا غلبت إذا الزكوة
بقيت في ذمته كسائر الديون ولا يوجد
من المصائب والوجبة هم

الركوة تغلق بالعين عندا وعندا حقيقة الا ان ابا حنيفة قال لا يستقر بها من هنا وما سلق بالعين
الحاجة بالجد الجاد وهو اعملا الراعي من احمد لان غلق الركوة بالمال لا يزيل ملك المالك من
من المالك الشاة المغلقة بالحنيفة من الابل وعند غيره اشكال **قوله** لو سلق اربع سنه فقال
عليها ولا يرد الزرع الركوة وجبت عليه شاة واحدة لغلق الركوة بالعين عندا انقصت في الحول
من اربع الركوة في الفهم اوجب شاتين **قوله** لو كان له اربعون فقال عليها الحول فيجب شاة
فقال اخر فيجب فيه اربعة فقلت وتجب فيه ثلثة فاني لم عليه الشاة لان الحول الاول
حال وهو احدى اربعون وهكذا في الثلثة الا ان هذا قول من جعل حولا الحال انما حاله الا
ما عندنا فان حصل السوم او لا كذلك وكذا اذا سلق في الحول اربعة **قوله** لو كان عندك اربع
الضباب وجاء عليه اهل الغد من الركوة وصبر الناصر من الضباب الى الضباب الى الغد من الضباب
فتتطعت حينئذ **قوله** لو سلق حسان ابل فليزدركها احوال اقله شاة واحدة لا غير وهو
قوله الشافعي انما انقصت بوجوب الركوة بها في الحول الاربع من كاشه فليجب عليه شاة في
لو سلقا وباعوا من غيرهم فقال احد علي فكل سنة شاة على الوجوب العين ايضا الا ان
فمن غير الضباب لا يخص به الضباب كما لو ادخلت حمار ابل او الفان الركوة تغلق بوجوب
بعبته ضيقا كما لو ادخل من الضباب ومن الوجوب من غير الضباب الى اربع سنه في العين حية
قوله لو سلق سنار مشرب وجاء عليه احوال عليه الا ان ثبت محض في الثلث من سنار
اربع وهكذا الى ان يصغر من عشرين فيلحق به وهكذا الى ان يصغر من عشرين فيلحق به
الى ان يصغر من عشرين فقال احد عليه الحول الاربع سنه محض وكل حوله بعد اربع سنه ولو
لغت فيه الشاة الواجبة اكثر من عشرين ابل وجب عليه الا ان ثبت محض في الثلث من عشرين
ولثالث ثلث **قوله** الركوة واذا رجعت بالعين الا ان يرب المال العين ذلك من اربع سنه
ولان يطمع من غيره اجماعا لا من هذا **قوله** اسكان لا ارا سطر في الضمان لا الوجوب فاذا حال
الحول على الضباب وجبت سوا اسكن من الالاء ولو عكس يوجب وجبة والشافعي في الوجوب
عليه السلام لا ركوة في احوال يوجب عليه الحول فهو الوجوب على الحول ومن طريق الخاصة قولنا
والصادق عليه السلام فاذا حال الحول وجبت عليه وقال مالك والشافعي في الغنم اسكان الالاء
سقط في الوجوب سطر في الوجوب خلاف سطر الحول والضباب و اسكان الالاء حتى ان الكافران
الله الماسية عبد الوكيل اسكان الالاء لو عكس عليه ركوة اذا الوعيد الغنم من الركوة لان اسكان
الالاء سطر في وجوب البراءة من الضمان والصور والحج فكذلك الركوة ولا المال ولو ثبت بل يمكن

فوجت شاه وبقی اربعون محال الثاني وهي
احدي واربعون م

سید علی

عوضت شش ماه از آن و هکذا الی انقضاء
شش ماه ششم

الاداء سقطت فدل على انها الوجوب وامكان الاداء شرط في استيفائها وتلك عبادة انما هي كمالها
سنة فاذا اعتذر بوجوبها ومكانها لم يمكن مشاركة المسافر في حاله وحصوله قبل ان يوجوب له الاداء
تبلغها فلا تيسر له بوجوبه من جهة تقييد شرط فلا يضمن كالموجع ويعارض بانه لو انفق المال على الجوارح لم يسقط
عنه عند الشافعي ولو لم يسقط الا سقطت كالمال في الجوارح لانه لو لم يكن له الاداء حتى يرضى
اخر لوجوب ركوعه ولو لم يكن ولا يجب فضايقه ضايقا واحدا وحده وقوله انك تضعيف لا اشأ
حق يوجب المال ويمنع من ادائه **سنة** اذا حال الجوارح لم يمكن من الاداء فتلقت الضمان سقطت
الركعة وبه قال الشافعي والجمهور والحسن بن صالح بن حي واما حلق او فوفروا من التمتع وحكموا
عن احدها لانها يجب على سبيل المواساة ولا يوجب وجوبها او جامع عدم المال ولا يرضى عن طبعه
لانها عبادة تتعلق بوجوبها بالمال فاذا انقضت لم يمكن ادائها سقطت وضمانها كالحق ولو لم يات بها
اذا اخرج الرجل الركعة من ماله فربما افاق فضايقا او ارضى بها البهم فضايقا فلا يرضى عن طبعه وقال
لا تسقط الركعة بثلث المال او بثلث الوضوء لان مال يوجب الفدية فلا يسقط بثلث الضمان كالركعة
الاولى انما اشترطوا فلو تعلق بعض الضمان بثلث اسكان الاداء سقط عنه عند مالك وقال الشافعي
في القديم يسقط الجميع بناء على ان اسكان الاداء شرط في الوجوب **سنة** لو تلفت المال على الجوارح لم يمكن
الاداء وجبت الركعة عند طاعتها اجمع وبه قال الشافعي والجمهور والحسن بن صالح واما حلق او فوفروا
واحد وان التمتع لا يرضى ان يكون من الاموال الظاهرة او الباطنة ولا يرضى ان يطالبه الا
اولا لانها ركعة واجبة مستعدة على ادائها فاذا انقضت ضمنتها كالمطالبة الامام وكذا لو ارضى بغيره
المصادر عليه السلام اذا ارضى بغيره فلو دفعها فله ضامن حتى يدفعها وقال ابو حنيفة تسقط
الركعة بثلث الضمان بعد الجوارح واسكان الاداء على كماله الا ان يكون الامام او الساعي طالبا بها
تمسها او لطالبا بغيره في الاموال الباطنة وانما توجه المطالبة الى الظاهرة فاذا امكنه الا ان يرضى
الاداء لا بالمطالبة فاذا ارضى وحده فله حقه فله حقه وقال ابو حنيفة لا يرضى من احداهما الا بغيره ايضا
وان طالبا بالاموال الظاهرة وقال مالك لا يرضى من المولى في المولى كقول ابو حنيفة واخي
بانه امين فاذا تلفت قبل المطالبة من له المطالبة ليرضى كالموجع والفدية عدم وجوب الموضع **سنة**
في الفدية وهذا يجب اذا ثبت هذا اقسام المسحوق بالمسحوق من المال وعدم العرض المال بقصدان
ما يشترطه او الساعي في طلب الشرع او غيره فلا يرضى بغيره **سنة** لا تسقط الركعة من المال كالمال بعد الجوارح
وان لم يمكن من ارضائها حتى من ماله وان لم يرض عن طاعتها اجمع وبه قال طائفة من الجمهور
والجمهور يفتاه به مالك والشافعي واما حلق او فوفروا من التمتع لا يرضى من احداهما ولا يرضى من التمتع

به فلا تسقط

به فلا تسقط بالموت كالدين ولا تهاجروا الى ما يجب فلا يسقط بوجوبه عليه كدين الاداء وقال
الارزاعي بالدين بوجوبه من الثلث فله على الوضوء والاعاءة الثلث وقال ابن سيرين والشافعي
وجابر بن اسلم بن اود بن ابي حنيفة والشافعي في المولى في احوال الرابي لا يخرج من الثلث الا ان
يهاجروا من الثلث ويرحمها احوال الوضوء لانها عبادة من شرطها التمتع تسقط بوجوبه
عليه كالصوم والصلوة ومنع الاصل عنها ومن وافقهم يرضى بها عبادا وان يبيتان لا يرضى
الوضوء بها ولا التمتع بها اذا ثبت هذا فان الركعة تسقط باسالم المالك اذا كان كافرا اصلها ان
الركعة تجب عليه عند اقامته اسلم سقطت وانفكر من الاداء الا وسواله بثلث الوضوء هو الا
وسواله كانت الدين باقية **سنة** لو استغفرا ما لا يصير فيه الجوارح والمال سواء او كان الفدين
الضمان بثلث الاستغفار ضمايا اعتذر بوجوب الركعة من حيث غفرا فوجبت الركعة اجمالا او كان
عنده ضمان بالاستغفار او كان زكاته كمال التجارة وتاج السائفة استقبل الجوارح الفدية من ماله
حصولها عند طاعتها اجمع خلافا للجمهور ركعة لان مال لا يرضى عنه فكان الحكم ضمه ولا يخرج
على البناء المتصل باعتبار ركعة تاعاله من حبه لمع من طاعتها لشره ونحوه الفدين كان من غير حبه
سائفة هذا الحكم ضمه لا ضم المصاعفة وجوز ولا ضايب الا ان كان ضمايا استقبل بغيره
وركعه والا فلا يرضى عنه وهو في طاعة اهل العلم حتى عن ابن سعود وابن عباس رضي الله عنه
ان الركعة يرضى عن استغفار وعن الارزاعي من باع داره او عده انه زكاه لمن حبه بغيره
ان يكون له شيء يعلم فيه حتى يركبه مع ماله وجمهور العلماء على خلافه ويرضون احد من ائمة الفقهاء
ولو كان الاستغفار من حبه ضار عنه فلا يرضى عنه بوجوبه عليه **سنة** لو كان له ارضى عن الفدين
مضى عليها بغير جوارح بثلث ما لا يرضى فيه الركعة حتى يرضى عليه جوارحها وبه قال الشافعي
واحمد واخوه عليه السلام لا ركعة في الجوارح عليه الجوارح بغيره الخاصة قوله بالباقي والصادر
عليها السلام وكما لا يرضى عليه جوارحه فلا يرضى عليه منه ولا يرضى بغيره اصله بغيره بغيره الجوارح
كالاستغفار من غير العصى وقال ابو حنيفة رضي الله عنه في الجوارح بغيره عند تمام جوارح المال
الذي كان عنه الا ان يكون عوضا عن مال تركه لا يرضى منه في الضمان بغيره بغيره الجوارح
كالشاج لان الضمان سبب والجوارح فداؤه السبب فلو كان ضمنه فالشرع ومنع اهل
سنة اذا كانت له كلها في الفدية بغير ضمايا من ان يشترى الفدين وان يعطى واحدة منها
وبين ان دفع القبة وان كانا واحدة بها مبيعة بغيره الفدين اجزا بان تكون عورة الا انها مبيعة
لا يجوز اخراج الفدية عنها لان زيادة الفدين العيب بالصفة كالمال الجوزي عن غير الجوارح

و

وقال الشافعي لا يجوز له على عدم اجزاء الفدية **لو كان له اربعون من الغنم فله من كل واحد سبعة**
وجبت له شاة وان باعها وان كان له في كل ارباعين شاة واحدة وان باعها ايضا به
قال الشافعي فله عليه السلام في اربعين من الغنم شاة ولو فصد او فاقى في واحدة فاشبهها اذا كانا
فله من سقارين وقال احمد لا يجوز عليه شاة مع الباعدين في الشاة عليه سنان فله فله عليه
السلام لا يحجم من سقارين ولا يفرق بين مجموع والمراد في المثلثة ان هذا فانه يجوز ان يخرج الشاة
في ارباعين شاة او في غيرها عند الاحتساب يخرج عن العدة وهو احد عشر في الشاة وفي المثلث
لا يجوز له اخذه من فضل الزكاة وهو مخرج في الخارج عا في البدن ارباعا بالمائة في مخرج الجوز
من الشاة **لو كان له اربعون من الغنم فله من كل واحد سبعة** عند علمنا ان اجمع واختلف
في المثلث فجزء الاكثر ايضا وسع منه المقيد لا مع عدم الفرضية والوجه الجواز لطلوعه على الفدية
بذلك لانه اصل في قسمها في الفدية لان معاد كان باخذ من اهل اليمن الشاة عوضا عن الزكاة
من غير ان يفرقها من اهل مكة فله لا بأس بكتب الرق الى اهل مكة عليه السلام لم يخرج من ذلك ما يخرج
ما يخرج من الحرة المخطئة والشعر وما يخرج من الذهب والفضة ما يورث من الزكاة لان ما يخرج من
شيء ما يورثه فاجابه عليه السلام بما يورث من الزكاة من كل شيء ودفع الحاجة وذلك لاجل
بالفدية فاشترى العبد ولا يورث من غيرها لكونه من ذواتها كانت الاعواق وفيها فافقت الحكمة
السوية وقال الشافعي لا يجوز اخراج الفدية في الزكاة لا يحجب المصروف به قال مالك واحدا ان كان
جوز اخراج كل من التقديرات من صاحبه على وجه البذل لانه وعنه اخراج الذهب في الرقبة
ودان ان لا يمد من المصروف عليه الوعد وقيمة لم يخرج كما لو اخرج سكر او اخرج نصف صاع
جيد من صاع ربه ي واما اخذ من المال بالذهب والفضة فلا يورث من يجري واحدا وانما
فما زاد من قيمته من حكم الادب ولا يورث من ناجر لم يورث من فقه وكما منع عدم اجزاء نصف صاع فدية
الجرير والفرق بما فيه من شاة الرق اذا فرقت فان الفدية المخرج على الفدية لا يورث من
به قال ابو حنيفة وقال بعض اصحابه الواجب احدا الشئين فاما اخراج كان صلا ويقتل الصبي
على العبد واما عدل الفدية للرافق **فليس** انما تفسر الفدية وقت الاخراج ان لا يورث من الزكاة على
فوقه ما وضع الفدية ثم زاد السوق وانخفض قبل الاخراج فالوجه وجوبه ما فيه خاصة دون
الزاد والمناقص وان كان قد فطر بالشاة حتى انخفض السوق وارفع اسألوا يقوم فزاد في الشاة
او انخفض اخرج الفدية وقت الاخراج **فليس** فذبحا ان الزكاة تعلق بالغير لسوقها قبل المال

المولى من اسكان الاداء وفوقه في اربعين شاة وهل يصير اهل السهمان بقدر الزكاة شركا في المال
الاخر بل هو واحد في الشاة والامان بالمال الاخراج من غير ويجعل نصفها للشركة وقال
مالك والشافعي لا يجوز لان للاسم اخذها من عين المضارب من اذا استغنى المالك من الاداء لانه
يجوز اخذ المالك من المولى من الممتنع على عدم الشركة لا يخرج ان الزكاة تعلق بالمال فيحصل ثلثي الدين
بالرهن اذا استغنى المالك من الاداء ولو شتم المالك على الواجب ع الاسام بعض المضارب كما
باع الموهبة الدين وتعلق الارش بقرته الجاني لانه لا يقطع بهلاك المضارب كما يقطع الارش
بهلاك الجاني والاخير مروي عن ابي حنيفة واحمد لا فرق فيهما باخذ الاخذ لان من يكون
الواجب من جنس المالين من غير جنسه فاذا باع المضارب بعد المولى وقبل الاخراج فابقيت فدية
الزكاة على الاخرين ووجهها في الدية يجوز البيع من جعل المال بغيره فاقا لغيره فهو
اصح فولى الشافعي لانه تعلق بغير اختيار المالك ولا يثبت لغيره فدية ما لا يبيع فيه من
الزهرين وان لم يزل الشركة فاقا لغيره الفدية ايضا وهو اضعف فولى الشافعي على غيره لعدم استمر
حق الساكن فان له اسقاطه بالاخراج من غيره واصحها عنده المنع لانه كما وان لم يزل فاقا
ان الجاني اشترى على بيع الجاني والوجه ما فذاه من نصف البيع مطلقا ومع الساعي المال له فدية
فبيعته البيع فيه على ان تقدم ولولم يورث المالك من غيره ولم يورث الساعي من العبد كان المستري
الجاني لولم يورثه الساعي من غيره وهو احد من الشاة والشاة لا يورث من المالك
في الحال وقد يورث المالك من الزكاة من غيره ولو دفع المالك الزكاة من موضع اخر فخطأ في الشاة
زوال الغيب ويثبت لونه لاسكان ان يخرج المدفوع مستحقا فبيع الساعي المال ولا يخرج الزكاة
نوع فلا يجازي ولو فطرنا سطلان البيع فدية الزكاة كاختاره الشيخ والشافعي مع البيع الباقي
فلم يشرى الجاني ولا يقطع خطاره باء الزكاة من موضع اخر لان العدة في فدية الزكاة لا يثبت
صحها بذلك **لو ادعى المالك لثلاث المضارب ان باء في المولى اعدم اتهام المولى بغيره من**
غيره من سوا في ذلك الظاهر والحق وسوا ادعى المولى الظاهر بطلانه وهو احد في الشافعي
لا يثبت فيها فدية لان الزكاة تجوز على طريق الواساة والرقب فليس فدية والعقد الشافعي
ان ادعى الظاهر من عدم حوله المولى ان القول بولم لا يجيب العبد بل يستحب ان يرضى بها الشاة
عليه لانه لا يظلمه وروى في الفدية فان حلف فلا كلام وان استغنى المولى بالغير لم يورث من
واجبه فملاك المدعى ادعى الثلث والود فان العبد عيب وان كان اسبا لان الود عيب
للادعي العبد فكانت شبهة على الضيق والزكاة حقه تعالى وجبت على طريق الواساة ولا يثبت

السبب

حق الادبي وانما هو جهة لغيرها فافترقا وان كان الظاهر مع الساعي بل ان ينبغي ابدال المضار بال
باعه فترشده او ادعى انه كان ووجهه شبهه فلو كان ادعى دفع الزكاة الى جهة هذا الساعي
فان الاصل معه ما ذكره الا ان القول قوله لانه امين وفي وجوبه اليقين ووجهان الوجوه لا يخلو
الظاهر وليس بجيد لما تقدم وعدمه بل هي استظهار مستحب على الاول لو اتسع طريق الزكاة ولا
يخلو الساعي لانه ناسي عن الحق والتأني كالميل لا يملك احلاق الفراء لعدم يقينهم
في الادفع فراعرض على نفسه بان الحكم لا يثبت للمكول بعد من هنا واجاب بان الحكم ليس بالثابت
بل بوجوه المضار في وجهه لا يتم قبل قوله مع بينه في امقاطها فاذا اختلفت احكامه بالثبوت
كالو استحق للمعان بوجوه بل ان الزكاة لا يكون لها على الثاني اذا اتسع لربطها بالزكاة
فوشده عليه عدلان بقاء عين الضابا وبقائه بما ينافي عواده المسقط للزكاة سمعت من
بالزكاة **مسألة** لو عزل الزكاة فقلت قبل ان سلمها الى اهله اما المستحق او الاسم او الساعي فان
كان بعد ما كان الاداء ضمن ولم يسقط عنه وجب عليه سداد اخرى لانه التاقية وان كانت
وان كان قبل اسكان الاداء فالوجه عند السقوط فيه فاما ملك لانها امانة فيه فاذا اختلف
لربض كالساعي ولا يجوز عين تعيينه فاذا اختلفت في حق الزكاة لاصالة المراء وقال الساعي
لا يسقط لان المال في يد مشترك فلا يتخير من بيعه فلهما كالمشرك والاولى موهبة ثم على
قوله بان امكان الاداء شرط في الوجوب يسقط الفرض وعلى تقديره شرط الضمان يسقط
بقدر ما تلف وجب الباقي **مسألة** لو كان عنده اجناس مختلفة فبصر كل واحد من المضار بجزء
الزكاة وان كانت لو جمعت فادفع منه على ما اجمع سواء في ذلك الموالى والعتاق والعتقان
ونفذ مع الاتفاق على عدم ضم جنس الى جنس اخر في غير الوجوب والامانة والمباشرة لاخر احكام
الابل والبقرة والغنم لا ضم جنسها الى الاخر والامانة لا ضم جنس الى غيره فلا ضم الجنس الى الجنس
ولا ضم الامانة الى جنس من الساية ولا من الجيوب والتمار والاخلال في ان انواع الامانة
يضم بعضها الى بعض الا ان السائق لا ضمها الى جنس ما اشترى به لان ضمها مستحب به
واختلف الجمهور في ضم الجيوب بعضها الى بعض وقسم احد الفقهاء الى ان المرفوع لحد لا يملك
احد لهما فهو لتأديم الضم طفا فبغير المضار في كل جنس منها وبه قال عطاء وسكوني وابو حنيفة
والاربايع والنوري والحسن بن صالح بن يحيى وشريك والسائق والويعيد والنوري واصحاب
الراي لانها اجناس فاعبر المضار في كل جنس منها مستقر كما للتمار والمواشي وقال ابن عمر واهله
رواية وحكما بان التذعن على وجه الجيوب كلها يضم بعضها الى بعض في اكمال الضاب في كل جنس

في اكمال الضاب في كل جنس
ولا فان كان الجيوب بعضها الى بعض

لأنه

لا تعلم احدا من المضار جمع جنسها الا يمكن له قوله عليه السلام لا زكاة في جب ولا ترجى بل يجمع بين
وقال مالك واللبث واحترق رواية يضم الحقة الى الشعر في الضمان بعضها الى بعض وقسم الذهب على
الفضة عن احمد واما في الضم فبعض من كل جنس على قدر ما يملكه ولا يوزن من جنس الى الجنس
والفضة فانه يخرج احدهما عن الآخر واما بين الفضة والثالث فما استحق فيه الزكاة وفيه فضلا
الاول في مال التجارة وفيه ضمان **الاول** في خصوص ما به مال التجارة **مسألة** ما مال التجارة هو الممول عند
معاوضة للاكتساب عند التملك ففقد التجارة لا يثبت فلو لم يقصد احد الضمان اثناء اوائله
لربض مال التجارة ولا يكون بحد النية دون الشراء واقر ان الفقد بالملك فلو كان يملك عرضا للقيمة
التجارة بعد ذلك لم يضر التجارة ولم يفتقر المول عليه وبه قال السائق واحترق رواية لان الاصل النية
والتجارة عارض فلم يضر بها بل يجرى بالنية كما لو تولى المالك السراية لم يثبت له حكم بدون الحق وقيل
احد روايه ان العنصر بغير التجارة يجرى بالنية لقوله سورة اسراء رسول الله صلى الله عليه واله ان
الصدقة مما بعد البيع والنية تصير بعد البيع وليس بعد فان التزاع وقع في ان المولى هو المالك
او لا وفي وجه الثاني انه يصير القصد مال التجارة كما لو كان عند عرض التجارة من وجه النية
فانه بغير القيمة والفرق ما تقدم من ان الاصل الافتاء والتجارة عارضه ويجرى بالنية بغير حكم
يخرج **مسألة** وبشرط ان يملكه فعليه اجماعا فلو انتقل اليه بغيره لم يكن مال التجارة وبشرط ان يملكه
بوجه عند ادائه قال السائق فلو قصد التجارة عند الانتساب او الاصل او الاحتياز او الافتاء
او بغير الوصية لم يضر بها التجارة وكذا لو قصد التجارة عند الرد بالبيع والاستبراء او بغيره
عرضا للقيمة مثله ورد ما استقر به بغيره او بغيره ما باع فاقض على قصد التجارة لم يضر بها
لقول الصادق عليه السلام ان اسنان الناس الفضل على راس مال عليه الزكاة وهو يدل على
اعتبار راس المال فيه ولان القصد بالتجارة الاكتساب ولا يقيق الشيء الا اذا كان للسلعة بمراس
ولا يملكه بعض فاشبه الموقوف وقال بعض الجمهور لا فرق بين ان يملكه بعض او غيره والله لعله
يقصد فاشبهه مال المالك بعض والفرق ظاهر فاشبه هذا فلو كان عند توريثه فاشبهه
للتجارة ثم رد الثوب بغيره قطع حرك التجارة ولا يكون التوريث مال التجارة حتى يعود عند انقطاع
البيع على كماله ولو كان عند توريث التجارة فباعه بعد القيمة ورد عليه الثوب بالبيع لم يكن
مال التجارة لان قصد القيمة قطع حرك التجارة **مسألة** بشرط كونها معاوضة محضة فلو اشترى
بنية التجارة كان الملتزم مال التجارة سواء اشترى بقر او بقدر وسواء اشترى بدين وسواء
الغنم ما لقيمة او مال التجارة ولو صالح على عرض التجارة بدين او عين للقيمة او التجارة صار الفرض

ولا يرد حكم الاصل

لا يتم بكون مال التجارة

ما التجارة ولو خالف امره وقصد التجارة في غير محل الخلع او كسب اسره او فزع التجارة في الصادق **مسألة**
 تجارة لان الخلع والنكاح ليسا من عقود التجارة والمعاوضان المحصنة وهو احد وجوب التجارة
 وفي الاخر انه ما في التجارة لانه ملك المعاوضة فيكون في فلق الركوة كما يكون في السوق للخصم **مسألة**
 يمنع **مسألة** بشرط الحول في فلق الركوة التجارة احراراً فلو ملك بالالتجارة انعقد على الحول **مسألة**
 فاذا احرار الحول غفلت الركوة به لقوله عليه السلام لا ركوة في ما احبب الحول عليه الحول وهو عام في
 طريق الخاصة قوله الصادق عليه السلام اذا حال الحول احراراً فلو ملكه من مسلم عن الطريق
 عنه الامور اليها **مسألة** وبشرط المضاعفة في ركوة التجارة في الحول من اوله الاخره فلو
 نقص في الاجزاء بان يشترطه باقل من مضاعف زاد الشرا أثناء الحول حتى يبلغ مضاعفاً ونقص في الثانية
 بان كان قد استمر استصا به نقص السعة عند انتهاء الحول في الوسط بان يشترط مضاعف من
 السعر في أثناء الحول ثم يقع الشرا اخره فلا ركوة عند تناوبه قال الثوري واسحاق وابو عبد
 وابو ثور واحد بان السعة الشافعي قوله لا يملك الحول فيه والمضاعف يجب اعتبار كلا
 المضاعف جميع الحول كسائر الامور التي تعتبر لها ذلك وقال ابو حنيفة يعتبر في اوله لينتقل
 عليه الحول في اخره لانه وقت الوجوب ولا يصح ما بينهما وهو قول الشافعي ايضا لان السعة **مسألة**
 ويرتفع ويصرف في وقتها او يقع في وقتها فان الشرا ان لم يقر برب الصاب لم ينتقل اليه **مسألة**
 سعة وان قارب به عليه التقييم والاي على اصاله البقاء لو كان نصا باو عدم الزيادة لو
 وقال بالثانية فيقول آخر الحول وهو اصح وجوه الشافعي لكنه اضطر الى التقييم **مسألة**
 بشرط وجود راس المال في اول الحول في اخره فلو نقص راس المال لم يجز أثناء الحول وبعضه
 لم يعلق الركوة به وان عاود التقييم استقبل الحول من حيث العود عند على انا اجمع خلاف الحول **مسألة**
 لان الركوة من غير ارفاق بالمساكن فلا يكون راس المال المالك فلا شرع مع الحول في الاخر
 نافية لبقاء عدمه وهو متوجع الحول ولقول الصادق عليه السلام ان اسلمت عداة فموت
 ماله فليس عليه ركوة وان جسيه بعد ما وجد راس ماله عليه الركوة تبعها اسكبه فان
 احتجوا بالعموم والخاص فقدم المخصص في الاحكام **مسألة** ركوة التجارة مستحقة غير واجبة
 عند كثر على تناوبه قال ابن عباس واهل الظاهر كما هو واضح به وما لك قال الشافعي هو الغيب
 لقوله عليه السلام عقوبتكم عن صدقة الخسران ارضى ولا يفصل بين ما يكون التجارة والتجارة فلو
 عليه السلام انقضى في اوله النسيء لا تأكلها الركوة فلو لان التجارة تحفظ من الركوة ونقص من
 وجوبها اما لغيره عليها او من طريق الخاصة قوله الصادق عليه السلام ليس في المال المضطر ركوة

وقال للبار عليه السلام ان ياد وثمان تار تاعلى عود رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عثمان كل مال ذهب لفضة ياد وبعليه ويجوز فيه الركوة اذا حال عليه الحول في اوله راسا
 ما تجز به او در وعلت به فليس فيه ركوة انما الركوة فيه اذا كان كان اكثر اسوة عا فان حال عليه
 الحول فيه الركوة فاخصا في ذلك لرسول الله صلى الله عليه واله قال في القول ما قال ابو ذر
 لاصالة البراءة ولله في ذلك مفهوم بغير الركوة في سعة على نفسه عا سواها ومنزلة القول بعض على انا
 بالوجوب وهو قول الجمهور كما لفظها ابو داود والشافعي والثوري والاوزاعي والشافعي في الحديث
 واحد وانما واحداً والراجح لغيره كان النبي صلى الله عليه واله بان ان يخرج الركوة ما يرد
 للبيع والامر للثبوت والوجوب باخرى على انا احراراً من الالة ولو جاز على الوجوب حمل المبيع
 على احد الصبي السعة والفاية ايجاب الركوة وان لم يجد التينة **مسألة** بشرط التعلق عدم العلم
 وان لا يطلب بقص من راس المال فان نقصا احراراً الاستحبابه كسعة واحدة لقوله
 الصادق عليه السلام قد ماله العلاء في الشرا لا اصيب راس المال عليه ركوة قال الاقلية
 سنون ثم ابعدها على قال سنة واحدة **مسألة** لو طيب اشاء الحول لزيادة ادمي الشرا باركا
 قول الله تعالى ومنه فان لم يكن حولا لغيره لكان حولا لاسل من حولا لا نقل الا
 كان مضاعفاً والزاد من حولها لغيره لانها مال الحول فلا يعلق به الركوة لقوله عليه السلام
 لا ركوة في مال من يملك الحول لغيره ان ذلك واسحاق وابو يوسف واحمد حوله الما سى على
 الاصل لا يبيع له في الملك فينتقل الحول كالشرا والشرا وينع الحكم في الاصل وعليه المستند
 وقال ابو حنيفة من يملك كل مستفاد على حوله جسيه بما كان ارضه وقال الشافعي انقص الغاية
 قبل الحول ليرى حوله على الحول المضاعف واستانف له الحول لا لها فانية فانه لم يولد لها احد من
 على حوله كما لو استفاد من غير البيع ولو اشترى سلعة مضاعف ارضه مضاعف اسر الحول فانه مضاعف
 ويكفي عن الجميع بخلافه اذا اذاع السلعة قبل الحول اكبر من مضاعف فانه ركوة عند اسر الحول على الصاب
 ويستأنف الزيادة ولو لا في غير ذلك فذلك كله في عدم العلم **مسألة** لو اشترى للتجارة بمال
 مضاعف فمات حتى صار مضاعفاً انعقد الحول عليه من حين صار مضاعفاً في قوله اكثر العلم لا يملك الحول
 على مضاعف في تجزئه الركوة كما لو نقص اخره وقال اللؤلؤ كان خمسة دنانير فمات الحول
 وقد غفلت مضاعفاً غفلت بها الركوة وقد سلف بطلانه **مسألة** لو اشترى شخصاً للتجارة بالف درهم
 صار يادى الدين بغيره ركوة العين فانما الشفع اخرة بالف لان الشفع انا اخذ الف درهم
 والركوة على المشتري لانها شئت وهو في كد ولو لم ياعده الشفع لكن وجبه عياره فانه لم يبعده

السبعة

ان

في سائر الاموال والبقول الصادقة على السلام كل من يورده الى الدرهم والدينار يورده على ما كان عليه
وقال ابو حنيفة جبر بين الاجراء من العبد او من القتيه لكن الاصل العبد فان ركوته تعلق بالسلعة ويحتمل
بالقبة فان اخرج العبد اخرج اصل الواجب فان عدلته الى القبة فقد عدل الركن وهو الثاني
للساقي لانها ما لم يخرجه الركن فخلعت عنه كسائر الاموال ولا بأس بهذا القول ويمكن الجواب قاله
رحم الله بان اعتبار المضارب لاستسلام القدر لا لوجوب الاجراء منه وكذا الرواية **مسألة** القدر الخارج
هو يوم الشراء من العبد او القبة على خلاف اجماعا وقد قدم ان القوم بما اشترى به وان كان عليه
قد يلدونه لكن الاصل اخرج القدر للبدن ولو لم يخرجه القبة فهو في اخر الحريم عندنا وقال الشافعي
في يومه بقدر البدن الدرهم او الدينار فان بلغ مضاربا اخرج ركوته والا فلا وان كان يبلغ بالقرينة
او كان المقدار جاري في البلد يومه بالقرينة ان استقر او بلغ مضاربا فوجوه القدر ان يخرجه ما
ويخرجه ويراعاه الاخط الفقدان والقوم بالدرهم لانها ارفع اعتبارا والغالب في اخر البلد **مسألة**
لو اشترى مضاربا من القدر وعرضه في يوم ما قبل الدرهم بمثلها او ما يقابل الدرهم بمثلها عندنا
المخالفة بقدر البدن **مسألة** المضارب للغير فقه مال التجارة هنا هو احد القدين الذهب والفضة
غيرهما ولو اشترى باحد النصفين المراسي مال التجارة وعرضه في يومه مضاربا من القدين
فصل الجوزي كن ذلك فلا يكون ولو عرض القدر مضاربا لو اشترى اربع من الاصل باع التجارة
كانت فيه القدر او السلعة يبلغ مضاربا من احد القدين فخلعت ركوته به اذا عرض هذا المضارب
فعرضه عشرة دراهم او ثمانية فهاذا بلغت القبة احدها ثبت الركن ثم الزائد على هذا
الثاني وهو اربعة دنانير او اربعين درهما ثبت الركن وهو بعرضه مضاربا الا لا يورده في يومه
المضارب الثاني كالقدين وقد سلف **مسألة** اشترى سلعة التجارة في شهر متعاقبة وفي كل واحد
مضارب ركني سلعة عندها فمضاربها ويضم بعضها الى بعض بان كانت الاولى مضاربا فها
وهو مضارب وحال جولي الثانية والثالثة وفيه كل منهما اقل من مضارب عندنا الاولى الركن خمسة
دراهم من الثاني والثالث من كل اربعين درهما ولو كان العرض الاول ليس مضارب على الثاني
مضارب فمضاربها من كل سلعة الثاني في الاضام الثالث للبدن بناء الجوزي من سلعة ركني
وان كان اقل من المضارب الاولى ابلغ المضارب الثاني لان قبله مضاربا **مسألة** اشترى عرضا للتجارة
باحد القدين وكان القدر مضاربا قال الشيخ رحمه الله كان حوله السلعة حوله الاصل وقال الشيخ
وما كان واحد احيانا الى لان ركنه التجارة متعلقه القبة وفيه هي الاثمان نفسها لكن كان
ظاهره تخفيف لان الثاني الغالب انما يحصل في التجارة بالتقليب فلو كان ذلك يقطع الجوزي كان

الذي

الذي ثبت فيه الركنه ما عاينها ولو قبل ان كان القدر من مال التجارة حتى على حوله والاستانفاد كان
معهما ولو كان اقل من المضارب فلا ركنه فان ظهر من حوله به مضاربا جري في الجوزي من يوم
المضارب عندها ثانيا وهو احد جري الشافعية والاخر ان يجرى على الجوزي من يوم الشراء لا يثبت
المضارب في اخر الجوزي على الاقوي من وجهه فرفع **مسألة** لو اشترى مضاربا من السائمة فان كان للقبه
فالاخر باعضاع حوله السائمة ويثبت حوله التجارة من يوم الشراء لا خلاص الركنين في القدر
والقيل وهو احد جري الشافعي وفي الاخر يجرى عليه كالقدين وان كانت التجارة فالوجه الساعلي
حوله **مسألة** الساعلي حوله الاصل انما يكون لو اشترى من مضارب ولو اشترى في اليوم بعد
في المن انقطع حوله القدر بقا كان له سائمة واشترى حوله التجارة من يوم الشراء لان المضارب
يعين للعرض هذه الجهة **مسألة** لو اشترى عرضا للتجارة بعرض للقبه كان ثانيا للبدن كان حوله
من يوم ملكها للتجارة وفيه قال الشافعي واخرى قال لا لا يقطع حوله التجارة الا ان اشترى بها
مال يثبت فيه الركنه كالدهر والفضة **مسألة** لو باع مال التجارة بالقدين الذهب والفضة فمضارب
بالايمان غير التجارة انقطع الجوزي به قال الشافعي لانه ما يثبت الركنه في عينه دون غيره قال
الجوزي بالبيع به كالسائمة وقال احمد لا يقطع لانه من جنس القبة التي تعلق الركنه بها فلم يقطع
معهما بعد الغرض ان مضارب التجارة انقطع وتعلق بمضارب ركنه اخرى ولو مضارب لم يثبت الجوزي
عدم الانقطاع ويجرى على حوله الاول لا لا لا يقطع في ركنه التجارة بقا الاعيان بل القيم **مسألة**
لو اشترى من التجارة بمثل الركنه في عينه كالسائمة وفي يومه التجارة فلو من حول احدهما على
اجماعا لانها مختلفة وانما بدله بعرض للقبه بطول الجوزي **مسألة** لو اشترى مضارب من السائمة
ليجرى على حوله اجماعا لانها مختلفة **مسألة** لا يشرط فيها عين السلعة طول الجوزي اجماعا على
ويلوغ القبة المضارب **مسألة** لا يجمع ركنه التجارة والمالية في مال واحد اتفاقا لقوله عليه السلام
لا يجمع في الصدقة فلو ملك مضاربا من السائمة فقال الجوزي والسوم وفيه التجارة موجودان فثبت
ركونه المالى عندنا لانها واجبة دون ركنه التجارة لاستحسانها ومن قال بالوجود لاختلافها
قاله الشيخ رحمه الله فربما على الوجوب بتقديم المالية ايضا وفيه قال الشافعي في الجديد لا يجرى
لاضداد الاجماع عليه بل يخصصها بالعين فكانت اولى وقال ابو حنيفة والنوري وما لك
واحد والشافعي في القديم ركنه ركنه التجارة لانها الخط المساكين لتعلقها بالقبة فيجوز ان
بالجوزي لان ابدع المضارب قد سب وجوب ركنه فيجب كالمطلوع بالسوم مضاربا ويبيع
تجسس المساكين بل يرعاة المالك الثاني لان الصدقة مواساة فلا يكون سببا لاضرار المالك ولا

لهم

اعلم

مالک

وهذا الاثر من كل المقام وهذا ليس من **روح العرب** لا يجوز دفع المصنف وان كان غير لا يبرح الاحتساب
 لانه من المصنف فكل احد من احد مدعيها ان هذا هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 سابعها فافهم الصواب من ان هذا هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 دفع اليمين او من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 لو كان له ولي جاز ان يقع في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 دفع اليه لكن يخرج عليه الحاكم **الزنج** انما يعطى المال الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 بابا لله وكذا اولاد من الذين ولو اسلم احد اولى العطف لغيره سوا الارحام واحد الركعة **الحاكم**
 لا يجوز اعطاء الميراث لاولاد لا يملكون الميراث ولا يرضون به ولا يرضون به **مسألة** لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 الفقهاء قالوا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 امرنا واستدركنا من ان هذا هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 وان كان غنيا فله فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 دفع الركعة البدوية قال الشافعي وينبغي فيه الحاجة الى ما يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 اليه وبه قال الشافعي لانها جعلت اقلها للساكنين واعمال الفقهاء ان كان قد جعل على الميراث وليس له دفع
 اليه وان لم يكن قد جعل ايضا لوجوه الحاجة فله فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 الشافعي في ان لا يجوز لاشقاء الحاجة الحال وهو مخرج او ان هذا هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 سواه من لان الحق في الميراث فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 وليس يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 قبوله لانه مسلم اخر من من قبله فله كالفقر والعلم لاسكان اقامة الشبهة عليه وبه قال الشافعي
مسألة لو ادعى الغارم فقره فان كان لا صلاح في الميراث فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 الخاص نفسه في قوله ان صدقة المالك وهو احد وجوه الشافعي لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 الابلية لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 وانما دفع اليه قد كفايته لزمه به وعمره وهو يملك كونه فارسا او حيا او ميتا فله الميراث وهو ما لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 من كونه له صاحب ولا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 معونة الزوار والمجوع وهو لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه

اعطى

تخرج

ادخل امانة الفقه تحت سبيل الخير ولا فرق بين فقهاء الذين من الحجة والمصلحة سوا كان الميراث الذي يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 لم يخلط شيئا من حجة بل يقتصر على حجة او لا دخلت باقتضى الذين لم يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 المسئلة ان كان هذا وان كان غنيا فله فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 كان نسب الميراث من يده قال كان غنيا فله فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 الحاجة ولم يعلمه سوا الميراث سكا فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 علوم من الغارم لا صلاح في الميراث من الغارم وان كان غنيا فله فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 واجبا كالحج والعمرة او غيرها التي لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 وان كان باع كسر التبرج جاز له الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 وهو احد وجوه الشافعي في الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 فله من ان هذا هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 انما هو سوا غيره في الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 سكا والاشد منه في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 بل الميراث وعطف الاربعة الباقية في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 والاربعون حصل الميراث باقتضى الفقهاء في الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 المكاتب في الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 منه لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 لان المكاتب والمالك في الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 والفرق بين الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
مسألة لو ادعى الغارم فقره فان كان لا صلاح في الميراث فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 بالقضاء عنه فله الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 الصدقة **مسألة** لو ادعى الغارم فقره فان كان لا صلاح في الميراث فادع الى الاستدانة في حق من يقوم بامر ولا لا لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 لملك وكان لا لغيره وكذا لو ادعى من الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 واستادع قال الشافعي لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه
 باقره تعالى وانما نزلت في الميراث لا يبرح الاحتساب هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه

تخرج

هذا هو المصنف الذي لا يبرح الاحتساب هو المصنف عليه وانه

فان

انضموا اليه

محمد بن

وَالْخَاسِرُونَ

عليه وآله

کتابت مسطورہ

الكشافين

برق‌ها

٢٠٠

الغفران يخرج منه غفران واحد من السابعة بناء على الوجهين جواز تقديم النية ومنه جواز إخراجها واحدة
لما استقرت النية حازمة النية عند الاستتابة وتنقص الجواز ولا يرد فيه الوكيل لو كان يقع وقوع الغفران
فلا يبعد جواز إخراجها واحدة من الغفران ولو لم يرد الوكيل في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
ينقلح الملك والآخر يقع منه ويخرج الإخراج ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
الوكيل في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
اعتبار به مع مصل الموقوف وأما في النية **مسألة** لو وقع الملك في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
إخراجا ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
إخراجا ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
السابع في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
أحداهما منه كرها إخراجا ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
ومع اختياره يكون الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
لو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
إخراجا ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
الواجبة لا لا يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
لما احتدها ولو لم يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
فالواجب في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
أما ما يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
ولا يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
للملك الظاهر كالمصلحة ولو لم يرد في الدعوى
عدم المطالبة بها ولو لم يرد في الدعوى
للفقران ولو لم يرد في الدعوى
عرضه في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
الإخراج ولو لم يرد في الدعوى
الغفران ولو لم يرد في الدعوى
الغفران ولو لم يرد في الدعوى

مسألة

الموقوف

الموقوف من إخراج النية كالموقوف من إخراج النية **مسألة** لو وقع الملك في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
وحيثما يقع في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
عن القول بالوجه الآخر لأن النية يستلزم نية الموقوف ولو لم يرد في الدعوى
الشأن بعد من إخراج النية ولو لم يرد في الدعوى
عنه وما لا يجوز من إخراج النية ولو لم يرد في الدعوى
لما لا يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
يخلص من الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
عدم الشبهة في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
عن المكانة لا لا يرد في الدعوى
من الملك الخاص إخراجا ولو لم يرد في الدعوى
لما لا يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
عما وردت منه مكانة ولو لم يرد في الدعوى
البيع لا لا يرد في الدعوى
فإن كانت النية ولو لم يرد في الدعوى
ولما لا يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
عالمه كذا لا لا يرد في الدعوى
لا يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
الموقف **مسألة** لو وقع الملك في الدعوى
فإن كانت النية ولو لم يرد في الدعوى
لما لا يرد في الدعوى ولو لم يرد في الدعوى
الغفران ولو لم يرد في الدعوى
إخراجا ولو لم يرد في الدعوى
الغفران ولو لم يرد في الدعوى

تطوعا

لوجه

[illegible][illegible]

واحد من هذه الامور في ذلك من صلح حطيرة الصوم لا يخلو فيه وبين غيره وان صلح حطيرة صوم واحد ان كان في يوم
 الاربع من الشهر وقال ابو حنيفة والسائق واحد في قضاء النية في حطيرة كذا في رمضان وهو الوجه لا يحد
 مقدره لا يخلو عن اعتبار البصر في كل واحد من الصلوات والواحدة في اليوم الواحد والصلح والسبيل في جميعها الله
 الاجماع **مسألة** يستحب صيام يوم السبت من شعبان اذا لم يكن الحلال ولا كره صومه سواء كان هذا الصيام من الزكاة التي
 وشبهه بالركن يومه قال ابو حنيفة وما كان لا يخلو على السلام قال لان الصوم يوم من شعبان احسن من ان يفتقر اليه
 رمضان ومن غير ذلك في الحطيرة في الصلوات على السلام فيه فان لم يكن من شعبان كان تطوعا وان لم يكن من رمضان فهو تطوع
 له ولان الاحتياط يقتضي صومه فالحكمة في ذلك انما هي في تحريمه الله انما يستحب مع الشك في الحلال لا يصح
 وارتقاء المانع الا ان كان صائما حطيرة به قال السائق في الاذنية لان النبي عليه السلام يقول من صام يوما من شعبان
 الذي يشك فيه من رمضان فهو له اجر من شعبان وقال احمد ان كانت السماء صحيحة صومه وان كانت
 مغيرة صومه ويحكي ما بين رمضان وهو ربيعي من شهر لان النبي عليه السلام قال في الشهر ستة وعشرون يوما
 فلا تنصروا حتى يروى الحلال ولا تنظروا حتى تروا فان لم يكن عليكم فافعلوا والمعنى ان هذا التصديق ان يجعل شعبان
 وعشرين وبقية من ان النبي صلى الله عليه وسلم من شعبان وعشرين يوما على السلام صوم الزكاة في كل رتبة
 فان لم يكن ذلك اربعة شعبان ثلثين وقال الحسن وابن سيرين وان صام الامام صوما وان افطر فطرا وهو
 سوي من احداهما عليه السلام الصوم يوم يصومون والافطار يوم يفطرون والاصح يوم يصومون ولا يفطرون عليه
 كازداد اعلى الظاهر فان الظاهر عدم قضاء الحلال من حطيرة كذا في رمضان من واحد واستثنى **فروع** **الاول**
 فيما يصوم من رمضان كان حراما وله يجزئ لو خرج منه لانه لا بد من المساعدة في الايام العديدة عليه السلام
 عز يوم السبت من شعبان ما يصيبه ويضيقه امرنا ان يصوم الانسان على ان من شعبان ويضيقه ان يفطر على ان
 من شهر رمضان ولو فطره على ان من شعبان اجزا فمعه وان فطر من رمضان لانه لا بد من المصروف على وجه
 فكان يجزئ من الواجب ان رمضان لا يقع فيه يومه ونية الوجوب ساقطة لله ولو لم يكن واجبا في شعبان
 لوجب صومه ولو لم يكن من رمضان لان النية قبل الزوال ولو لم يكن من رمضان فثبت الحلال
 قبل الزوال لحد النية واجزا ايضا انما النية ولو لم يكن من شعبان من رمضان فهو واجبا وان كان من شعبان
 لوجب وهو احد من الشئ وحده قال السائق لان شرط النية الجزئية هو حصول الشئ وهو احد من الشئ
 لو كان من رمضان لانه في الواجب على التقديرين على وجهه سواء في النية كونه **مسألة** لو لم يكن الاضطرار
 ان من شعبان فبان من رمضان قبل الزوال ولو لم يكن من رمضان فهو واجبا ايضا انما النية ولو لم يكن من رمضان
 فاشبهه النسيان ولو لم يكن من رمضان فاشبهه النسيان فثبت الله عليه القضاء به الى ابو حنيفة والسائق ايضا
 القضاء في الموضوعين وقال عطاء بن ربيعة في يومه وهو رواية عن احمد في يومه في جميعه ما يصح فيه صوم شعبان

ان من رمضان قبل النية والوفاء بالنية واجزا **مسألة** لو اجبره عليه واحد من هذه الحلال ولو جازا الشاهد
 فتوى ان من رمضان ولو لم يكن من رمضان ولو كان عارفا بحساب التيسير واخبره العارف بالحلال لوجب فيه رمضان
 لان ذلك ليس شرطه في النية الا لحد في نظر الشارع وان افاد الظن **الربيع** لو لم يكن الاضطرار من رمضان ان كان
 من رمضان فانه صابر وان كان من شهر رمضان فافطر في بعض الشافعية فيجوز الاضطرار بقا الشهرين فيلزم عدم الحزم
 فتوى ان صومه من رمضان انما يخلو لوجب اجزا **الحا** لو لم يكن يوم السبت من شعبان اجزا من غير كراهة فخلها
 لبعض الشافعية **مسألة** صوم النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فافطر في كل يوم من الزكاة لغيره لغيره عليه يومه في سنة الفجر
 والافلا **مسألة** فيها سبيل منه السابور وهو امر **الربيع** يجب ان لا يصلي الاكل والشرب في كل من
 طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 من الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 عز يوم من تاريخ الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 ويجوز ان لا يصوم في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 انما امر من شعبان السبيل انما امر الله بالكلية في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 انما امر الله بالكلية في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 وان كان من اسنائه حتى لم يجر صومه في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 لا لا يكره الفريضة فاشبهه بالركن يومه في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 على حطيرة على ما جازا العادة به لا يفطر يومه السبيل انما امر الله بالكلية في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 يفطر ما اخرج من شهر رمضان من اسنائه او في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 اعاده عليه الزكاة في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 لعدم انشاء الله عز وجل **مسألة** لو اطلع الخاتمة المحبلة من صوم او راسه لوجب له ان يفطر في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 فاشبهه الزكاة في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 دعاء الله في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 ابطر صوم **الحا** الجماع وجميع العلماء كافة على انشاء الصوم بالجماع الموحى للسنن وقيل ان الزكاة لا بد
 فبره ولو لم يكن في الفجر فانه يصوم اجزا ولو لم يكن في الفجر فانه يصوم اجزا ولو لم يكن في الفجر فانه يصوم اجزا
 جامع ما في شهر رمضان من الزكاة في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان
 وفي العادة فانما لا يحد الاضطرار انما امر الله بالكلية في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان والافلا في كل من طالع الفجر الى الزوال في شهر رمضان

• قال الله عز وجل

فجاء به والضعيف الذي جعله
لغيره السلام ارباب لم يفتن
منه فتجسس وسئل الصادق عليه السلام
عن ربيب الوارث ان اذنا الصائم خالفتهم وبعث
الروح

[illegible]

ولا يمنع من صحت الصوم كونه بالقرآن أو غيره من غير الصلاة ولا يبرأ العقل والافهام عارضين العقل فاشبه الجرح
فكان حكمه حكم الجرح وكان وما هو الحق فلا يفسد صحتها الغرض لان الحيابة من غير فساد العقل وكذا
التأخير **مسألة** الاستحسان ليست مانعة من فعل الصوم ومن لم يأتها وان كان الصلوة وشبهها اذا اعتدلت ما اعتدلت
الاستحسان ويجب عليها الصوم ويصح تاسع فعل الاتصال ان وجبت عليها ففعل الصلوة عليه السلام في السجدة
صومته ومنه ان الامام التي كانت تحض من يومين وثلاثين يوما بعد ما اعلنت الاستحسان في الاتصال مع وجوبها عليه ان
صومها ونفسه لم يزل يشهد له بالحج عليه الكرامة لانه لما اصابته السقاية في هذا الصوم في يومين من وجوبها
كالاستحسان الكرامة الدم اما التي لا تظهر بها على الكرامة لانه في صومها مشغول ولا يتصور ما كثر الدم النويج
عليها ففعل واحد فان اختلف به بطول صومها والوجوب عليها الاتصال الثلاثة فواحد على انها لو اوجدها على
صومها ولو اختلف بالفضل الذي للمعاشين فالأخير هو صومها لان هذا الفضل انما يقع بعد اعتدال صومها للآخر
مسألة شرط صحت الصوم الواجب احضار وجهه فلا يصح صوم الخواشيعة السمرقانية استثنائه عند طائفة
قال اول الظاهر ابوهريرة لقوله تعالى فعدوا من ايام احزاب يومئذ رمضان عدة ايام عترة المسلمين واجبا بان
تجره صوم رمضان لانه لا يصح صوم غيره فشاوه اجابوا عاروا ان هذا غير الذي هو عليه في قوله تعالى من غير
الصيام في السقاية عليه السلام الصلوة في السجدة كخط في الحضر من غير ان يفسد صومها من غير ما عارضه قوله
صام الرجل في رمضان في السجدة لم يجز وعليه الاعادة وقال الصادق عليه السلام لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صوم في السجدة في شهر رمضان ولا غيره اما الشافعية في حصة في السجدة لان شهرها الكرامة لا يحد من صومها
بالاحسن عليه السلام عن الصيام بمكة والمدينة في سقاية لانه ينفذ فقلت لا ولكنه تطوع كما ينفع بالصلاة
فقلت اليوم بعد ما فعلت فمضت الى اقصم واقل من ايام الكرامة **مسألة** جمع الصوم الواجب في السقاية وتاسع
القول من تدرى من زمان معين وشروط في صومها وسقاية ما يتغير صومها وان كان سقاية فلو لم يأتها في وقت
معه يوم اذا عارضه اول ايام الكرامة لانه لم يزل في السقاية فلو لم يأتها في وقت فلو لم يأتها في وقت فلو لم يأتها في وقت
القول صوم ثمانية عشر يوما لمن افاض من عرفات عاردا على ما قبل الغروب ويجز عن المدة **القول** من كان صومها
من حصة كالمكة والري والملاح والبروي ويا في الاضداد السابقة ومن عزم على مقام حصة ايام او كان سفره معتد
وقد تقدم ذلك كقوله كابر الصلوة وامامنا اذا ذلك في صومها في السقاية لان عمارا بالاجل الى الصادق عليه
السلام عن الرجل يقول لله على ان يصوم من غير ان يكثر من ذلك او اقل من ذلك لانه لا بد ان يسافر الصوم وهو
مسافر قال اذا سافر فليطعمه لانه لا يحل له الصوم في السفر فثبت ان كان او غيره في السفر في الصوم فثبت وجوبه
في الباب دعوى ان كان نظريا الا انه بعد الشيخ رحمه الله على رواية في موضع **مسألة** يصح صوم ثلثة
ايام للحاجة بالمدينة فلو كان كان مسافرا وهو مستثنى من كراهة صوم الماشقة سفره الضرورية السفر والحفاظة

على الصلوة في ذلك الموضع وفي رواية عن عمارا الصحيح عن الصادق عليه السلام قال ان كان لك مقام بالمدينة فليطعم
ايامه من اول يوم الاربعاء ثم يلقها ليلة الاربعاء بعد اسطوانة الى ايامه في الاسطوانة التي كان يربطها اليه في
تربطه من السماء ويضعها يوم الاربعاء ثم يلقها ليلة الخميس التي يلقها بها في مقام التي وصل اليه عليه السلام في ذلك
ويؤكل ويصوم يوم الخميس ثم يلقها الاسطوانة التي يلقها بها في مقام التي وصل اليه عليه السلام في ذلك ويؤكل ويصوم يوم
عندها في ذلك ويؤكل ويصوم يوم الجمعة وان استغفرت لا تكلم بشر في هذه الايام الا بالامر الذي هو عليه في
من السجدة للحاجة ولا نام في ليلة ولا نهار فاضا فان ذلك ما ينفذ فيه الفضل الحديث **مسألة** للمريض ان
يغيره الصوم لم يبرأ منه او استمر ان يغيره من في السجدة لا الصوم وان تكلمه وصام لم يغيره من في السجدة
فمن كان مكرهه في صومها على غيره في ايام ايام اخرى في العبادات يملك على العبادات ولو قدر على الصوم فلا
صوم عليه بسبب البنية وجب عليه الصوم **مسألة** قد بينا ان الغنى عليه يفسد عنه الصوم وقد اضطرب
قول الشافعية واثبت أصحاب في المسئلة بطريقين اثبات الخلاف في غيره واما الشنوق للخلاف في حكم طرف
اظهرها ان المسئلة على ثلاثة اقسام اولها احصاها الله ان كان مضى في اول النهار صح صومها وقال احمد لا قضاء
الدليل اشراط البنية مقرون بجمع اجزاء العبادة الا ان الشرع لم يشترط ذلك واكتفى بتقديم الغرض وقضاها
وان يقع الغرض عليه يجب تصوره بقصد او ساد الغنى عليه لم يقع مقصودا اذا استغفر في الايام استغفر الصحيح
وانا وجدنا الا في نسخة واحدة ان الغنى وان كان مضى في اول النهار في اشراط الاقامة في اول النهار في قوله الله
لان هذا الشرع في الصوم فثبت ان يجمع فيه صفات الكمال فثبت ان يجمع فيه صفات الكمال فثبت ان يجمع فيه صفات الكمال
الطائفة بالشرع في المسئلة الا في الاول والثاني والثالث ان المسئلة على خمسة اقسام اولها هذه الثلاثة في قوله الله
احدها ما ذكره المصنف وهو ان ياتي من الليل يصوم صومها وان استغفر في الايام اجمع الله ان كان في يومه يخرج من
القوم ويقاتل او جرحه في القتال او لا يشترط الاقامة في وقتها في وقت طلوع الشمس وغروبها في السجدة
لما اعتبر في البنية فيها ولو اعتبر في جميعها اعتبر في وقتها لانه حكم الاقامة في الصوم واما الثاني في قوله الله
طريقان احدهما ان المسئلة على واحد وهو اشراط الاقامة في اول النهار او اظهرها ان المسئلة على واحد
واحد وهو اشراط الاقامة في وقتها في وقت طلوع الشمس وغروبها في السجدة لانه حكم الاقامة في الصوم واما الثاني في قوله الله
القضاء وبها الشافعية وذلك على الايام فان قالوا لا يصح الصوم في الايام اجمعها او في الايام اجمعها او في الايام اجمعها
والاصح عندهم وجوب القضاء لا ينفذ ولو لم يتركها في السجدة في جميع النهار فثبت القضاء وان كان
يجزئ النهار ثم صام في الايام في بعض النهار عند الشافعية وقد بينا الجرحي للاختلاف من باب **القول**
وهو يلبس خاص الانسان ويتركها في الايام **القول** الايام وهو يتركها في الايام **القول** الايام وهو يتركها في الايام
وهو يلبس خاص الانسان ويتركها في الايام **القول** الايام وهو يتركها في الايام **القول** الايام وهو يتركها في الايام

وهو يلبس خاص الانسان ويتركها في الايام

فلو يوافق

فان اقص

[illegible]

الباب

قالی می

طائفة

والشواخصها وان شاعرها ومن طين
الخاصة بالمداء جعل برزخ في الصحيح
الصادق عليه السلام

[illegible]

تم افطارهم

اعطى لعدوهم وافر حازه البناء
 فانما اعطى قبل ذلك العبر وقد است
 ولقد بعثوا في اوقافهم العباد
 عليه السلام في جعل حيله عليه
 حياهم شهر رمضان سنة خمس عشر

ما شاع من احتفال العرب **سهم** في تصوم يوم جيت فائق لثمان يكون من ايام الاطفال وفضله الا ان يفتقدوا بالسر والخصر خصوصا لما
 يصحح خصوص يوم من شهر رمضان خلوا بعض الامثا ان كان الصوم واجباً بعد الزمان من الشهر في وجوبه في
 اطفال فانه قلنا بعدم التقادير فلا يجب وان قلنا بالتقادير ففي تعدد الكفارة الشك ان ما لو تصوم يوم من الشهر رمضان او
 غيره ولو صوم في غيره تصوم لله ولا يستحق الايام المحرمه وصومها الغدق فكما ان عليه قضاء يوم رمضان ولو وجب عليه غيره ذلك
 واما ان يصوم القضاء بعد ما علم الصوم النذرا بوجوبه انما يصلح ان يكون قضاء اجابا فاما ان يفتقر في غيره ولو وجب عليه
 النذر الشك انما انما من غير استحقاق القضاء فلم يدخل في المذكور رمضان ومن رخص في النذر ان يلوصله من الزيادة في
 عتبه في القضاء ومنه اذا ثبت هذا فلا كفارة عليه في هذه الايام التي فاقته من غيره لا ولا يكفيه جهلها كما قيل اذا اضطر
 مرضي بغيره في بعض الشاي فقلوه الكفارة لا يخرج من يوم الواجب حين انما فاقته الكفارة كما لا يخفى المحرم وهذا يوم من
 الغرة فماذا وجب على عياله والغير واجب الكفارة بخبره او بغيره صام في الكفارة لانه كما لا يستحق في ايام تصوم يوم غيره
 لو قلنا لان اقدم الجواب هو عدم الشرط وان تقدم ما اذا تقدم الفكر من صيام اليوم المذكور في النذر في رمضان
 واقف في غيره قبل الزوال ولكن تناولنا ما سبقنا بعد التوبة وصوم ذلك اليوم وان كان بعد الزوال اطفال ولا قضاء عليه فيها
 بعد ان يكون في غيره انما يسطر وجوب اليوم الذي قد مضى وجب صوم يومه بعد ان يكون في رمضان صام من رمضان
 ما مضى ويطر شرط التوبة لانه كما لا يستحق في الاضمار عليه ولو صام من المذكور في رمضان ولا قضاء عليه فيه في الشك ان قلنا
 من صوم يوم غيره بغيره تصوم صومه لغيره لا يرد في الواجب في غيره فلا يحصل له الانتفاء في الكفارة لو قدم رمضان **سهم** لو تصوم
 يوم غيره في الواجب عليه في صوم شهرين متتابعين لا يلزم الكفارة في النذر حتى يعلم ان تصوم في الشهر الاوّل في الكفارة وجب
 للشاي واما صام من الثاني متبعا صام من الشهرين المتتابعين في الاصل حتى ياتيا فيسقط التكليف بالصوم لعدم الكفارة
 المتتابعين فيسقط الفرض في الاطعام وليس يجب تجديد الصوم في ذلك اليوم من النذر في لا يسقط المتابع الا في الاول والآخر لا في
 قبله لا يكتفي الا بغيره ولا في وقتين تقدم وجوب الكفارة عن الشهر فانه وقيل في الشهر خرج عنه بعض القوم واما ان
 ان الصوم في غيره من الشهر بغيره صام في ايام احدهما بين البيوت الثاني انما تصوم في شاة والوجه ان يقال ان كان الصوم
 في بعض البيوت من الشهر في الصوم في الاخرين بالعدد والا فلا والا في عدم تيقن الاول في ذلك **سهم** اذا تصوم في شهر
 وجب عليه صومها الا العيب هو ايام الشكر في ان كان في ان شرط المتابع حتى اطف في الشهر انقضى ما اطفه وصام في
 وجب عليه الكفارة في كل يوم اطفه وتغيبه الصوم بالعدد على ما تقدم من شرط المتابع استغفره وقبل ان حاز التكف
 فملا في غيره اذا كان اطفاه لغيره عزوان كان له من تفتق ولا كفارة عليه ولو تصام مستغفره بعد تفتق في ان
 والقرآن في شرط المتابع ولو تصوم في غيره من الشهرين يومين صوم شهر على من اوله لعل في اخره يخرج منه
 كان انقضاه او ادا صام في ثلثه الشهرين بعد ثلثين صام كان تاما او انقضاه ولو تصام متبعا وجب عليه ان يجرى ما يصح فيه
 ذلك ويخرج من المكف والمكف في اوله انما يخرج من الاطعام المتابع بالمسرة ولو تصام في يوم واحد في اوله او في اخره

فكان الصوم نافعا من مضار
واجزاء عن صور اعطاكه

249

استوفى

بجز العكف ان قبل علی
سبل الشهد الاکرام لایاس
ان ایس بنه شهن

سنة الفيل الهجرية

من الامام الثاني وثلاثين الى اربعين ايام كافي قد استوفيتهم يخرج عن العدة ما استوفى الى اربعين
 كاملا ان اضا لان الامم يقع على ابن الحسين الى اخر الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 العشرين اوصل الحادي والعشرين فقص الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 يوم فمهم ويزداد منك لا اقدم ليلتين ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 شرط الصوم ووجب عليك ان تفي بالثاني في قضاء ما مضى من الشهر واولا ان يصومها عندهم لان
 الوجوب من شهر القدر والثاني الوجوب لانيين بعده ان ذلك يوم القدر فحين ان منك بقية اليوم فحين
 بعد ما مضى يوم اخر فالحال يصوم من ايامك ان يكون منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 من هذا الايامك من شهر رمضان عشرة ايام من الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 المراد من يومه فاستحب **المطلب الخامس** في الرجوع عن الاعكاف في حكم التخرج من المسجد
 فويل ان الاعكاف في الصلاة في غير ما يجب من العدة ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 فليكن انما في صوم واحد من ايام العدة في الايام اياما في الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 فيه من ايام الصلح من ايام العدة ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 عام ويزداد على الفلاح وولده فيجب عليك ان تفي بالثاني في قضاء ما مضى من الشهر ويزداد منك
 الواجب ايضا لا استبراء في وجوب الكفارة في هذا الاعكاف في السبب والفرق احياح الحج والعمرة الى اتفاق
 ما لا يفي ابطا الصلح الى اربعين يوما من الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 وهو ظاهر كلام الشيخ رحمه الله في النهاية ويزداد من الرابع لثلاثين ايام من الشهر ويزداد منك
 اشترط فلو ان يخرج وبعث اعكافه وان اقام يومين وولده في اشترط فلو ان يخرج وبعث اعكافه حتى يفي بالامم
 وفي رواية اخرى على من مضى في العدة في الايام اياما في الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 اخذاه السيد المرتضى وابن ابي عمير رحمه الله في الثاني واحد وهو الاقرب لاصلاحه ما كان على مكانه
 القدر **مسألة** لا يجب الاعكاف في شهر التوبة وهو في اول العلم للاصل وقل من لا يدرى انه يجب الاعكاف
 في العدة لان عاين رفقان النبي صلى الله عليه وآله كان منك الشهر الايام من رمضان فاستأنت عاين رفقان
 لها فامر ايضا ان يضر به سالت فخصه ان يستره له رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت فامر بها فاضر بها
 راسد ذلك فليست بمن حمله من ثيابها فضر به فالت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله في الصبح دخل مكة
 في الصلح الصبح اضرب في ثيابها فضر بها فالت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله في الصبح دخل مكة
 التراب ودمها انما منك في يوم اظلم منك عشرة ايام من شهر التوبة ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 والرواية في ذلك العدة لان تكرار على عدم الوجوب في العدة ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك

عليه

ايام كان بالخيار ان شاء الله تعالى وان زاد ما جاز له عدم الزيادة على الايام فان زاد على الثلاثة يومين قال
 الشيخ رحمه الله يجب الاكالات ستة ايام من الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 لثلاثين ايام من الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 حق منك ثلثة ايام ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 اعكاف غير حائل اعكافه الا لشدة باجماع العلماء كانه ليلته العدة من ايامها فانها تسبب اعكافه في الحج
 الا انما لا يضر منها ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان اذا اعكف في ليلته في ايامها فانها تسبب اعكافه في الحج
 كاجازة الا ان من غير ما في القاصد في الصادق عليه السلام لا يخرج منك من المسجد الا في حائضه وان الاعكاف
 هو لثلاث ايام من الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 رواية عاين رفقان النبي صلى الله عليه وآله كان منك الشهر الايام من رمضان فاستأنت عاين رفقان
 التخرج من كل المسجد فلو صعد على المنارة فان كانت في وسط المسجد ليلته في ايامها فانها تسبب اعكافه في الحج
 كان بالصوم والاعكاف او اقله كما يصعد على سطح المسجد ويصوم فيه وان كان البار خارج المسجد لم يلزم ليلته
 لا تخرج من المسجد ولا يصح الاعكاف فيها في اول شهر رمضان من صومها لان الاقرب اليه وهو واحد من الشهر
 لا لا ضرورة اليه لان الاذان على سطح المسجد يضاهي ايامها في الاذان او يخرج من شهر رمضان او يخرج الى مكة
 ليلته في الشهر والثاني هو انما في العدة ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 بعده فحين يديه ويجوز ان يكون الايام من الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 العلماء قال ابن القتيبي رحمه الله في العدة على الاعكاف او يخرج من مكة فليكن في اوله وان كان في الايام ولا يكره
 في المسجد فلو طوى الاعكاف يخرج من المسجد ليلته في ايامها فانها تسبب اعكافه في الحج
 كان يخرج فقصه الحائض ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 تحت خلاصتي فلو لم يجلد في مقام التخرج لاختصا من الاسلام وكان من العجايب الحيد سقطت في الجبال
 مجوزا لها وان كان يدرى فاضر ان يكون من هذا الاستقام يحصل له شقة في حياضها فليكن في اوله وان كان
 اجدول في ليلته في شهر رمضان من الشهر ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 فخصه وكان من ليلته في اول شهر رمضان او يضره فاضر ان يكون من هذا الاستقام يحصل له شقة في حياضها فليكن في اوله وان كان
 اصحها اقرب من غير العدة في ليلته في بعض الشاهد حيث سوغ له النبي صلى الله عليه وآله في العدة ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك
 عن الشيخ المرتضى لان الاستيطان هو **مسألة** يخرج منك التخرج لثلاثين ايام من الشهر ويزداد منك
 الايام لان الحائض هو العدة ويزداد منك عشرة ايام من الشهر ويزداد منك

في القول ومادة اخرى على من مضى في التخرج من
 المسجد والواجب لا بد منها ولا يؤخر

[illegible]

والنفس تخرج من الجسد في السجدة وهو عند
في الخروج والوجد في القرب منه
من الخروج للشرب وهو أصح
الشافعية لأن تعلم في السجدة

[illegible]

اعتكافه وان الراتب قد استأ
صعوده الى الزمان واستأ
الناس بصوته فيبطل بهم

ويقال ان الطريق وحكي من الظواهر على كمال الاختلاف ان المعسكر لا يخلو تحت سقفه الا ان يكون من رقبته وان يخلو من المعسكر
ولا في المعسكر من رقبته اذا استعمل في السقف والشيخ رحمه الله اجمع عليهم اجماع الطائفة والاختلاف **مسألة** اذا خرج
الضوء من طريقه ان يصل الى المعسكر الذي يملكه المعسكر فانه يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
ويعود الصادق عليه السلام المعسكر على ما يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
ولا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
والعسكر في غيره الا في المعسكر الذي يملكه المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
شاء ولا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
في الوقتين على المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
على المدخل في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
في الوقتين على المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
الزمان بحيث يخرج من الامم على المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
مشقة في الزمان في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
فوق على المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
عظيم الوضع في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
من القوة في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
منه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
او يقتل وهو معسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
عليه السلام لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
وعرفه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
ويعود الصادق عليه السلام في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
فكر ان يضر به في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
وان دخلت بيتا وسقفا استأفقت ان عاتقك من المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
وان يضر به في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته

من الاجماع

فالتام

عقبات

لمست من ان لا ان الاستكانة فيكون رقبته على السلام من رقبته وانما لا يملكه في رقبته
كان عسكرها في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
كان واحدا وجب عليه ايها الطير الاستكانة في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
الطير لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
مطلقا اذا ثبت هذا انما انما عسكرها في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
مع الاستكانة في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
ردوا وضعا العسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
كفنه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
طوبى لافضل من المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
من المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
يقطع لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
فالشافعي واحد في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
حقا في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
الشافعي واحد في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
اما استكانة الاستكانة في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
يجاز في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
الناس في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
والصوم في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
يسير وما اشبهه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
خرج في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
احدها في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
فيلق في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
المعسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
ما عسكر في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته
بمنه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته وانما لا يملكه في رقبته

عبارة

بدون

لأنه يشترط أن يكون له ما يملكه لا غير وأن حصل العارض قبل انقضاء الثلاثة لا غير الاستصحاب
إذا انعكس في المحل الحاد فافترج أو غير حاله انعكاسه لانه لا يملكه في معك إلى أن يتم معنى في حاله لا يملك
والفرج غير مبررة ولا ضرورة هذا ولو كان في الفرج انعكاسا في الفرج فافترج استأنف واجبا كان
الانعكاس واجبا وليس في الفرج إلا أن الفرج حصل بالضرورة لا كما في بعض الاعكاس فلو كان ذلك
فواجب الحار كان في انعكاسه وان كان غيرا عنه دخل في الفرج على ما سبق أو غيرا على ما سبق
المراد أن في الشرح رده أنه لو لم يكن له عدم الدليل عليه ولو وقعت ففترج على ما سبق أو غيرا على ما سبق
أنه في الحقيقة انعكاسه لأن الله تعالى لا يملكه في الحقيقة والواجب في الماهية لا في الخارج لا في الخارج
ما أوجبه على نفسه وقد ورد في الصارح عليه السلام أن ما ذكره في شرحه من أن فترج على ما سبق
والدليل أن كان من قبل انعكاسه في غير ما عساه الله وعساه ما عساه ما عساه ما عساه ما عساه ما عساه
في إثباته **مسألة** لو خرج المعك من المعك لم يطل انعكاسه في إثباته وهو حقيقة الشافعية في قوله عليه السلام
وقع من أي الخطأ أو الغشيان ولا يفتل انتهى منه سببا في بعض جهات العبادة كالإكراه في الصوم وغيره من المظلمات
والثاني في الشافعية لم يطل التتابع لأن الله ما يورث الغشيان ليس بعد في الماهية وهو متبع في الماهية
فولان كعنه **مسألة** لو أكره على الفرج كان طاهرًا في بطلان انعكاسه لا في بطلان انعكاسه في بطلان انعكاسه في بطلان انعكاسه
فوله عليه السلام وقع من أي الخطأ أو الغشيان وما استكبروا عليه ولما نص في أن أحد بطلان انعكاسه
انقطاع التتابع بالأكراه على الفرج والثاني في عدم البطلان وفي إخراج السطح فإن كان طاهرًا في بطلان انعكاسه
عليه أو ما عليه وهو غير بطلان انعكاسه لا في بطلان انعكاسه في بطلان انعكاسه في بطلان انعكاسه في بطلان انعكاسه
من ما يطل انعكاسه واستأنف وجب في الماهية خاصة وهو الله لأن القصير في الماهية هو الله
إلى آخره مع معك من معك كان كس يخرج عن عادته في الماهية معك على الفرج أن يثبت البينة وان يثبت البينة
انقطع ما يورث في الثالث البينة لا يقطع تتابعه وقد ورد في قوله الله أن الشهادة أن الله تعالى هو الله تعالى
التي لا اختيار والحد والحد في الماهية لا يملكها في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
ويستفاد من الشهادة أن كان عادته في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
وقال الشافعي لا يملكها في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
لا يجب خصاؤه على الفرج لأن الشافعي في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
التي وردت في قوله الله تعالى لا يملكها في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
ما سبق في جهات أحدها لا يجب أن يخرج من العبادة ما عساه في الظاهر عدم الوجوه في قوله الله تعالى لا يملكها في الماهية
يسبق للمعك أن شرطه على ما في الاعكاس أن عرض له عارض أن يخرج من الاعكاس في الماهية على الماهية على الماهية

على

من الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
الشرط في المعك أن لا يملكه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
السلام والشرط على ما في المعك أن لا يملكه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
من الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
العبادة ما يملكها في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
فإن هو يخرج من العبادة لا يملكه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
على ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
لو شرط وجب عليه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
فيما يورثه ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
عليه السلام أن انعكاسه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
منه في قوله الله تعالى لا يملكه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
شرطه إلا أن يعايناه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
بشرط التتابع أو لا على القادر إلا بعدة فاما أن بشرطه على ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
فاما بشرطه التتابع والفرج مع العارض في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
المراد بالشرط في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
فلا يجب عليه إلا أن يعايناه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
استأنف **مسألة** عن التتابع بشرط التتابع ولا شرط على ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
لو شرط التتابع والشرط على ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
وان كان أقل الشافعية **مسألة** لو بشرط التتابع والشرط على ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
مما عساه لا يجب عليه ما عساه في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
فيما عساه لا **مسألة** لو بشرط التتابع والشرط على ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
من الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
على ما في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
من الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
فإن يخرج ويقتضى الاعكاس أن كان واجبا في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية
الجامع في انعكاسه أو الفرج والشرط في الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية على الماهية

عن اهل البيت عليهم السلام وهم ائمة الاسلام من غيرهم فان النور في سببهم من **مسألة** كذا الاستحسان عند علي بن ابي طالب
عقوب بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
احد لانه كذا في قسم واجب كذا في قسم واجب كذا في قسم واجب كذا في قسم واجب كذا في قسم واجب كذا في قسم واجب
الصانع عليه السلام عن سفيان بن عيينة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
او افعام سفيان بن عيينة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
تقدم من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
على السادة في القدر دون الترتيب جميعا من الروايات **مسألة** ان وقع في فناء رمضان واجب عليه كذا في ان احدهما
عن الاستحسان في الاخر عن رمضان وان وقع ليلة السبت كذا في واحدة وان كان في غير رمضان وكذا ان وقع في غير
رمضان لان كل واحد من هاتين الامور واجب الاستحسان في الاصل عدم الدخول عند تعذر السبب وقد
عبد الاصل بن ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فان وطبقا لانه اذا كان عليه كذا في السبب لم يرض به الله اطلاق فقال الاستحسان اجماعا مع انه لا كان عليه كذا في الاصل
ليلا كان عليه كذا في واحدة والظاهر ان مراده رمضان **مسألة** لو كانت المرأة معتكفة وطهرها فحرم وجوب عليه ان
يأخذ على الرجل ان يركبها فاعتدلت مكانه عليه فان كان الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان
والمن بالاكراه وان كان في طهره فحرم وجوبه فان كان الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان
كالجواز في ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لان احكامها صحيحة ولا بأس بمعاينة التفتيش ضعيف لان في طهرها التفتيش من غير قول **مسألة** المباشرة في
الفرج ان كانت غير مغطاة من غير غسل او ستر وتقبلت تامله شيئا لان النبي صلى الله عليه واله كان يركبها في طهره
عليه وهو معتكف في بيته وان كانت غير مغطاة في طهره فحرم وجوبه في الاكراه وان كان في طهره وحل وجب عليه ان يركبها
افضلها الى اشد الاستحسان وما اقتضى الى طهره ويحكم حرما فان لم يركبها فحرم وجوبه وان لم يركبها فحرم وجوبه فان لم يركبها
والظاهر في استحقاقه لانه يباشرة في الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان يركبها
انما تستدق الحائض في طهره وان لم يركبها فحرم وجوبه في الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان يركبها
قال الشيخ رحمه الله فيجب القضاء او الكفارة في الجماع وكذا في سائر فروع المازال المأخوذ **مسألة** اعلم ان الكفارة يجب
باعتبار الاستحسان في الجماع اجماعا وكذا في سائر فروع المازال المأخوذ **مسألة** اعلم ان الكفارة يجب
عليه في طهره في الجماع اجماعا وكذا في سائر فروع المازال المأخوذ **مسألة** اعلم ان الكفارة يجب
الصوم واجبا او كذا في النساء المتدبر والاربع الفضا ابتداء قال الفقيه رحمه الله والسبب الرضا بجماعه في الكفارة

بالحكمة

بالحكمة في غير رمضان وقال بعض علماء ان كان الاستحسان في غير رمضان وجبت الكفارة في كل وقت وكذا ان استند
معنا لا يركب رمضان لان الاستحسان في غيره او واجبا في غير رمضان وجبت الكفارة في الجماع خاصة **مسألة** في
المسك قبل القضاء كذا في الاستحسان في غيره او واجبا في غير رمضان وجبت الكفارة في الجماع خاصة **مسألة** في
ان يركب في صوم واجب وحل في غير رمضان او الصيام في غير رمضان او الصيام في غير رمضان او الصيام في غير رمضان
مسألة في الاستحسان في غيره او واجبا في غير رمضان وجبت الكفارة في الجماع خاصة **مسألة** في
فوجبه في صوم واجب وحل في غير رمضان او الصيام في غير رمضان او الصيام في غير رمضان او الصيام في غير رمضان
لان الاستحسان في غيره او واجبا في غير رمضان وجبت الكفارة في الجماع خاصة **مسألة** في
مسألة في الاستحسان في غيره او واجبا في غير رمضان وجبت الكفارة في الجماع خاصة **مسألة** في
ليلا كان عليه كذا في واحدة والظاهر ان مراده رمضان **مسألة** لو كانت المرأة معتكفة وطهرها فحرم وجوب عليه ان
يأخذ على الرجل ان يركبها فاعتدلت مكانه عليه فان كان الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان
والمن بالاكراه وان كان في طهره فحرم وجوبه فان كان الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان
كالجواز في ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لان احكامها صحيحة ولا بأس بمعاينة التفتيش ضعيف لان في طهرها التفتيش من غير قول **مسألة** المباشرة في
الفرج ان كانت غير مغطاة من غير غسل او ستر وتقبلت تامله شيئا لان النبي صلى الله عليه واله كان يركبها في طهره
عليه وهو معتكف في بيته وان كانت غير مغطاة في طهره فحرم وجوبه في الاكراه وان كان في طهره وحل وجب عليه ان يركبها
افضلها الى اشد الاستحسان وما اقتضى الى طهره ويحكم حرما فان لم يركبها فحرم وجوبه وان لم يركبها فحرم وجوبه فان لم يركبها
والظاهر في استحقاقه لانه يباشرة في الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها فحرم وجوب عليه ان يركبها
انما تستدق الحائض في طهره وان لم يركبها فحرم وجوبه في الاكراه في طهره وحل وجب عليه ان يركبها
قال الشيخ رحمه الله فيجب القضاء او الكفارة في الجماع وكذا في سائر فروع المازال المأخوذ **مسألة** اعلم ان الكفارة يجب
باعتبار الاستحسان في الجماع اجماعا وكذا في سائر فروع المازال المأخوذ **مسألة** اعلم ان الكفارة يجب
عليه في طهره في الجماع اجماعا وكذا في سائر فروع المازال المأخوذ **مسألة** اعلم ان الكفارة يجب
الصوم واجبا او كذا في النساء المتدبر والاربع الفضا ابتداء قال الفقيه رحمه الله والسبب الرضا بجماعه في الكفارة

٢٢٢

وغيره وان يركبها في طهره
احسن وجوبه في الجماع

لا يصح

ح



الحرف الخامس من كتاب ذكر الدنيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج والعمرة وفيه مقلدة وقاصداً المقام فيها مسائل **الحج**
 الفصل الأول في الطواف بمكة لأمر بمصلاي المصنوع وقال الخليل الحج كثر الصلوات من تعقله
 الحج حلال الحاج لا يؤجل الوضوء إلا البتة ثم يعود الطواف الزيادة ثم يصلي حتى يتوجه إلى
 طواف الوضوء وقد انقطع الخلاء وكما هو وإنما يعرف بالشرع فقال الشيخ رحمه الله كذلك قال الله
 بعد البيت الحرام لا دماء مناسك مخصوصة عند مقادير زمان مخصوص قال ابن ادريس الحج والعمرة
 الفصل الثاني موضع مخصوص لاداء مناسك مخصوصة عن جماعة مسلمة زمان مخصوص ليدخل وقت
 يعرف طائفة من وجوه غير وارد على الشيخ رحمه الله لأن كل واحد من الوجهين قد ينقطع أحد وكذا
 في موضع قضاء حقيقته الحج فلهذا فصل خاص لا يصدق في الحج إلا بدوا بعض العامة الحج والعمرة اسم
 هذا المخصوصة صارت كما هو في الأصل من الضعف وإنما العرف في لغة العامة عن الزيادة
 في الشعار عارضة عن زيادة البيت الحرام لاداء مناسك هذه ولا يختص بالمولود زمان بخلاف المنعم بها فإنها
 في الحج والتمسك بالمكان الذي اسم كل مكان بدار وبجنتها اسم للزعم والتمسك موضع التجمع وقد ورد في
 إعادة **الحج** فبعض من وافق السلافة ومن اعظم اركانها الشغل بالاجماع قال الله تعالى قد فعلنا
 ما ليس من استطاع السبيل ومن كثر ان الله يفتي عن العامة **قال** ابن عباس رضي الله عنهما
 فلهذا الله عز وجل ما لم يوجب ما لم يوجب من اجزاء الكاظم على الزيادة قوله تعالى من كثرت اقلت ومن كثرت
 اقلت كثر قال الاول ومن قال المزمع هكذا فقد كثر وقالوا ان الحج والعمرة لله واره العامة عن
 على الله عليه السلام قال لا يسافر على من شاة الا الا الله وقال عثمان بن عفان رسول الله وقال الصادق
 اركبوا في صورة غير رمضان في البيت كبرنا الحج ومن اعاد قال علي بن ابي طالب رسول الله عليه
 قال ايها الناس ان الله كتب عليكم الحج فكلوا الحج من حابس فقال في كل عام برسول الله فكلوا

ولمّا لم يوجبت له وجبت له ولما لم يوجبت له من ذلك فمطّوع ومن طرّق في الحاضر وأهله والجميع والجميع
الصادق على السلام وأذا أخذ الرجل على شيء دفع ذلك وليس له شغل بعده بفرضه ذلك يعني من
شرايع السلام ومن خرج الحارثي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال من مات في شيء حجة الإسلام
تبعه من ذلك حاجة تحبب له أو يحسب في الحج أو سلطان بمصر فليت هوذا أو يوضئ أو يعلف
أو لا يترك على وجوب الحج على جامع الشرائط في العمرة واحدة **مسألة** وأخرج في ثواب عظيم والتبريد
يرفعه عنه بن علي بن الحسين عن الصادق عليه السلام عن أبيه أنه طهرهم السلام أن رسول الله
تعالى قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله إن خرجت من الحج فمات في شيء أصنع في ذلك الحج
مثل حج الحاج قال لا لنفسه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له انظر إلى في قبض فلان يا أبا عبد الله
مراة انقضت في قبض الله ما بلغ الحاج قال إن الحاج إذا أخذ لاجتماع لرفع شيئاً أو لرفع
له خرجت من شيء عشرين يوماً ورفع له مخرج رجاء فإذا ترك يوم لرفع شيئاً أو لرفع
مثل ذلك فإذا أخذ إلى بيت خرج من ذنوبه فإذا سعى في الصفا والمروة خرج من ذنوبه فإذا وقف على
خرج من ذنوبه فإذا أدار إلى خارج خرج من ذنوبه فإذا رجع رسول الله صلى الله عليه وآله الكذا وكذا أو فمات
الحاج خرج من ذنوبه قال لا في ذلك أن بلغ ما بلغ الحاج قال أو بعد له على السلام ولا يكتب على الموت
أربعاً من ويكتب الحسنة إلا أن يأتي بكثرة وفي الصحيح عن معوية بن جعفر عن الصادق عليه السلام قال
الحاج يصدر من على ثلاثة أصناف فصنف يستوفى من الشاة وصنف يخرج من ذنوبه يكبر ولا يركع **مسألة**
يحفظ في أهله وما له فلا إذا كان ما يرجع في الحاج وفي الصحيح عن معوية بن جعفر عن الصادق عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الحج والعرفان الفخر والغنم كباقي الكبري الحديان
معوية فقلت لرحمة الفضل وعنى رقة فإذا أخذ الفضل فقلت فقلت قال حجة أفضل أو غيره فلم أره
ويقول فضل حتى بلغت ثلاثين رقة فإذا حجة أفضل عن الصادق عليه السلام قال الحاج والمعتمر خذ الله
سأله أعظم وإن صوم اجابهم وإن شغلوا شغلهم وإن سكر أو يم ويصونون بالهزم الصالحين
مسألة والمعتمر واجبة كالْحج في وجوبه وهذا وجوب على من يجب الحج صحت على الجميع ويدعى على كل من
ومعروى عن أبي جابر في حديث ثابت وابن جعفر عن سعيد بن المسيب عن سعيد بن جبير عن عطاء وطائفة ومجاهد
الحسن البصري وابن سيرين والشعبي الثوري وإسحاق والثاقبي في الحديث ليعبد الله وحده أحد أو اثنين أو ثلث
وأما الحج والعمرة لله والعمرة واجبة الصلوات أو ما يقتضي الشرائط للمكرم وما رواه العارمان التميمي
اليدري فقال لأبي جعفر عليه السلام في العمرة والعمرة واجبة والحج والعرفان فرضان ومن ترك
المعتمر من زاد في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال العمرة واجبة على كل من الحج لأن الله تعالى يقول

فازا وقف المسعر الحرام
مخرج من ذنوبه

26

الحج والعمرة لله والاختيار في ذلك متواتر وقال الشافعي في التذرية والاحكام الرواية الثانية ان العرف بالبيت
وهو مروي عن ابن مسعود وبه قال مالك وابو ثور واصحاب الراجل واه جابر بن عبد الله بن جابر
سئل عن العرف او اجيزه قال لا ولا تعرفه وافضل ولا تعرفه موت فليكن واجبا كالنحو
والحديث نقل الترمذي عن الشافعي انه ضعف لا يقوم به الحجة وليس في العرف شيء ثابت بانها قطع
وقال ابن عبد البر وفي ذلك لا يثبت لا يفتق ولا يقوم بها الحجة محمد بن علي المعهود وهي العرف التي فيها
حين احصوا في الحديث على اني اعترف بها مع حجهم مع النبي صلى الله عليه وآله فانها لا يكون واجبة على
اعترافهم على من زاد على العرف الواحدة وقاسم باطل في هذا الاحرام شرط في العرف وليس على العرف
مسألة ولا فرق بين اهل مكة وغيرهم في وجوبها عليهم باجماع علماء العمرة الا ذلك فانهم علموا في
الحج والعرف على الجمع المعروف بلام الجذب في الاختيار الذي على العمرة ايضا وقال احمد بن محمد بن علي بن احمد
كان ابن عباس رضي الله عنهما يرفعا لعرف واجبة ويقولان اهل مكة ليس عليهم انما عرفكم طوافكم بالبيت
قال عطاء وطاوس قال عطاء ليس احد من خلق الله الا عليه حج وعمره واجبان لا بد منهما لمن استطاع
اليهما سبيلا الا اهل مكة فان عليهم حجة وليس عليهم عمره من اجل طوافهم بالبيت ولا ركن العرف وسبعا
الطواف بالبيت وهم يفعلونه فاجزأ عنهم وهو ظاهر لا يقول محمد بن علي العمرة المكنون فليكون حجة
سابقا باحسان العرف بعد ذلك ان شاء الله تعالى اما المتأخرون فيقولون لا يفي قولهم في قولهم
في كيفية الوجوب **مسألة** الحج يجب باصل الشريعة مرة واحدة وكذا العمرة واجبة ازيد منها وهو قول اهل العلم
ويحكى عن بعض الناس انها حجة كل سنة مرة وهو خلاف الصحيح قال الله تعالى في حق الناس حج البيت
ومقتضى الامر لا يقتضي التكرار فاجابوا عنه انه لو رواه العاصم بن عباد قدس سره عن ابيه
قال اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال كل عام وادب
صلى الله عليه وآله فكنت حرة لها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لولا اني اراكم في كل عام فاني
ذروكم ما ترككم فان ما هلك من كان فليكن كمن سواهم واختلفوا على اني اراكم في كل عام فاني
ما اسلمتكم واذنكم من شيء فذروهم ومن طريق الحاشية رواه الحديث في المنع عن الصادق عليه السلام
اذا تمت الزمان لعرف فقد قضى ما عليه من فريضة العرف وقال الصادق عليه السلام في رجل اعتمر عتق
عبد له لم يخرج من العبد حجة الاسلام ويكتب له عتق وتوابع الحج ولا خلاف بين المسلمين
كأن في ذلك لا حرج يقول من شئت العامة اذا عرفت هذا فلا راد على ما سبق انما يجب ان
وشبهه والاختيار والفتاوى ولا يجب لاهل الحج معرفة القول المذكور بالاتي بالاختيار وبيان
وما ورد في اجازة من وجوبه على اهل الجنة في كل عام فيقول على وجوبه على الدليل على معنى اذا ارسلته

يحب

الطعام يركه وجوبه على كل العام والناك وهكذا نقول ان خصال الكثرة كلها واجبة عليها التمام
وليس فان السن لا يحل من ضعف فان الحديث اريد به حذيق من منسوب عن الصادق عليه السلام
قال ان الله فرض الحج على اهل الجنة في كل عام في طريقتين سنين وفي قول **مسألة** قد بينا ان الوجوب
باصل الشريعة مرة واحدة في الحج والعمرة واما ما سبقت من رواية الصادق بن منصور بن جهمي كالاختيار
غيره فاقدم ذكره ويكره الوجوب بكثر التبع ليس من العرف بل من الوجبة الزائدة والاسلام بهما
فمن حج او اعتمر ثم ردت عادته الى الاسلام لم يلزمه الحج بعد ذلك انما هو قال الشافعي خلافا لابي حنيفة ومالك
لما كان في الزيادة عند محطه لعل عندنا وهذا الشافعي انما اقتضطه بطلان بورت عليها قال الله
ومن ردت عنكم من دينه فمت وهو كذا في الاثر واحد وافي بالحجة المسلم لكن لا من جهة هذا الماخذ
مسألة وجوب الحج والعمرة على الفور لا يحل المكلف بها تأخير عن طاعتها اجمع وبه قال علي بن ابي
وبالملك واحمد والشافعي وابو ثور وليس في حنيفة فيه من اصحابنا من قال هو قائل من هذا القول
ولله على الناس حج البيت مقتضاه الذي هو الفرض عند بعضهم وما رواه العاصم بن ابن عباس
النخعي صلى الله عليه وآله انه قال لم يحلوا الحج فان احدهم لا يري ما يعرض له ومن على ان لا يري
صلى الله عليه وآله انه قال من وجد ذلك واحدا بلع البيت فلم يحج فاصليان يموت يومئذ او يضرب
ومن طريق الحاشية رواه الحديث في التبع عن الصادق عليه السلام قال اذا قبل الرجل على الحج بشئ فم
وليس له شغل بعده به فقد تركه شغل من شرايع الاسلام ولا نهابة لها وقت معلوم لا يفعل
الشيء الا مرة واحدة فيجب على الفور كالصوم قال الشافعي لا يجب على الفور بل يجوز له تأخير الى سنة
وقت شاء وقوله العامة عن ابن عباس رضي الله عنه وجازوا من من التاخير عن طوافها ووسوس
الفقه الاوزاعي في المروي لان فريضة الحج تزلت سنة من الحجرة وقبل سنة من الزمان التي فيها
ما نفع الله من حج الى سنة من سبقت لعمرة والحج وقع مكره فان وجبت الحاج سنة تعرج
هو على ان لا يترك سنة حرة عاشر بعد ثمانية بونان فريض على الله عليه وآله والجواب المنع ان لا يترك
من الحج فانه على ان لا يترك العمرة علم الحديث فاحصر لنا المنع من تأخير النبي صلى الله عليه وآله عن الحج
فان الامر تزلت وهي قوله والله على الناس حج البيت سنة من سنة وقبل سنة عشر فليدبر رسول الله
بالحج من غير تأخير **مسألة** واجب على كل جامع للشرائط الا يتركه ولو تأخر فحج وان كان اعمى فان
الاقارب ويترك من يتخذه والاستغناء به على حجة اما باجرة او غيرها واجب على الحج نفسه وليس لان
ليست من حج عنه وبه قال الشافعي في احد اعمى ولا يتركه ولا يتركه وقال ابو حنيفة لا يلزمه فرض الحج
فان استاجر من حج عنه جاز وروي الكوفي عنه انه لا يجب على اعمى عبادته فقلت بقطع مسافة

اذا لم يرد بها اعتقاد او خوف بان يكون وقت الوقوف باقيا او لم يقف غير ذلك فهو كذا في
 وقال ابن شريح اذا لم يرد وقت الوقوف بغيره من جهة الاسلام ان لم يرد في الوقوف ان لم يرد في الوقوف
 اعتق العبد في الوقوف بالشرع فبغيره او بغيره معتق في الوقوف بالشرع فبغيره او بغيره معتق في الوقوف بالشرع فبغيره
 اعتق وهو وقت عطله اجمع وبقا الى ان يتبين من هذه الشافعي واحد والحق وما فيناه من جهة
 من الصادق عليه السلام وقال الحسن البصري في العبد يحرى وقال مالك لا يحرى وهو قول ابن المنذر قال
 اصحابنا لا يحرى العبد فانما الطير فان جازا احراما بعد خلافه قبل الوقوف اجزاء ولا خلاف لان احراما
 لم ينفذ واجبا ولا يحرى من الواجب كما لو سبى على حاله او يحرى بان يترك الوقوف في الاضحية كما
 لو احرم تلك الشاة ولا خلاف ان الشاة لو لم يحرى على حاله او يحرى بان يترك الوقوف في الاضحية كما
 وقضاه الناس ان يحرى من جهة الاسلام ويصل من بين خياره اذا اعتق العبد بغير اجزائه من جهة
 وان اعتق بغيره من جهة الاسلام ويصل من بين خياره اذا اعتق العبد بغير اجزائه من جهة
 وابوجه لا يحرى من جهة الاسلام ويصل من بين خياره اذا اعتق العبد بغير اجزائه من جهة
 احد وجهي الشافعيان لا يحرى من جهة الاسلام ويصل من بين خياره اذا اعتق العبد بغير اجزائه من جهة
 النفس من جهة الاسلام فانه يستدرك بعد الوقوف والتسليم لا يستدركه ولا اهل رواية الزهري وقد في الشافعي
 الوجهين على ان اذا اوضح جرح من جهة الاسلام فكيف تقدر لغيره من اعتقاده في الاضحية فاما قوله
 بان اعتقد نقلا من قبله فانه لا يحرى في الاضحية وان قلنا بالثاني فلا بد من
 اذا اجزأ من جهة الاسلام بان يترك احد الوضوءين كما لم يترك احدهما من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 طريقان اخرهما ان على قولين احدهما ان لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 وسعد ووجهه من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 احرامه فلا تم اقتباضه من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 المخرج الى الميقات فان عاد الى الميقات لم يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 ذلك **لو لم يرد** لو لم يرد في الوقوف او في غيره من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 لان الحج واجب على الفور في كل وقت من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 فتدبر استقر الوجوب على ما لو كان او لم يكن لان ذلك وجب عليه ما لم يكن في موضع فلم يقطع
 بفوات الفدية بعد **لو لم يرد** لو لم يرد في الوقوف او في غيره من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال رفع القلم عن ثلاثة من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 المعنى في معقول من طريق اخر ما لو لم يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام

هذه من قولهم فبغيره والله على الاشرف البين من استطاع اليه سبيلا من ذلك قال من كان هجرا او بدنة
 خلاصه له زاد وراحلة فبغيره يستطاع الحج والحج فبغيره من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 حج حله جوده فبغيره راجعا ولو لم يرد في الوقوف او في غيره من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 برأيه من جهة الاسلام وان كان بعد الوقوف فبغيره وجب عليه عادة الحج مع اقله وكذا في الشروط
 كان الحجون يحرى او دارا فان وقع الوقت في وقت العطل لا دام الحج من بلاد ما كان له عود وجب عليه
 لانه ما لم يقطع استطاع وان فسر الوقوف من ذلك استطاعه الوجوب وحكم الحجون حكم النحر فبغيره
 جميع ما تقدم ولو خرج الولي بالحجون بعد السبق فبغيره الحج عليه وانفق عليه من مال فان لم ينفق حتى قامت
 الوقوف فبغيره الولي ياد فنفقة التزويج افاق ولو خرج فبغيره فانه قضي وجب عليه فبغيره
 الشافعيان فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 الشارط الا ان كان لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 وبه قال الشافعي ابو يوسف وغيره لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
الحج في كل سنة في كل سنة من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 سبب البحث في ذلك يقع من العبد الحج بان يوافيه ولا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 بانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 يستحقه بولاه ويجب عليه صرف زمانه في اشغال فبغيره ان يكون حقوق بولاه الواجب عليه لغيره ما لم يحرى
 بانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 لم ينفذ ولا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 الحسن عليه السلام قال لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 وقال عثمان احرامه ينفذ في كل سنة من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 ينفذ احدي الزواجر عن ذلك لان في بقاءه عليه فبغيره من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 كالصوم للصيام واذ احرامه كان حكمه كحكم الصيام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 بطوره فلم ينفذ في كل سنة من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 مشلتا فنوت حمله الواجب بغير اجزائه **لو لم يرد** لو لم يرد في الوقوف او في غيره من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 اجما لما رواه الشيخ بن عمار عن الحكم عليه السلام قال ما لم يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام
 ذلك منها من جهة الاسلام قال لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام فانه لا يحرى من جهة الاسلام

من

مولا فالأقرب أن ليس للوط تخليده لأحرار حج إذن له فيه مولا فلم يترك تخليده كما لو كان في
الأحرار بعد أن مولا وان لم يكن مولا فإذن له في التذرع المشهور بأن علماءنا عدم اعتقاد
أوقافه مستحقة للوط قال بعض العامة يصح نذر لأية مكلف فاعتقد نذره كاشد وسبعة سعدت
المضي فيه لما بين تعويت حتى سلكه الواجب فمن منه كما لو نذر في ودي من أجله لا يمنع من
بالمضي من أداء الواجب اختلغا جميعا على قولين أحدهما أن ذلك على الكراهة دون التقيد والتأ
التحريم لأن واجب فم يملك منه كسائر الواجبات وهو غلط لأن منع وجوبه فإذا اعتق وجب عليه
بأن نذر بادن مولا وفي غير الخلاء يقدم حجة الإسلام مع وجوبها وإطلاق التذرع تفيد
متأخر من الاستطاعة **الحال** في الاستطاعة لا يستطيع نذر وجوبه
والعقود بإجماع العلماء والتصرف في الله تعالى على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
على سقوطه من غير الاستطاعة ولا يعلم في ذلك خلافا ونقصا الضمير في كلف غير الغادر إذ عتق
فتنول الاستطاعة المشروطة في ألا يحرم الزاد إلى أصله بإجماع علماءنا وبرقا للحس المصغر وعمله
سعيد من جبره الشافعي أحمد بن الحنفية قال الترمذي والعمل على أصل العلم بأوله العامان التي
سئل التبريد قال الزاد والرحلة ومن طريق الخاضع ماروا محرم من الحي المنع قال قال سئل عن
الفتاوى على السلام وناعه من قول الله عز وجل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
قال ابن أبي شيبة قال من كان حجها في يومه فله سبيل له زاد الرحلة فهو من استطاع الحج ولا يباح
تعلقه بقطع سافة بعده فاشترط لوجوبها الزاد والرحلة كما نهاه ووقا أن سكر الاستطاعة هو
التحريم وقال الصحاح أن كان شاعليا جوفه بأكمله وعصبه حتى يقتضي سكره وقال ابن كثير
يملك للمنفى عاده سؤال الناس لزج الحج لأن هذه الاستطاعة وحقة فهو كواحد الزاد والرحلة
يجب لأن هذا فعل شاق فليس استطاعة وإن كان عادة والناس اعتبرهم بالأحوال وإن خصوا
كما في شقة السفر فإنها غير معتبة بل المظنة وإن كانت شقة شقة **الرحلة** أي شرط وجب
البعيد من مكة وإنما لم يذكر فلا يشترط الرحلة فم وكان من كان منه وبين مكة فربما يحتاج إلى الرحلة
وأما اعتبار الرحلة فمن من كان على مسافة يحتاج فيها إلى الزاد والرحلة سواء قصرت المسافة أو امتدت
وشرط العام أن يكون منه وبين البيت سافة القصر فاما القريب الذي يمكن له أن يمشي فلا يشترط وجود
فحقة لأن سافة فربما يمكنها المشي إليها فلا يركبها المشي للجمعة ولو يمكن من المشي بشرط فحقة
الحاجة لأنه عاجز عن المشي فاشبهه البعيد وأما الزاد فالذي من شرطه في حق القريب البعيد فإن الزاد
زاد لإطرية الحج ليعجز **الرحلة** شرط في الحج للفتاوى العامة من وجوبها وقال الشافعي لقوله

لمس من نفس التبريد أن دورا حلا ويعبر بالرحلة مثله فان كان المسافر على الرحلة من غير حمل لا يشترط
ولا مشقة شديدة فلا يشترط في حقه إلا وجود الرحلة للحصول لا استطاعة معها وان كان لا
على الرحلة بدون الحمل ويجوز شقة عظيمة اعتبر مع وجود الرحلة وجود الحمل ولو كان جدي شقة
اعتبر مع وجود الرحلة وجود الحمل ولو كان جدي شقة عظيمة في كوجب الحمل اعتبر في حقه الكسبة لا
بأن الزاد والماء في ذلك وقال بعض الشافعية أن الحمل معتبر في المرة مطلقا وليس معتبر في المرة
بالطبيعة **فريق** لا يشترط وجود حمل الزاد والرحلة بل المعتبر في كسبها أو استيعابها **الرحلة**
الناشئة الزاد والرحلة في حقه فيحتاج إليها بعد المسافة أما القريب فيكفيه البسيرة الإجمالية
حاجة ولكن لا تعتبر الرحلة في حقه ويكفي ذلك من المشي **الحال** إذا وجد من حمل وحده ركبا لم يلزم
في الجاهلية لأخر الزاد فالحج فأن الرحلة المشرك ولم يكن الأمن سافة الشق سقط عنه الحج مع حاجته إلى
الحمل وان تمكن من الحمل بما سافر وجوب الحج لأنه مستطيع وحده لأن ذلك الزاد فحس أن لا تقابل
الحال القريب أن يكون سافة على المشي أو ركوب بعير يحمل الشاة الرحلة والحمل في حقه كالبعيد ولا
يجب الرحلة من أن يمكن **الحال** يجب الزاد والرحلة والحمل مع الحاجة إليها واستيعابها من المشي وأما
فإن زاد فان لم يمكن من الزيادة سقط الحج وان يمكن منها وجب الحج لأنه مستطيع وقيل لا يجب ليس **الحال**
الزاد شرط في وجوب الحج لعدم التحك بدونه والملازمة أن يملك ما يبلغ إلى الحج أنما من الزاد وشية
مع وجود باعده بقدر كفايته مدة سفره وجوده إلى طنه سواء كان له أهل وعشيرة بأوى أئمه ولو كان
هو أحد وجب الشافعية والثاني لهم أنه لا يشترط في حق من لا أهل ولا عشيرة فربما لا يبالى بالركوب
الموساوية وليس يجب لأن القوس تظلي لا وطن ولا في أيضا من أن يملك في بلد مسكا أو لا
لجوي الحج من من له ملك في البلد يجرى الوجهان لحسم الرحلة ولهم جراح صغير عندهم لا يغير
الأبواب مطلقا إذا عرفت هذا فالمشترط في الرحلة والزاد والحمل مثله وزاد مثله لتفاوت الاختلاف
ففي شدة العيشة وقوته فبعضه حتى يقع زيادة على ما يحتاج إليه فربما سابه **الحال**
أن يكون الزاد والرحلة فاضلين عن نفقته ونفقة من يلزم نفقته فحاله وجوبه وحده
فبعضه وهو لا يشترط أن يكونا فاضلين عن مسكنه وعبد الذي يحتاج إلى خدمته فبعضه إلى المنصر
الموجودة لك كما في الكهنة وهو ظاهر وجب الشافعية الثاني لا يشترط بل باعان في المؤنة وقال
مالك أن الاستطاعة في الحرفة بالزاد والرحلة وهو واحد لها الزاد الأول للحاجة إلى السكنى
والبعد فاشبهها بآثار به فاعلى هذا إذا كانت الزاد مستغنى بها عن الحاجة وكانت سكنى مثله والبعد
مثله لم يعم من منما وان كانت الزاد فاضلة عن حاجته ولكن مع بعضها وكانت نفقته أو

حجبة الحنة

بالزاد والرحلة وهي موجودة والقياس ضعيف هذا القول لا بأس به أيضا فإنه لا يجوز أن يستخرج
من الحج عنه في ما لا يجوز به فان وجب أن يخرج عنه بعد وقتها وجاز أن لا يخرج عنه قبله على الحج قبل فاته
من الحج وان لم يكن على ذلك عليه **مسألة** لو لم يجد هذا المريض الزكاة لم يجز له ما لا يستحب له لو كان عليه
حج إجماعا لأن الفحص لو لم يجد ما يخرج به لم يجز عليه المريض أن يجد ما لا لم يجد من يوجب عنه لم يجز
أيضا لعدم تمكنه من الاستحباب وصحاحه وحيث أن كان المريض من شرط الوجوب أن يشرط
أنه لا يشترط أن قل من شرطه أن لا يشترط في وقت الحج عند عدمه وان قل من شرطه أن لا يشترط
لوجبه عليه في هذا ما قطعنا **مسألة** المريض الذي لا يرجى برؤه لو استناب برجع عنه ثم عوفى
المعصوب إذا تمكن من المباشرة بعد أن حج من نفسه وجب أن يخرج بنفسه مباشرة فاف الحج بوجه الله تعالى
لأن ما قطعنا كان واجبا في ما لا يروى عنه في نفسه وبما قاله الشافعي وأصحابه من أن لا يخرج من المباشرة في هذا
بل لا بأس فإذا أبرأه لم يكن ما يؤمنه فله المصلحة كما لا يستلزم اعتدال الشبهة في حاضتها لا يجوز
ذلك لعدمه وقال أحد السلفين لا يخرج آخر لا فعل المأمور به فخرج من العدة كما لو لم يكن له
أدى حج الإسلام بالمرئى فم لم يخرج فان كان الحج بنفسه ولا ضمانه إلى الجوارح من وجب
الأجر واحدة ومنعه هذه الأمور والفرق بينه وبين عدم البر ما ظهر من عدمه أو حج الإسلام بل قد أشرف
بعدم القدرة على المباشرة ومنع السلف على الحج واحدة إذا عرفت هذا فله وجوب قبل فراق القاب
من الحج قال بعض العامة لا يخرج الحج لأنه لا قدر على الأصل قبل عامه بل قد كان الصغير ومن ارتفع
حجها إذا حاضرت قبل عامه من باب الشبهة كالمتمتع إذا أدى الماء في صلواته ويحتمل الإجماع كما تمتع إذا
شرع في الصيام ثم رقد على الهدى والمكة إذا قدر على الإهل بعد الشروع في البراءة قبل الإجماع أن لا
لا يخرج بحال وهذا كما سأ قطعنا **مسألة** المريض إذا كان مرضه يوجب الموت والرواين منه والمحمول
ونحوه إذا وجد الاستطاعة فعليه الحج يستحب أن يستيقظ الشئ رجوعه ومنعه منه الشافعي
أحمد فان استناب غيره لم يخرج من الحج كالتيمم إذا أدى الماء في صلواته ويحتمل الإجماع كما تمتع إذا
فلم يكن له الاستطاعة ولم يخرج به أن فعله كالتيمم قال أبو حنيفة يجوز لأن يستحب يكون ذلك عليه
فان قدر على الحج بنفسه لم يروى إلا أنه لا يجوز له ما خرج من الحج بنفسه فاشبهه المأمور من برئته وفي
الشافعية بأن المأمور من غير من الأخلاق أكبر من القدرة على العمل فاشبهه الميت ولأن الشافعية
في الحج من الشئ الكبير هو من لا يرجى منه مباشرة الحج فلا يقاس عليه إلا ما يشاء به والعزم ما قاله الشافعي
بقول الباقر عليه السلام كان على علي السلام يقول أن رجلا إذا حج فمرض أو عا طرفة فلم يستطع
الخروج فبقيت رجلا من ماله لم يبعته مائة وهو عام ولا يخرج فادع إلى الحج بنفسه فإذ لا استلزام

أدعيت هذا فلو استناب من رجوع القدرة على الحج بنفسه فصار ما يؤمن به بغير دليل من حج من نفسه ثم قالوا
لأن استناب حال لا يجوزوا الاستناب فيها فاشبهه الشئ فاف الحج بوجه الله تعالى لأن ذلك الحج كما
من ما لا يروى عنه من بغيره ولو مات سقط فرض الحج عنه مع الاستناب وبهذا لا يخرج من الحج والشافعية
فحجهم مع الاستناب أحد ما عدم الأجزاء لا استناب هو غير ما يؤمن به فاشبه ما إذا روى والشافعية
لأنه لا بأس أن المريض كان ما يؤمنه أن يصل الموت **مسألة** قد بينا أن من بطل حاضرا لم يخرج ولا حج
ذلك الغير القول خلافا للشافعي حيث وجب التيمم والاداء للطبع في الحج عنه ولو مات الطبع قبل
أن يأتى من كان قد أدى من الزمان ما يكفي فعل الحج فيه استغفر عنه ومن كان قبله ذلك لم يجز
عليه أن يأتى أن لا يكون مستطيعا وهل يلزم الادل عليه قال كان قد فعل من الزمان المضي في ذلك
لا يخرج من الزمان فلا يلزم منه حكم لا يخرج به وهذه كلها ما قطعنا لأنها ليست على وجوب
وجوب الحج الطاعة وهو باطل لأن النبي صلى الله عليه وآله سئل أوجب الحج فقال الزاد والرحلة
كان على المعصوب حججان مندوحة وحجة الإسلام جازلان يستحب اثنين في سنة واحدة فلا حاجة
مباينان لا يتوجب بهما ولا يؤدى ذلك إلى قبح المندوحة وحجة الإسلام بل يعان سعا فاجز
ذلك بخلاف ما إذا اجمع الغرضان على أحد وللشافعي وجب **قضية** **مسألة** قال الشافعي
المعصوب إذا وجب عليه حجة بالزاد أو بأفاحة وجب عليه من حج من نفسه وإن رأى بما قطعنا
على الإجماع وفيه نظر **قضية** يجوز استناب الضرورة وغير الضرورة على ما يأتي **مسألة** يجوز الحج
الذي يقص على من حجة الإسلام أن يستيقظ في الطلوع وإن تمكن من مباشرة الحج بنفسه عند طلوعها
وبما قال أبو حنيفة وأحمد في الرواين لا حاجة لأكثر من سنة في أن يستحب فيها كالمعصوب
وقال الشافعي لا يجوز وهو الزاوية الثانية من العمل لا يخرج من الحج بنفسه فلا يخرج من يستحب
كالقصر هو خطأ للشافعي فان الغرض لم يفرقه مباشرة وهذا إذا ما قدره فله أن لا يخرج قد حج قاله
جاء أن لا يستحب أيضا في حج القطع سواء وجب عليه الحج قبل ذلك أو لا وسواء تمكن من أدائه أو لا
أو لعدم المنافع بينهما ولو كان قد أدى حجة الإسلام ويحرم الحج بنفسه فخرج أن يستيقظ في الطلوع
لأن ما حازنا الاستناب في فرض جاز في غنقه كالمعصوب **مسألة** يجوز الاستناب على الحج **قضية**
ما لا شك الشافعي أن المندوب أحد من الأولين ومنع في الزاوية الأخرى منه ومن الاستحباب على الأقل
وتعليم القرآن والفقه ونحوه مما يستوفى نفسه في حقه فله أن يكون من أهل القرية وجوز ذلك كله
وما لا شك أن النبي صلى الله عليه وآله قال أقموا الصلاة على ما أوتيت بها وأداء صاحب الحج إلى الله عليه
العمل على الوفاء بكتابه غير النبي صلى الله عليه وآله بذلك مصوبكم ولا يجوزوا شفعة عليه ولا الاحتياط

عليه كذا المساجد والقنطرة والجمع الماعون بون عبادة من المشاركة كان يعلم بجلا القرائن فاهدي له
قوسا فاما المخرج على الله حيا كذا ذلك فقال لادن سريانا تنقل من ساسن تارفتلها وقال للرجل
لعمري اني انا لعلص الحنن وقد انا لا انا على هذا الامر اجلا ولا بها عبادة يتحقق فاعلم ان يكون من اهل الحق
فلم يجر اخذ الاجرة عليها كالصلوة والصدقة والرقية قضية في صوم تحقها واثباتها المساجد المتحققة
فاحله ان يكون من اهل الذرية ويجوز ان يقع فيه وغيره فاذا وقع باجرة لربك فية ولا عبادة ولا يتحقق
هنا ان يكون غير عبادة ولا يجوز الاشتراك في العبادة ففي فعله من اجل الاجرة يخرج عن كونه عبادة فلم
يصح ولا يجر من جوار اخذ النفقة جوار اخذ الاجرة كالنساء والاشهاد والاحكام يجوز عليها التزويج
بيت المال وهو نفقة في المعنى ولا يجوز اخذ الاجرة عليها وضع ان اذا اهل من اجل اخذ الاجرة خرج عن
عبادة وانما يتحقق ذلك لو لم يقصد سوى اخذ الاجرة انما اذا جعله جزء المقصود فلا **باب** الخلاف
انفق في اخذ الاجرة عليها فلا يكون انما انما يحصل ما يدفع اليه المال يكون نفقة لطريقه ولو كانت
احصا ورعي ارض لطريقه فربما ان كان انفق لانه انفق في ان صاحب المال له امر فانه ما اراد
في سد ثوبه فالتوق فربما واداناب من عرفا من حيث بلغ النابا الا ان الطريق لا تحصل قطع
المسافة بما للمطرب عنه فلم يكن عليه الاتفاق دفعة اخرى كما لو خرج بنفسه فانت في بعض الطريق فانه
يجب عنه من حيث انتم ما فضل من المالم له ان يؤذن لمواخاه وينفق على نفسه بعد الحاجة من
غير انك لا تفترق ليس له التزويج منه الا ان يؤذن له في ذلك وعلى القول بجواز الاستيفاء للجمع
يدفع الى النابيين غير استجاره يكون الحكم عليه على ما مضى وان اساجره يجمع عند او عريت اعزبت في غير
الاجارة من معرفة الاجرة وضد الاجارة بانها اجرة له بل كذا ويباح له التصرف في التوسع والنفقة
وفيهما ما فضل فهو له وان احصل لفضل الطريق اوضاحت النفقة منه فبوقه ما زال على انما
انقضت الاجارة لان المعقود عليه تلف فانقض العقد كما لو كانت الميزة المساجد ويكون الجمع ايضا من
موضع بلغ اليه النابيين ما يلزم من القضاء فعلى ان الجمع عليه **مسألة** التثبت على الراسلة التثبت
على الراسلة شرط في وجوب الجمع فالشيخ القم والمصنف الذي لا يمكن من الاحتساب على الراسلة لا
على الجمع وكذا لو كان تثبت على الراسلة لكن بشدة عظيمة سقط عنه فرضه لقوله عز وجل انما
يحببه مرضا وصاحب ظاهره او سلطان جازي فلم يجمع فليت ان شاء هو يجمع او يضربا اذا عرفت هذا
فقطوع اليدين او الرجلين اذا نسكت التزويج على الراسلة من غير مشقة شديدا يجب عليه انما الجمع
ولا يجوز الاستبراء ولو احتاج المصنف الى تركه عقيدة في بعض اسقط في حاله فان مات قبل التمكن
سقط **الطريق الثالث** امن الطريق وهو شرط في وجوب الجمع فلو كان الطريق عتقا او كان في مبلغ

من ماله وشبهه سقط من الجمع في ذلك العام وان حصلت باقي الشرايط عند انشاؤه قال ابو حنيفة والشافعي
والمالك والحنابلة والرواية لان الله تعالى انما فرض الجمع على المستطيع وهذا غير مستطيع لان هذا يقتضيه
فعل الجمع فكان شرطه كذا او لا او الراسلة لان حنبل الكاسي سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل
وقد علم انما يجمع البيت من استطاع اليه سبيلا ما يعني بذلك قال ان كان صحيحا في بدنه غلامه له زاد وراحلة
فمنه من يستطيع الجمع وقال احمد في الرقبة الاخرى ان ليس شرطه بل هو شرط لزم التي لم تكن
شرايط الجمع ثم مات قبل وجود هذا الشرط خرج عنه عبودية وان اعسر قبل وجوده بقاء فانه لان النبي صلى الله
عليه وسلم لما سئل ايجز الجمع قال لا زاد ولا راحلة ولا ولد ولا حلة ولا نكاح هذا غير صحيح بل لا بد من اربعة اشياء
كالنفس لان اسكان الاداة ليس شرط في وجوب العبادات ويلزم ما لو لم يكن الخاضع او لم يكن الخاضع
للنكاح ولم يزوج من وقتا فضلا ما يمكن اذ اوجاهه وليس يجب لان تكليف الخاضع بالنكاح كذا في بعض
فان الله تعالى قال ولا تقربا اليكم الى التمكن وهو صحيح والراية بعد علمك ان الزاد او الراحلة ليس شرط
بل مع حصول باقي الشرايط فلو كان وجوب في المصنف وقد تقدم والذوق ان المصنف يمكن من
الاحتساب بخلاف المتناهي والفرق بين من لا الاحتساب وان الاجرة لا يمكن المعنى مع الخوف **مسألة** من
الطريق على التمسك بالضعف والمال شرط في وجوب الجمع ولو خاف على نفسه من سبع او صدق في الطريق لم
يجب وطنا جازا للقلوب من الاجرة لانه لا يمكن له ان لا يملكها باقية باسباصا وقد تقدم الخلاف في هذا
اذا اوجده طريقا سواء وان وجد طريقا اخر امكن ان لا يملكها باقية باسباصا وقد تقدم الخلاف في هذا
في سلوكه وانتع الزمان وهو قول الشافعية وهم وجه اخر لا يملكها كما لو احتاج الى بل سوية زانية
في ذلك الطريق وليس يجب ان يستطيع وليس للطريق ضابط **مسألة** لو كان في الطريق مجرما كان له
البرطوق اخوان استويا فالامن عتق في سلوكه انما شاء وان احتق احد بها بالامن دون الاخرين
الامن لا يستطيع ولو استويا في عدم الامن سقط في الجمع وفي ذلك العام لا يشاء شرط الوجوب لا يجب
الاستبراء على مقدم ولو خاف من طريق الله لا طريقا سوا سقط التزويج في ذلك العام ولو لم
يخف من ركوبه وجب عليه الجمع ولشافعي قولان احدهما قوله في النفقة لزم في ان اوجه كونه للجمع
منه في الامن لا يجوز وقاله الاسلام كان اكثر منه في الجمع وجب انتم فهو يجمعين احدهما
الخلاف في المسئلة الثاني فانه لا يثبت من طريقين احدهما ان المسئلة على قولين مطلقا احدهما ان المسئلة
الظواهر المطلقة في الجمع والثاني ان لا يثبت من الخوف المطلق والظاهر ان كان الغالب منه المبالغة
اما اعتبار ضرورة في ذلك لانه لا يثبت من الامور في بعض الاحوال لم يزل الركوب وان كان الغالب فيه
السلامة فقولان الظاهر ان المزمع لسلوك طريق البرع عند السلامة والثاني للمنع لان عوارض الجمع

لزم

عشر الذبح وعلى هذا القول عدل الاختلاف بعبارة الثلاثة او بعبارة الاصل لا يرد فيه الشافعية
الشافعية للثلاثة فلم يفرقوا بين القطع بعدم الزعم وبما يقتضيه الامارة عليها ان ذلك لا يقطع بالقطع
فصار اقرب الى الشك الذي يكتسب من الشك في القطع بالزعم وان كان الغالب اهلاكه لم يرد فيه
الغالب الثلاثة واختلاف القواين محمول على ما بين وبينه قال ابو حنيفة واجاب الرابع بغير القواين
على ما بين من وجه اخر ان كان الرجل من اعتاد ركوب البحر كالملاحين واهل الخراب لم يرد فيه الاهلاك
عليه ونقل الطبري عن بعض الشافعية انهم عند هذا الركبة عند استعانة من الشافعية
من قال لا يجب على المستحق في قولهم ومنهم من قال لا يجب على المستحق في قولهم وعلى القول
وجوبه كونه على وجهه ان لم يجدوا الا ما فيمن القوي لا يضره اكله من كونه كونه
والوجهان هما اذا كان الغالب الثلاثة انما اذا كان الغالب اهلاكه فيكون ركوبه كونه كونه
الشافعية هما انما اذا كان الرجل من اعتاد ركوب البحر كالملاحين واهل الخراب لم يرد فيه الاهلاك
في قولهم بينان على القواين والخصم الساطع المدعيه من الجانبين لا يخلل ان قلنا لا يخلل
قلنا لا يضره وان قلنا لا لا يستفيد من اكله لا يضره والوجهان هما انما اذا كان
بغيره ما يخلل في غلبه الظن فان كان فيما بين وجهه اكثر من وجهه المتأخرين ان كان اقل من وجهه
حق الرجل انما المراتب فيها خلافا بينهم فيتمتع الرجل اولى بعدم الوجوب لانها اشد اثرا بالاحول
فلا يضره وربما يكتشف للرجل الحق المكان فاذا قلنا بعدم الوجوب فنقول بعدم الاستيفاء ايضا
ومنهم من يرد الخلاف ليست لانها لا يضره كجهنم في حق الرجل انما المراتب فيها لا يخلل ولا يضره
مسألة انما اذا كان الرجل من اعتاد ركوب البحر كالملاحين واهل الخراب لم يرد فيه الاهلاك
فانما اذا كان الرجل من اعتاد ركوب البحر كالملاحين واهل الخراب لم يرد فيه الاهلاك
مع الاستثناء عنه عند طمانينه قال ابو سيرين وما ذكره الاوراعي الشافعي احدى في احدى
الروايات قال ابو سيرين يخرج مع رجل من المسلمين لا بأس وقال لا يخرج مع جماعة النساء وقال
الشافعي يخرج مع حرة مسلمة وقال الاوراعي يخرج مع قودود بغيره مسلمة لا يضره
ولا يضره رجل لا يضره اول البعير بغيره رجله على ارضا قال ابو المنذر بركة القول بقاءه
والشرط لكل احد منهم شرطا لا يخرجه عنه عليه الاصل في ذلك ان الرجل على الله في ارضه لا يضره
بالزاد والراحلة وقال احمد بن حنبل في رجل من اهل الشام من خرج الطعنه من الجوف يوم نومه لم يضره
معها لا يضره الله رواه العامه ومن طرق لقاضيه قول الصادق عليه السلام من كان صحيحا
بدنه غلامه له زاد وراحلة فهو من يطعم الخبز وعن ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال

من

لزم

سائر المراتب يخرج بغيره ما قاله انما اذا كانت امرأة مسلمة خرج معها المسلم وفي الصحيح من حد الرجل
عن الصادق عليه السلام قال سائر المراتب يخرج بغيره فقال اذا كانت مسلمة ولم يضره على غيره فلا
ذلك ولا يضره واجبة فلا يشترط فيه الحر كالمسلم اذا اختلفت من يوليها الكفار وقال احمد بن حنبل
لغيره من التبريل فان المرأة المسلمة اذا لم يكن لها غيره لا يخرجها من البيت ولا يضره المسلم ولا يضره
وابن المنذر صاحب الراي لم يرد فيه حره ولا يخرجها من البيت الا ان يكون بينا وبينه مكبر يردون
استان لما رواه ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يخلل امرأة من الله والرجل الاخران
سفر الا في وجهه ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
مخصوص بالخصومة من يد الكفار يكون مخصوصا بالرجل لا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
عنه الرجل الا في وجهه ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
لا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
كبارها وابنها واجتها من نسبها ضاع ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يخلل امرأة من الله والرجل
الاخران سائر المراتب يكون ثلثة اقسامها اولها ابوها وابنها وزوجها واولادها واولادها واولادها
زوج اولها ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
اولادها لا يكون غيرها لاني في جميع الفرض وان غيره وامان لا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
لانها اخر ما يوليها ولا يضره عليها مولاها كما لا يخفى قاله احمد وقال الشافعي غيرها مولاها
مباح له النظر اليها فان كان معها لها كذا رجلا وهو غلط فانما يمنع اباها من النظر اليها وساقى ولما امر
الموطأ في بيته او اباها في بيتها فليس يضرها لان غيرها بسبب غيرها مباح فلم يثبت بحكم المرأة
كالنظر اليها ثابت باللعان وليس له الخلق بها ولا النظر اليها لذلك قال احمد الكافر ليس يضرها
ان كانت ابنته وقال ابو حنيفة والشافعي هو حرها لانها لم يضره على التاميد وقول احمد لا يضره
وقد افيض عليها كالمجروح قال احمد يشترط في الحر ان يكون بالغا ما لا يكون لان الصغير لا يضره
قبل الاخلال فكيف يخرج مع امرأة وان المقصود بالحر حفظ المرأة ولا يحصل الا من البالغ العاقل
فمنعت لغيره في الحج عليها لان من سبها كان عليها نفقة كما لو اخلت بها هذا اجتزاعا استقامها
ان قال لا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
وهل يضره اجابته الى ذلك من احمد وليان والشافعي لا يضره لانها لم يضره لانها لم يضره لانها لم يضره
والكافة العترة فلا يضره احد الا من يضره لانها لم يضره لانها لم يضره لانها لم يضره لانها لم يضره
في الطريق قال احمد اذا تباعدت ضمت فقتل الحج **مسألة** لا يضره الرجل مع زوجته المسلمة

من النبي صلى الله عليه وآله قال لا تنفوا الله
عن ما رزقكم من رزقه ولا تنفوا الله
عن ما رزقكم من رزقه

حجة الاسلام اذا حصلنا لشرائط عدة على آتينا وبر قال نعم والحق وبوشر واحدا واحدا المراتب
في الحق فليدبروا له العاقلين الياء على السلام قال يا ايها الذين امنوا لا تنفوا الله عن ما رزقكم من رزقه
الحج ضابطهما واولها ان الحج قال لا تنفوا الله عن ما رزقكم من رزقه ولا تنفوا الله عن ما رزقكم من رزقه
الخلافة والواجبين وقال الشافعي في الاصل نعمتها لاسلامنا على الترتيب وهو منج اذا عرفت هذا
ففي بيان تشاؤم في ذلك فان كان ولا تزوجت بغيره وامام في الطهر فله ستمائة قال ابن المنذر
كل من يحفظه من اهل العلم ان لم يمت من المروج الى الحج للتلخيص لان حق الزوج واجبه فليس
تتوهم بها ليس بواجبك لسوء عده ولما رآه النبي بن عمار من الرضا عليه السلام قال يا ايها الذين امنوا
الموسر قد ثبتت حجة الاسلام تقول الزوج ما يحق من مالي ان يمتع من ذلك قال نعم ويقول طاهر
عليك اعظم من حجتك على هذا ولما لم يمت في ذلك كانت قد ثبتت الحج المعين بزمان معتد
حادثها من الزوج او قديت الذرية فان معين يذره لو كانت زوجة بغيره لغير له معناه
لان واجبه عليها فانتهت حجة الاسلام وان تدرت حال الزوجية بغيره فانها في الزمان كان مطلقا
فالوجه انه يجوز منعه من ذلك العار لانه واجبه مطلقا لا يمتنع له المانع لانه الوجب
حكم العبد حكم المروج فان اثنى كماله طاعة بالان والامر المروج بشرط في جميعه الطلوع ويذكر ان
المولود الزوج **مسألة** المعتدة عدة رجعية كالزوجة لان المزوج الزوج وطائفة والاستقام
بها والحج ينه عن ذلك لو راجع فوقف على ذلك لان الصادق عليه السلام قال المطلقة ان كانت في
حج لا تحرم في عدتها وان كانت حجت فلا حج حتى تقضي عدتها وان خرج في حجة الاسلام من غير ذلك
الزوج لان الزوج لها ذلك فالمطلقة اولى لقول الله تعالى احلها الله لزوجها المطلقة في عدتها اما النكاح
فليس لها ذلك الا بانهما تقدم ولما رآه معاوية بن عمار من الصادق عليه السلام قال لا حج المطلقة
في عدتها وحلها على الطلوع جميعا لان لزاما المطلقة طلاقا باينا فانها تخرج في الواجب الطلوع
من غير ذلك الزوج لانقطاع سلطته عليها وبصرته اجنبيا لا اعتبار بانه ولما المعتدة عدة
الوقاة فانها تخرج في حجة الاسلام عند حلتها لانقطاع العصمة ولما رآه معاوية بن عمار من الصادق عليه السلام
الصادق عليه السلام من النبي يتوفى من رزقها في حج في عدتها قال نعم وقال احمد لا يجوز لها ان يخرج
وتقدم ملازمة المنزل على الحج لانه ينفوت والحج اتياع النفل **مسألة** لو كان في الطريق عدد
يخاف منه على ما يسقط فرض الحج عند حلتها وبقا الشافعي في حجة واحدة احدى الزواجر لان ذلك
المال يحصل لغيره ولو جاز في الحج لا يخرج بغيره في الوقاية الاخرى عن احوالها
بالوجوب مع القلة اذا تيسر ولو لم يرفع العدول لهما الاحتياط قال الشافعي رحمه الله تعالى

ان لا ينفذوا من الحج وجب ان ينسحب
وليس من عدل ان يمتنع من ان يكون المال طاعة
او كثير وجب له

لا يجوز له ان يحصل الخليفة ولو قبل بالوجوب مع اسكان الدف من غير احوال لكن لا بد ان كان الا
ولو ما بذل المظروف كسكنه العدة من الحج وليس له منع البذل للتحقق الاستقامة اما في البذل البذل
والدفع امت لا يخرج الا في حق من ان يكون الذي يخاف منه مسلم او كافرا ولو كان من محاربههم بغير
بلقته ضرر ولا خوف فهو مستطيع ويحتمل عدم الوجوب لان حصول الخط ليس بواجب اما لو كانت
نفسه او اهل من قتل او جرح او ضرب او حبس لو كان العدو وكذا ان قدر الحاج على جرحهم من غير
اخرق لهم لئلا يوافقوا الجهاد والحج معا اما لو كانوا مسلمين فالمراد بالحج لما فيه من قتل المسلم وليس
ولو كان على المراد من يظن لا يولد له الحج وكذا الشافعي بذلك لما لم يمت بغيره بكون ذلك على الترتيب
لنفسه لو عتق اياها بالهجر وكان اما منهم سويا او ضمن لهم اياهم فاضطربوا وان لم يخرجوا من الحج
ووجدوا من يذره فيهم باجرة ولو استاجر والاشياء اذ احتج بوجوب الاستيفاء وهو احد وجوب
الشافعية لان ذلك لا يخرج في مال الجف من المهر المهر المهر من اربعة الطريق كما في الحلة وقدرها وحمل
الوجوب هو الوجه الثاني للشافعية لانهم خردن لدفع الظلم فاشبهوا التلخيص الى القائل **مسألة** بشرط
لوجوب الحج وجوب الزاد والنفقة والماء في الموضع التي تدرت العادة بعمل الزاد ولما فيها كان العلم
عام جديره خلاصته تلك المنازل من اهلها او انقطعت المساء في بغير الحج لانها لو لم يخرج احد من
منه وان حله لغيره مؤنة فلهذا ذكرنا الحكم لو كان يوجد الزاد والماء فيها كمن يكثر من شئ
هو القدر اللائق في ذلك المكان والرفاه وان وجد بها شئ من المثل ان التحصيل سواء كانت الامور خفيفة
او ثقالا او في المخرج منها فغيره اجرت العادة في طريقه كمن يكثر من الزاد من الكوفة ولما جاز
او ثقالا اذا قدر عليه وجعل لا يحمل واقا على الزاد فيشترط وجوده في كل رحله وينبغي طائفة
في الوجوب وجود الرفقة ان احتاج اليها فان حصلت له الاستطاعة وحصل به وبمن ارفقت
لا يكثر لها في احتياج الى ان يتكفل ما لها في السفر او يصنع من يكثر من ذلك الحج فان لم يكن
شئ اذ أخذ العمل الى السنة المقبلة لانه وان مات قبل ذلك لا يجبان حج عنده فان أخذت السنة المتأخرة
الحج وجب حينئذ حج عنه ولو احتاج الى حركته عنده بغيره سقطت حاد فان مات قبل التمكن من خط
النظر الرابع في اشاع الوقت **مسألة** اشاع الوقت بشرط في الوجوب هو ان يكون
الشرائط والزمان يتبع للزوج ولو لم يكن المالك فلو حصلت الشرايط وقضى في الوقت جاز في الحج
في السير ليس له سكره في الحج وفي ذلك العادة حلتا وبقا الشافعي في حجة واحدة احدى الزواجر لان ذلك
الزواجر لان الله تعالى افترض الحج على المستطيع وهذا غير تطهير لان هذا يتعدى معه فليس
تكون عملا كزاد والراحلة وقال احمد في الزواجر المانعة لغيره في الحج في الوجوب المانعة لغيره

من التبعيض الذي لا يقع له
من سائر الله من لفظ الخاصة
بنسب في الصحيح

حجة الاسلام اذا حصلت الشرايط عندنا فاما في قول القوي والضعيف وابو ثور وسواهما ان الرافضين
في نسخ قوله بداروه العاصم ايا قولي السلام قالوا انهم لم يردوا في نسخ وطأ روج وان كان بلان طاعة
البحر فصار فيها فاما ان نسخ قال لا طاعة له عليها في حجة الاسلام ولا فرض فليكن له منها ما كان له
الصلابة والوجوب وقال الشافعي في الاختلاف بينهما من ان الرافضين هو من نسخ اذا عرف هذا
فيصحبان تسادفة في ذلك فان اذن والاخرت بغيره فانه واما في قطع فله سماعا لان المنكر
كل من يحفظ عنده من اهل العلم انه منهم من المخرج الى الحج للقطع لان حق الزوج واجب فليس لها
تقوية بما ليس بواجب ليس مع عبده وطأ روجا حتى ينعارض الرضا على السلام قالوا انهم لم يردوا
المورد قد ثبت حجة الاسلام فنقول لزوجها حتى من مالى الدار بمنها من ذلك قال فيم ويقول لها حتى
على اعظم من حقت على هذه هذا وقتا الحجة المذكورة فان كانت قد ثبتت في الحج المعين فبيان معين
حاله وانها من الزوج او قدرت النذر بيان معين باذنه لو كانت مرفوعة فانه ليس له منها ما
لان واجب عليها فاشبه حجة الاسلام وان نذرت حال الزوجية فان اذن لها في النذر وكان مطلقا
فالوجه ان يحرم منها في ذلك العار لان واجب مطلق ويجعل عدم المنع لانه اولى بالوجوب
حكم المعين كالمزوج فان احتق كالمطلقة باينا ولا المرفوعة بشرط في حجة الطلوع ونذر لان
الموكل الزوج **مسألة** المعتدة عاة بجملة كالزوج لان للزوج الزوج في طاعتها والاحتكام
بما يلزم ينعقد من ذلك لوجوبه فيقف على اذ كان الصادق عليه السلام قال المطلقة ان كانت
تحت حرم في عدتها وان كانت تحت فلا تحت حتى تنقض عدتها وان خرج في حجة الاسلام من غير ان
الزوج لان الزوجية هادك فالمطلقة اولى لقول احداهما عليها السلام المطلقة تحت في عدتها ما تنقض
فليس لها ذلك الا باذنه لما تقدم ولما رواه معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال لا تحت المطلقة
في عدتها وحلتها على الطلوع جميعا بين الاذ لا ان المطلقة طلاقا باينا فانها تخرج في الواجب للقطع
من غير ان الزوج لا تقطع سلطته عليها وصيرته اجنبيا لا اعتبارا بانه واما المعتدة عاة
الوفاء فانها تخرج في حجة الاسلام عند عدتها لانقطاع العدة ولما رواه زرارة في الصحيح قال ان
الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عدتها قال نعم وقال احد الصحابة في حجة
وتقدم ملازمة للرافضين الى الحج لانه يثبت وطى اتباع النقل **مسألة** لو كان في الطريق عدو
يخاف منه على المسقط فوض الحج عند عدتها وفيه قال الشافعي وحدثنا احمد بن روافين لان يترك
المال يحصل لشرط الوجوب هو غير واجب ولا يجب ما يتوقف عليه في الرواية الاخرى من احكامها
بالوجوب مع العلة اذا لم يستجر ولو لم ينعقد العدو او لم يهاجمه فانه قال الشيخ رحمه الله تعالى

انه لا يقطع ونفس الحج واجب ان يتلجب
وليس يمتنع ولا يذبح بان يكون المال قليلا
او كثيرا ويجب الحج

لا يجزى له فيحصل المطلقة ولو قبل الوجوب مع امكان الدفع من غير احواف لكن لا ذلك فان لا
ما يوجب له في المطالب فليكن العدد في الحج وليس مع الباذل فيحق الاستقامة اذا لم يبال في كل
واضع ان الزوج لا يذبح بان يكون الذي يخاف منه مسلما او كافرا ولو تمكن من محاذاته لم يجز
بلعه منه ولا خوف فهو مستطيع ويحق عدم الوجوب في تحصيل الشرط ليس بجائزا لو كانت
فنه او ما لم تكن فيلزم وجوب او غيرا بحيث لو كان العدو وكذا لو كان في الخارج على عاتق من حضر
استحقاق له لبا لواجب الجهاد والحج معا لو كان فاسد فانه لا يحل الحج لما فيه من قتل المسلم وليس
ولو كان على المصادق في طاعة لا يذبح في الحج وكذا الشافعي في ذلك المال لهم لانه يحرصون بذلك على القدر
لشأنه لو عتقوا بالامن للحج في كان امنهم سويا فاجابوا ورضي لهم اطماعا لو ابرئ من الحج فيهم لم يرد
لو وجدوا من يذبحهم باجرة ولو استاجر ولا اخذوا عليه التحل لوجوب الاحتياط وهو احدى
الشافعية لان يذبح لاجرة يذبح ما لا يخفى الذي هو احدى من احدى الطريق كما اذا حله وخرجه
الوجوب هو الوجه الثاني في الشافعية لا تخبر عن الدفع التام فاشبه التلخيص الى الظاهر **مسألة** بشرط
لوجوب الحج وجود الزاد في حاله والتماء في المواضع التي جرت عادة بعمل الزاد والتماء فان كان العام
ملم جديرا خلا بعض الزاد عن اهلها او انقطعت المياه لم يرد في الحج لان الزاد لوجوبه على
نفسه وان حله لثمة مؤنة عظيمة وكونه بالحكم لو كان يوجب الزاد والتماء لكان يترك من غير المشا
عن القدر الذي في ذلك المكان والزاد وان وجد بها من المشا لوجوبه لانه لو كانت الاسرة وخيمة
او فائدا او في ما لم يحل منها فذبح ما جرت العادة به في طريقه من كمال الزاد من الكوفة والتماء من حنبلين
او فائدا اذا قدر عليه وجدا لا يحل في ما حلفا الذوق في شرط وجوده في كل مرحلة ويشترط ايضا
في الوجوب وجود الموقفة ان احتاج اليها فان حصلت له استطاعة وحصل بينه وبين الزاد فنه
لا يمكن للفقهاء واحتجاج الى ان يتكفوا لما الماخذ او يحصل من الزاد ولا يرد في الحج لان ذلك في حقه
في اذا حله العلة الى السنة للقبلة لانه وان مات قبل ذلك لا يجزى ان حج حقه فان فانه في السنة المستمرة
يجب وجوبه في حقه ولو احتاج الى حركته في حقه بها سقط في حقه فان مات قبل التمكن سقط
البنظر في الحج **مسألة** فاشاع الوقت **مسألة** اشاع الوقت بشرط في الوجوب هو ان يكون في
الشرائط والزمان يتبع للزوج ولحق المتأسك فلو حصلت الشرايط وقضا الوقت في حقه في الحج
في السير يحصل له مسكة ليجزى الحج في ذلك العادة عند عدتها وفيه قال ابو حنيفة والشافعي واهل البيت
الرافضين لان الله تعالى لما فرض الحج على المستطيع وهذا غير صحيح لان هذا غير مفعول
فكان يحل كما زاد والرا حله وقال احمد في الرواية الشافعية ان الشافعية بشرط في الوجوب انما هو شرط

و به فلان صاحبی فی احدی از اینها
 اند عزیز و احب علیهم و جعلوا سلامی
 فی الوجوه

والله

قلوبهم في الجنة

ركب هو محمول على الضمير الذي ذكرناه لما مر وعنه عليه السلام أي من أجل ذلك فسمى أو تركب فقال تركبون
أحبنا فإن ذلك لما يوافق على الدماء والعبادة **فصل** لو ذكرنا في حجة الإسلام ما وجب عليه ولو
بمع القدرة لأتينا في حجة واحدة ولو جبر على الشيء وجب تركه ولو ذكرنا في حجة ما وجب عليه في الإسلام فإن قيل
يوقت تعين مع القدرة فإن جبر في ذلك انتفاء حمل وجوب تركه مع القدرة وعدم التخيير عن القدرة **فصل**
لو لم يكن مفسداً وقع المكروه **فصل** إذا حملت في رابط على ما قلناه فإن خرج في ذمة الشبهة وبنت ذمة
يجب عليه المبادأة على الفور ولو شأنا وإن مات وجب أن يخرج من حجة الإسلام وعمره من صلب المال ولا
لنقط ما لموت هذا جلتنا أجمع وهذا الحسن وطاير وقد أقيم له رواه العام عن ابن عباس أن امرأة
ما نزلت على النبي عليه السلام من البهائم ولم يخرج قال يحيى بن أبيات ومن طريق الحافظ صاروا ما عاين
هذه قال ثالث الصادق عليه السلام من الرجل يموت ولم يخرج حجة الإسلام ولم يوص بها وهو موصوف
يخرج عنه من صلبه لا يجوز غيره لك لا يخرج من حجة الإسلام فيلحقه الموت كالذي وقال أبو
رواه ذلك فيسقط الموت قال يحيى بن أبيات من في الذمة برأ إلى المعنى لا يما عداة في ذمة سقط الموت
كالضلوة والفرق أن الضلوة لا يدخلها الآية **فصل** وفي وجوب الاستيفاء من البلد الذي
يجب على الميت الحج فيرأس منه هذه أوزن الوضع الذي يشره قولنا أحدها هذا وقال الحسن البصري
أصح وما لك في الذمة أثنى من يجب من أقرب الأماكن ترك وهو المقيت ويرد إلى الكافي وهو كذا
عندي لأن الواجب أداء المسألة في المخصوص وهذا يخرج من حجة المقر ثم جردت في الحج
عند الواجب جزءاً فليصلح أن قطع المسألة في مطلوب الشرع وما رواه مروان بن عبد الله عن الصادق
قال سألت عن رجل أعطى حجة فمعه حج عن الكوفة خرج من المدينة قال لا بأس أن يجمع المسألة
عندتم حجهم وسأل يحيى بن أبيات الصادق عليه السلام عن رجل وصى أن يخرج حجة الإسلام فمعه
جميع ما ترك لأخيه من درهمين وأجمع عنده من بعض المواقيت الزم وقت وصوله صلى الله عليه وآله
من قريب لم يستفصل لأداء حجة الإسلام في الجواب هل يمكن أن يخرج بهما من بعد من الميقات لم لا يخرج
الأخرون بأن الحج واجب على الميت من بلاد وجب أن يتوب عنه منه لأن القضاء يكون على حي
كفذه الصلاة والقيام ونحوه يمنع الوجوب من البلد وإنما ثبت اتفاقاً ولهذا لو اتفق له الميقات
الميقات لم يجب عليه الرجوع إلى البلد لأمانة الأخ من مذهب على أن قطع المسألة ليس مراداً للشارع
فصل لو كان له موطنان قال المعجبون للاستأذان من بلاد يستأنس بها أو جازان **فصل**
على الحج في رأسان ومات بعد ذلك وجب عليه مفسداً فمات خبر إسمان قال أحمد يجمع عنده من حيث
عليه لا من حيث منه ويحمل أن يجمع عنه من أقرب المكاتب لأنه لو كان في حيا أقرب لمكانين كان

من الاخرى قال بعض علمائنا ان حج ونوى التذرية من حجة الاسلام ولو بنى حجة الاسلام لم يخرج
التذرية لما رواه رفاع بن موسى عن القمي عن الصادق عليه السلام قال يا لثمن رجل تذر ان يمشي اليك الله
هل يجزيه ذلك من حجة الاسلام قال نعم ولا دلائل لا تخال ان يقصد بالتذرية حجة الاسلام
لو ان الحج ماشيا انفق نذره وجب المشي اليه بيت الله تعالى واداء المناسك ولو احتاج الى عبور بغيره
في سفينة قبل عبوره في السفينة والوجه الاستبراء في ترك طريقه بغيره من ارضائه الا ان يكون معناه
عبور شبهه في تركه لا في مشيه لا يسقط عنه الحج لان تذرية ماشيا تتركه فيستبرأ من غير المشي والوجه
عن البعض لا يسقط الباقي لما رواه رفاع بن موسى عن القمي عن الصادق عليه السلام قال يا لثمن رجل
تذر ان يمشي اليه بيت الله تعالى في السفينة قلت قاله تعبه قال اذا تعبه ترك ترك البصر عن اثاره
البصر عن اثاره في الفضا ماشيا لانه لا يصفى واما البعض فيقص في المشي في الفضا ما تركه ترك
في ماشيه اولا ولو خرج من السفينة بعض علمائنا تركه يسوق بغيره لما رواه في صحيح البخاري قال انك
ابعد الله حجة الاسلام من رجل خلف الحج ماشيا فيخرج عن ذلك فلم يطفه قال تركه ليس له ذلك قال
عن علمائنا تركه لا يدرى عليه في البعض ان كان التذرية مطلقا وقع التذرية وان كان مستقرا سقط
عن علمائنا **مسألة** لو مات رجل حجة الاسلام واخرى منه وقصدت الحج وجب الحج عنه
من صلبه لاجل الحجين لانها كالذي والشئ حاله تعالى قول حجة الاسلام يخرج من اصل المال
وما يذره من الثلث او جوب ذلك الاصل ويجوز منه بالعرف لانها كالخرج بها فاشهدت التذرية
رواه عن ابن ابي عمير انما لا الباقي حجة الاسلام من رجل حجة الاسلام وتذرية في شك في الحج
فاما الرجل الذي تذر قبل ان يحج حجة الاسلام وقبل ان يحج تذر فقال ان كان تذر ما لا يحج
حجة الاسلام من جميع ماله ويخرج من ثلثه ما يحج به عنه للتذرية ان لم يكن تركه الا انما حجة
الاسلام حج حجة الاسلام فيما تذر وجب عنه عليه التذرية فانما هو من حلقه في الشئ حلاله
فلا يصح ان يترك حجة الاسلام فانه على حجة الطهارة والاستبراء من الفرض والاحكام الوجوه ما تقدم
تنبيه لو ادعى حج وعمره من الثقات ما كان فيها واجب قدم ولو كان الحج واجبا وضيقا
يسقط على الحج بالمحصر ان لم يكن الاستبراء ما جعله نصيب الحج صرف في الباقي قال بعض علمائنا
يقدم الحج لاوليته والمزانية والوجه ما قلناه **مسألة** لو ادعى ان حج عنه كل سنة بالعين فلم
يسع ذلك لانه لا يحج بغيره من سنة ولو قصد لصل بغيره ثلاث سنين وهكذا لما رواه
ابراهيم بن محمد قال كتب الى علي بن محمد الحسين ان ابن عمي ادعى ان حج عنه حجة الاسلام في كل
سنة فليس يكون فانما هو في ذلك فكتب عليه السلام يجعل حجج من حجة فان الله تعالى عالم بذلك

مسألة لو كان صاه ودية ودية صاه واجبة حجة الاسلام وعرف ان الوذرية لا يودون الحج عنه فليس
من حج عنه وليدع الوذرية في الاجارة واجبة المثل لاجل الجاهل عن الوذرية ويجوز صرفه في الحج فليس فيه
وهما رواه ربيع الصفي عن الصادق عليه السلام قال يا لثمن رجل استودعني لاجل ذلك وليس له ان
ثمن ولو حج حجة الاسلام قال حج عنه وما فضل فاعظم اذا ثبت هذا فاما يسع له ذلك في شرط
علم بان الوذرية لا يحج عنه اذا دفع الما الىهم **الفتاوى** من الشرع فلو خاف على نفسه او ماله لم يحج
ذلك **الفتاوى** ان لا يمكن من الما كرفان يمكن منه بان يشهد بعلان صاه بالساويعر للذين لا يتأ
بشروط الحج في ذمته واستماع الوذرية من الاستبراء في شرطه لا يستقلال به ولو حج من اشارة له عند
الحاكم جاز له الاستبراء بالاستبراء **مسألة** اذا تذر الحج مطلقا يستعين العذر بغيره في التذرية ان
على الحق الوفاء لو دفعه فان معنى زمان يمكن فيه فعل الحج ولو دفعه حتى مات وجب ان يقضى عنه
اصل التذرية لانه قد وجب على التذرية استقر معنى مان التذرية ولا يسقط عنه بعد وجوب التذرية
لومعه مانع عن التذرية فانه يصح تركه بوجه المانع فان مات قبل وقال المانع لوجوب القضاء عنه
شرط الوجوب هو القدرة ولو عين الوقت فاحل مع القدرة قضى عنه وان سدد عارض كان وجب
حجومات لوجوب قضاء عنه ولو تذر الحج او اهدى حج وهو معصوف لا اقرب حجة الاسلام
الاسلام **مسألة** لا يجوز لمن وجب عليه الحج واستقران الحج نظرا ولا تذر لوجوبه وقوله فان لم
تطوع قال الشيخ رحمه الله نعم حجة الاسلام وبها لا الشافعي فاحد وهو قول من عروا من لانه
احرم بالحج عليه فرضه فخرج عن فرضه كالمطلوب قال مالك الشري وابو حنيفة واسحق والشافعية
يقع ما نواه وهو رواية اخرى عن احمد بن حنبل ان قال ان كان قد وجب عليه استقر لوجوب الحج
اقام حج الاسلام فلا تذر فيه واما من حج المصطفى فلا تذر يحصل شرط وهو قول من عروا من حج
واجب ان كان الحج عليه عليه وقع من القطع **تنبيه** لو كان عليه من ذرة فاحرم منقطع له
يجب وهل يقع من المنذرة الاقرب المنع لان المنذرة واجبة في حجة الاسلام وقال احمد يقع
عن المنذرة لانها واجبة في حجة الاسلام احسن العروا كالحج فاذكرنا لانها احد المنسكين في
الاخر **مسألة** لو تذر الحج فان اطلق الزمان مع التذرية لو كان قد استقر عليه حجة الاسلام الا
لعدم التذرية في علي الاخرى ان حجة التذرية بان فان لم يكن جامعا لشرائط حجة الاسلام اعتقد
وان كان صرة ثم ان استطاع بعده ذلك في وجب تقديم حجة الاسلام نظرا في المنع لانه
فلا يبقى حجة بالمنذرة في حجة الاسلام فلو قدم حجة التذرية ان لم يوجب تقديم حجة الاسلام
وان اوجبت التقديم احتمل البطلان ووقع الحج عن حجة الاسلام على ما تقدم في وجه فلو

حجة من

الواجب فلا بد ان كان احدا من المذكورين او انقطع اجرا ايضا لان المحققين يفتان في ذلك العام ولو صدق
 في حجة الاسلام او احصى لم يكن التائب فيها من القامها في ذلك العام والا فحق حجة الطمع ولو
 نعت العام فان استاجر بجمع الطمع او كان من كان من الاستحسان حجة الاسلام فالوجه عدم التحريم
 لوجوب التائب مع جملة استحقاق الاجرة ولو لم يكن ذلك من الاستحسان حجة الاسلام فالأقرب التحريم كما
 في العام قبل حجة الاسلام **مسألة** اذا استوجب الحج من غيره وكان الحج لا يقع عن ذلك الغير وتجب
 رد ما اخذه من مال الاجارة مع علمه بذلك لا استوجب لغيره لانه لم ينفذ فيه حجة عليه ما لا اجارة له
 كان جاهلا فالأقرب عدم وجوب رد ما حصل من اجرة المثل لعدم تحقق ان يرجع هو
 اجرة **مسألة** يجوز ان يتوب من التوبة من المرأة وان يتوب المرأة من المرأة ومن التوبة قول
 ما اهل العلم لا يعلم في هذا الا الحسن بن صالح بن عثمان بن حنفية عن المرأة عن الرجل ان يترك
 حلقه من ظاهر السنة فان التوبة عليه وآله المرأة ان يحج عنها وهذا هو الوجه في العام
 عاين قال استأمره من ختم رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله لو كنت
 قريبه لحي وهو شيخ كبير لا يستطيع ان يمشي الى المسجد لعل الله صلى الله عليه وآله يحجني عن ابنتي
 طريق الحائض رواه فادع من الصادق عليه السلام في الصبر قال حج المرأة عن اجنها ومن استأمره في الحج المرأة
 عن اجنها وفي الحسن بن سعوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبد الله في الرجل لا يملك
 مائة شاة من الشاة في حج المرأة عن الرجل يطين احداهما ان يكون عارضا فيسكن الحج والى ان يكون
 قد حجها ولا يملك مائة شاة من الصادق عليه السلام قال ما لي حج المرأة عن الرجل قال نعم اذا كانت في حجة
 وكانت قد حجبت بمائة شاة من رجلين زيد الشحام عن الصادق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
 ابن ابي عمير فيكون ذلك انكرا عظيما ومن فعل هذه الزواجر على الاستحسان دون ان يكون ذلك شرطا وهذا
 قال اهل العلم وبما رواه غيره من رجلا لاشك في جواز ذلك من الرجل يجازي المرأة **مسألة** يجوز ان يحج
 التائب عن غيره اذا كان المتوب ميتا من غير ان سواء كان واجبا او طوعا ولا يعلم فيه خلا فان النوع
 امر الحج عن الميت معلوم استحالة ذلك لان في حقه ما جاز فوضه بيان فقهه كالتوبة دون التوبة بمقتضى العلم
 من الحج عنه الا ان يرضى ان يوظف لاجل عبادته فيمنعها التائب من حج عن البايع العاقل الا ان كان كافرا
 وعليه المشرقة وبموت الحكم في الأصل بموتها **مسألة** قد بينا انه لا يجوز لمن استقر في حجة الله
 حج طوعا ولا تارة حتى يؤدي حجة الاسلام ويحصل الاستحسان في ان يكفر في جميع احواله
 واجتماع الشرايط ولو حصل الشرايط فحلت عن الرفقة ثم مات قبل حج الناس تدين عدم الاستحسان
 لظهور عدم الاستحسان واستفاء الاحكام وهو مذهب اكثر الشافعية قال بعضهم يستقر الحج على

عن الرجل الصرفة ولا يحج
 المرأة الصرفة عن الرجل
 الصرفة

مات بعد ما حج ان استقر الوجوب عليه وجب الاستحسان عنه من صلب تركه ليس بجمع القاطن شرط
 حتى لو مات بعد ما حجا في الحرم حتى ان يكون السبيل في الحج والى مكة والى مكة والى مكة والى مكة
 الغرض عليه وجب حتى لو كان يكفر في الاخرى ودخل الحرم ولو ذهب اليه بعد ما حج الحاج او حتى لو كان
 الرجوع استقر الحج ولو تلف المال بعد الحج قبل عودهم وقبل متى كان عودهم لم يبق الحج ايضا لان حجة
 الرجوع لا بد منها في الشرايط ولما تقرر وجوب هذا احدها والثاني للاستحسان في السبيل وليس بعيدا
 بينا من اشراط نفقة الرجوع هنا خلاف الميت فانه لا يرجع في طريقه اذ يوتيه استغن عن المال المخرج
 هنا نفقة الرجوع لا بد منها ولو احضر الكون بمكة المخرج معهم فمضوا ولو استقر الرجوع على تركه لم يبق
 الترخي استقر وكذا اذا حج في السنة التي بعدها اذا عاش وقبض ماله واذا مات الاستحسان يقتضي كونه
 ولم يحج حتى مات حتى عذره ووجب القضاء من صلب ماله لان الحج مضيق خلافا للشافعية حيث لا وجوب
 القضاء عليه ولا يجب وجوب احدهما انه يقتضي الا لا يقع الحكم بالوجوب الجواز لما هو التاخير دون التوبة
 والثاني لا يقتضي لاحراز ماله التاخير او الا لا يظهر لوجوبه في وسط وقت الضربة قبل انما احضر
 والفرق ان وقت الضربة معلوم ولا ينسب اليه التقصير او يوجزه وفي الحج ان التاخير يترتب لا يليا
 الموت فاذا مات قبل الفعل لم يشرع له ان يتولى التقصير ويحرم الوحيان فيما اذا كان يحج البرن ولم يحج
 طرا حسبنا لاهل العصية ولا نظر الى مكان الاستحسان فان حكمه يملك لاهل البشارة فلا يجوز ترك
 الاصل مع القدرة على ذلك في بعض الشافعية ان كان من وجب عليه الحج فحج ما كان من شاة او اقل
 تحقيق الاستحسان عليه لوجوبه معصية الوجهة ذلك لوجوب الفورية في الاصل فكان في بؤيه وملكه في حجة
 هذا احدهما المخرج بتقصير من استحقاق التوبة والثاني في التاخير كما لو بلغ معصيا على الاستحسان على الترخي
 قصدا في التوبة اذا توفرت تقويته هذا الوجهان هل هو على الفور ولا على الاجزاء من وجوب الفورية
 لو اشع اجبر القاضي على الاستحسان كما لو اشع من ادراكه وهو واحد على الشافعية والثاني لا يجبره لان
 في ذلك موكول الى من التوب على اجزاء من وجوب الفورية بحكم بصيانه من اول سنة الاحكام لا يستقر
 الغرض عليه ويثبت ولما تقرر وجوب هذا احدهما ولا يظهر من احدهما الاستحسان الجواز التاخير اليها
 وفي وجه ثالث حكم الحكم بكونه عاصيا من يتردد في وقت معين وتظهر الفأيدة بكونه عاصيا التوبة
 قد بينا انه لا يجوز له ان يفتن في حجة الله لا يقتضي لو ان فسته ولو قضى بها من الاول من الحج
 واستمر بنفس الحكم عند الشافعية في قولان فان حكم بصيانه من اخرها لم يقتض ذلك الحكم بحال ان حكم بصيانه
 من اللاحق يقتضيه قولان سينان على اذبان فوق التوبة **مسألة** يجب التوبة في الحج بالاجزاء
 ثم انما تأثم بالترك في الطمع فلو عذر الرب وقع على هذا الترتيب ولغت بئس هذا الاضي واجرا بطل

على ما سبق في صورة اجتماع حجة الاسلام والعقائد الشاهدين بنسب اربع حجة فربما يعلق عليه
 القضاء ولا يفرق بين حجة الاسلام وكذا عندنا ايضا واستوجبا القربة اوضح نظرا فان كان كذا
 حجة الاسلام على حجة التذلل لان حجة الاسلام واجبة بالاسماء الشرعية بخلاف حجة التذلل
 بترسان المكلف لواجب القضاء والتذلل والمطوع وحجة الاسلام فان حجة الاسلام في القضاء
 الواجب اصل الشرع ومن عليه حجة الاسلام او التذلل او القضاء لا يجوز ان يخرج عن غيره من حجة
 وطلعت عندنا في حجة واجبة وبالله اعلم على قلنا ولو استوجبا القربة فتوى المخرج من حجة
 فان كان التذلل وجب في الحج ويمكن من ضله بطلت حجة من نفسه وعن التوبة عندنا
 يقع عن التوبة لمعنا من نفسه ولو لم يضره ان يخرج هذه السنة فاعلم ان كان قد كان بطل
 حجة ولو لم يخرج من حجة الاسلام لمعنا بقاء حجة التذلل لوجوبه في زمان الحجة الاسلام وقا
 الشافعي يقع من حجة الاسلام ويخرج عن ذلك لانه ليس بترسان لا يخرجها كان له ان يوجه ولو
 استوجبا القربة في الحج في الزمان ان يبدل بالحج من نفسه ان يمكن وحصلنا الاستطاعة ثم يخرج عن
 التوبة السنة الاخرى اما لو استوجبا هذه السنة وهو يستطيع لوجه لان هذه كانت حجة
 صحتها في حجة الاسلام ولو استوجبا السنة الثانية جازنا خلافا للشافعي حيث يفرقها اتصال
 الاجازة بمدة العدة سائر الحجة معه ولا خلاف ان اجازتها كان المسافر ان قد خرج قبل ان يفرق
 لم يفتي الاجابة لتعريفه وان علم ان حجة وقا يجوز في اعتقادي ان يخرج الضرورة عن غيره قال الشافعي
 جمع حج الاجرة يقع لنفسه ولكن في استحقاق الاجرة المثل قولان **مسألة** القول عندنا ان يقرن الى
 احرامه سائر الحج ولا يجوز ان يقرن في احرامه بين حجتين ولا بين حجتين ولا بين حجة وحجرا خلافا
 للعامة ولو استوجب حج ولم يفرق بين الحج والعمرة من اعز لم يخرج من الاجرة احرامه والتكبير جميعا
 المسافر او احراما استوجبه عن المسافر والاحرام من نفسه ليرجع عندنا ولا يستحق احراما لغيره
 وللشافعي قولان للبدن انما ينعان عن الاجرة لان تكلي القولان لا يفرقان ولا يمكن صرف ما لو لم يفرق
 البعد الثاني ان ما استوجبه من حج والمسافر والاجر عن الاجرة على القولين لو استاجر جلال من حج
 احدهما الحج عنه والآخر لغيره ففرق فيما فعل الاول ينعان من الاجرة على ان يقع عن كل واحد
 منهما ما استاجر له ولو استاجر للمصوبين لغيره في سنة واحدة احدهما حجة الاسلام والاخر
 حجة القضاء او التذلل عندنا وللشافعي وجان احدهما لا يجوز لان حجة الاسلام لم تفرق بين
 فالاهل للجملة لان حجة التذلل عليها هذا التذلل كذا في الترتيب على اول الوجوه لو انفق ليل
 الاجرة في الزمان ان يفرق احرامهما اليه وان سبق احرام احدهما وقع ذلك من حجة الاسلام

شعب

عن المسافر وانصرف احراما لآخر لنفسه ولو لم يفرق بين المسافر لزمه حجة التذلل نظرنا ان نذر بعد اوفى
 لم يفرق حجة اليد ووقع عن المسافر ان نذر قبله فوجان اظهرا ان نذر قبله لغيره لغيره عندنا ووقع
 عن المسافر ولو لم يفرق بين المسافر لم يفرق ثم نذر حجة بعد الوقوف لم يفرق ان كان قبله
 الحج **مسألة** العبادات في قبول التذلل على يد كل جارية في الحج عند الحج من المباشرة انما يثبت
 كبر لا يمكن معه من الركوب في التذلل او نهائيا وعصب كذا في امر من لا يرضى والذلة الموت
 فلما دوى ان احراما استوجبه على الله عليه ان لا يخرج من حجة ان يخرج وان قبل ان يخرج او حج عنها فاقا
 لو كان على ذلك لم يكن حجة فانه قال نعم فانما قضوا حقا لله فهو ساقا القضاء وقال ابو حنيفة وما كان
 يوجب الحج عنه وبقيته بالموت ونحن نقول ان كان الميت قد وجب عليه الحج واستوفى فوطئ او
 وجب ان يستاجر حده سواء كان حي او لم يوصى يستوى في الوارث والحي كقضاء الدين وهو يوجب
 الشافعي اما الكبر فلما رواه ابن عباس ان امرأته من نكح قالت يا رسول الله ان في حجة الله على عبادي الحج
 او كبرتي او غيرها كبر لا يستطيع ان يستكمل الحج لانه قال نعم والمعتز لا يثبت على الرحلة
 من غير شقة شديدة لا يجوز لها حجة لانه لا يملكها في نفسه وهذا كله في حجة الاسلام وفيها
 حجة التذلل القضاء **مسألة** يجوز استئجار المصوب في الطلوع والمشاغرة قولان وكذا يجوز استئجار
 الوارث الميت في المشافعي قولان اجمعا الجواز وبالله اعلم وبالله التذلل في حجة
 فرضه في حجة فله كذا الزكاة والثالث السبع بعد العبادات لغيره عن قول النابغة واما جواز
 الفرض للضرورة ولو لم يكن الميت قد حج ولا وجب عليه عدم الاستطاعة فحق جواز الاستئجار عندنا
 طويقا ان احدهما طرد القولين لانه لا ضرورة اليه الثاني القطع بالجواز لوقوعه من حجة الاسلام فان
 جواز الاستئجار للطلوع فلا اجر لاجرة الشاء ويجوز ان يكون الاجرة حراما او حلالا بخلاف حجة الاسلام
 فانه لا يجوز استئجارها عندهم ووقع الحج عن الاجرة لا يفتي المتي وعلى هذا ما لا يخفى ان الاجرة لا يجرى
 المثل لان المسافر حقة العقد طامعا في الاجرة وتملت منفعة عليه ان لا يتبع منها المسافر
 كما لو استاجر لحراما ومنصوب فحق استئجار الاجرة والثاني لا يستحق المخرج الحج عنه اذا عرف هذا
 فانه الاستئجار في القطع لا يفتي المخرج بل المخرج ايضا الاستئجار في حج الطلوع وبالله اعلم
 واحمدو قال الشافعي الاختصاص بمنع ما لك من الشاة من الحقة في الذبح الطلوع وحفظها بالميت
مسألة قد بينا ان المريض الذي يمرض والعتل لغيره ان حجته نايبا فان حج حرم ثم نالت
 لم يفرق قولان وسواء كان مات لاجله ذلك لا تابعا لغيره بل موقوف الزوال وبالله اعلم وبالله التذلل
 في احدا القولين والثاني لا يجوز لان الاستئجار لم يكن جارية وعلى كسر ذلك لكونه حجة غير حجة

فقال انما يثبت
 عن ما ذكره في حجة
 قال يا رسول الله

اصلا لا يثبت ان شدة شدة
 قطع الدين والرجل ان
 التت على الرحلة

مسألة

في الطريق فليجوب القول ويحتمل هنا انه انما كان المكاسب قد قطع في الاستعداد ان لم يكن كسبا ويحتمل
على السؤال في المنع لان السائر قد ركب مغارة لا يجري فيها كعب لا سوال لا يجب انفس
اجابا لان التعريف بالمتن حرام **مسألة** قد بينا جواز الاستيقاظ في الحج عند الحاجة الى ما قاله
وما لك وقال ابو حنيفة واحدا يجوز الاستيقاظ على الحج كما في سائر العبادات ولكن يرفق على لو استأجر
لكان ثواب النية لا يرد فيسقط عنه لخطا على الحج ويقع الحرج للمعصية وقد تقدم القول فيه وهذا
وعند الشافعي يجوز الحج بالزفة كما يجوز الاجابة بان يقول حج عني واعطيتك نفقاتا وكذا لو استأجر
بالنية لم يرد في الاجابة بان استأجر من الشخص بان يقول المجرى لربك فليس الحج عليك
او من نيك فليس بك والزم منه القول بان يستأجر للحصول على الحج اثنائه او غيره ولو لم يستأجر
لجاءه في ذلك فمته وفيه ضمان جهائلا وكذا لو استأجر من غيره لاجابة اثنائه ان يدين زمان العرفان بالوجه
وان حين فاما السنة الاولى وقيل فان حين السنة الاولى جاز بشرط ان يكون الطريق والحج جائزا
منها سفر ولا جبر فيكون ان الاجرة من حيث لا يكره الطريق او كان الطريق غاليا وكان المسافر في الطريق
في بقية السنة لم يرد في المنع في غير مقدور وان جاز غير السنة الاولى فتح عندنا وعند ابو حنيفة
لا يصلح العمومات وسبقنا في هذا في التام في الاجابة بان يستأجر من غيره لاجابة اثنائه ان يدين زمان العرفان بالوجه
في سنة وثاني الاجابة الواردة على الزفة يجوز تعين المسافر الاول فخرها وهو ما ذكره في الزفة
مريضا لان الاستعداد لا يخفى في الطريق وصحبه الوقتان حينما غير السنة الاولى **مسألة** اذا
استأجر المعلن في فلتان سنة لاجابة اثنائه استأجر من غيره لاجابة اثنائه مع اول فخرها وهو ما ذكره في الزفة
ويجوز تعين الاجابة قبل خروج التام في انتظار رفته ولا يلزم للمبادرة وسعد بل لا يلزم اول فخرها وهو
اختيارا وما من الشافعي وقال اكثرهم بشرط وقوع العقد في زمان خروج التام من ذلك الوجه حتى لا
يصح استأجر المعلن الا في وقت خروج التام من ذلك الوجه حتى لا يصح استأجر المعلن الا في وقت خروج التام من ذلك الوجه حتى لا
من شانه الزاد ونحوه فان كان قبله لم يرد في الاجابة لان الزمان المستقبل صدمه لا يجوز ويؤاخذ في ذلك انه
لو كان الاستيقاظ بغير الحج الا في الزفة فيكون الاستعداد لا يعلو عقب السعد ولو وقع العقد في وقت ذلك
الطرح والانداء فيجوز للشافعي استأجر المعلن لان وقوعه في الزفة لا يعلو عقب السعد ولو وقع العقد في وقت ذلك
في الزفة لا يعلو عقب السعد لان وقوعه في الزفة لا يعلو عقب السعد ولو وقع العقد في وقت ذلك
على الزفة فيجوز تعينها على الخرج لاجابة اثنائه وعندنا **قريب** ليس لاجرة في اجابة العبد ان
يستأجر من غيره لان الفعل مضاف الى الاجرة فيكون له الاجرة ولو قال الحج عني فليس عليك فلو لم يرد
المنع من الاستعداد وثاني الاجابة على الزفة فان قال الزفة من حيث لا يكره في حجة سائر ان يستأجر من غيره

قد يكون حال الامور كذا
وان اطلقنا كذا لوجوب السنة
الاولى الا في فلتان سنة
ولا يرد في الاجابة في الزفة

فالحج ينسب لغيره الاستعداد وقال بعض الشافعية بطلان لو قال الحج عني لان الشافعية مع اشتراط مدين
بينما قد انقضى وقصارها لو سلم في فلتان سنة يستأجر من غيره لاجابة اثنائه ولو لم يرد في الاجابة في الزفة
يجوز ان يكون العمل الحج معلوما عند المتعاقدين وقت العقد لطلان العقد على الجبري فان علم احد العقد
بحث وان جهلاها او احدهما خلا من الاستعداد وعلى شرط تعين المقاتل الذي يجر منه الاجرة في الزفة
علا بالاصل في شافعي قولان هذا احدهما والثاني بشرط اختلاف الاختصاص في الزفة لا يكره لكونه علما
روى انما امره بالحج على طريق معين جاز له العدول عنه ولا يصح بطريقا ان ظهرهما ان المسافر على طريقين
لا يرد في اختلاف الاختصاص في الزفة لان العمل على مبيعات الجدة على العادى
والطريق الثالث من قبل القولين على جازين وفيه قاله طريقان لظهور قول القول الاول على اذ كان له طريق
واحد لم يقاتل واحد ودخل الثاني على اذ كان له طريقين عند المقاتل وكان يقتصر بينهما في
كما يعقوب في ذلك عرق وانما العمل على اذ كان الاستعداد لم يقاتل الثاني على ما اذا استأجر من غيره لاجابة اثنائه
لخروج التام وابتدأ لغيره في الزفة ولا يستأجر من غيره لاجابة اثنائه في الزفة وفيه حصل الاجابة من اى مبيعات كان فان
شطبنا تعين المقاتل وقت الاجابة بانها لا تكون منع الحج على المسافر لوجود الاذن وبطلان المقاتل اذا وقت
الاجابة في الزفة فلا يلزم بان لا يرد في الزفة ويقرن او يقرن لاختلاف الاجرة فيها **مسألة** بشرط في الزفة
الاجابة في الزفة لثبات النية على الوجه المستعبر بها في قولان حج عني فليس عليك فلو لم يرد في الاجابة في الزفة
المادة الا بالوعود للشافعي قولان احدهما لطلان لان العامل في مدين وثاني اجابة لاجابة اثنائه عند الاجابة
للمشقة والثاني الشفاعة فلا بد لان الجهاد لا يقع على كل واحد من الاجابة على كل واحد من الجهاد لاجابة اثنائه مع كون العمل
مجموعا في العلم بكون اول الجواز وعلى القول بفساد الجماع لا يرد في الزفة ان الشافعي قد افساد العقد لكون
الحج يقع عن المستأجر والمعامل لغيره التام لوجود الاذن وان هذا العقد لكونه كذا لكونه عني فليس عليك فلو لم يرد في الاجابة في الزفة
كذلك لطلان ان وهو جاز في هذا لان عدم تعين المأذون له كذا لكونه عني فليس عليك فلو لم يرد في الاجابة في الزفة
لا يلزم من حجته عني **مسألة** اذا استأجر من غيره لاجابة اثنائه ان يدين زمان العرفان بالوجه من مدين فلتان سنة
بشروط من المستأجر لان الجواز لا يفسد الا في طريق غير مقصود الزاد وثاني المقصود بالذات والحج وقد حصل
فما رواه حريز بن عبد الله في التجميع من الضاد في الزاد قال سئل عن رجل اعطى رجله اجرة على الحج عني فليس عليك فلو لم يرد في الاجابة في الزفة
فمعه من البصر قال لا بأس اذا تعين حج النساء كذا في حجة اذ عرفت هذا فانما يجب على الاجرة في التام
بين الطريقين ان كان ما سلكه لغيره لان المسافر قد اضطر بفساد اجرة الاجر من اجرة الا
فقد استأجر للاصغر لادبته بغيره في طريق التام ولواستأجر من غيره لاجابة اثنائه في ذلك الاضطرار
فحين هذا اذا رتب على من استأجر من غيره لاجابة اثنائه ان يدين زمان العرفان بالوجه من مدين فلتان سنة

ان يسلوك الاجرة فيكون في وقت الاقرب هذا الذي في التجميع المارة للثمن في الحج من المستاجر سواء سلكه الا
اما لاجل انما يستاجر على فعله اى بعضه اذا ثبت هذا فالقربان الزيادة تقتضى مساواة الطريقين
كان الاحرام من ميثاق واحد اما مع اختلاف الميثاقين لا في الميثاق واختلافهما في وقتا واما في وقتا
وتفاوتا لاجل بسبب تفاوتهما في الميثاق لا في الميثاق بل في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
فلو خالفنا ما سلكه ما سلكه المخرج من الطرق فاحصر المخرج في الموضعين **مسألة** اذا
استاجر الحج عن نفسه فاما ان يعرض الزمان اكله فان عنه وجب ان يكون الاجرة على عدة يتركها
بالاحرام في شهر الحج فان لم يتركه في السنة الاولى في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
واذا كان الاجرة من بيع منه الحج فخرج في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
وكان المستاجر لغيره من استجاره في السنة الاولى وبيع استجاره في وقتا واما في وقتا
اجابة بل لو جاز لاجل ان المستاجر في السنة الاولى في وقتا واما في وقتا
اسرها ينفع نفقات مقصود العتد وحقها لا ينفع كالزوائد الذي من عمله لا ينفع في الثاني القطع في
الشارة على القول بعدم الانقضاء يتقرر ان هذه الاجرة من المنسوب لغيره فله الميثاق في وقتا
لو انشأ في السنة الاولى في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
وان كان الاستجارة لغيره من ماله ففقد العتد لاجل ان المستاجر في وقتا واما في وقتا
فلا اشتغال باسره واما في وقتا واما في وقتا
بجسب المقصود وانما اذا استمرزها فكلها من اجلها واما في وقتا واما في وقتا
كان يخطو في فتح العتد فوفا فلا من الاجرة واما في وقتا واما في وقتا
سلا لاجل الحس لان الوصية مستحقة التقرب الى المعين ولو استاجر انسان لثمن من مال نفسه فلو كان عليه
فوق استجاره المنسوب لغيره فله الميثاق واما في وقتا واما في وقتا
خير واما في وقتا واما في وقتا
عامة او عام من حان يوم الاطلاق اذا الحج في السنة الاولى في وقتا واما في وقتا
والبر للستاجر في هذه الاجرة لاجل ان المستاجر في السنة الثانية كان امره صحيحا عن استجاره وقال
بعض الشافعية ان الميثاق العتد لم يفسد في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
القصص **مسألة** انما انما في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
لكل فليمنع من بيع الاجرام في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
ثم وجب اذا خاف نقصه من الاجرة لغيره في وقتا واما في وقتا واما في وقتا

فانعرف هذا فقوله اذا استاجر الحج فاما في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
عن المستاجر لغيره من نفسه ثم امره عن المستاجر بعد في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
امر من جوف مكة وقم الحج عن المستاجر يحكم الا ان كان يجوز ان يقال للمأذون في وقتا واما في وقتا
متعلق بالزمن لا بزمان الا ان حرمه في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
فكان الواجب عليه ان يحرم منه وقال ابو حنيفة اذا امره عن نفسه ثم حج عن المستاجر اجرام من مكروه
ان يرجع الى الميثاق لم يقطع فله من الامر بوجه التقرب الى الزمان في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
لانما اخل الاجرام بالزمن فلم يقطع امره وفي وقتا واما في وقتا واما في وقتا
اما الحج وحدها او تخرج على الميسر من هذا الاجارة والاحكام فان قلنا بالثاني وهو الاظهر عندنا
فتولان احدهما ان الساذ لا يجب له ههنا لان زوجه في الغرض منه حيث امره بالعرف من الميثاق
هذا فخرج الاجرة المساء على جهة منشاء من هذا الاجارة واحرام من الميثاق وعلى جهة منشاء من جوف
مكة فاذا كانت اجرة الجزاء من هذا الاجارة مائة واجرة الجهة الميثاق من مكروه حط من الاجرام
تخرجها رها واحراما حرمها بما يجب له لان الظاهر ان مقتضى ما يقتضيه الحج للزمن الا ان اراد ان يرجع
حرمه على هذا فخرج الاجرة المساء على جهة منشاء من هذا الاجارة واحرام من الميثاق وعلى جهة منشاء
منها ايضا احراما من مكروه فاذا كانت اجرة الاولى مائة واجرة الثانية حط من الاجرة المساء
وان قلنا ان الاجرة يقع في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
بما وعلى جهة من جوف مكة فاذا كانت اجرة الاولى خمسة واجرة الثانية درهمين حط من الاجرة
لانما استأجرها ولو جاز الميثاق بغير احرام ثم امره بالحج عن المستاجر لغيره الامانة وساقى الحلال
في ان الامانة هل تجزى لهم حتى لا يخطئ من الاجرة ام لا قال بعض الشافعية ان ذلك الحلال حلال
وان الخلاف في قدر المخطوط مخرج على القول في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
ويفرق بان ارتفق ههنا بالجواز في حرامه بالعرف لغيره **الشافعية** ان يعود الى الميثاق
بعد الفراغ من العرف واسر بالحج فان قلنا الاجرة في وقتا واما في وقتا واما في وقتا
السير احسبنا المستاجر من اجلة اجارة بتمامها وهو الاظهر عندهم وان فرضها عليها ولا يجب
المسافر ههنا فخرج الاجرة على جهة منشاء من هذا الاجارة واحرام من الميثاق وعلى جهة من
الميثاق من غير قطع مسافر ولو جازوه الميثاق بلا احرام لم امره بالحج عن المستاجر فان عاد
الى الميثاق واحرام منه عن المستاجر فلا شيء عليه ولا حط من الاجرة وان لم يرد عليه حط
بالجواز وهو لا يخطئ من الميثاق حتى لا يخطئ من الاجرة في وقتا واما في وقتا واما في وقتا

لعمري من حيث اكرم وان قل انما في
واحدة المسافة وزعت على خمسة من
بلدة الجارة واهلها من الميقات

فهل

شرع للجوار طهها المنع لانه نقص من العمل الذي استاجر له والذبح يحل في الله تعالى لا يطهر حتى الاوى
لوحى الحجر على سيد عتوك لانه نقصان من الجوار ومنهم من قطع القول الثاني على القول بعدم الجوار فقد
الخطوط على على الجارة في مقابلته العمل حدة او يوزع على السبق العمل جميعا ان قلنا بالاولى وزيحت الجارة
المسافة على حجة من الميقات وعلى حجة منها احوالها من حيث حرم الخلاف في اعتبار المسافة هذه اذا
اذا حرم يعمد من نفسه كانت هذه الصورة او لا لا اعتبار لانه لا يضر فيها الا غرض نفسه ثم لم يمان
في ان النظر الى الفرض وحدها المعتبر في ذلك ذكر السهولة والمرونة والاصح عندنا الثاني ولو سلمنا
عن طريق الميقات المتبعين الى طريق اخر سميّا من شرائع الميقات والاعتدال على هو المذهب عندنا
هذا كله في الميقات الشرعية انما اذاعت اوضاعا موصفا اخر فان كان اقرب اليك من الميقات الشرعية فهذا الشرع
مسند الجارة فانه لا يجوز ان يرد الميقات على الميقات بغير ضرورة ان كان بعد ذلك في الشئ من الميقات
لا يلزم ذلك لانه باطل والتحقيق ان نقول ان كان المسافر قد نذر الجوار قبل الميقات نذر او اوجبه
فاذا استاجر ذلك وجب على الجار الوفاء به وان لم يكن قد نذر لم يلزمه الجوار فلهذا اعرفت هذا فان
استاجر الجار من قبل الميقات الشرع وسوغه فلهذا نذر الجوار في الجوار في الجوار في الجوار
لذلك في الجار احداهما عدم الوجوب لان الدم موطأ بالمقات الواجب شرعا فلا يلحق به غيره وان الله
عز وجل قال الميقات المشرط للمقاتين مساقا للمساير والدم لا يحرق الاوى واظهره احداهما في
لا ينفذ وان كان حتى الاوى في الشائع هو الذي يحكمه ويتعلق به حقه فان قلنا بالاولى خط من
الجارة قطعاً وان قلنا بالثاني فحق حصول الجوار للجار وكذلك لزوم الدم بسبب تركه في الميقات
كالذي البيت وان لم يربب اليك كما يحظره الشريعة فيلزم من الجارة لانه لا ينفذ شيء
من العمل ولو شرط على الجار ان يحرقه في اقله قولنا في ان الدم وفي الجوار خلاف وكذا لو شرط على
بج ما شاع في الجار لانه لا ينفذ في مقتضى **مسألة** انواع الحج ثلاثة على ما يتبع وهو اخصها واولها
الزاد فلهذا ان التبع فرض من ناس من مكة لا يجوز لغيره الا مع الضرورة والقران والاخر فرض من كل
حاضرها لا يجوز لغيره الا مع الضرورة فلهذا فانما استاجر الحج عند وجهه بين احد الانواع
فانما امره بالحج فلهذا استعمل في احوالها ودم المستكلام لا يجوز من مقتضيات العقد كقولنا
انما ان يشترط على المسافر ان يذبح وانما الله الى القرن لا يجوز لغيره الا مع الضرورة وانما استاجر
ليزود ففرضه لوقته الجارة فلهذا الشئ من الله لا ينفذ الى الاضطرار في ما استوجبه في زيادة وانما
للقران ففرضه لوقته الجارة فلهذا الشئ من الله لا ينفذ الى الاضطرار في ما استوجبه في زيادة وانما
على المسافر جوار وان خالفه ففرضه لوقته الجارة فلهذا الشئ من الله لا ينفذ الى الاضطرار في ما استوجبه في زيادة وانما

مما من المسافر وان افرد لم يجز لانه لم يقبل استاجر فيروا لا الشافعي في الميقات فاستل جرح
القران على المسافر في اضع الوجوه لانه مقتضى الاصل الذي امره وكان القارن بنفسه والثاني على الآ
لان قلنا ان الميقات والدم من فقه فلي الاكل ولو لم يكن على الجوار فلهذا الجارة لا يجمع بين
الجارة وبين الجوار كما لا يشي المشاهدة وهي جرحية ولا موصوفة والجمع بين الجارة وبين الجوار
فاسد ولو كان المستاجر معسرا في الضوم يكون على الجوار ان بعض الضوم ينبغي ان يكون في الحج والدم
في الحج منها هو الجوار فلهذا بعضهم هو كما لا يجزى من الهدى والضوم جميعا وعلى الوجهين يستحق الجارة تمامها
وان عدل الى الاضطرار في الحج فلهذا لا ينبغي ان يفرق بين الجارة وبين الجارة وهو محمول عندنا
على ان اذا كانت الجارة على العين فانه لا يجوز ان يخرجه العمل فيها من الوقت المعين وان كانت في الميقات فلهذا
الميقات للمعروف فلا ينبغي ان يفرق بين الجارة وبين الجارة لان الجارة لا يفرق بين الجارة وبين الجارة
في الجارة الميقات للعموم وهل يخطئ من الجارة امره لاسمائه في الخلاف السابق وان عدل الى التفرقة
قال بعضهم ان كانت الجارة اجارة عين ليرجع الحج عن المسافر لوقته في وقت المعين وان كانت في
على الميقات فلهذا لا يخطئ من الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة
لنفاذ وجهين فان في القرن نقصان في الاضطرار من الميقات وفي التفرقة كما لا في الاضطرار
نقصان في الاجرام لوقته بعد جوار الميقات فلهذا الحكم كما لو استل في كون الدم على الجارة والميقات
لشاهية وجهان وقال بعضهم يجب على الجار ان يذبح الجارة من الميقات وعلى المسافر ان يذبح الجارة من الميقات
الذي امره بنفسه وتوابعه بالتمتع فاذا لا يفرق بين الجارة وبين الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة
مظن ان قدم العمرة وعطرها للحج الى الميقات فقد نذر الجارة وانما الجارة اجارة عين في
فيما لقول الوقت المعين للعمرة فلهذا يجب ان كان في الجارة على الميقات وعاد للعمرة الى الميقات
لم يلزم من وان لم يذبح فلهذا الجارة بالعمرة من الميقات وفي حقه من الجارة في الميقات السابق
وان قد نذر الجارة لانه احرم بالتكليف من الميقات وكان ما موطأ بالدم في الجارة من الميقات من موطأ
ان صرح الاضطرار فلا ينبغي ان يفرق بين الجارة وبين الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة
على المسافر لانه بما يقتضي الذبح على الجارة نقصان الاضطرار في الحج فلهذا الحكم كما لو استل في كون الدم على الجارة والميقات
وهو ما انتمع الماسر بالقران ولم يذبح بالقران فلهذا لا يفرق بين الجارة وبين الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة
واما الشاهية فلهذا ان كانت الجارة على العين فالعمرة لا يفرق بين الجارة وبين الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة
فقرن وان كانت في الميقات فلهذا الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة لان الجارة لا يخطئ من الجارة

عن المتاجر وهو المقصود فاشبه ما لا يفرقه إلا فرقته بعض الطريق ثم هرب الثاني ثم لا
 عمل بعض ما استوجبه فاستحق بقطعه من الاجرة كما لو اسحق جديا طرقت فحاط بعضه ثم اخذوا
 ٧ بها على القولين في انهم يجوز البناء على الحج ان قلنا لا فلا شيء له لانه المتاجر لم يتنفع بعلمه وان قلنا
 فله القسط وبعضهم يأنع في هذا البناء وقالوا للذين هنا استحق القسط والذين من القولين في انهم
 يتحق لهم المثلع وايضا فقد يوجب كثير من الشافعية الاستحقاق هنا وفي خلاف البناء الى ارجح المثلع بالانفاق
 توسط المثلث فيقال ان جوزنا البناء استحق الاجرة قطاس الاجرة والا فله المثلث وجعلنا الاستحقاق انه
 لا تقصير من الاجرة للمالك بسبق المتاجر في التواكب وجعلنا المثلع ان ما كان على المتاجر قد بقي له مكانا كما
 لم يعمل شيئا واذا قلنا استحق قطعا فالاجرة تقسط على الاعمال وحدها او عليها مع الترفه في ذلك وجعلنا
 ان المقصود الاجارة الشريفة اليها والاجرة نقابل المقصود الثاني وهو الاصل عند من الوشا
 باحكم المقاصد والتعريف الشريك منه في الاعمال فيبعدان لا يبقا بل يثنى ومنهم من قال بالانفاق في الشافعية
 ولكن ان قال استاجرنا الحج عرفنا القسط على الاصل ايضا ولو قال الحج عرف من بلد كذا فالقسط عليه
 معا ثم ان كانت الاجارة على المعين انقصت لانيه لو شرب الاجرة كما لو كان يبنى بنفسه وهل المتاجر
 ان يستاجر من يته فيه قولان مبنيان على القولين في جواز البناء ان جوزناه فله ذلك والا فلا وان كانت
 الاجارة على المالك فان لم يجز البناء فلو شرب الاجرة ان يستاجر من يجمع استوجبه موقوفه فان تمكنا
 منه في تلك السنة لبقاء الوقت فذاك والا فله المثلث لانيه وان جوزنا البناء فله ان يجمع الحج وان شاء
 الاجير بعد ما اخذ في السير قبل ان يحرم فالمقوله من ضيق القاضي في ما ذكره ان لا يستحق شيئا من
 الاجرة لانما يجب وتبين المقصود فاشبه ما لو قرب الاجير على البناء الا ان البناء من موضع الى موضع
 البناء ولم يبق شيئا فوفيه وجعلنا عليه ان يستحق قطاس الاجرة لان الاجرة في مقابل الشراء والعمل جميعا
 فانما يختلف باختلاف المسافات وحاصلها لو مات بعد اتمام الاركان وقبل الفرج من سائر الاعمال
 ان مات وقبها او لم يمت ولكن لم يجز البناء فغيره المثلث من مال الاجير في تركه من الاجرة للمالك
 الشاؤون ان جوزنا البناء فان كانت الاجارة على المعين انقصت ويجب رد قطاس الاجرة وحيثما
 المتاجر من يرى وبسب كلامه على الاجير ان كانت على المالك استاجر او ارش الاجير من يرى ويثبت لا
 حاج الى الاجرام لانها اعلان بعملائه بعد الخلقين ولا يلزم المثلث ولا ردعي من الاجرة **مسألة** لو
 صد الاجير بعض الطريق قال الشافعيان جميعا الله ان عليه ما اخذ بقدر نصيبه من الطريق
 التي يوقى فيها الحج الا ان بعض الموعود لا دار ما وجب عن نقول ان كانت الاجارة في المثلث وجبت على

لا جبر لانيه جازمة ثابته ولو لم يكن المتاجر من الاجارة وكانت الاجارة بأكملها لاجير وان كانت معينة
 فله ان يرجع عليه المثلث ولا يجبر على المتاجر من الاجارة في قضاء الحج ثانيا بل في دفع العقد استحقاقه
 وله ان يجبر الى ذلك **مسألة** لو احصل الاجير اداء ان يقلل بالحدود العموم لا يرفع ما فعله من
 المتاجر لان قصد الفعل له وقال بعض الشافعية يدفع عن المصداق ما عرف هذا ما لم على الاجير ولو اخذ
 اقام على امره حتى قاتل الحج يعرف ولا يستحق الاجرة على عمله قبل ذلك فانه يستحق به الاجرة عند وفاة الشافعية
 لو احصل الاجير فله المثلث كما لو احصل المالك لشيء فان عطل نفسه من دفع ما لزم وجب ان يقصر عن المتاجر
 كما لو مات اذ لم يبد من الاجير بقصد الثاني من الاجرة كما لو اوفده لآخر لم يحصل غرضه فعلى هذا ما لا
 على الاجير على الاول هو على المتاجر وفي استحقاقه شيئا من الاجرة للمالك في الموت وان عطل
 وادام على الامر حتى قاتل الحج فله المثلث كما لو اوفده لآخر لم يحصل غرضه فعلى هذا ما لا
 الغوات بغيره وان عطل نفسه من غير احصاء انقلب المالك الى الاجير ايضا كما في الانشاء
 لا شتر كما في الجواب لقضاء ولا شيء للاجير **مسألة** بشرط في الشاذية النابية من المورث بالثقة
 ثم ان كان لا يجرى لوجوه من القليل الى المثلث يحصل وجوه او مرفعة الى المثلث او لا بد من تحصيل
 الفعل للثوب ليقع له ويستحق له ان يذكر في الواقعة كلها المارء بمجان سلب في التخصيص الى اوتى
 فالوقت له ما يجبر على الذي يجمع من الرضا في الجدية في المواطن والمواقف وانما عدم وجوب القسط
 بذلك فلا يصلح المارء به حتى يرا عبد الشك من الصادق على التام في ان يجمع من الانسان بذكره
 جميع المواطن كلها قال ان شاء فصح ان شاء لم يفعل الله يعلم انه قد حج عنه ولكن بذكره عند الاجرة فاذا
 ذبحها وبجفت الا ان يرضى عند الاحرام ان يقول مارءه المولى عن الصادق على التام فالقولان في الجمل
 يجمع من اخيه او من ابية او من رجل من الناس هل ينفق له ان يتكلم بشي قال نعم يقول بعد ما يجرى للتم
 ما اصاب في سفره هذا من ثقب او شاة او يلاء او سبعة اخر فلا ينفق في قضاء **مسألة**
 اذا فعل الاجير شيئا لم يرضه ككفارة من عطفوا رات الاجير ان كانت الكفارة عليه ما له من التقير والقيام
 والتعبد بغير ذلك لانها عقوبة على ما يرضى عنه او حان في مقابل الاذرع من فاحش
 المالحى وجرى جرى الاجير اذا جنى على اناء فخره او جرحه بحيا الدار على الساتل
 ههنا **مسألة** قال الشيخ رحمه الله تعالى اذا اخذ الاجير حجة عن غيره لم يكن له ان يأخذ حجة لغيره
 حتى يرضى التي اخذها والتحقق ان نقول ان كانت الاجارة الاولى وهنت على المالك لانه لم يكن ان
 يوجر نفسه لغيره تلك السنة بعينها لان فعله ما استحق الاول فلا يجوز مرفه لغيره وان استاجر
 الاول مطلقا فان استاجر الثاني السنة الاولى فان قلنا باقتضاء الاطلاق التبعيل لمصلحة العقد

من وقت الوفا لا العمل لانه تمكنا لانفعال
 لم يفعل الله جبر لانيه من امره لم يفعل

فلا يجزئ له راما انعاده
لعمري فاقول الصادق
عليه السلام في من من
يبيع في بيعه ليلته

تقدريه وقت الحج اشهر او وقت الحج اشهر فخذف المضافة اقامه المضافة الى مقامه واذ انبت ان وقت الحج
تقدريه لمرامه عليك وقابض الصلوات ولقول الصادق عليه السلام من احرم الحج في غير اشهر الحج فليجعله حجة
وقال ذلك والثوب والمخيط ابو حنيفة واحمد بن حنبل يعمدان لمرامه واذ ابا علي على ارامه وقت الحج حراما فاما
يسئلونك عن الاطعمة فليجوز في كل ما كان على ارامه من جميع الاطعمة من غير ان يكون الاطعمة الاطعمة او
الحرام او في من جعلها الحج **مسألة** لا يفتقر الحرام الى ايام الحج باقل اشهر الحج ان امره في غيره العفة
لعمري المستوفى وهو احد قول الشافعي اجمالا ان الاحرام والعزك ومن كانا فاعتبره في غيره في اشهر الحج
يعتبره في غيره ولا ان يفتقر هذا بخلاف في قوله عليه السلام دخلت الحرم في حكمة وشبهها في غيره لا
يعتبر لمرامه قبل اشهر فكذا ما دخل في الحرم فليكون حجة الا في اشهر الحج ولا في غيره
لا يتم الحرم الا في غير اشهر الحج فليكون حجة كما لو طافه قال الشافعي ثانيا في قوله اذا احرمه يعرف
دعاؤه في الطواف والتسبيح والمخافة شال وجع من سفته فانه يكون حجة وقا انما اذا احرمه
في غير اشهر الحج ولا في غيره من احرام الحرم حتى دخلت الحرم صا ومفتحا واذ ابو حنيفة اذا كان باكثر ايام الحرم
اشهر الحج صا ومفتحا اذ دخلت عليه في غير اشهر الحج ولا في غيره فلا يفتقر اليها **مسألة** انما
يجوز في جميع ايام السنة بغير خلاف بين علماء الاصل والمأواه العام من رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة
في رمضان فله حجة واحدة على السلام في غيره في غيره القعدة واعتبرت ما بين من التعميم في حجة في
التي يوجعون فياس منى الى مكة ومن طرق العامه قول الصادق عليه السلام السنة اثنا عشر شهرا يعرف كل شهر
غيره ولا يابا عبادة طاعة في غيره فكذا من جنبها عبادة في غيره فكذا من جنبها عبادة في غيره فكذا من جنبها عبادة في غيره
مكروه فلو كانت اوقت اكلها جاز ان يفتقره الى الاوقات ليدرك احد الموقفين ثم يعتبره في غيره
بعد انما لم يكن وكان المايضة النفسا لومتها من غيرها عن الضل وانشاء احرام الحج فنقلت اجماعها الى الاوقات
واعترافهم لان التكليف منوط بالقدرة والمأواه جميل من الصادق عليه السلام قال ما من من المأواه
اذا قدمت كعبه في التوبة قال الشافعي في غيره فقامت حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
فغيره صيغها عرفا اذا عرفت هذا فلو علم على انها تظهر في غيره فقامت حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
تظهر في غيره فقامت حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
بالبيت يكون طهرها ليلته فكذا ان كانت تعلم انها تظهر في غيره فقامت حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
الثامن فلتقل **الحج الثاني** في المواقف والتفريق امير **الاول** تعيينها **مسألة** في المواقف
سنة فكذا جميع العلماء اذ قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
وقرن المنازل وتعلم روى العام من ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل المدينة

لا اهل الشام الحجة ولا اهل المدينة والمنازل لاهل اليمن طيلة الفجر ومن طين الى طين من غير اهل اليمن
كان يربط الحج والعمرة في كان دون من اهلهم وكذلك اهل مكة يربطون منها من طريق الحاشية لاهل الشام
من تمام الحج والعمرة ان طريق المواقف التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يخفى واما الاوقات فغير
فان وقت لاهل العراق ولربك يومين في عراق بطن العقيق من قبل اهل العراق ووقت لاهل اليمن يلزم
وقت لاهل الشام في قرن المنازل ووقت لاهل المغرب الحجة وعمره معه ووقت لاهل المدينة
فانطيفه ومن كان من غير ذلك في هذه المواقف ما يلزمه من وقتها من ايامها من اهل العراق فكذا في
على ان لو لم يكن من اوقات الحرم من الميقات كان ان حرم من العقيق واسخف الشافعي في ذلك
وان عدلوا واختلفوا في ثبوته قال العلماء انه ثبت بالنسب من النبي صلى الله عليه وآله وهو من اهل
البيت عليهم السلام وبه قال احمد واصحابه حجة لما رواه العام من ابن عباس قال وقت رسول الله
لاهل العراق ذات عرق ومن طريق الحاضر قول الصادق عليه السلام وقدا المأواه ثوب الخراف في الصحيح
عن العقيق وقت وقت رسول الله صلى الله عليه وآله او نحو صنعتها الناس فقال عليه السلام ان رسول الله
وقت لاهل المدينة الطيفه ووقت لاهل المغرب الحجة وعمره معه من ايامها من وقت لاهل اليمن
يلزم ووقت لاهل الشام في قرن المنازل ووقت لاهل بغداد العقيق وما الخراف وقال في زمانه ثبت قالا لا
اهل العراق كما لو لم يكن في الاطعمة فيه لاهلها ما لاهلها بانهم يسلمون او غير هذا الميقات من سبلات
مسألة من كان من غير دون الميقات فليقتل امه من ايام العام خلافا لما رواه فان اهل مكة
هو خطاه لما رواه العام من علي عليه السلام وابن مسعود وعمره في قوله تعالى الحج والعمرة لله قالوا
فانما انهم يهاجرون دورهم اهلهم عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله في كان دون من اهلهم من اهلهم
طريق العامه قول الصادق عليه السلام من كان من غير هذه المواقف ما يلزمه وقتها **مسألة**
مقاتل اهل المدينة الطيفه وهو من غير المواقف واهل من مكة ومن المدينة من غير
الحجة روى العام من جابر ان النبي صلى الله عليه وآله يقول لاهل المدينة من الميقات في العراق من
الحجة ومن طريق الحاضر ما رواه علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام قال لا احرام من مواقف مكة
رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينبغي لخاص ولا المعترفين بغير قبلها ولا بعدها وقت لاهل المدينة الطيفه
سبلات في الميقات وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله في حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
من الحجة ولا يخفى واما الحجة الا حجة كان الصادق عليه السلام حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
العقيق من اهل العراق وكل حجة حجة مفردة من ابن اسير حجة حجة مفردة ثم نعم حتى ظهر في حجة التعميم
غيره واعتبرت ذات عرق وروى العام من ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وقت لاهل المدينة العقيق

الذي قد وصل الله صلى الله عليه وآله فاجاب شيا من الماء والفتق فلا شيء عليه ولا يجوز ان يكون كذا
على هذا الاحرام **س** لو ترك الاحرام من الميقات عامدا مع اداء الفلك وجب عليه الرجوع
الى الميقات الاحرام منه مع المكث ولا تعلم في ذلك خلافا لان النبي صلى الله عليه وآله جعل الميقات على
الاحرام ومنع من الجوازها الا ان كان من قبل الفلك ولما روي العبدان ابا الشهابا يرون ريدا في
عباس يرون جوار الميقات فيخرجهم ومن طريق الفلك ما روي الحلي في الصحيح من الصادق عليه السلام قال
من دخل ترك الاحرام حتى دخل الحرم فقال يرجع الى ميقاته هل يلاذه الذي يخرجون منه فيخرجون من ذلك
فيخرجون من ذلك فان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج اذا عرفت هذا فلو لم يكن من الرجوع الى
الميقات وكان قد ترك الاحرام من الميقات عامدا متعمدا مع اداء الفلك بطلت به وبه قال سعيد
جبر لا ترك الاحرام من الميقات عامدا متعمدا فبطلت به كما لو ترك الوقوف بعرفة وقال العام جبر به
ويخرج من موضعه لما روي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال من ترك ذلك فليذهب دم وعنه
العمري لو قلنا بهما لم يجرى في موضع ترك عامدا فادركا على ما بينا ولو جازد
الميقات فذلك ما لم يجرى الا في الاول لست قد تجرى بحري الاختلال بالاحرام ولا فرق في بطلان الحج
بين ان يكون عدم التمسك من الرجوع من خوف وضيق الوقت **س** لو ترك الاحرام عامدا فقد
قلنا بجوب الرجوع فان رجع الى الميقات واحرم منه فلام عليه الرجوع بعد التمسك بشي من افلا
الحج كطواف القدوم مثلا او الوقوف او التمسك به فاعطا الحسن والحقي لان حرمان موضع لا اعتد
به وكذا ما ضله ومع الرجوع الى الميقات جفت احرامه واهل برادة التمسك به ولا يرجع الى الميقات
احرم منه فلا شيء عليه كما لو فعل شيئا من سائر الحج وقال الشافعي ان يرجع قبل التمسك فلا شيء عليه ان
جدا قدس وجب عليه لانه احرم من دون الميقات فيجب التمسك لكن رجوعه سقط لا يحصل في الميقات
عنه قبل التمسك بشي من افعال العبادة فلا يجب عليه التمسك كما لو احرمه انا اذا جاء بعد فعل شي من افعال
الحج فقد عاده وقد عتق احرامه لان الاحرام يتقدم افعال الحج وقد بينا ان ضله او اعتداه فلا شيء
وقال ابو حنيفة ان يرجع الى الميقات سقطت عنه التمسك وان لم يمسك لم يسقط وقال مالك يجب التمسك
به قال احمد وفروان المباركة ليعقل ابن عباس من ترك ذلك فليذهب دم وعنه كون حجته او العمدة او امر
هذا فلو لم يرجع مع قدرته بطل احرامه وحجته وقال الشافعي ان لم يكن من الرجوع جاز ان يجرى تركه
وجب التمسك وان لم يكن له عليه وجب الرجوع فان لم يرجع اثم وجب التمسك وعتق احرامه وقد بينا اطلاق
س لو ترك الميقات ناسيا او جاهلا او لا يربطه الفلك ثم حجته له عز وجب عليه الرجوع
الى الميقات وان شاء الاحرام منه مع القدوم ولا يكتفي للميقات بالمعقبات فان لم يكن احرم من موضعه

ولو احرم من موضعه مع امكان الرجوع لم يجز وقد افقنا اعماد على وجوب الرجوع لا يجوز ان يكون الميقات
لنا في الميقات الا في غير ذلك فقد افقنا احدا يضاف الى ان يكون على وجوب الرجوع لا يجوز ان يكون
من الايمان بالتمسك على الوجه المذكور به يكون واجبا في كل حال ولا يرد عليه الحلي عن الصادق عليه السلام
قال ايضا ليس يجب ان يخرج من الحرم حتى يدخل الحرم قال علي بن يقطين ان يفرج الميقات على وجهه قال يفرج
احرم من مكانه وان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج ثم لم يردس الى ابي الصباح الكا والصادق عليه السلام
عن رجل جليل ان يخرج حتى دخل الحرم كيف يصنع قال يخرج من الحرم ولا يخرج وقال مالك النوري والشافعي
وابو يوسف ويحمدون من موضعه لا يحصل من الميقات على وجهه كان الاحرام منه كالحج
في المكان والفتق ظاهر بقوله عليه السلام ومن كان من قبل الميقات قبل من اهل اذ عرفت هذا
فلو لم يكن من الرجوع الى الميقات وتكون من الخروج الى خارج الحرم وجب عليه اداءه بعد ان كان
في الصحيح من الصادق عليه السلام قال ايضا ليس يجب ان يخرج من الحرم منه الناس حتى يجمع
حتى ان يتركها فان رجع الى الوقت فغفرت له الحج قال يفرج من الحرم فخر منه ويجزى ذلك ولا يخرج
الى خارج الحرم يكون جامعا بين الحلق والحرم بخلاف ما لو احرم من موضعه مع المكث في الخروج ويترك
من الخروج احرم من موضعه احرم واجزاء اجزاء لا يجب عليه خلافا للشافعي فلا سم بعد ما قد بينا
وجب عليه الرجوع الى الميقات والاحرام منه مع المكث وان لم يكن احرم من موضعه ولا در عليه
عطا الله النوري ولا ذراعيه الحق واجاب ان لا يرا احرم من الموضع الذي وجب عليه الاحرام
ففيه المكث من كان من قبل الميقات وقال الشافعي يجب التمسك به من احرم من الميقات والتمسك به
فجاء الميقات من غير احرام لم يمسك به او تحرمه وتكفي من الحج وجب عليها الرجوع الى الميقات والاحرام منه
بذلك ان موضعه اقام عليه خلافا للشافعي فلو سم من الاحرام عند الميقات قال الشافعي رجوعه
جائز ان يوتره من الميقات فاذا زال المنع احرم من الموضع الذي اتمى اليه الفاعل ان مقتضى جرح
التمسك كسائر الاحرام فاما ان يتركه التمسك بعد اتمامه فلا يجوز له الا ان يترحمه ولو اتمى
باخره وشبهه سقطت الحج فلو اتمى من قبل الميقات من بعض احواله عن احواله التمسك في موضع الحج
فلم يستلحق في الموقف قال يفرج من رجل اذ عرفت هذا فان الاحرام بحجته بمعنى لو اتمى وكان عتقا
وجب عليه تمام الحج فان زال قبل الميقات اجزاء من حجة الاسلام وان زال بعد الرجوع عن حجة الاسلام
س لو ترك الميقات ناسيا او جاهلا او لا يربطه الفلك ثم حجته له عز وجب عليه الرجوع
وقلت عارضا الروضع آخر كان الميقات موضع الاخي وان انقل الاخي الى الشايع لا ان التمسك شق ذلك
الموضع فلا يربطه فخره وقد روي ان سعيد بن جبري روي رجلا يريد ان يجرى من ذات عرفه فاحذر

حتى الحصة من البيوت وقطع به الوادي وبقى بها المقام ثم قال هذه ذات عرق الاولى **مسألة**
 لو سلك طريقا لا يوجد الى شيء من المواقيت وقفا لعاصم من جهتها قالوا له وقت لاهل الطريق قال انما جبال
 طوبى لهم قالوا من المنازل قال فليسوا حليفين قال فوردت عرق فوردت عرق فوردت عرق فوردت عرق فوردت عرق فوردت عرق
 عرق ومن طريق الحاشية ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال من قام ليلة
 وهو يداي مضمومتين او نحوه ثم بدا له ان يخرج في غير طريق الذي بدأه اذ كان خذا الشجر مسيرة سنة ايام
 فليمر بها ولو عرف بمقامات المقاتل لم يدر ما هو عليه احتاط واحرم من بعد بحيث يتيقن انه لم
 يجاوز المقامات الا عرقا ولا يلزمه الاخر احيى يعلم انه قد جاوز المقامات على غفلة ذلك لان الاصل في
 الوجوب فلا يصح للشك لو اخرج من هذا الطريق لم يدر ما هو عليه احتاط واحرم من بعد بحيث يتيقن انه لم
 الا ان يعدم وجوب الرجوع لانه فعل ما كلف من اتباع الظن فكان عرقا ولو لم يدر طريق الرجوع
 ميما كما ولا حرجا قال بعض الجمهور يخرج من مواضع فاما اقل المواقيت وهو ذات عرق ويحتمل ان
 من ادنى الحل **مسألة** اهل كبريت من الحج من مكة والمدينة او في الحل من مكة او في الحل من مكة او في الحل من مكة
 او في كبريت من كل من ادى على ميقات كان سببا ناله ولا يعلم في ذلك خلافا وهذا انما يرجع الى الله عز وجل
 عبدا لقين بن ابي بكر بن عمر بن عيسى بن النعمان وكانت عركه واما في الاخر من الحل فيجمع بين ذلك وبين
 والحرم فانه لو اخرج من الحرم لجمع بينهما فلا بد ان افعال الحرم كلها في الحرم ولا بد ان افعال الحرم كلها في الحرم
 الاخر فيجمع بين الحرم والحرم ولا بد ان افعال الحرم كلها في الحرم ولا بد ان افعال الحرم كلها في الحرم
 شاء منها لان المقصود من الاحرام الجمع في التنازل بين الحرم والحرم ومن احرم وايزان من اعني في الحرم
 الحج من اهل مكة اهل الحل من المقامات فان لم يفعل فليخرج ولو احرم بالحرم من الحرم لم يضر خلافا
 للعاصم فانهم حوزوه واولوا على الحرم فتركوا الاحرام من المقامات ثم ان خرج الى الحل قبل الطواف ثم قام
 اجزاء لا يندفع جميع بين الحرم والحرم وان لم يخرج حتى قضى حرمه حتى اضاعه لم لا يندفع باكثرها في تمام
 افعال الحرم من مقاماتها وقد جرد وهذا قول في الحرم من المذاهب اهل الحل الى الحرم اهل الحل
 والقول الثاني لا يفتقر الى ذلك فكل من شرط الجمع بين الحرم والحرم لا يجمع بينهما وجوب هذا
 الطواف كعدمه وهو باق على احوال حتى يخرج الى الحل ثم يطوف عدة ذلك ليس له ان يخلو ذلك
 فليخرج **مسألة** من لا يريد التنازل لوجوبه للمقاتل فان لم يدر دخول الحرم بل اذ احاطت فيها ثلث
 من قبلها لا يلزمه الاخر احيى ولا شيء عليه ترك الاحرام لان النبي صلى الله عليه وآله ان هو اصابه
 به لم يدرين وكانوا يسيرون للجهد وعجزه فيرون بدعي الحليف فلا يجرمون ولا يرون بذلك بائنا لم يفتقر
 لعدم الاحرام لاحتل الرجوع الى المقامات والاحرام منه وهو قول الحق واحدى الزواجر من صراحة

وفي الاخر يخرج من موضعه ولا يفتقر احدا له قالوا لك والشورى والمناقص ابو يوسف عتقوا
 ان اراد دخول الحرم اما ان يتركها او ان يفرها فانما سئل لا **مسألة** من يدخل القنابل يباح لمن حوت
 او لم يتركها كذا كالحاشية والحطاب وقال الميوني ومن كانت له صيغة يتكبر في دخولها ويحرمها اليها لا
 احرم عليهم لان النبي صلى الله عليه وآله دخل مكة لا يركب الا على ما سئل عن ذلك اصابه كان في الجاه
 الاحرام من يتكبر في دخوله مستغفرا ولا يستلزم ان يكون عربيا في جميع زمانه وهذا قال الشافعي وسعد
 وقال ابو حنيفة لا يجوز لاحد دخول الحرم غير احرام الا من كان دون المقامات لا يتجاوز المقامات من الحرم
 فلم يخرج من احرام كبريت والشافعي استدل بان النبي صلى الله عليه وآله دخل مكة والحج من مكة وعاد من مكة
 اذ عرفت هذا فلو اراد هذا التنازل بعد جواز المقامات يجمع واحرم منه فان لم يكن احرم من هو
 وقالت العاصم من موضعه مطلقا **مسألة** من لا يكتف بالحج كالتنقيح والعبد والكا واذا سئل عن
 المقامات وبلغ القنابل او عقل العبد واراد الاحرام فانه يخرجون الى المقامات ويحرمون منه فان لم يكن
 احرم من موضعهم وقال العاصم من موضعهم لم يختلفوا في ان الشافعي على كل واحد من ذلك
 عطا مالك والشورى والاذني وادعي وادعي وادعي وادعي وقال العاصم لا يلام في التنازل والشافعي
 بلغ واما العبد فليخرج **مسألة** المكلف اذا دخل الحرم لا يجزئ كبريت ولا يجوز له ان يخرج من الحرم
 حرمه وبه قال ابو حنيفة وبعض اصحاب الشافعي فانه يجمع بين الاحرام والحرم من الحرم ولا ينافي لان احرام
 دخلا في الحرم ولا ينافي بين الاحرام والحرم من الحرم ولا ينافي بين الاحرام والحرم من الحرم ولا ينافي بين الاحرام والحرم من الحرم
 الاحرام ولو لم يكن واجبا لم يجب بهذا الدخول كما في البلدان اذا ثبت هذا فلو اراد هذا الاحرام بعد جواز
 المقامات يجمع فاحرم منه فان احرم من دونه مع القدرة لم يخرج ولو لم يكن احرم من موضعه **مسألة**
 فدخل الحرم من غير احرام من غير احرام وجب عليه الاحرام وجب عليه الاحرام وجب عليه الاحرام وجب عليه الاحرام
 بطل جهده ووجب عليه القضاء والشافعي وجب القضاء لانه اخل بركن من اركان الحج وجب عليه القضاء
 وقال ابو حنيفة يجب عليه ان ياتي بحجة او ذرة فان اتي بحجة الاسلام في سنة او سنة ذرة او ذرة اجزأه
 التخلل استحقاقا لان مدركه على المقامات مريتا الحرم موجب للاحرام فاذا اتيته به وجب قضاء كانه
 وقال احمد لا قضاء عليه لان الاحرام شرع للحجبة البعد فاذا اتيته به سقط كحجته المجد وليس بخدا
 شيخنا المجد بغير اجبة ولو تجاوزه المقامات وجب له من الحرم والحرم فانه لا قضاء عليه ولا يخلل
 التنازل والحرم ومن كان سائرا دون المقامات خارجا من الحرم لم يركب ذرة فدية الزمان والمركب
 الجاه والمقامات في الاحول الثلاثة السابقة لان موضعه ميقان فهو في حقه كالمواقيت الحقة وفي حق
 اذا تركه الاحرام من المقامات حاملا ثم وجب عليه الرجوع اليه والاحرام منه

فان لم يكن من التزويج جازية ولو تركها سببا او ماعلا وجب عليه الخروج مع القعدة فان لم يكن من التزويج
 ان لم يكن من التزويج المباح المهر وسواه حتى فوات الحج رجوعه الى الميثاق لا وقالنا لعالم بحرم من
 وابن جبر انفسا لانه تركه وكما من اركان الحج واجتنب العادة على ان ليس بركن باختلافنا ان لم يكن
 فلو كان ركن لم يثبت له كالموقوف والظواهر الملازمة مع وجوب الحج من سبقات ان يجوز من اداء
 من ينهي اليه ويجوز ان يجوز من اخره لوقوع الاعم عليه من سبب طريقا لا ينقض اذ هذه المواقيت في
 جواز الحج قد قلنا ان سبقاته حيث يحلها واحكامها ولو جازى سبقاتها فاعلمه هي الشافعية لا يجوز من
 الموضع المحاذي لا بعدها ولا قبله **مسألة** قدينا فيما قدم انواع الحج والها للشافعية وقولنا
 وان الاخذ بالاداء بالحج وحده من سبقاته ولو لم يفرغ من سبقاتها في حق الحاضر فكذلك لا يلزم العدة
 سبقات بله عند الشافعية عن اوجبه ان حلان يعود وطريق الاساءة لو لم يعد ولا لغيره عند الشافعية
 ان يجوز بالحج والعرة معا وبالحج الى الحج فيحصل العدة ايضا ويثبت الميثاق والمنع عندا ويثبت في
 بطوانين وسبعين ولو لم يرد بالبرء اولا ثم ادخل عليها الحج لم يخرجها لوقوع الشافعية ادخله في غير
 الحج فهو لغو وادخل العدة بها لوان ادخله عليها في غير الحج فان كان اسرا ما بالبرء قبل شهر الحج ثم اراد
 ادخال الحج عليها في الشهر لكونه قاربا فجهان احدها يجوز لانها لا يسل في الحج من وقت احرمه وقت
 احرام صالح الحج فعلى هذا انه ان جعله جمعا بعد دخول الشهر وان جعله قاربا والثاني لا يجوز لاننا
 الاحرام بطريق اسرا وكذلك لو ارتكب محظورا لا يلزمه لاحد من واحد فلو انعقد الحج وابدا الاحرام
 سابق على الشهر لا انعقد لاحرام الحج قبل شهره فعلى هذا لا يجوز ان يجعله جمعا وان كان اسرا في الشهر
 فان لم يخرج بعد العدة الطوائف جاز وصار قاربا لقصبة عايشة بالحاض وخافت قوت الحج فامرها التي هي
 بادخال الحج على العدة لغيره في ايام الحج وتوخر الطوائف الى ان تظهر وان شرع قبل او بعده لغيره
 العدة على ان لا يعمل من اعمال العدة فيقع ذلك العمل من العدة ولا ينصرف بعدها الى غيرها ولا انخاف
 التخلل من العدة فلا يلزم ادخال الاحرام عليه والتخلل جاز في نقصان وشبهه بما لو لم يثبت الاجرة
 الرجوع في العدة فانه لا يجوز لان التبعيد استباحة فلا يلزم على الذي يترى الى طريقه ولو اسره بالحج ثم ادخل
 العدة فلو ان العدة القديم وبه قال ابو حنيفة انه لا يجوز كادخال الحج على العدة والمهر وبه قال احمد والشافعية لان
 الحج اقوى من العدة لاخصاصا لوقوعه في الرمي والمبيت والتعصيف لا يدخل على القوي ان كان من القوي
 على التعصيف كان فرائض التكاح يدخل على فرائض الرمي والحيض ولو لم يكن لاختصاصها بها وفرائض الرمي
 لا يدخل على فرائض التكاح حتى لو اشترى بنتا مكحلة لم يحرمه وطهرها فان جوزه ادخال العدة على الحج فاني
 ممن يجوز لهم وجوه احدها يجوز ما لم يطفئ القعدة ولا يجوز بعد لانه لا يعمل من اعمال الحج وان لم يجز

وان خاف الفقد وما لزمات بالتمتع لا يجوز من فوات الحج وان لم يجز بما لطف به فان الوقوف اعظم احوال
 الحج وان لم يجز ان وقف ما لم يمتثل بين من اسباب التخلل من التزويج فلو لم يجز على القارن لان
 النبي صلى الله عليه وآله احدى من الزاوية بقرينة فرائض ودم القارن كدم الممتع لانها لا تكون
 بمحظورات الاحرام بين التمكن فالتكليف المقتضى او ان يكفى القارن وقال الله على القارن بدنه ولو لم
 التمتع للشافعية فانما التمتع فان تجوز بالبرء من سبقات بله وباني اعلمنا بمسألة الحج من سبقاته
 لتكتم من الاستقام بمحظورات الاحرام بها لحصول التخلل وهذا كما بينا وعلمنا ان كان قد
 ساقط على المحظورات من العدة بالبرء بالحج فاذا فرغ منه حل منها ما لم يجز من التمتع عندا في شهر
الاول ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام لقوله تعالى لا تدينون له ان احله حاضري المسجد الحرام للحج
 فيه ان الحاضر يكره سبقات الحج فالتكليف لا يكون بالتمتع واجبا سبقات **الثاني** ان تجوز العدة في شهر الحج
 احرم وفتح من اعلمها قبل الشهر الحج ثم لم يلزمه الدم لان الحج من بين الحج والعرة في وقت الحج فاشبهه التمتع
 لما لم يجز بهما لم يلزمه دم لان دم التمتع سوط من هبة المعنى بامر احدها ربح سبقات كاسبق والثالث
 العدة في الشهر الحج وكانوا لا يجوزون الحج والعرة في وقتا مكانا ويستكرون ذلك فوجد التمتع خصه
 اذا الغروب قد ربح قبله بانه لا يشرع عليه استدراك الاحرام ولو لم يكن الميثاق كالسبيل الى جهته فحرمه
 ويحلون ولو اسره بها قبل الشهر الحج والى جميع افعالها في الشهر الحج فحلها فلو كان احدها بالبرء لزمه فاذن الله
 لا يحصل الميثاق في الاضاحي المقصود هو الاحرام كما تعهد بها واصحابها لا يلزمه قال احمد في الحج
 بين التمكن في الشهر الحج التمتع احدا كان العدة عليها وقال الله ما حصل التخلل في الشهر الحج وجب الدم وقا
 ابو حنيفة اذا اذن بالتمتع في الشهر كان التمتع او اذا لم يجز من التمتع في هذه الصورة في وجوب
 درالاساءة للشافعية وجهان احدهما يجوز ان اسره بالحج من مكروه والميثاق واحتمل الاجرة في الشهر
 من ينهي الى الميثاق على قصد التملك وتجاوزا غير جرم وهذا قد اسره بملك وما فضل على القيد
الثاني ان يقع الحج والعرة في سنة واحدة فلو اشترى زوج في السنة القابلة فلا دم عليه واذا كان
 الى ان يجمع او يرجع وعاد الى التمتع انما جاز اذا احرم بالبرء جنة في وقتها وترك الاحرام بغيره من الميثاق
 مع حصوله بها في وقت الاحكام ولم يوجب هذه الشرايط الثلثة عند الشافعية **الرابع**
 ان لا يعود الى الميثاق كذا اذا اسره بالحج من جوف مكروه واستمر على فان عاد الى سبقاته التي انشا العدة
 منه واسره بالحج فلا دم عليه لانه لم يربح سبقاتا ولو يرجع الى سبقاته فذلك الميثاق واسره بملك الاحرام
 حلان المقصود قطع تلك المسافة بغيره ولو اسره من جوف مكروه عاد الى الميثاق عهرا في سبقات
 التمتع مثل الخلاف المذكور فيما اذا جاوز غير جرمه عاد الى غير جرمه ولو عاد الى سبقاته او لم يترك

المباقيات واجرمون كما اذا كان سبقات الحجة فعاد الى ان تعرف فوكا يعود الى تلك المباحيات التي اختلفت فيها
احدها لا وعلى الله ان لا يعود الى مباقيات ولا الى سبقاته والى الثاني نعم لا يجر من موضع ليس كونه
المسجل للمباحيات استقلت الشافعية اذهل بشرط وقوع التكثير عن شخص احدا من بعض
بشرط كذا بشرط وقوعا في سنة واحدة وقال لاكثر لا بشرط لان زجر المباح وتلك المباحيات لا يختلف هذا
في صدره فلا احد منها ان يكون اجراما من شخصين استاجر احدهما المباح والاخر العزم والمنازعة ان يكون اجراما
للعزم للمنازعة في جميع نفسه والمنازعة ان يكون اجراما للمباح فيعزم لشدة غم فيج من المستاجر فعلى قول لاكثر
يكون منضمات القمع على من يقع له المباح ويضفه على من يقع له العزم وفضل بعضهم فقال في الشافعية
الاولى فقال لا كان اذا نافي القمع فالتم عليها مضفان وان لم ياذن فمضى على الجبر وان اذن احدا
دون الاخر فالتم على الاذن والتصف على الجبر وانما في التوفيقين فان اذن له المستاجر
التم على الاخر فاما مضفان وانما في الشافعية في اشترط ان ينفذ القمع في الشافعية وجها واحدا
منه ان لا يشترط كما لا يشترط بنية القمع وهذا لانه منوط بغيره في وجه احد المباحين وذلك
لا يختلف بالنسبة وهدمها وانما في بشرط لا يصح بين عبادتين في وقت واحد ما يشبه المباح بين القمع
وهذه الشروط الستة معتق في لزوم المباح وهل يجر في نفس القمع فان بعض الشافعية نعم وانما يختلف في
كنايتها من صور الافراد وقال بعضهم لا وهو لا يجر عنهم وهذا اختلفوا في ان يصرح القمع والقرائن
من المكوفات بعضهم نعم وبه قاله قال بعضهم لا يصرح وبه قال يوضحه وعندنا في القمع ان يصرح
دون القمع **مسألة** دم القمع نكاح وبه قال يوضحه واهما لم يقله تعالى في الورد جعلها الكرم
شعائر الله لكم فيها حرمات ذكرها اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبا فكلوا منها واعلموا ان القمع والمباح
ما يخرج من الشعائر فالاولى لا يكون حراما الا بالكلية منها وقال الشافعية ان يجر من جرمه وقد ظهر ان لا
عرفت هذا فالتم في احوالهم ما لم يجر من مكره لزم المباح اجماعا فان في المباحيات واجرمون من لم يقطع عنه
التم عند علمنا ان لا يقطع وقال جميع العامة يقطع عنه المباح **مسألة** من حصل المباحات ولم يجر من
الاحرام لم يجر واحرمه من وليه وجبته ما يجنبه العزم وقد علموا ولا يجر من النساء الا ما يجر
الى المباحات غشقت واستمرت منه وتوكلنا صلوحة الاحرام وتجره القديان من غم اذا اراد المباح بهم كونه
ما يجنبه العزم ويفعل جميع ما يفعلون وانما فعلوا ما يجب فيه الكفاية كان على اوليائهم ان يكرهوا عنهم
ولو كان القمي لا يجر من التلبس ولا يجر من لبس عده وتلبس كذا بطريق به ويصل عنه اذا لم يجر ذلك
وان يجر من مقتضين وجب ان يذبح عنهم اذا كانوا اوصافا وكانوا كذا واجاز ان يجره بالانصاف
ان يوضحوا الموقفين معا ويحذفوا الشاهد كذا ويرى عنهم وساء عنهم في جميع ما يتولاه البالغ بنية

عنه

والاخر

وانا لم يجر عليهم حديث ولا يقدرون على الصلوات كان على التيمم ان يصوم عنهم **مسألة** الحجة
في حال العزم المباح الى المباح وفيه فصول **الاول** في الاحرام وفيه مطالب الاول في سبقاته
مقدومات الاحرام كمالها استحقة وانما الاحرام هو ترك من اركان الحج اذا اخل بهما بطلت حجته
المقدومات المستحقة على ما ياتي **مسألة** يفتن ان اراد القمع ان يفرغ من ربه او يجره من نفسه
وقد اقره ولا يجر من مباحات يخلق او يتعاضد حجة ويتأكد هذا في الجبر فان من مباحات
يكون قد تركها الاضطرار لاني عليه هو احتياذ الشيخ في بعض كتبه قال في بعض التوفيق اجراما
من مباحات وجب عليهم بهدقها اما التوفيق اياه معويذ من غار الحسن عن الصادق عليه السلام
قال الحج اثم معلومات مثوا له هذا القدر وذو الجبر في اوج وفيه من اذا نظر الى هذا في القمع
ومن اراد العزم وفرغ من غير الاصل عدم الوجوب باجتناب الشيخ رحمه الله براه جبره عن الصادق
قالا لبعض من منع خلقه ان يتركها ان كان جاهلا فليتركه وان عرفه فكذلك في قول التوفيق
بلايين ويوما فليتركه وان عرفه لك هذا للذين الذي يجرها المباح فان طردت
بغيره وهو محلي على ما اذا خلق بعد التبرع بالاحرام ويترك طرد السوال في من منع خلقه
بكره وهو ان يكون ما جبره بالاحرام ولا بأس بجبري في امره قمع الحجة في هذا في القمع **مسألة**
يجوز ان يبالغ المباحات في التطيف بازالة الشك وقطع الزمان وتعا لايط وقص الشارب فيقيم
الافطار وخلق العامة لان الاحرام يزيل الاحتياط فيفسد هذه الاشياء كلها لجمعه وانما الاحرام
يجمع خلق المذمة فيعلم الاطفا فاحسن له فيه قبله لا يحتاج اليه احرام فلا يترك منه قال
الصادق اذا التفتت الى بعض المواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله فانتعنا بطلت مواقيت
ما نك وقلم اختار لك وقص شاربك ولا يترك باي ذلك بدات ولو كان قد اطل قبل الاحرام اجراما
ما لم يجر من خمسة عشر يوما فان مضت احب له الاطالة والاضلال افضل للزوال **مسألة** يجره اذا
حصل المباحات واراد الاحرام ان يغسل اجماعا لان النبي صلى الله عليه وآله يجره لانه لا يجره
اجام بنت عبد بن قيس ان تغسل عنها الاحرام وما يجره ان تغسل عنها لانه لا يجره وهو صابر
رواه العامة ومن طريق الحنفية قال الصادق اذا التفتت الى بعض المواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله
وهذا الفصل ليس الجافي في قول كذا اهل العلم قال ابن المنذر رجع اهل العلم على ان الاحرام جاز في
افضل اذ لا يجره اجراما من الحسن انه قال اذا غسل العبد يغسل اذا ذكره وليس الا على المذمة
وليس في استحقاقه الرضا والمائة والضعف لا فرق بين القاصير والنساء غير ان مقتضى هذا
الفصل التطيف وقطع الزمان كونه لرفع اذا هاجس الناس عند اجتماعهم ولو كان على المباح

الحج

يستحق هذه تعميم الدين الجارية ونه الشفوع الظريف وهو خصا طواف الاصابع وافتتاح
المختار بعد الاحرام **مسألة** افضل اوقات الاحرام بعد زوال الشمس حبيب فريضة الظهر
اولا بعد الاذان ثم في الاحرام للمعدة قبل فريضة الظهر حيث يكون الاحرام حبيب صلوة الظهر وان
انقضى يكون الاحرام في وقت كان حيا لاكن افضل ان يكون الاحرام بعد صلوة فريضة
افضل لك بعد صلوة الظهر فان لم يكن وقت صلوة فريضة صليت ركعات وسوى بصلوة الاحرام
ويجوز في غيرها وان لم يكن من ذلك اجزاء ركعتان وينبغي ان يظل في الاولى منها بعد التوجه الى مكة
وفي الثانية للحد والمجد فاذا فرغ منها احرم بغيرها لما رواه الامامان النبي صلى الله عليه وآله في بوف الخيبر
كعبين ثم اسروهم من طريق الحامد والاشارة على السلام لاجل ان يلبس الحرام وهذا الاصل
عندنا في النقص من الملبس الصادق عليه السلام من احرام النبي صلى الله عليه وآله في اخذ ثوبه
وقال الصادق عليه السلام لا يكون احرام الا في وقت صلوة مكتوبة او فاذا دعا على السلام صلى الاحرام
ركعات حرة في غيرها اذا لم تكن صلوة الاحرام تعلقه جميع الاوقات وان كان له اوقات
الكره واخر اوجب من عندنا في الاوقات الكرهية وهو كغيره من كراهية الاحرام في
ذلك وهو كذا في كراهية المهور وتقديمه باخذ الاحرام على الغرض من المصنوع وقت المصنوع وذلك على
علم الاكفائه في الاستحرام **المطلب الثاني** وكيفيته **مسألة** الاحرام يشترط على وجوب نية على
الربوبية انشاء المسألة واجبات الاحرام ثلثة النية والنية والاربع وليس في الاحرام وينبغي للمخ
وصل الى الميقات وان يتم الطهارة واجازة من ثوبه وثقت بطهارة وطهارة الثوب ويجوز ان يمشي او يركب
وبعضه عند الاختيار للمنفعة ثم يمس ثوبا حراما او يركبها ويؤخر بالانزول ويعد بالمقول ثم يصلي ركعة
ركعات الاحرام او ركعتين فاذا فرغ من صلوة سجدة واحدة صلى على النبي صلى الله عليه وآله يدعها بالشفقة
فاذا فرغ من النية التي يقول لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والشكر والملك لله
لا شريك لك وقال الشيخ رحمه الله في كتابه لبك اللهم لبك لا شريك لك الحمد والشكر والملك لا شريك لك
ثم لا يزال يكرر التسمية حتى يمان بهن كذا ويصلي ركعة واحدة ثم يمس ثوبا حراما او يركبها ويؤخر
بعضه للمنفعة فان سبق ذكره والشفقة الواجبات يعلق بها ولا يركبها **مسألة** النية واجبة
الاحرام وشروطها اربع احرام لقوله تعالى وما لهما الا لعبد والله تعالى وحده
والاحرام عبادة لقوله صلى الله عليه وآله انما الاحرام الالباس وانما لكل امرئ ما نوى للشافعي قوله ان احرامها
والاخران الاحرام يستحق بالتكبير من غير نية ولزمه ما بينه وبينه ويجوز ان يقدم والواجبة التي ان يقدم
بغير نية اسرارها بغير نية من حج او حرة متفكرا الى الله تعالى وقد كمل به من تقع نية او كان اوله وقد

الربوبية والذنب وما يحرم له من حق الاسلام او غيرها ولو نوى الاحرام مطلقا ولو ذكر كاحرامه ولا ينعقد
احرامه وكان له صفة الى ان ياتى ان كان في اثر الحج لا ينعقد من غير نية ولو ادعى العار ان النبي صلى الله عليه وآله
خرج من المدينة لا يحج ولا يحرم ولا ينعقد من غير نية على الفضا وهو بين الشفاعة والذمة فاحرامه من كل
نعم اهل فريضة معه حرم ان يجعلها حرة ومن طريق الحامد رواه ابو يونس عن امير المؤمنين عليه السلام
قال ما رجعت من اليمن وحط على عليهما السلام قد احل لي ما احل النبي صلى الله عليه وآله مستقبلا ومحرما
على طاعتهما السلام فقال ما لم تات النافذة اكلت انت على فقال لا اهل الا كما حلال النبي صلى الله عليه وآله
فقال النبي صلى الله عليه وآله انك على احرامك على فانت تركت في حرمه وكان النبي صلى الله عليه وآله يركبها
فلم يركبها على السلام منها اربعين وثلاثين ولفسته ثا وثنتين ونحوها كلها يد ثم اخذ من كل ثوب ثوبا
في قدح اكلتها ونحوها من الارض فقال قد اكلنا الاكل منها جميعا ولم يصبها للزنا من جلدها ولا لجلدها
ولا فلاحها ولكن حرمت بها وكان على جليل السلام يفر على الخطاء ويقول من فكم على انا شريك
رسول الله صلى الله عليه وآله في حرمه من فكم شرا انا الذي حج رسول الله صلى الله عليه وآله حديدي
لان الاحرام لا ينعقد من غير نية من احرام سائر العبادات لا شرا يخرج منه بالصادق واذا قصد من حرمه ونطق
وعلم فريضة وقصص فريضة فجاز ان ينعقد مطلقا ولا يشترط نية مطلقا فان صرح الى صريح
وان صرح الى العزم صراحة ولما اتم الحرام فريضة من نية او فزان او اذ انصرف الى الوضوء في الحج
والعزم معا لم يصح عن اخلاف العلماء **فروع اول** لو عدته مطلقا قبل ان يركب النية لم ينعقد العزم لاجل
لا يصح لغرضها فاذا نذر بها **الثاني** لو كان عليه وجب او حرة واجبة واطلق الاحرام فالاحرام لا يصح
الطلاق اما وجب عليه **الثالث** يقع احرام الاحرام وهو من حرمه احرامه قال فان علم ما احرم به فلا
اعتدال احرامه ولو لم يعلم وتعدجه بغير نية قال الشيخ رحمه الله يقع احرامها للحج والعزم ولو
ان فلا ينعقد مطلقا وكان له صفة الى ان يركبها وكذا لو لم يعلم احرامه فلا ينعقد احرامه
علم احرامه **الرابع** لو بعين ثم شرع في الطواف قبل التكبير قال بعض العامة يستعد بها ونوى الحج
ويستعد هذا الطواف الطواف القديم ولا يصح من غير نية الى الطواف في في العزة فلا يقع بغير نية وطواف
القديم لا يحتاج الى التبرع بها جازا ويصح عدم اعتداده بطوافه لانه لا ينعقد في حج ولا عمره **مسألة**
فبين الاحرام اولى من طوافه قال الله الشافعي في احد قوله لا اذا عين علم ما هو مستحب
فيكون اول من علم العلم وقال الشافعي في اخره الاطلاق وفي الاثنى النبي صلى الله عليه وآله طلاق الاحرام
والزكاة وله الشافعي لا يعلو المراسل المرفة فكيف مع عتاقها للزكاة والاحرام في طوافه
ما احرم به **مسألة** واحرامه برك ثم نية غيره بين الحج والعزة اذا اراد من عليه حراما الله الشافعي

فقال عليه السلام حقوا لغزوكم
وغيركم في هذه دار واما
بشرافنا فليس من اهلنا
قالوا فماذا اخرجت من جنانك
فماذا يدق واسم حشيتك فاذا استقر
باب الارض ما يشاء انك اكلت
والفيل ان تقول ان الله لم يزل
لا يرضى عنك اكلت من اكل
والله اعلم بالصواب

مفتی محمد رفیع

اوحيث تنفق اوقافنا وضائق على او متفق جد او غير قاتنا ان يقول ان يحل حيث شئت فغير له ذلك
قال الشيخ رحمه الله تعالى لا يجوز للشرط ان يحل ان يجمع بينه الفحل الذي شرطه فيهما فلو
لعمول الامراء الجاهلي ولا صراط **سئل** ان يجمع بينه الفحل الذي شرطه فيهما فلو
لان رد التام واجبه بحيث اذا وقع من التخليص في كل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الله تعالى وهذا
لذلك كرك قبل في التفسير لا اذا تكرر من كل موضع شرع فيه ذكر الله تعالى شرع فيه ذكره
كالصلوة ولا اذا ان يحل من التخليص في كل صلوة مرة واحدة لا اخلاق الاخرى وبها الواحد يحصل الاشياء
ولو زاد كان في فضل كثير لقوم عليهم السلام واكثر من ذكر في المعاجز ولا اعرف لاحصائها في الاصل
يلو في غير ذلك الصلوة لكن تلك التخليص هي الصلوة الحسن البصري هذه التخليص في كل صلاة
وعطاء ابن السائب الشافعي ابو ثور واحد ابن المذنب واحدا لراى كرهه مالك والاصل عدمه
ويكره للحر لجا من يادى عليه بل يقول له يا سعد للزوايا انا ان يكون الحمد كرا لا في غيرهما
قال شبيب بن عتيق اخذت من كرا فقدم معناه ان من كرا جعل الحمد لله على كل حال من فتح فمنا التوبة
اي تلك لهذا التخليص **قال الشيخ** في قولنا الاحكام وهو فيمن عجزت ويكرهات فالتحريم
شيئا والكرهات عشرة ما في تفصيلها في ما بحث **المبحث الاول** في صيد البر في الحرم وكذا في صيد
الحرم صيد الحرم بالنقش الاجماع قال الله تعالى حرره عليكم صيد البر ما رمت حرما وقال تعالى لا تقتلوا الصيد
وانتم حرره وروى النعمان بن عتيق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم فرغ من هذا الجبل حرره الله
يوم خلق السموات والارض فهو حرره يوم خلق الله الى يوم القيامة وانه لم يحل الفناء فيه لاحد حتى لم يحل
الا ساعد من هذا يوم حرره بمره الله الى يوم القيامة ولا يكره الفناء فيه لاحد حتى لم يحل
فان يوم حرره بمره الله الى يوم القيامة لا يكره الفناء فيه لاحد حتى لم يحل
من عرفها فقال العباس بن رسول الله الا اخر فان قبضتم ويوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
ومن طريق الماشي قوله الصادق عليه السلام واجتنب احرامك صيدا البركة ولا تأكل مما صاده غيره ولا
الي فصيد به وقد اجمع المسلمون كذا في صيد البر في الحرم لا في الحرم الا في الحرم لا في الحرم
المحرم ان الغنم وفيه اجمع فلهذا ان يكون ما بحثنا من هذا **سئل** وصيد البر حرر على الحرم
اصطفايا واكلا وقتلا وشاة ولا لا ولا فلاحا وكذا فلاحا بغيره باجماع العلماء للصحاح الاجماع قال
تعالى حرره عليكم صيد البر ما رمت حرما وحرره العيون يستلزم حرره جميع المنافع المتعددة فيها وما رده العا
في حديث ابي قتادة ما صاده الحارث بن ابي ربيعة قال النبي صلى الله عليه وآله هل فيكم احد لم يحرر
يحل عليه ان يشار اليها وهو يدعي على تعلق الله بالحرم والاشياء ومن طريق الصادق عليه السلام

واجتنبه احرامك صيدا البركة ولا تأكل مما صاده غيره ولا تشار اليه فصيد وقال عليه السلام الحرم لا يحرر
الصيد فان كان على فعله الفداء ولا يتسبب له الحرم عليه كعبه الاخرى اذا قتلها فلا فرق بين
تكون الاشياء والاشياء لا تصاد من الحرم الى الحرم ولا للحل **سئل** لا يجوز تشارك الحرم والحل
في الصيد فان شاركه في كل منهما فلا كمالا وكذا لو اشترك جماعة في قتل صيد من كل منهم قتل كمالا به
قال ابو جعفر ومالك لا يقتل الصيد لان عبد الرحمن بن الحجاج سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل
اصاب اسيدا للجزاء بينهما اربع على كل منهما جزاء قال لا يلزمهما جميعا بحري كل واحد منهما الصيد ولا تشارك
في حرره ومضون فكان على كل واحد منهما جزاء كما لو اشترك جماعة في قتل سلم وجب على كل واحد منهما
كفارة كاملة وقال الشافعي واحد يجب قتل واحدة على الجميع لان المقتول واحد فقتلوا في كل واحد
وقتل صيد حرره الاصل يمنع ولا يحل الحرم الا على الصيد حتى فان في حديث ابي قتادة م روي
الشرط والشرع فقلت لهم ناولوني في الشرط والشرع قالوا والله لا نكتبك عليه وهو يدعي انهم اعتقدوا في
الاعانة والتولي على الله صلى الله عليه وآله اقرهم على ذلك ولا تاعانه على حرره كما لا تاعانه على قتل المسلم ولو اشرط
في حرره حرره في قتل صيد فان كان في الحرم فلا في الحرم والحل وعلى الحرم فلا كمال خلافا للشافعي فانه
قال يحرر على صيد الفداء ولا يشرى على الفداء ان كان في الحرم وعلى الحرم نصف القيمة وعلى الحرم حررا
ونصف القيمة على الاخرى **سئل** قد ثبت انه يحرم على الحرم الفداء على الصيد وان كان للذبح
حراما او يحرم وكذا يحرم على الحلال الا لا يلزم الفداء في الحرم فلو لم يلزم الحلال يحرم على صيد فقتله وجب الجزاء
على الحرم ولما الدال فان كان في الحرم لا يشرى ولا يشرى عليه وان كان الصيد في يد او يكره لا يقتله
ويكره لا يقتله ويكره على شئ فكيف لا لا لا وان كان في الحرم يعلق عليه الضمان ايضا لا تاعانه على
الحرم ولو لم يلزم الحلال لا على صيد فقتله الحلال فان كان الصيد في يد الحرم وجب الجزاء لا يقتله
واجب عليه من يلزم الحفظ يلزم الضمان اذا تعلق الحفظ كما لو كان الموضع الشارقي في الحرم فانه يكره
في يد فان كان الصيد في الحرم يعلق الضمان على كل من اكله وان كان في الحرم وجب على الدال سواء كانت
الا لخرقة لولا ما اراد الحلال في الصيد وظاهره ولا يخفى على القائل لا يحل له ان يشرى على صيد
وابن حبان عطاء ويجهاد وصحى واحد واصحاب الراعي قال الشافعي لا يشرى على الدال كما لو كان رجل
على قتل انسان لا كفارة على الدال لا على القاتل لا يحل له ان يشرى على الدال وقال ابو جعفر ان كانت القاتل
ظاهرة فلا جزاء على الدال وان كانت خفية وجب الجزاء عليه وسلم في صيد الحرم لا في الحرم لا في الحرم
ان الجزاء يلزم الدال لا القاتل بينهما **سئل** لو دله على صيد فقتله وجب على كل واحد منهما
فان كمال عند علمائنا وبه قال الشعبي وسعيد بن جبير واصحاب الراعي لان كل واحد منهما فعل في الصيد

الصيد

الضمان

انما سميت كيف يصنع به قال علي بن محمد ويصنع به كما يصنع بالحلا غير ان لا يقرب طبيا **الحال الثاني**
 الادهان **سنة** الذين صلبان طبخ في طبخ الطيب المنفرد الورق واليوز والمان وما في معناه
 ولا خلاف ان فيه الفدرة على ان يجر استعماله وانما غير الطيب مثل الشرج والزيد والبنج وغير ذلك
 قال الشيخ رحمه الله ولا يجوز الادهان به على وجه واحد وجوب الكثرة بالادهان فليس عرفه بنص
 ولا اصل له في ذلك فانه قد اختلف الناس في اربعة مذاهب فقال ابو حنيفة فيه الفدرة على كل حال
 الا ان يداوى به جرح او شقوق يجله قال الحسن بن صالح بن حي لا يفر في الجراح قال الشافعي في
 في الامور الطبية ولا يفر بها عندها ما في من تجبل الشعر وتزنيه والحرم من تحتها المشاة
 وليكن اقبح لو اصنع فدهن يسا او دهن قد فسد فلا يفر به عنه ولا يفر به في شدة الجرح
 معقوق الرأس في جرحه ولو كان في الشعر يفر به في الشعر ولو كان في الشعر يفر به في الشعر
 فيه الفدرة وان كان في الجرح يفر به في الجرح ولو كان في الجرح يفر به في الجرح
 العام من ان يجر ان يفر به في الجرح ولو كان في الجرح يفر به في الجرح
 كرهن الورق والمنقوع والبنج وغير ذلك الادهان به وبه قال الا في الجرح وهو كماله في الجرح
 الراي الادهان به في المنقوع قال الشافعي ليس بطيب هو غلط لا يفر به في الجرح بقصد الجرح
 طبيا كما في الورق واقاما لا طبيا فركا زيت والشرج والبنج ودهن المان الشافعي المنقوع
 عند علمائنا في الادهان به بعد الاحرام اختيارا وذهب العامة الى جوازها قال ابن المنذر يجمع علم
 العلم على ان الجرح من يدهن به في الشرج والزيت والبنج ونقل بعض العامة جواز ذلك من ان يفر
 او دهن الاسود بن يرين وعطاف الصفا وغيرهم في العطاف والادوية الشافعي ابو ثور وحماد في
 واصحابنا لا يفر به في الجرح من يدهن به في الجرح ولو كان في الجرح يفر به في الجرح
 على ما سمعنا في الرواية وفيما ذكرنا من عدمه في الراي فانه قد اختلف في الشعر لما رواه العامة
 عنه في صريح وهو جرح في الرأس فانه قد اختلف في الشعر لما رواه العامة
 عاهدان تروا في فعل الكراهة من طريق الخاصر في الصادق عليه السلام ولا يفر به في الشعر ولا في
 في احرامه قال علي بن ابي طالب وادهن ما شئت من الدهن من زبد النخلة فاذا احرمت ففترجهم عليه
 ولو ادهن بالدهن الطيب قبل الاحرام فان كانت اليد ترقى لم يجد الاحرام ففترجها ولو دهن في
 لم يجد الاحرام لو ادهن قبله بالدهن الطيب فاجازها **سنة** لو اضطر الى استعمال الادهان
 حال الاحرام جاز له استعماله في الفدرة لما رواه الشيخ في الصحيحين معاوية بن عمار في جرحه كانت به
 فربحه فداها به من ينفع قال ان كان فعليه بها لئلا يضره ما يسكن وان كان قد فعله لم يضره

من يفر به يجوز استعماله بالدهن طيب بعد الاحرام اضطرارا اجازة ولا يفر به لاصلا للبراءة فلو ادهن
 من سائر الدهن الصحيح الصادق عليه السلام قال اذا خرج بالجرع او بالخطيئة دليلا به لم يضر
الحال الثالث الاكفال بما في طبخ **سنة** يجمع علماء على انه لا يجوز التحريم لا يكفل فيه
 طيب ولو كان رجلا او امرأة لان النبي صلى الله عليه وآله حرم استعمال الطيب وهو قول كل من حرم استعمال
 الطيب يجره الفدرة كما في الطيب لقول الصادق عليه السلام لا يكفل الجرح عينه بكل فدره
 ويكفلها اكفال فارسي اذا عرفت هذا فلا يجوز ان يكفل للزينة لما رواه معاوية بن عمار في الصحيحين الصادق
 قال لا بأس ان يكفل في الجرح من غير ما في الجرح في طيب يوجد عينا للزينة فلا **سنة** لا يجوز التحريم
 يكفل بالسود سو كان رجلا او امرأة الاخذ بالضرورة ويجوز لها ان يكفل بما عداها من الاكفال الا
 اذا كان في طيب لا يجوز صلبا او دهن قال الشافعي قال ابو حنيفة يجوز الاكفال بما في طيب كونه عطاف
 الصبي ويجاز له الاكفال بالادوية في الجرح من غير ما في الجرح في طيب كونه عطاف
 ان يكفل الجرح من يجره في عينه بالادوية وغيره من اجازة الاكفال الجرح لم يرد به الزينة قبل الزينة
 والنساء قال نعم لا على الخلع من الاسود كالاخذ وشبهه ما رواه العامة ان عليا عليه السلام قدم من اليمن
 فوجد فطر طيبا التلثم من حلقه فلبسها باصبعها وكفلت فأكفرت له عليها فقلت لا افرق هذا فقال
 النبي صلى الله عليه وآله صدقت صدقت ومن طريق الخاصر في الصادق عليه السلام لا يكفل الجرح المدة
 للزمان بالاكفال لاجل ان لا يفر به في الجرح ولو كان في الجرح يفر به في الجرح
 لو اكفل الجرح المدة لا يفر به في الجرح ولا يفر به في الجرح ولا يفر به في الجرح
 عن معارض من يفر به في الجرح قال الشافعي ان هذا فلا اعلم عليها فيه فدره بنج ولا خلاف في ذلك
 مع الضرورة ولا يجوز الاكفال بما في الفدرة لقول الصادق عليه السلام يكفل المدة بالاكفال كماله الاكفال
 اسود للزينة وقال الصادق عليه السلام لا يكفل المدة الجرح بالسود ان التولد زينة وهو يدل على التعليق في طيب
 بطراد ما قال الشافعي يجوز الاكفال بما في طيب في جرحه وما لا طيب في جرحه الاكفال في طيبه المدة
 قوله لا يفر به في الجرح من يفر به في الجرح من يفر به في الجرح من يفر به في الجرح
 كالاخذ كماله الاكفال المدة الاكفال المدة اخذت علماء في جرحه في النظر في المدة على
 الجرح فقال بعضهم بالتحريم وبعضهم بالاكفال واوضح الاخذ بما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وآله قال
 الجرح الاكفال الجرح في اخوان الله ياهي اهل عرفة ما يتيك فيه يقول بالاكفال في النظر في المدة في المدة
 شفا غير اصابه من ومن طريق الخاصر ما رواه العامة في الصحيحين الصادق قال لا ينظر في المدة للزينة
 واصلح الاخرون باصا لدا لا باخذ وقال احمد لا ينظر في المدة لدا لا ينظر في المدة لدا لا ينظر في المدة

فصل دوم

نَعَالَ بُولَانَه م

6

او الطعام يصح ما قبله من الطعام او قبله الشاة على الخالق ولا يرجع بازاءه لان المدبر على الخير وهو مستحق
وان هذا لا يتصور فوجبان اظهرها لا على الثاني بل يرجع وجبان اظهرها بلائذ امارة من طعمه لان من حق
مقابلين والى ما يرجع به لوفى بالهدى او الاظهار قد اذبح قلنا يرجع بعد الاذبح في ارض الوجبان
والباقي ان كان ياخذ منه ثم يخرج وهل الخالق ان يذبح على هذا القول اما بالقصور فلا لا يتصور ولا يتصور
بغيره ولا يتصور فقم ولكن باذن الخلق لان في العدم معنى القرب فلا بد من شيء من وجبت عليه ان يكون
ولا معنى عليه لا كرها لكنه سكت عن الخلق ولم يمتعه منه فقولان احدهما ان الحكم كان دائما لان الحكم
ليس له فان التكون على خلاف الحال لا يكون امرا بالاحكام انما كانا لا يكون بل هو لان الشريعة كانت
عنده او كما نرى وعلى التقديرين يجب الرفع عنه ولو اسرنا لولا لا يتصور شرع حرام وهو قائم في العدم
عند الشافعي ان دفعه من الخالق الحلال وان عرفه بغيره اجمع الوجبان وهذه الدعوى كلها ساقطة عندنا
لان الحلال لا يكون على غير هذا واما الخلق فان كان الخلق يذبحه ضمن والاولا **الحال**
القلم اجمع فقها الامصار كما فعل ان الحرام من من قصر لقائه مع الاختيار لا اذالة
بغيره به ثم قال ان الشريعة لما رآه الشيخ من عارضه في الحسن على التلزم قال ان الشريعة
فمن ان يقلم الظواهر قال فقال بغيرها قال قلت انها طاول قال ان كانت قلت ان رجلا افتاء بان يقلمها
وان يقتل ويصدا حرامه ففعل قال عليم واعلم ان طوائفنا اقصوا على ان من قلمه بغيره باقتناعه فادى صبه
كان على المذنب من شاة هذه الزواجر اذ انبت هذا فليس الحكم بخصوصا بالقلم بل يطلق الا اذا انا تال
للتقريب والتوفيق في العلم الحكم القطع ولو قطع به او اصبه وعلمها القفر فلا يذبح لان القفر
تابع غير مقصود بالاجابة **سبل** لو احتاج المداواة فبذ ولا يكفر الا بقصر الطهارة جاز ذلك
وجبت التقدير بخلاف البعض العادة لا اذالة ما منع من ازالة التقدير في جرحه فكان كالوعلق راسه
القل والمداواة معا وبين عارفي القصص الصادق على التلزم قال ان من الرسل المحرم طول الظواهر
لا يفتقر شيئا منها ان استطاع فان كانت فذبت بعضها ويطعم مكان كل قطعة من طعام **سبل**
لو اذال بعض القطر فمعلق به ما يعلق بالقطر جميعه لا بد بعض من جملة مضمونه وكان الواجب بعض شدة ما
يكون كاحدا لشرا جميعا ولو اخل من بعض جوانب القطر لا بدت عارضا فبذ فيه ما في القطر قال
الشافعي ان قلنا بجبة القطر الواحد ثم اذرحهم فواجر غير ما يقتضيه الحاشان قلنا بجبة
فلا يسبيل في بعضه **سبل** لو انك قطرت وكان ازالته بالخالق بين العلم الا انه يؤذيه ويؤلمه فبذ
لا ازالته كالشعر انابت في حية والصيد الضال عليه وهل يجب فيه التقدير اشكال فيها من اصابه
الذي فاشبهته للصيد الضال من الزواجر القصص الصادق على التلزم وقدر ما معا وبين عارفين

الحرم يقول الظاهر الى ان ينكر بعضها فذبت بقصتها ويطعم مكان كل قطعة من طعام لان العلم بالزواجر
ووضع الحكم وخاصة لو كان عليه عند قومه على ما تقدم من الاشكال ان لو ازال منه ما يقره في تركه فبذ
به القطر لا ازاله البعض القطر ليداء من غير علم فوجب عقابه وكذا لو ازاله **الحال**
اخراج الامر **سبل** اختلف علماءنا في جواز الجواز للظهور احتياقا فنع منه المفيدة وابن ادريس به قال
ماله كان الحسن البصري يرى في الجواز وما واخا ان ابن ابي بويه الجواز وهو اكمل الحامد والشيخ في قولنا
العبد باراد الحسن الضيق من الصادق عن الحرم يحكم قال ١٧٢ ان يتخلف على نفسه التقدير لا يقطع
الصدق وقال اذا اذال الله فلا بأس به ويحتمل لا يقطع الشعر اجمع الجوزون باراد العاصم ابن عباس به
ان النبي صلى الله عليه وآله اجمعه وهو محرم في راسه ومن طريق الحاشية قول الصادق لا بأس من يجتنب الظهور
ما لم يعلق او يقطع الشعر مما يحتمل على الاحتياج اليه جميعا بين الاول **سبل** يجوز الجواز
ودعوا الجواز وكان الفصل بخلاف ذلك فبذ في راسه وكذا يجوز قطع العنق والخصية والحناجر
فبذ في راسه ولو احتاج في الجواز الى قطع شعره فبذ في راسه العاصم عن النبي صلى الله عليه وآله اجمعه
مكة وهو محرم بشرط راسه ومن ضرورة ذلك قطع الشعر من طريق الحاشية باراد به ان ابن جبر
احاطيل بن عمار عن الحسن بن عمار قال لا بأس ان كان احدكم محتاجا الى الجواز
فلا بأس به ولا يذبحه ولا يذبحه على الموصى اذ احق ولا يذبحه ان ازال الشعر اجمع لصل الفل فكذلك اذا عرفت
هنا فان التقدير واجبة عليه قال الشافعي ابو حنيفة ومالك احمد وابو ثور وابن المنذر يقولون فبذ
فمن كان مكم حيا اوبه اذ من راسه فبذ من حيا او صلة او نسل ولا حلقه ولا الزرع فبذ
الكفارة كما لو حلقه لا لا لقله وقال ابو يوسف ومحمد يفتقر بشئ **سبل** يجوز المحرم ان يقطع شعره
يشق للمقل اذا احتاج الى ذلك ولا يذبحه على راسه العاصم عن النبي صلى الله عليه وآله اجمعه وهو
من طريق الحاشية رواية معينة بن عمار القصص الصادق قال ان من الرسل المحرم بغيره بغيره
فقال لا بأس به ويحتمل ما روي عن الصادق قال اذا حرق بالظهور الجواز والذبح فبذ
وبت ادريس ولا يذبحه الجواز ولا يستقيم فما كان سابقا كشرها اذله ويجوز ان يقطع صرته مع الحاشية
اليلانها وليس بضره كان سابقا كشرها اذله ولما راد الحسن الضيق انما الصادق على التلزم عن الحرم
بغيره بغيره يتلقه قال لم لا بأس به ولو لم يفتقر الى قطع راسه عليم **سبل** لا بد لك المحرم جسد بعض
للا بد منه او يقطع شعره وكذا لا يقطع شعره سوا ذلك لا يذبحه فله ولا يكفر فبذ في راسه وهو
يسقط من شعره شئ مما روى معا وبين عارفي القصص الصادق عن الحرم كيف يحكم راسه لا يذبحه
ما روى او يقطع الشعر من الخلق في القصص الصادق قال ان من الرسل المحرم ان يذبحه ولا يذبحه

قول

من المومنين **مسئله** بعض الحكماء في الكبر وسعة العلم والشمس بشاره والحشيش بريقه والغصن لونه
الشافي احدها رواه العائنه ابن عمار انه قال ان الله عز وجل خلقه في الدنيا والدار الآخرة والدار الآخرة
التي هي الضعوه ومن طريق الخضر قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا كان في الارض لم يخلق من تحت يديه ولا من فوقه
ولا من خلفه ولا من امامه ولا من يمينه ولا من شماله ولا من يمينه ولا من شماله ولا من يمينه ولا من شماله
فيه فاشبهه الخضر ليس بغيره لا احد نوعه بل هو الاخرة فكان فيه مقتضى القصد والوقوع غضا
حاشا لصادق حقه فالوجه بقاء الانسان لانه اذا خلد في الدنيا لم يدر ما في الآخرة من الخير والشر في الدنيا والآخرة
وقال بعض الشافعية في القدر المصنوع ان الله ان يخلق في الدنيا من سعة الكبر فان الشافعية في الدنيا سعة
صغيرة لاهل البراءة وان اسم الضعوه يتناول ما ليس بكبير **مسئله** حد ظهر الذي لا يحل الضعوه في
قطع شجرة بريد في بريد لاداره في الضعوه عن البقرة على السلام قال عمت يقول حرمة بريد في بريد
ان يحل قتله ومعض شجره الا الاخر او جسد غيره وحرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يذبحه الا بغيره
صيدها وحرمة ما يحل بريدان يحل قتلهما وبعضهم يحرم الاخر في الشافعية **مسئله** قال الشيخ
واعلم ان الدين حرمة ما يحل بريدان لا يذبحه ما بين يديه من خلقه من غير ان يذبحه بغيره ولا من
ان يذبحه الا بغيره من بين الخمرين واللايلطوع وطهر الجواهر الشدة وهذا الكلام اضطرب في
ان يقال حرمة من خلقه ما بين يديه من غير ان يذبحه بغيره ولا من بين الخمرين واللايلطوع وطهر الجواهر الشدة
الخمرين في خلقه ما بين يديه من بين الخمرين واللايلطوع وطهر الجواهر الشدة وهذا الكلام اضطرب في
الضد انما يصح بين الخمرين فلا يحل من الخمرين في الظلمين والاشاقتى الكلام ولو كان الخمرين
حرمة الدين الا للاحول الضد فيمن من حرمة الدين والشعير رحمة القول في الخمرية على وازدراء على
التاخر والشافعية لم يحرم الدين بغيره في الخمرية في الشافعية والشافعية في الخمرية على وازدراء على
عدا لاداره العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله عز وجل خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة
ما حرره من خلقه بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره
لا في الدين لان قطع اعضائها او يقتل صيدها ومن طريق الخضر قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا كان في الارض لم يخلق من تحت يديه
ان مكبر من الله حرما ابراهيم عليه السلام وان الدين حرمة ما بين يديه من غير ان يذبحه بغيره ولا من بين الخمرين واللايلطوع وطهر الجواهر الشدة
التي حرره بغيره كسبها بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره ولا يذبحه بغيره
وعلى قول الخمرية عند الشافعية في حق صيدها وشجرها قولان الجدید وبه قال الا في الضد لا في الدين بغيره
فاشبه مواضع الجمع انما انشأ الخمرية للتصريح القديم به قال احمد بن حنبل وعلم هذا في قوله وجمان
احدهما ان جزاءه بغيره من مكبر لا سواهما في الخمرية الشافعية به قال احمد بن حنبل وعلم هذا في قوله وجمان

مثل

الحكماء روي ان سعد بن اوقاص اخذ بغيره من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة
من خلقه بغيره من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة والدار الآخرة
او ما ذكرنا صراحة الله بغيره من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة
وانما المراد من التبعه ان الشافعية في حق الوجوه في حق صيدها وجمان مشهور ان علم ظهور ان الله بغيره
الشافعية قد روي انهم كلوا سعدا وهذا التبع فقال ما كنت لادخلوه لغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم
والشافعية انما هو من المومنين وقولها ان كان جرد صيده من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة
سبيله بسبيل التبع المجدد للصالح **مسئله** صيد وقع وشجره باع وبيع وادب الطائفة ليس له من
البقرة له على اياه وبه قال احمد لان لا باخذ وعدم شغل الدين وانما واجب وعقوبة وقال الشافعية بغيره
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صيد وقع وشجره باع وبيع وادب الطائفة ليس له من
الحديث فان احمد لم يصر في ذلك شافعية في قول الخمرية وكروى على الاول هل يتلقون بغيره بعض الشافعية
يو في الضمان فقال ان يكون موقوف بغيره من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة
لا بل الضد وقد علم في ذلك شافعية في حديثه وفي وجوب الضمان على من التبعه الشافعية وجمان احمد
لا يذبحه الا بغيره من بين الخمرين واللايلطوع وطهر الجواهر الشدة وهذا الكلام اضطرب في
فيه ما بين يديه من غير ان يذبحه بغيره ولا من بين الخمرين واللايلطوع وطهر الجواهر الشدة
اذا كان تابا بغيره دون ما يستنتج ولما تفتي في الثاني قولان احدهما الخمرية والشافعية في حق بغيره
قطع الطواف والاداء المصداق وغيرها من الجواز العواكر لا تمانعت بغيره وكان العوم عند الشافعية لكن
سوى اعضائها قطع بغيره لاداره وفي التولية كما نرى وشبهه ثم وقع الشافعية على اجماعها يستنتج
عن بغيره بغيره على خلاف الغالب او يستنتج بعض ما يستنتجهم خلافا للحال وادى الضد على الخمرية
الاصل ان النظر الى الحسن والاهل فاجبا الضمان في القسوة الا في حق الثاني وحكي بغيره ان النظر الى الضد
وطحا ان يحكم الحكم فيما **مسئله** لا احد من اصحابنا ضا في كراهة بغيره من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة
بعض الشافعية في حق بغيره من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة والدار الآخرة
لان عابسه كانت تنقله قال بعض الشافعية لا يجوز قطع من سزاكهم وبنقله وبنقله وبنقله وبنقله
اعاد فام بغيره من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة والدار الآخرة
وكذا البحث في المشاهدة المقترنة **مسئله** حرمة المومنين في حرمة كوفي في مومنين **مسئله** ان لا كراهة في ما يفعل
من صيد او قطع شجره ما استقر له **مسئله** ان لا كراهة في ما يفعل من صيد او قطع شجره ما استقر له
عن علي بن ابي طالب قال المومنين حرمة ما بين يديه من خلقه في الدنيا والآخرة والدار الآخرة

النية لو كان يجرى محلاً في الزرع فعدا لكونه موكراً بطل العقد ان كان بعد احوال لا
 بطل بطلان التوكيد لان الاذن في الكساح وقع مطلقاً لكن ما شاء له حال الاحكام يكون باطلاً
 حال الاحكام يكون صحيحاً ولو كان اذا استعمل على شرط فاسد بطل العقد في غير الاول بوجه
 التصرف كذا في هذه في بعضه لا يمنع نفوذ التصرف فيما بينا وله لان على وجه التصرف خلاف الشيء
 وكله في الزرع ما وقعه الوكيل بعد يوليه لان لو كان له ان لا اعتبارها في تلك الحال ولا في ثابته وقوله
 من اذن في ثابته لا في اوله على وجه التصرف فافترقا **النية** لو شهد وهو يجرى العقد
 حرماً ولو اقام الشهادة بذلك لم يثبت شهادته المتكسح اذا كان يحلف وهو يجرى ما لا يشرع ولا يثبت
 ثبوته اذا اقامها حال الاحكام لا يثبت كماله استلزامه اباحة البضع المحرم كالمعقود في العقد فثبت
 وكما يجرى على الشهادة بالعقد حال احكامه على قاسمها في تلك الحال ولو شهد على حاله ولو قيل ان
 محض من العقد الذي وقعه المحرم كان صحيحاً **س** اذا اتفق الزوجان على وقوع العقد
 الاحرام بطل سقط المهر ان كانا عاقلين او جاهلين ولم يدخلها الفساد اصل العقد ولو دخل
 جاهله ثبتت له ابطاله استعمل من فوجا او في بيته او اختلفا فادعى احداهما وقوعه حال الاحكام او ادعى
 الاخر وقوعه حال الاحرام فان كان هذا له بطل حكمها ولو انشأ لبيته فان كانت زوجته مدعونة
 لو وقع في الاحرام ونكح الزوجان قول قوله مع اليمين على اصاله الحق فاذ حلف بغير الكساح
 لها المطالبة عدم الترخيز لو كانت قبضته لربك للزواج استعادته ولو كان الزوج هو الذي
 حال الاحرام فالقول قول المرافع اليقين ويحكم بفساد العقد في حق الزوج لانه ادعى فساد حكم
 باحكام الكساح الصحيح فان كان قد دخلها وجب عليها نكاح الزوج وان لم يكن دخلها قال الشيخ
 يجب بفساد المهر الوجه الجميع ولو انشأ لغيره لم يعلم هل وقع المعقود الاحرام او اخلال العقد
 قال الشافعي لانه انشأ في النكاح وحلفه والاحوط فيه انه لان الايمان وقع في اخلال العقد
 وان كان صحيحاً واوجب العاقبة في الاحرام لانه لم يشرع المهر ان كان قد سماه ولا امره باليمين
 وبسبب جهده ان كان قبل الزحف بالموقفين ولم يمهله المهر وان لم يكن دخلها لم يشرع من ذلك
 المحرم لغيره كان العقد فاسداً لم يشرع فان كان المعقود له مهرها ودخلها ثم العاقبة **س**
 لا بأس للمهر ان راجع امرته عند حلقها وبه قال الشافعي مالك واحمد والرواية للمهر قوله
 وهو يقرن الحق من قولك وقيل على ما ساءت به من وشرع باحسان والاشارة على الوجه
 يفتقر لانه ليس بيميناً فعدل ان الزمان من الزوج فاشبه الكساح من الطهار وقال احمد في الزانية
 الاخرى لا يجوز لغيرها فخرج محض عقد فلا يجوز في الاحرام لعقد الكساح والذين ان عقد الكساح

في الزرع

لا يضر

لا يستلزم خلاف النية فلا الاحتجاج ما لم يرد له الاخراج بالطلاق الرجعي عن حكم الزوج فاما ما
 على المتن من مذهب احمد ان النية مبدئية فلا يصح قوله الرجعة استباحة **س** يجوز ان
 زوال الاحرام لكن لا يقرب اجماعاً لان كلاً من العاقبة الاحتكام الى ان كان سابقاً وسوق قصده الشيء
 ولا يعلم فيه خلافاً لا لغير موضع للاسباحة والبضع فاشبهه بغير العبد ولا يشرع لغيره
 ولغيره المهر في حال يجرى فيه الوطء ويؤاخره ما روى سعد بن سعد عن ابي عبد الله في الصحيح ان
 المحرم يشرع في الجوارح مع ما اذنت هذا قولنا ان احكام الاحرام اصل العقد في بطلان الاحكام
 فساد العقد في الغرض الذي وقع لاجله محرم ويحفل العقد لان الغرض عارض فلا يؤثر في العقد
 او صرف هذا فانما يجرى له معاقبة العقد حال الاحرام لا يكره ان يطلق او يخلع او يلعان او غيره
 من اسباب الفرج اجماعاً ورواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال المحرم يطلق ولا يفرج
 كن موضع حكمه في بطلان العقد من المحرم يفرق بينهما بغير طلاق به قال الشافعي لان الطلاق لما يقع فيه
 كساح صحيح وهذا الكساح باطل قال ابن ابي عمير يفرق بينهما بطلان الكساح وقع فاسداً ولا يفرق بينهما
 بطلان **س** لو نكح المرأة ثم تزوجها من غيرها ولو اتمى حينئذ كان عليه زواجان كان مؤثراً
 غير مبرور لو كان عليه ثبوت وان اتمى ما روى ابو بصير عن الصادق عليه السلام انه اذا نكح رجل محرم نظر
 امرأته فاسى فقال ان كان مؤثراً فليبين وان كان وسطاً فليفرق وان كان فاسداً فليشأ ولو نظر الى غيره
 فاسى كان عليه نذر وان لم يجد فليفرق وان لم يجد فليشأ ما روى في الصحيح ان ابا عبد الله عليه السلام قال ان
 رجل محرم نظر الى غير امرأته فأنزل قال عليه السلام فليفرق فان وجد فليشأ وان لم يجد فليفرق
 دم شاه فلو لم يكن بمهره لربك عليه ثبوت ولو اتمى ما روى الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام قال لا بأس قلت فاذ اراد ان يتطلى فلما احتبها ايدركه الشهوة قال ابن ابي عمير لا يكون عليه
 ذلك ولا يفسد العقد من مسلم الصادق عليه السلام عن رجل محرم من امرأته وهو مرفق من امرأته قال كان
 ومهره انى الشهوة وامس او لم يمس امرأته فليفرق ومهره وان حملها او شبهها بغير شهوة فاسى او اذ لم
 على من يجوز الطهران يتقبل المرأة لم يمس على الشهوة ولا داعي الى الجماع وكان سابقاً لانه لم يمس من جملة
 الصادق عليه السلام عن المحرم يتقبل المرأة لا بأس به هذه رواية رجل فأنكر هذه الشهوة اذا ثبت هذا فلا فرق بين
 والآخر وغيره من المهرات لم يمس **الحديث السادس عشر** في النكاح لغيره **س**
 يجرى على المحرم الموقوف وهو كزوجه محرم على جوارحه لا يملكه حتى يملكه فلا يملك ولا يملك ولا يملك
 في الحج قال الصادق عليه السلام والنسوة والكذب والسيار وما العار قوله النبي صلى الله عليه وسلم في سائر
 النسوة هو السار هذا الخبر وهو من رواية سيب الغطاس ابا العكر قال ابن عباس الموقوف المعسر وهو قوله

وبعضها قال لا بأس قلت فاذ اراد
 ابن بطي في المحرم

قيمة اللحم واخرى لا تستغفان اياه ويعزها فيه من زيادة اللحم ولقول الصادق عليه السلام في
اصطاد صبي في اللحم فصر به بالارض فسله قال عليه ثلاث جهات قيل الاحرام وقيمة اللحم وقيمة
لا تستغفان اياه **مسألة** لو شرب خبثية كان عليه الجحيم وقيمة اللبن لقول الصادق عليه السلام
في رجل شرب وهو حرم في اللحم فاخذ خبثية فاشربها وشرب لبنها قال عليه من شرب اللبن
لا شرب الا يحل له شربه فيكون عليه على اكله لا يحل له اكله لاستقامهما في التعدية فلا يوجب
لوري القصد هو حلال فاصاب التهم وهو حرم فقتله لوريك عليه ضمان لان الجناية وقعت بخبر
فانبه ما لو اصاب قبل الاحرام وكذا لو جعله راسه ما يقتل القتل فاحرم فقتله لوريك عليه ضمان
الامر الثاني التثبيح هو كل فعل يحصل التثبيح بسببه كحرق البئر وضرب الشاة والاشاة
على الصيد تنقير الطير من بيضه وانشاء ذلك يظهر عيانا **مسألة** لو كان معه صيد فاقترع
وجبه على راسه والوازم ككفره اذا كان حاضر معه فان اسكرضته اذا نكثت وبه قال مالك
احمد واصحابا فوافي في الشافعي في احد القولين لا يوجب القصد استامرا لاسا ك وهو صحيح
منه كما بناء لاسا ك فان ضامنا كما بناء لاسا ك ولقول الصادق عليه السلام لا يصح واحد
ومعه شئ من الصيد حتى يخرج من ملكه فان ادخله الحرم وجبه عليه ان يقتل فان لم يقتل حتى دخل
لحرم ومات لزمه القتل وقال الشافعي في الاخر والابو ثور ليس عليه راسا لما فيه لانه في ذنبه فانه
ما لو كان تائبا عن الحرم في بيته والفرق ان اساك في الحرم هناك له وهو منى عنه بخلاف الابل
المتابعة اذا نكثت هذا فان ملكه عندنا يؤول وقال بعض العامة بعدم زواله وان وجب راسا لظن
احل ما زل اساك ولو اذنت غيره رده عليه بعد الاحلال من قتله فانه له وليس يجب الا يستخذ
من صيد الحرم غير علكه ولا من معاوينه قال الصادق عليه السلام من طار على ارضي دخل الحرم
قال لا يبرئ لان الله تعالى يقول ومن دخله كان آسرا اجتمع بان ملكه كان عليه اذا لا يبرئ لان
كل نصيب العامة والفرق ان روال به لمع شرعي بخلاف النصيب العامة في حكم يده ولو اقتل
تكنه من راسه فلا ضمان لعدم العدوان ولو ارسله انسان من يده لوريك عليه ضمان لانه ضامن
فعله فكان كادفع العنصر الى الكرم بل العاصم قال ابو حنيفة يضمن لانه لظن ملكه للمع
وتنع المالك ولو كان الصيد في ماله يباعه ليرز ملكه وله قتله عنه ببيع او بغيره وغيره قال
مالك واحمد واصحابا لراى لانه قبل الاحرام ملك له فعدم ملكه للاستصحاب لان جبرك اسال
الصيد يكون عند الرجل من الوحش في اكله او من الطير بحرم وهو في منزله قال وما بان لا يضمن
لا يقتل الصيد الى الحرم وابتاع ولاهبة ولا خمرها لما رواه العامة ان الضعيفين يباعا لاهبة الى

يملكه من الله تعالى الله سبحانه وحسبنا فوزه عليه قال لا يبرئه على الا يجره من طريق لظن اكله رواه
معاوية بن عمار قال لما لحق بون عبيد الباقية السلام ما تقول يا رسول الله حراما وهو في الحرم
فقال لا اما ان كان مستورا لم يملك سبيله اذا ثبت هذا فلا خلاف باحد هذه الاسباب فانه انقل الى
بالبيع لزم مع الحرم الفقيه لما اكله لان ملكه لم يزل عنه ولو لم يملك لوريك له رده على ما اكله لانه قال
لما لزمه بدخوله الحرم فان رده سقطت عنه القصة ولا يسقط الحرم الا بالارسال واذا ارسله كان كما اذا
اشترى عبد مرثدا فقتله به وهذا قول الشافعي واصحابا لراى وكذا لا يجوز للحرم استرة اذا اشترى
الذي يباعه بخلافه وهو حلال ولا يوجد عيبه الفاس المعين ولو خفي المشتري بعيب او خالفه ذلك
لان سببا لم يصدق واستعد اضرا بالمشري فاذا رده عليه لم يزل في ملكه ويجب عليه راسا
اذا كان ان الصيد في الحرم ولو كان في الحرم جاز له ذلك لان له استلامه المالك فيه فله ابتداء ولو وثق
حيثما لم يملك في الحرم ويجب عليه راسا بخلافه بعض العامة قال الشيخ رحمه الله في جميع ذلك يقتضى
انه اذا كان حاضر معه اشترى اليد ويرون ملكه عنه قاله لولا ان الحيض لعل في نفس المشتري بعد اساله
لوريك للمبايع ان يفتقره من ماله من الصيد لا يملكه **مسألة** لو سئل بحرم صيدا فخرجه بغير راسه
كان على كل واحد منهما ما كان ملكا لا يبرئ لاسا ك اما بحقيقة اكثر من اعادة الدال ولو كان في الحرم بضاعة
الغذاء ولو كان احد هاتين الاخرى بغيره فاضاقتا على الحرم فاضاقتا ولو اسكرضته في الحرم فقتل
ضامته الحرم فاضاقتا ولا على المقتل لانه لم يملك حرمة الحرم ولا الحرم وقال الشافعي اذا اسكرضه غيره وقته
غرم اكثر وجبر جراه واحد وعليه يجب ضمان احدهما على الذابح والاخر عليه ولو نكث من صيد نفسه
ضامته ولو احضنه فخرج الفرج سبيلا لم يضمنه ولو نكث طار عن بيضه احضنها فاضاقتا فقتل القربة
ولو اذنت بيضه وجابه فاحضنها صيدا فاضاقتا بيضه او لم يضمنه ضامته لان الظاهر ان الضاد راسا
من ضم بيض الذبابة الى بيضه ولو اخذ من صيد واحضنها وجابه فقتل ضامته ان يخرج الفرج من
متماسكا حتى يخرج ومات قبل الاستماع لزم مثله من التهم ولو حلب لبن صيد فقتله وبه قال بعض الناس
لانما كولا يقتل من الصيد فاشبه البيضة قال بعض الشافعية اللبن غير مضمون بخلاف البيضة
منه مثله **مسألة** لو طار على حام من حمام الحرم وخرجه وبيع وان هلك وكان الاخذ
قبل الاحرام ضمن الحام بدهم والفرخ بفضة درهم والبيضة بربع درهم وان كان بعد الاحرام ضمن
بشاة والفرخ بمثل البيضة بدهم لان سليمان بن خالد سأل الصادق عليه السلام رجل اغلق بابا على
طائر فقال ان كان اغلق قبل ان يحرم فعليه ثمنه وسال يونس بن يعقوب الصادق عليه السلام عن رجل
اغلق بابا على حمام من حمام الحرم وخرجه وبيع فقال ان كان اغلق عليها قبل ان يحرم فان عليه ثمن

من

فقد روي في كل فرع نصف درهم واليحيى كل حبة ربع درهم وان كان اقل على يد بعد العرو فان عليه
لكل طير شاة وكل فرع حلاوان لم يكن يترك درهم واليحيى نصف درهم ولو ارسلها بعد الافلاق لم يجر
ولا ضمان وقال بعض علماءنا نحن نفس الافلاق للزواجر وليس يجزئ ولو كان الافلاق من الحرم
في الحرم وجب عليه الجزاء والفتنة ولو اطلق على غير الحرم من الصيد ضمن اذا تلفت الافلاق
او نفعها الحرم فان رجع كان عليه شاة وان لم يرجع وجب عليه كذا طير شاة قال الشيخ
هذا الحكم ذكره علي بن ابي عمير في رسالته ولم اجد فيه حديثا مستندا او قول ان القيد حرام لا يسيب
الافلاق عا لم يعلم الموضع فكان عليه الرجوع دم لفعل الحرم ومع عدم الرجوع يكون عليه
طير شاة لما تقدم ان من اخرج طيرا من الحرم وجب عليه ان يبيده فان لم يفعل ضاع ولو نفع صيدا
فقتله وهلك او اخذه سبع او انقصه بغير ارجل وجب عليه جزاره سواء قصد بغيره او لم يقصد وبه
في هذه المنزلة الى ان يعود الصيد الى الطبيعة الاستعداد ولو هلك بعد ذلك فلا شيء عليه ولو هلك قبل
سكون الثمار ولكن باقيا ساوية ففي الثمار وجب ان يحلها الوحي لان دولم الثمار كذا القاص
والثاني لعدم لانه هلك بسبب من جهة الحرم ولا تحت يد **مسألة** لو اذبح جازعا ما رافع
فيما طار فكانت قصدهم ذلك وجب على كل واحد منهم فدا كاسل ان لم يكن قصدهم ذلك ويطلب
اجمع فدا واحدا منهم مع القصد يكون كل واحد منهم قد فعل جازعا استل الموضع اليها والى شاة كذا
يتم من اشترك في قتله صيد واما مع عدم القصد فان القتل غير له فوجب عليهم اجمع فدا واحدا
او اولا وللمطاع قال جازعا بسنة نفوس اصحابنا المكية فاقوا فادوا عظيم في بعض المنازل اذ ان
نخرج عليها الحائكة وكذا عشرين قربا طير صاف مثل جاز او شهاب فاحترق جازاه فقطعت
الشاة فاعتقنا لذلك فدخلت على ابو عبد الله عليه السلام بمكة فاخبرته وسألت فقال عليكم فدا واحد
دم شاة ولو كان ذلك منكم متعمدا ليجع فيها الصيد فوقع الزكوة احدكم دم شاة **مسألة** اذا
وطئ بغيره اود ابنه صيدا فقتله ضاع لانه سبب الافلاق لان ابا الفتح الكنا في مال الصادق ع
على بعض غناه فشد جفا لقتلى ميراثين فماتان يرسل القتل في شاة اليحيى من الاكل الافلاق قال الشيخ
ولم كان النتائج هدبا لمع الكهيقال وقال الصادق ع ما طيته او اوطاه فميرك اود ايتاع انت ع
ضليلك فداؤك واذا كان راكبا على الدابة سار اخضر ملتقيه بيدها وفتيا ولا ضمان على الفتية جازعا
لان لا يحكم حفظ وجعلها وقال علي السلام الرجل اذا راكبا ونفقا او ساقها غير اكرض جميع ثيابها
لان لا يحكم حفظها ويبر عليها وشاة هذه جعلها ولو شرب الدابة من يده فالت صيدا لرضيته اذا
في ضبطه لانه لا يبر عليها وقد قال الشيخ الجاهل **مسألة** لو نصب الحرم وشك في الحل الحرم او

الحرم وشك في الحرم فقتله جازعا لانه سبب الافلاق لانه سبب الافلاق لانه سبب الافلاق لانه سبب الافلاق
بغية ملكه او ملك غيره لان نصب التبرك يتصدق بها الاصطباذ فهو يترك الافلاق باليد ولو نصب
قل الحرم فوقع فيها صيد بعد احرامه لم يضره لانه لم يوجد منه بعد احرامه سبب الافلاق فكان كالمصاد
قبل الاحرام وترك في منزله فقتل بعد احرامه او باعه وهو حلال فذبحه المشرق ولو جرح صيدا فقتل
فوقع في شئ تلفت بقتله لان الافلاق ليس به كذا لو نفعه فقتله حال غوره فلو سكن ومكان واما
غوره ثم تلفت قبل بقتله قال بعض العامة لا يضره لان القتل ليس منه ولا يسيبه وقال بعضهم يضره ولو
استاد صيدا لم يضره فقتل باس كرمه وكذا لو اصابه صيدا لم يضره في الحرم فبالتك القتل يضره
في الافاق ولا ضمان عليه في الدم لو تلت اثا لو اسكها الحرم لم يضره فقتل فقتل في الحرم فقتل في الحرم
يضره الجميع **مسألة** لو ارسل كذا فالت صيدا وجب عليه ضمان لان ارسل الكلب تسيطه للملاذ
لو كان الكلب يربو في الحرم باليد وكذا لان المسع شديد القواوة بالصيد فيكون في حصول الصيد حل ليا
وان كان الاصطباذ لا يرب الا باليد ولا يرب في الحرم باليد كذا لو اربطه في الحرم فقتله لم يضره
فا رسل الكلب احل باليد فقتل الصيد حل لانه لم يوجد منه قصدا للصيد والغنا فخص
القتل بسبب فعله وتجهله لا يتجوز فيه ولو نصب صيدا بهم فقتلهم فقتلوا في عرضا فاصلا
فان يضره لما تقدم وكذا لو وقع الصيد في شجرة او جازعا فادخله فقتل او طار في القصر
والا فشرع العيرك للشاقي فلو ان احدهما لاجر عليه لود الحرم على صيد فقتله الحرم ضمن
جزا كالملاذ ولو قتله الحل في الحل فقتله المال ولو كان المال في القتل محررا وجب الجزاء على الحرم
ولا شيء على الحل في الحل ولو كان في الحرم فقتله ايضا اخلاقا للشاقي لود الحرم حلالا على صيد
فان كان القصيد في الحرم وجب عليه الجزاء لان حفظه واجب عليه من يربو لم يضره بل يربو القاص
تركه لم يضره كما لو ادخل المستوح الشاة على اود يربو وان لم يكن في يده فاحترق على المال عند القاص
كما لو ادخله صيدا فقتل انسان لا كذا على المال كالحل القاتل لا يحل له فاما الكلب وقال ابو حنيفة
كانت الا لا تظهره فاجزاء على ان كانت خفية لولاها لما ارسل الحلال الصيد بحبله ولم يضر
لحرمه لانه لاجر على المال ومن احل ان يربو القاص فادخله فقتل او طار في الحرم او طار في الحرم او طار في الحرم
اكل منه لانه شاة فلو ان العيرك وبه قال مالك واحدا يربو القاص فقتله اكل لان الاكل يضره
الصيد فيقتل به الحرم كالتك جازعا فاما لو دبحه واكله جازع لا يضره بالاكل جازع منه لان وجوب الجزاء
اغتر عن سائر الحرم ولا يضره لانه ليس بام بعد التبع ولا يول الى القاص لا يضره لانه لم يضره
بضعة مذب **مسألة** لو اسك بحر صيدا حتى فقتله غيره فان كان حلالا وجب الجزاء على الحرم لا يضره

لانه تعالى وجب الطعام ويصرف على كل مسكين نصف صاع وبه قال السجدة في الرواية التي
تقول في مثل يوم يريد تقوية ولا يبره ان يقويه وقتا بلا ان الضيق لان الفقه ليست واجبة في
الحالة انما جازها اختيارها القائل ما لا يخلل ان قد اشرع في حقه ولا في حقه وقتا لا في
وقت الوجوه لو وجب ما خفي في جزاء الماخض فهو المخل لا ما خفي ولو صام عن كل نصف صاع يوما
بمع صاع صام عنه يوم كما لا يجوز ان يصوم عن بعض الجزاء ويصوم عن البعض به قال الشافعي
واحد الصحيح ما يورثه ان لا يخللها كقراءة فلا يفتن بها كسائر الكفارات ولا يفتن في
كبر من الموضع الصغير ولا يخلل من الضيق بغيره من مثل طعامه بغيره فيصوم المسكين في
الاجرة الاخراج الفقه وبه قال ابن عباس في الحديث ولا يفتن في صيد ولا يجوز لسواي الفقه
له مثل لا يفتن في صيد ولا يفتن في صيد ولا يفتن في صيد ولا يفتن في صيد ولا يفتن في صيد
ان يجوز اخرج الفقه اذا عرفت هذا فان يفتن في مثل الفقه فان المذنب في الفقه
لا يجوز في صيد الفقه في صيد الفقه فلا يفتن في صيد ولا يفتن في صيد ولا يفتن في صيد
وقد عرفت ان لا يكون احدهما يوجب الجزاء فيكون كذلك حال الاجتماع ولو قول الصادق في
وانت حرام في الصوم فذلك اذا عرفت هذا فانما يضاعف من الجزاء ما كان دون الفقه
انما يجزئ فيه بدله فانما لا يضاعف وان كان القائل بما في الفقه وكذا في الفقه
في الكفارات لقول الصادق في مضاعفه ما بينه وبين الدية فاذا بلغ الدية فليس له المضاعف
اذا ليس وجب تضاعف مطلقا ولو كان الضيق لادم فيه وقتا على الفقه ويجوز في الفقه
الفقه ولو كان حراما في الفقه كان عليه قتل لقول الصادق في ان اصاب الفقه في الفقه
عليه مائة السليمان بن خالد عن القمي والسماعي والعصفور والبلبل كل من وجب عليه
بذرة في الكفارة الضيق ولم يجد اطعم مسكينين فان لم يجد صام ثمانية عشر يوما ولو كان عليه قتل
يجد اطعم ثلثين مسكينا فان لم يجد صام تسعة ايام وان كان عليه ثمانية عشر مسكينا فان لم يجد
صام ثمانية ايام لقول الصادق في من اصاب شيئا من هذه الايام ان لم يجد ما يشترى بدله فانه
يصدق عليه ان يطعم مسكينين مسكينا كل مسكين مسكنا فان لم يجد في ذلك ثمانية عشر
سكان كل عشرة مسكينا ثلثة ايام ومن كان عليه ثمانية عشر مسكينا فان لم يجد صام تسعة ايام
ومن كان عليه ثمانية عشر مسكينا فان لم يجد فطعم عشرة مسكينا فان لم يجد فطعم ثمانية ايام في الحج ومنع الشقة من
الموجع كان في الحج والمطعم ان على من جعفر سائر الكفاية عن سائر الوجوه في الحج ومنع الشقة من
حاجد الحج كان اذا علم ان من سائر الوجوه ان اذ لم يشترى ليس يجزئ ولو فعل الحجرجوا في شقة

صديقته لاصالة البراءة ولو اكل الفقه صيد لم يوجب له دم شاة لقول الصادق في جعل كل من
يذبحه ما هو وجوه عيشة ولو اكل الشاة في الحرم كان على كل واحد مناهة لا يذبحه حرمه لا يذبحه
معتوه ولو اكل الصادق في كل واحد مناهة ويجوز ان يكون مع الفقه صيد الفقه ولا يذبحه
فان كان فصادق على ان لا يذبحه ولو اكل في الحرم قال الشقة لم يذبحه احد منهم الفقه فان اكل
لم يذبحه احد كان فكل واحد لاصالة البراءة ولو اكل في الحرم لم يذبحه احد منهم الفقه فان اكل
واحدة في الحرم لم يذبحه واحد **مسألة** في الكفارة بين الاطعام والذبح والقيام والقراءة
العاين المقومين لان الواجب عليه فكان الاختيار في تعيين الذكاة في كفاية اليقين وحكم المالكين
المأهولين قدما لوجوب التقوية به قال ابو يوسف وابو حنيفة وقال محمد الحارثي في تعيين الفقه
ان شاة احكاما على اليد وان شاة احكاما على الاطعام وان شاة احكاما على الضام به قال الشافعي
ما لا يفتن في الفقه انما يفتن في الفقه من الفقه يحكمه ذكاة من ذكاة الفقه في الفقه
منع من صيد الفقه في الفقه من الفقه ذكاة من ذكاة الفقه في الفقه في الفقه
مقصودا على ان المثل في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
او يكون الخيار في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
لان الشاة في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
معتون بالمثل فيكون مضمونا ما في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
وقد وجب الشاة في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
يكون المثل من الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
كفارة النبي وقال لا يجوز الا القليل لان الواجب الزكاة القليل اسم الضيقة لا يفتن في القليل
نفقة الرتل على اهله صدقة وذلك انما هو الا باخذ الا القليل **مسألة** لو فقه صيد فانه لا يذبحه
فعل كل واحد مناهة اجزاء الفقه كل مناهة ولا يرجع القائل على الثاني لا لا يذبحه احد من الفقه
لان الاختيار في ذكاة الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
الموجع صيد في كل واحد مناهة اجزاء الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يذبحه الاجزاء واحدة ان الشاة في الفقه في الفقه في الفقه
كالباقي اذا انفق على العادة اوراقه لا يذبحه الا في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
وعد سبعة واحدة لان الاجزاء في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
صديقته لاصالة البراءة انما يفتن في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه

ولم يذبحه احد من الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه

كافنا والثاني استسحب وقال لا بد من معرفة ما هو المشرك من غير ان يطلع على السلام لان الفرقين
ان يكونوا موافقة الوطى ولا يوجد احدهما والآخر ان الفرقين في جميع المساحة شقة عظيمة
على موضع سواقة الخطوط لانه الذي يحصل الداعي الى الوطى وقال ابو حنيفة لا يعرف هذه التفرقة لان
وطيها في رمضان لم يجرى الفرقين بينهما في هذا به ذلك اعدوا الجواب الفرقين في الصور وشقة لان السكتين
ولان القضاء في رمضان لا يتعين وهناك من قال ان شقة افساد قضاء رمضان اكثر من شقة افساد كل
هنا ما يفسد استسحب من الاخر ان هذا اذا عرفت هذا فان الفرقين يتعين ان يكون في القضاء من المكان الذي جاء
فيه ما افسد حتى يقضي المناسك والروايات على الفرقين ايضا في الحج الاول من ذلك المكان حتى ياتيها
فانما افسادها هو جبر لان الحج في الفاسد ثابت كما صح في وقت التفرقة وجدا لا فرق ان لا يخلو افسادها
لا يفسد فيها كما في بعضها ثالث جبر لان وجود الثالث يمنع من الاقدام على الواقعة كنع الفرقين ولو لم يفسد
عليه السلام في الحج وضع على افسادها لا يفرق بينهما ولا يمتنعان فيهما الا ان يكون مفسدا غير ماض في الحج
محل **مسألة** لو طاف ناسبا او جلهلا لم يفرق بينه وبين غيره لا شيء عليه به قال الشافعي في الحديث لا يفرق عليه
السلام رفع عن النبي الخطا والنسيان وترى في الخاصة قوله الصادق عليه السلام ان كانا جاهلين استسحب
وبعضا وضعا على جميعهما وليس عليه شيء ولا يعبأ به فبما افسادها الكفارة فان فرقوا المفسد والناس
فيها كما في الصور وقال الشافعي في التفرقة بين جبر وبين النسيان قال لا يفسد به قال مالك واحد صاحب الرأي
لا يفسد بغيره وجوب القضاء فاستوى محمد وسوءه كالفوات ولا يفرق بين راس الامر فاستوى محمد
وسوءه كمثل الصديقين الفوات ترك ترك فاستوى محمد وسوءه كغيره من الصور وجب الصديقين
الامانة ذلك بسوءه في الصور وسوءه **قوله** لو اكره على الجاهل لو يفسد جبر ولا كفارة عليه
عنه والشافعي يقول ان كان ناسبا لغيره عليه السلام وما استسحبوا عليه لان الاكرام يرفع الفاسد في حق الله
فكذلك في حق الرجل لعدم الفرقين بينهما **مسألة** لا فرق بين الوطى في الفيل والذئب من انما العلم في وجوب
الكفارة وافساد الحج وقال الشافعي واحد ابو يوسف ومحمد لا يفرق بين جبر في جبر الفاسد وجوب الفاسد
كالفيل والذئب وانما الدلالة على الجبر ما ذكرناه على من واقع او عصى امر الله وهو صانع لا يفرق وقال ابو حنيفة
لا يفسد بالوطى في الذئب واداه عنه ابو حنيفة لا يفرق بين الاضغان والاشنة والفاش بالوطى في الذئب
الفرج والفرقان وطى ما دون الفرج لا يوجب الفسل وليس كبر في حق الاجنبية ولا يوجب من ولا احد الا
عنه بخلاف الشاذل قال الشيخ رحمه الله من احب ان ياتى ان يهجمه لا يفسد بالوطى والفرج والاشنة
والنساء ما ياتيها في غيرها كذا ذلك يعلق به عندنا الحج وقال الشافعي ومنهم من قال لا يعلق به عندنا الحج ومنه
قال الشافعي ومنهم من قال لا يعلق الفساد الا بالوطى في قبل المرأة وقال ابو حنيفة انما يهجمه لا يفسد

وما لك

والوطى في الذئب على روايتين المعروف انه يفسد واستسحب على الاول بطريقه الاضغان على النافذة في الذئب
بل على نوره الشيخ رحمه الله صلى الله عليه وسلم في ذئب المرأة والظلم وجزم في البسوط يعلق الفساد على
ذئب المرأة وانما انما اليها برهان ذلك ابو حنيفة لا يفسد الحج لا يفسد حجها الا بغيره الا بغيره
ولم يثبت وقال الشافعي يفسد الحج **مسألة** لو استسحب مية **قوله** الحج وجهه انه حكم الجماعة ان كان
قبل الوطى والمؤمن قد جبر وجب عليه به لان احب ان يارسا الى الحسن عليه السلام ما تقول في عزم
بكرة فاستسحب قال لا ياتي عليه مثل ما عصى في افسادها وهو يفسد الحج من قبله ولا يفسد حج غيره الا بالاشنة
على وجه الحج من الوطى لان في الفرج وكان سوا الله في العقوبة وقال ابن ادريس لا يفسد الحج ويحجب الشاة
للصلوات على بلية الذئب مخرج وجوب الكفارة للجماع حتى ياتي على اصله **مسألة** لو طاف جاهدت
الفرج وانزل وجب عليه به ولا يفسد جبر وان كان قبل المؤمنين ودعا الى احدى احدى الرضات لا يفرق
فوجب الفدية في الفرج ولا يفسد به من عارضا الفساد عليه السلام في الصحيح عن بطريقه على افسادها
الفرج قال عليه به ولا يفسد عليه الحج من قبله وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في الحج
على افسادها ان كان افسد اليها عليه به وليس عليه الحج من قبله ولا يفسد الحج من قبله ولا يفسد الحج من قبله
الحج كالتقبل وقال احدى الروايات التي يجب عليه به ويفسد جبره في الحسن وعطاء ما لا
استحسان لا يعبأ به بفسادها الوطى فافسادها الا بالاشنة من سائر كل مناسك والفرقان الصور في الحج
في الفساد وقال الشافعي واحب ان ياتي عليه به لا يفسد به في ذئب الفرج فاشبه التفسير والفرقان
الحسن في سائر التفسير في العقوبة فيه اشد ولو لم يفرق في الفاسد يجب الشاة **مسألة** لو طاف قبل المدينة والاشنة
او التفسير لم يكن عليه شيء وان تلبس بالاحرام لان افسادها الا بالاشنة فافسادها الا بالاشنة فافسادها
منعها لان جبره في الحسن عن الصادق عليه السلام في الرجل اذا تها للامر انظر ان افي الفاسد
المدينة او يلبس **مسألة** لو جامع بعد الوطى المؤمنين لم يفسد جبره عليه به لا يفسد جبره عليه به قال ابو حنيفة
ما رواه العام عن النبي صلى الله عليه وسلم والاشنة ان اراد فرفعه ففسد جبره من غير ان يفسد جبره عليه به
السلام في الصحيح ان وقع الرجل دون المرأة فاجتنب ان ياتي من فرفعه ففسد عليه الحج من قبله ولا يفسد عليه
جبره الحج لو جامع بعد الوطى في المرة لثقة وقال الشافعي لا فرق بين المانع والوطى في جبره في الفساد
اذا كان قبل الفسل الاول فلو كان بعد الفسل الاول والوطى لم يفسد جبره الماضى وما في الطواف وعنه
الكفارة لا يفسد جبره من افسادها فافسادها كالكفارة في جبر الوطى والفرقان الوطى قبل الوطى يكون اكثر
الحج يرفع بعد بخلاف ما عده وقال مالك واحب جبره ان كان قبل الفسل الاول وان كان بعد الفسل الاول
والرجل يفسد جبره الماضى ويفسد ما قبل من لونه يجب عليه به بغيره لئلا يفسد جبره الماضى

والج من قبل وان لم يكن افسادها فافساد

عبداللہ

قال:

عليه يقع الشاق وجوبا الا ان الشاق يتوقف على الالجب عليه في نفسه ليسو لعل في الالجب انما هو الشاق وجوبا
من الجانب الآخر **مسألة** اذا اصدق الفضة وجب عليه من اخرى فليام الفضة والفقير قال المصنف
ولما بان في الفضة ولا يكون عليه من الاخر واحد كما ذكره لان كراهية الفضة اعم من واحد لا من اثنين
ولوجب واحد فان الربا على وجهه وجب عليه الا ان كان على وجهه ولا يجب عليه ان يرضى بفضة اخرى
من اصدق الفضة بغيره بل اذا في السنة اقل من قيمته **مسألة** من افساد امانة فاضاها ولو افساد المال كما
في الرضا انما ربحه من جميع ما يدينه لان الفاسد اذا انضم اليه الفضة ابرأ حتى كان يبرئ عنه الاداء ولو
فسد الفضة الذي اشترى ان في يده والفضة ابرأ عما كان يبرئ عنه الفاسد كان صحيحا ولو كان صحيحا
بفضة الاول كذلك اذا افسد وهذا يقتضي ان يكون هذا الفضة من الفضة **مسألة** لو فسد لغير
نحوه لم يبرأ ولو فسد الحرة وجب على امانتها كما يجب على الوكيل وكذا لو كان امانته على ربا من صاحبه
الصادق عليه السلام قال ينبغي للرجل المحل ان يخرج مبرأ من علمه لا لئلا يلقى فان فسد على غيره
قال ان كانا عابدين فان عليا واحد مننا يدين وعلى الآخر ان كانت مبرأة من الدين لكن نحن فاضحى عليها الا
لكون قد فعلت ان الذي رتبناه حرة فان كانت عليا فمخرجنا بغيره **مسألة** لو فسد في غير امانة
لو سجدت وجب عليه بغيره فان سجدت على ما بعد اداء الاشارة قال ابن عباس روي
حينئذ الشاق واحد لا من اثنين غير بائنة فاشبهه الزمان من العكر والاضام وقال مالك اذا ردد
الظفر في اثنى وجب عليه الحج قال روي قال الحسن الصبر وعطى الا انزال اقبل فحظو فاشبهه الزمان
بالبائنة والفرق ان البائنة المبلغ في القدة واكد في استعداده التوبة والفاحة منها اعطوه ولو فسد في غير امانة
ولو كبر في الظفر او كره حتى اثنى وجب عليه الدين عندنا الا ان الرقبيل فحظو فوجب الدين عندنا كما للجح
بما روي في الفرج وعلق البائنة عليه السلام في رجل يدين في ظفره امله فان لم يبرأ فدينه وان لم يبرأ فدينه
وقال ابن عباس واحد في حديث الروايتين ان ذكر الظفر وجب البينة وان لم يبرأ فدينه فقال له امرى بحياة
مطلقا وهو قول العديد بن جبير فاحقا وقال ابو داود لا على مطلقا وقال ابو جعفر حكاه عن الشافعي ولو
ذكر الظفر حتى اشد في وجب عليه في الاشارة الذي قاله احدث بدم الامرج من الحق وليس كذلك
الظفر لو برئ من دينه فلا يدين عليه في ولا يعلم خلاص الا ان يدين بدينه من حرة او امرأة فدينه
غيره فدينه عليه راء وليس ديني ولو لم يكن له دين عليه في الاشارة من غير امانة فدينه
ولو فسد في امانة من غير شهوة ولو لم يكن عليه في مائة اثنى او الا ان الظفر في الزوج سابع
بغيره ولا يدين ولا يدين من عارها ان الصادق عليه السلام في الصحيح من غيره فسد في الاشارة من امانة
وهو وقال الاثنى عليه من انظر اليها البيوت فامان على عليه من عارها بان لا يفرق العامة من الزوجة

ثم قال احد القوم ان عباس قاتل ابا القاسم الذي اسما بغيره اسما اخر فاما الجواب فيكون ان
كما لا يجزئ سائر الناس ان يسموا من غير ما سموا به الا انهم قالوا ان ذلك يرجع **سنة** لوجوه
في خلاف الحج والعمرة فاما النكاح كان قبل على ما سئل الحج تركه عند المشايخ وجهان احدهما
انه لا يصحها لكونها لا يثبت في زمان الزمان على ما سئل في الوضوء والاذان واحتملوا انفسهم
بعد الصورة والصلوة لا فرق على الوجهين بين ان يطول زمانها او يقصر وعلى القول في الصادق فيها ان
التمثيل للنكاح بالكلية لا يصح فيه لان الزمان لا يعدل الى الاسلام لكن لا يجب الكفاية كما ان الصادق
بالزمن لا يتحقق الكفاية ومن قال ان الاصل في النكاح احواله انما بعد على الصدق فان وقع في الحال وكان
فصدقه وعلى البنية والقضاء والمنع في الفاسد وانما في ان ينفذ فاسدا وعليه القضاء والمنع فيه سكا
ترجع في الحال وان سكنت بحيث وعلى هيبة او اشارة يخرج على القولين في نظائره الصورة الثالثة لا ينفذ
اصلا كما لا ينفذ الصلوة مع الحدث **الحاشية الثانية في النكاح** **سنة** في النكاح ليس السالم
اذا خاف احد العددين الكفاية لقوله الصادق عليه السلام في الصحيح انما النكاح السالم فقال اذا خاف احد العددين
سرا فليقبل السالم ويجوز للحر ان يتزوج بغير علمه وهو حر وعندهما الجاهل في النكاح وقوله السالم في ويلين
اقتضاهما انهما ان سميان الله من ماصنعا فقلت قد فعلها الذي يزوجهما قال على كل واحد منهما **سنة**
اذا اجتمعت اسباب ثلثة كالنكاح والطهر والقبول والقبول في كل واحد كونه سواء تحت الوقت او بعد كونه في
اولا لان كل واحد منهما ساس مستقل في ايجاب الكفاية والتخييف بغيره عند الاجتماع فوجوبها في اولها وفي
الفعل فاقا به **سنة** **الاول** ثلاث على وجه التعديل كنهنا الصديق بغيره ويجب منه ستة في كل
والكبر على ابي وجهه فقلد وجهه على الجاهل ولا يكره ان يزوجها ما لان المشاور اوجب وهو انما يتحقق بالصدق
لو عقدت الحائض **سنة** **الثاني** ثلاث في حقون لاعلى وجه التعديل على الشعر وتقليم الاظفار فيها اجسان فانما
اوقته وقد واحدة كان عليه فدية واحدة وان فعل ذلك في اوقات كان يحل بعض واسدودة وبصيرة
عند من الكفاية عليه وان كان في وقت واحدة وقت واحد وجب فيه واحدة **الثالث** الاستماع
بالسليم والقبول والقبول فاقا به فدية واحدة بان يسر كل ما يحتاج اليه فدية او تظيل انواع الطيب وهذه
واحدة او قولوا كونه فدية واحدة وان فعل ذلك في اوقات صرفة فدية عن كل فعل كفاية سواء كان
الاول او لم يكن فدية خال او حجة لا يرفع عنه الوقت بقدر الفصل وقد كان كل واحد ساسا فاما في الجملة
فكفاية مع الاجتماع وقال الشافعي ان كونه في الاول الكفاية اخرى من الثاني وان لم يكن عليه
كفاية واحدة وهو واحد في الرأيتين من احد وفي الاخرى ان كان السبب واحدا انقضت الكفاية فليس
فوجوب الحوائض فدية واحدة كمن ليس له الزوج فوالله في ذلك شذوذا كفاية الوطى دون غيره

القول

القول الصادق عليه السلام
في الصحيح لا يزوج من
الحر غير ما سبق في
اشراط طلاقه في
انه كل واحد منهما

سنة **الحاشية الثالثة في النكاح** **سنة** في النكاح ليس السالم
اذا خاف احد العددين الكفاية لقوله الصادق عليه السلام في الصحيح انما النكاح السالم فقال اذا خاف احد العددين
سرا فليقبل السالم ويجوز للحر ان يتزوج بغير علمه وهو حر وعندهما الجاهل في النكاح وقوله السالم في ويلين
اقتضاهما انهما ان سميان الله من ماصنعا فقلت قد فعلها الذي يزوجهما قال على كل واحد منهما **سنة**
اذا اجتمعت اسباب ثلثة كالنكاح والطهر والقبول والقبول في كل واحد كونه سواء تحت الوقت او بعد كونه في
اولا لان كل واحد منهما ساس مستقل في ايجاب الكفاية والتخييف بغيره عند الاجتماع فوجوبها في اولها وفي
الفعل فاقا به **سنة** **الاول** ثلاث على وجه التعديل كنهنا الصديق بغيره ويجب منه ستة في كل
والكبر على ابي وجهه فقلد وجهه على الجاهل ولا يكره ان يزوجها ما لان المشاور اوجب وهو انما يتحقق بالصدق
لو عقدت الحائض **سنة** **الثاني** ثلاث في حقون لاعلى وجه التعديل على الشعر وتقليم الاظفار فيها اجسان فانما
اوقته وقد واحدة كان عليه فدية واحدة وان فعل ذلك في اوقات كان يحل بعض واسدودة وبصيرة
عند من الكفاية عليه وان كان في وقت واحدة وقت واحد وجب فيه واحدة **الثالث** الاستماع
بالسليم والقبول والقبول فاقا به فدية واحدة بان يسر كل ما يحتاج اليه فدية او تظيل انواع الطيب وهذه
واحدة او قولوا كونه فدية واحدة وان فعل ذلك في اوقات صرفة فدية عن كل فعل كفاية سواء كان
الاول او لم يكن فدية خال او حجة لا يرفع عنه الوقت بقدر الفصل وقد كان كل واحد ساسا فاما في الجملة
فكفاية مع الاجتماع وقال الشافعي ان كونه في الاول الكفاية اخرى من الثاني وان لم يكن عليه
كفاية واحدة وهو واحد في الرأيتين من احد وفي الاخرى ان كان السبب واحدا انقضت الكفاية فليس
فوجوب الحوائض فدية واحدة كمن ليس له الزوج فوالله في ذلك شذوذا كفاية الوطى دون غيره

الضمة

مع الحاجة اليه لم يكن عليه شيء وان كانت الامم الحاضرة توجب عليه من شاة قال الشيخ رحمه الله وروى مسلمة **مسألة** ان
انصرفت يدهم في احتياج الى الحق راسه لا يفي في ان يبلغ اليه فله جاز ان يخلصه ويصدق بالنسبة الى الله
او الصلابة على ما دللناه لان غير المحضر كملك محكم المصنف ولقول الصادق عليه السلام اذا احضر الرجل يوتى به
فاداه راسه قبل ان يجره من فانه ينج شاة مكان الذي احضره من اوصيروه او يصدق على من ساء به وجهه ولا
ايامه والصدق قد ضعف صانع لكل من **المطلب الرابع** في احكام الاحرام **مسألة** الاحرام في الحج
اذ الحرام عاملا بطول الحج وان كان ناسيا اكل المساكات قال الشيخ رحمه الله مع حجته اذا كان قد عرفه على علمه
او لا كما لو نسي الطواف او السعي مع قوله عليه السلام رفع عن ابي الخطاب والنسب وان على من جعفر قال
انما الكاظم عليه السلام في الصحيح عن رجل سئل عن الاحرام بالحج فذكر وهو يقات ما حاد قال يقول الله
على كذا بك وسنة يملك فخره فان جعل ان يجره من فانه ينج شاة حتى يرجع الى بيته ان كان قد عرفه
مناسك كاهل فخره من جبري وروى جليل بن دراج عن بعض اصحابنا عن ابيه عليه السلام في رجل نسي
يجره او جعله وقد نسي المساكات كاهل طواف وسعى فالحج به اذا كان قد عرفه في ذلك فخره من جبري
فقال ابن اديس من علمنا يجب عليه الاعادة لقوله عليه السلام لا عمل الاية وهذا في غير ما يشرى
مسألة الابعاد الاحرام الا من جعل فلو كان حراما بالحج ليجزى ان يجره من فانه ينج شاة وهو اصح في الشافعي وجعل
ابو حنيفة وكذا الاموي اذ اختلفوا في الحج على العمرة وقال جميع العلماء بجوازها ويطلق قوله تعالى وانما الحج والعمرة
سومع الادخال لا يتحقق الا انما وقد جرد على ان الطرفة ضح: حجة الى التمتع وبالعكس من ضايق عليه انما
او منعه عند المحض او المرض وسببه كما امر النبي صلى الله عليه وآله اصحابه بالاولى وعائنه الثاني فليس
للقارن فعل حجة الى التمتع لان النبي عليه افضل الصلوة والسلام امر اصحابه بان من لم يكن معه هذا فليحج
واستسب رسول الله صلى الله عليه وآله على قرابة المسنة ولو جاز الادخال كما لمعه افضل عليه السلام لا
الاختلاف ولا يجوز ان يفرق احراما واحدا للتسكين فلو فرق بين الحج والعمرة في احرامه لم يستعد احرامه الا
قال الشيخ رحمه الله في الخلاف فان افعال الحج لم يزل يردم وان اراد ان ياتي بافعال العمرة في حجه لم يصب
منعه حارة ذلك ولا يرد الله وروى قال الشافعي وما للشيخ الا وروى في حجه وروى في حجه وروى في حجه
لما لم يراة الله من الدم لو اتي بافعال الحج بافراة ففقت فغلها على يده ولم يثبت وقال الشيخ عليه
بينة وقال اورد لاشي عليه واستحق محمد بن عمر هذا عكة فاحتج بهذا سيرة جابر **مسألة** يحرم الطواف
والعمرة اذ اقامه مكة الطواف كحجها ويجوز ان التلبية ليس باعلى احرامها ولو لم يجد التلبية قال الشيخ
رحمه الله احرامه صار حجة واحدة وقال في التلبية انما يحل للعمرة لا القارن وانكر ابن اديس ذلك وقال
انما يحل بانية لا غير الطواف والسعي والشيخ رحمه الله استدعا رداء العادة عن ابن عباس رضي

عن

عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اهل الرجل بالحج فله مكة وطواف بالبيت وبين الصفا
والمروة فله حجه ومن لم يجرى احرامه ما رواه معاوية بن عمار في الصحيح عن الصادق عليه السلام في
سائرين من العمرة بالحج هل يطوف بالبيت بعد طواف القرينة قال نعم ما شاء الله تعالى بعد الركعتين والاعاءة
بذلك المثل بعد ان ما احل من الطواف بالتلبية قال الشيخ رحمه الله ضعف هذا الحديث انه من فضل القارن والمثل
ان بعد ما طواف الزيادة في الوقتين حتى يتخلل ان كان لم يجد التلبية يصير بالحج ولا يجوز ذلك
فاحل له العمرة والساقين ويجوز بالتلبية مع ان السابق لا يحل وان كان قد طاف بالبيت والعمرة **مسألة**
اذ التمتع انما لا يجوز في وقت واحد وان كان قد ساق هذا لم يجز له التخلل كان قارنا عاد الشيخ رحمه
في الخلاف ومن قال ان ابو عبد الله لم يعل عليه السلام لم يكن ساقا لعمرة في التخلل لعدم السابق
وقال الشافعي فخلل سواها من هذه الرواية قال ابو حنيفة لم يكن ساقا فخلل وان كان قد ساق فخلل وانما
احرام الحج ولا يجوز في وقت من تسكبه ويطلق لان بعد ما احرامه انما يكون مع التخلل اما العمرة في
على احرامه فلا يجوز له بعد ما احرامه ولا في النبي عليه السلام فخلل وعلى ان ساقا لعمرة فقال عليه السلام لا
سابق لعمرة حتى يبلغ الهدى **مسألة** اذا فرغ التمتع من عمرته واحل له احراما فخلل فخلل فخلل فخلل
يا حرام الحج عليه فقال ابو حنيفة والشافعي فلو لم ياتي في عمرته بالعمرة الى الحجها استبرأ من الهدى فخلل
الحج فخلل لعمرة بالهدى والقارن جرد اول الحج دون اكاد في فعله تعالى ثم اتوا السلام الى البئر وما رواه
عن ابن عمر قال فرغ الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال من كان معه هدي فاداه بالحج
فله هدي ومن لم يكن معه هدي فليجزم بانه اقام الحج وسبقه اذ رجع الى اهله ومن لم يجرى احرامه فليجزم
عليه السلام من منع في سائر الحج فاقامه بمكة حتى يحضر الحج فليجزم به من منع في غير سائر الحج ثم جاوز حتى يحضر
الحج فليس عليه ما اقامه حجة فخره وانما الاصح على اهل الامصار **مسألة** التمتع اذ طاف وسعى لم يجر
لعمرة ولا بالحج فلو ان قصير قال الشيخ رحمه الله بطلت منعه كما تنجزه سبوت لو ان ضايق ذلك ناسيا فليجزم
احتمية وفقت منعه ولم يجره في رواية العلان الفضل قال ما لشر منعت فخلل فخلل فخلل فخلل
ان يضيق قال بطلت منعه وهي حجة يسوق لرد على حال النسيان ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن
الصادق عليه السلام من جعل منعتين ان قصير حتى احرم بالحج قال يستغفر الله وقال بعض على انما
الناس عليه رده وقال بعضهم بطل الاحرام الثاني سوا ما وقع عدا او سبقا ويقتضي على احرامه الاول **مسألة**
منعتين ان احرم التمتع والعمرة فيقتضي بالتلبية وان احرام القارن فيقتضيها او بالاشعار والعتبة
بالتلبية استحب له الاشعار والعتبة وقال الشافعي وقال ان الشافعي قال الاحرام يستفاد من
التلبية وان لم يثبت ولا اشعر ولا فله ما رواه العامة عن ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه وآله وعائنه

فاسرها في صفة ستمائها الا ان لم يسلط الدمعها او عرقه بن حزمه ورواه قال اخرجه رسول الله صلى الله عليه
 وآله فقال كان يذبح الحليفة فذبحه النبي واسمعه من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام من اسلمه من بعد
 اخرجه وان لم يكن عليه طيب ولا كبر ولا يوجب الاشارة له ولا يدع له ولا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له
 بائعهم من باواه العانة عن جابر الانصاري قال كان هذا رسول الله صلى الله عليه وآله فمفلة وتغشاها
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله اهدى عنده مفلة **مسألة** اذا قصص المشغ من غير اخرجه من مكان
 حاله الا اخرجه من الزينة كما فعله او اعاد المقاتل من اخذها الشارب وقلم الاطراف والاضفال وغير ذلك
 لان احد الاخر من اخبر ان روي عن محمد بن الحنفية **مسألة** احرار المرأة كاحرار الرجل الا
 في امر يدفع الصوت الكلية وهو يقدم وليس المحظوظ جاني لهن لمراده العادة عن النبي صلى الله عليه وآله
 اعطى النساء في احرارهن من القناتين والقاب وباسد الويس من الشباب وليس بعدة للشعاع حيث
 من الزمان الشباب ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام المرأة الحرة ليس باسنة من الشباب من الحرة
 والقناتين وكذا القاب وقال رسول الله صلى الله عليه وآله احرار المرأة كاحرار الرجل الا في امر يدفع
مسألة احرار المرأة في وجهها فلا يخرج ولا يخرجها ان تعطي بحيط ولا يخرجها باجماع العمل المارولة لها
 عن النبي صلى الله عليه وآله اذ قال لا تقبض المرأة لان احرارها اقرب وجهها واحرارها اقرب وجهها
 هذا فان يخرجها ان تسدل التوب على راسها الموطون انها وابت من الحرة سائر جسدها الا وجهها والها
 تسدل التوب على وجهها بحيث لا يمس لاس ينزعه فقه وهذا جازي لغير ان يطل على نفسه لانه
 ولما سلب التوب وجهها قال بعض العامة ان التسدل حال فلا يمس عليها ولا وجب عليها ولا يخرجها
 ليس البرقع للموازية ويحرم لها ليس السراويل لان الحلي سال الصادق عليه السلام عن المرأة اذا حرمت للبر
 السراويل قال نعم انما يريد ذلك السر ويحرم لها ان تلبس الغلالة اذا كانت خارجة لتفقد ثيابها للدم
 لان الصادق عليه السلام قال تلبس الحرة الحاض تحت ثيابها غلالة **مسألة** في دخول
 مكة اذ اخرج المشرك من احرار المرأة من المقاتل ثم سار الى مكة فزار الحرة استحب له ان يقبل في الحرم
 لان ابا بن يقبل كان مع الصادق عليه السلام لما انتهى الى الحرم ولما دخل مكة من غير دخل الحرم
 حافيا فاضت من ماء من فقا قال ابا بن من صنع مثل ما رايت صنعت فاضت من ماء من فقا وجعلوا على عتبة
 الف سبعة وكنت ما بين الف وستين وبن ما بين الف وستمائة وقضى له ما بين الف وستمائة لم يكن
 الفصل عند دخول الحرم جازي لان يخرج من الحرم ودخل مكة كان لم يكن جازي لدخول مكة **مسألة**
 يستحب له من غير من الاخر عنه دخول الحرم وازياد الحرم ودخل مكة كان لم يكن جازي لدخول مكة
 ولقول الصادق عليه السلام اذا دخل الحرم فقل من الاخر فاضت من ماء من فقا وجعلوا على عتبة

فانما هي من
 على السلام اذا
 شتمت

ولا ياتي القناتين من
 قولنا بان طلاق الحرة

فانقل

لانهما عند دخول الحرم والمثول فاذا انظر الى يوف كقطع الكلية وحدها عتقة المدين ولو اذن على طريق
 المدينة قطع الكلية اذ انظر الى يوف كقطع الكلية وحدها عتقة المدين ولو اذن على طريق
 واستحب له ان يدخل مكة من اهلها اذا كان داخل من طريق المدينة ويخرج من اسفلها لان يوف بن يعقوب سال
 الصادق عليه السلام من اين ادخل مكة فحدثت من المدينة قال ادخل من اهلها كما اذا خرجت من طريق المدينة فخرج
 من مكة ودفعها لعمارة النبي صلى الله عليه وآله وكان يدخل من المدينة العليا ويخرج من النيرة السفلى وهذا من
 من يوف بن المدينة والمقام اما الذي يجوز من سائر الاطراف فليس يرون بان يبعدوا بعضا من تلك النيرة
 فكأن في الاضفال من طريقه فضل له هو لم يحصل الناس بالنبي عليه السلام ويستحب له ان يقبل لدخول مكة
 من يوف بن لوسن في داره والداران النبي صلى الله عليه وآله فدخل من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام
 اصبر ولا يقبل في مكة وطهر بين الطائفتين والعاكفين والركع الحجري ويغني العبدان لا يخطأ مكة الا وجهها
 قد تساور قد ولا الذي وطهر ولو اقبل في مكة فدخل مكة فدخل مكة فدخل مكة فدخل مكة فدخل مكة
 الكاظم عليه السلام في الصحيح عن الرجل يقبل لدخول مكة فدخل مكة فدخل مكة فدخل مكة فدخل مكة
 ورواه ويستحب له ان يدخل مكة بكتفه وفخذه وحذاء الا ان يطرق الطائفة لان الصادق عليه السلام علم
مسألة دخول مكة واجب لفتح الاطراف بالبيت وسعي وقصره في حرم الحج اما القارون والفر
 فلا يجب عليه ما ذلك لان الطواف والسعي انا يجب عليه ما بعد التوفيق وتزول سعي وقصره في حرم الحج اما القارون والفر
 كونهما لهما ايضا دخول مكة والمقام باعل احرارهما حق تخرج المرافعات فاذا اراد الطواف بالبيت استحب
 جازي لهما ما يجوز ان النبي عقيب كل طواف وسعي حتى يجزى الى عرفات وقد بينا ان كل من دخل مكة
 شمس ان يكون محرم الا لشكره كالمطاف والمريض والراعي والمقاتل شرعا والعبدان لا تسب لهما ان يلبسا
 عن خديعة ومن يجب عليه دخول مكة احرارهم ودخلها بغير احرارهم يجب عليه القضاء ورواه قال الشافعي
 المرأة وقال ابو حنيفة عليه ان ياتي حجة او مرة فان ضل في سنة حجة الاسلام وسددة او مرة سددة
 احرارهم ولا يحررهم من حرمه الدخول استحبنا انما وان لم يخرج من سنة استقر القضاء **مسألة** الحاض والقضا
 يستحب لهما الاضفال لدخول مكة لان رسول الله صلى الله عليه وآله امر عائشة لما خفت لغيره ان يقبل
 الحاج عمران الاضفال في البيت ويحرم دخول مكة لغيره اذا اجاز له لاجل وصلى عن عطاء ابكره ودخلها
 لم يوافق احاق ودخلها تبارا والى وحكى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام دخلها لانه لم يوافق
 لها **مسألة** اذا اراد دخول الحرم لغيره استحب له ان يقبل لما تقدم وان يقبل على سبكه ورواه
 حافيا يخشى وخضع من ياتيه شبيهه فاستحب الدخول بها الطاه الداخل برجله ودعوا المشرك
الصلوات في الطواف وجهه سباحة **الفصل** في مقامه **مسألة** الطهارة شرط في الطواف

لان سبيل الصلوات
 وفان على طهارة

فان قاربها من ارضه مسافة لا تفرق الطواف وانما تفرق من حيث ان ارضه كانه لا يترك الزموا والفرق بين
 الزموا **مسألة** ويجوز ان يجعل البيت على جانب الارض ويحيط به كذا السوط السد فلو استقبل البيت
 طواف من جهة الارض وهو احد وجهي الشافعية لا يجوز ان يكون الكعبة شدة الا بركا ان الصلي الى ابراهيم في الكعبة
 وجهه لغيره ان يوليها شدة الوجه الثاني للشافعية يجوز ان يحصل الطواف في مباد البيت وكذا يجوز في الطواف
 فيها ان يوليها شدة الامن ومنه المصنف في مباد البيت ومنه مباد البيت ومنه مباد البيت ومنه مباد البيت
 ان يكون غير ذلك الطلوع ورواه في مباد البيت **مسألة** فيكون يجمع بينه خارجا من البيت فلا يخرج من البيت
 على ما رواه ان البيت لا بد من البيت والطواف المأثور به هو الطواف بالبيت قال الله تعالى واجتنبوا البيت
 الصيق وانما يكون طائفا ليجوز ان يخرج منه في كل طواف فيه ويجوز ان يدخل في طوافه وهو الذي بين
 الشافعية وهو موضع محوط عليه في كل طواف فيه ومنه كل واحد من الركعتين في كل طواف فيه ومنه كل واحد من الركعتين
 على ما يعلو او خلس احد الركعتين وخرج من الاخرى وسلك الحجر ليجوز ان يكون ما شئت من البيت
 ان يطوف حول الحجر وهو احد وجهي الشافعية لان النبي صلى الله عليه وآله كذا طاف ومنه طواف في الحائض
 عليه السلام من اخضره الحجر الطواف فلهذا طواف من الحجر الاسود وكذا اربع من سفان الى الفتاة عليه
 امر الطواف طواف الحج على كذا في السوط السابع اخضره طواف في الحجر وصل ركعتي الفريضة
 وطواف النساء ثم انشأه عليه السلام بقوله القول الثاني للشافعية ان الذي من البيت
 الحجر قد روي في اربع مصل بالبيت لان عاتقها لم يدر ما اصل ركعتي في البيت فقال النبي صلى الله عليه
 وآله صلى في الحجر فان شدة اربع من البيت ومنهم من يقول انه اربعة اربع من البيت على القريب
 وقال ابو حنيفة ان اسلك الحجر اياه وليس يبريد ولو دخل احد الركعتين وخرج من الاخرى لم يجز به
 الشافعية احد قوله ولا طوافه بعده حتى يتهيأ للفتحة التي يخل منها ولو خلف الفتحة الذي هو من البيت
 ثم اخضره الجدار ويخطي الحجر في طوافه للشافعية وجاز وعندها لا يصح لما تقدم **مسألة** لو كان
 يطوف وليس الجدار يبريد في طوافه الشافعية وانما دخل فيه في طوافه ما هو من البيت من الحجر في الارض
 على ما تقدم وهو احد وجهي الشافعية لان بعضه في البيت ويخرج من طوافه ما هو من البيت
 والثاني للشافعية الجواز لان معظمه خارجا وحيث لا يصح ان يقال ان طواف البيت وهو موقوف لان
 بعضه في البيت كما لو كان يصنع احد ركعتي عليه اياها على الساردان وتقف في الارض **مسألة**
 ان يطوفه اخضره الجدار في طوافه خارج المسجد كما يجب ان لا يكون خارجا مذكورا في الخبر
 هنا فانما يجب عندنا ان يكون الطواف بين البيت والمقام ويحيط في طوافه في طوافه المسجد
 خلف المقام لا يصح طوافه لان يخرج من الباب من الفتحة الواجب فلم يكن محظورا روي محمد بن مسلم قال سالت النبي

في طواف

حد الطواف

حد الطواف بالبيت الذي يخرج منه لم يكن طائفا بالبيت قال كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 بالبيت والمقام وانه يطوفون المأثور بين البيت ومنه طواف البيت كلها من طواف فتابعه
 من ارضه اكثر من مقدار ذلك كان طائفا بالبيت من ارضه طواف المسجد لا يطوف في غيره ولا يطوف
 بعد ركعتي الصدوق من ارضه من طواف الحلي عن الصادق عليه السلام قال ما من طواف طوافه
 قال ما احب ذلك وما ارى ما شافيا فلهذا لا ان لا يحسنه هذا وهو على الجواز مع الحاجة كما لو حاد
 الشافعية لا بأس بالجلوس بين الطلوع والبيت كالمسألة في الساردان ولا يجوز في ارضه المسجد ويحذف
 وعلى الاروقة والسطح ان كان البيت ارفع من ارضه فهو طوافه وان كان على السقف المحاذي لغير الطواف
 على سطحه ويستلزم ان لا يندست الكعبة والبناء بانه لا يصح الطواف حول عتبتها وهو بعيد
 انشأ خطه المسجد استمع المطاف وقد جعله القياس اوسع مما كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله
 كذا في ما يعلو **مسألة** اذا فرغ من طواف سبعة اسواط فلهذا صلى في البيت في طوافه في مقام اربع ركعتي
 السلام حيث هو لان وهو ثمان عشرة وسبعة لان اربعهم في محو قال الرضا عليه السلام اصل
 ركعتي طواف الفريضة خلفت المأثور حيث هو السعة وحيث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 قال حيث هو السعة فان كان الطواف مستحبا كانت هاتان الركعتان مستحبين وان كان الطواف
 فها كانت الركعتان فريضة عند اكثر علماءنا به قال ابو حنيفة والشافعية في احد وجهي القولين في واحد
 من مقام اربعهم صلى لان النبي صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله في ارضه من مقام اربعهم
 صلى فافهم الناس ان هذه الآية امر ببدء الصلوة والامر بالوجوب ولا تعبد السلام صلواتها
 على السلام عند اعنى مناسكك ومن طريق الفاضل عن قول الصادق عليه السلام في الصحيح اذا فرغت من
 طوافك وانت في مقام اربعهم صلى الله عليه وآله ركعتين واجعله امامك واقرأ فيها سورة الفاتحة
 فلهذا في احد وجهي الثانية قل يا ايها الكافرون لو شئتم واعد الله وان عليه وصل على النبي صلى
 عليه وآله وسلم ان قبل منك وهاتان الركعتان هما الفريضة ليس بركعة ان تضلها الى الساعات
 عند طلوع الشمس وتعد ركعتيها ولا تفرقها عن ركعتيها من ركعتيها وقال مالك والشافعية في الله
 الثاني واما انها مستحبان وهو قول شاذ من علماءنا لا ياصله ليرفع لها اذان ولا اذان لغيره
 واجبه فلذا يكون واجبه لا بأس بها الا اذان وكذا الصلوات واجبه والكوف **مسألة**
 ان صلى هاتين الركعتين في المقام عند اكثر علماءنا في طواف الفريضة وفي طواف الصلاة ما احب
 من المسجد لقول احد علماءنا السلام لا يفتقر ان صلى ركعتي طواف الفريضة الا بعد مقام اربعهم
 عليه السلام فاما الطلوع فحيث ما شئت من المسجد قال النبي صلى الله عليه وآله لا طواف من الاذان

فكان الذي هو موضع المقام اليوم لم يدر ما هو
 طواف الفريضة في اليوم واحد فدر ما هو
 المقام وبين البيت

في طواف

فأستخرج قصبه بالبر وانه كما يستخرج قصبه

الرهي

نمبر

فمجمع الى منزله وهو يري الله قد فرج سد قلم
الماضي واحلتم ذكره في سعيه شاملا لفضل

فمجمع الى منزله وهو يري الله قد فرج سد قلم
الماضي واحلتم ذكره في سعيه شاملا لفضل



وإن عسر ولو صدق يوم التزوية يوم الجمعة فقام بمكح في نزول الشمس من غير عليه الجمعة يخرج المخرج
حتى يصلي الجمعة فلا يركع فيها من غير وجوب في هذا الوقت سنة أصح الزوال فانه يجوز له الخروج وهو أحد القولين
لأن الجمعة لا يخرج وجوبه وللشافعي لا يجوز إذا عسر هذا قال الشيخ رحمه الله يجب أن يركع
أربعين ركعة من كل صلاة يوم الجمعة سنة ويوم عرفة ويوم النحر من غير وجوب وهو القول الأول يعلم أن ما يجب عليهم
من مناسكهم ما لا يخرجهم عن النوى على أصله وأصله في الظهر يوم الجمعة ومخطبه على الناس في خطبة الجمعة
والتي هي عليهم ما بين أيديهم من المناسك ورواه الشافعي وقال لا يجب يوم الجمعة ولو فرق بين خطبة خطبة
الجمعة وصلاة الجمعة لم يخرجهم يوم الاثنين وهو يوم التزوية إلى يوم **مسألة** ويجب البيت ليلة
عرفة حتى لا يركعوا فيه ولو نيك فلا يجب كركع في بيت المصالح في يوم عرفة وكركع في المخرج قبل الخروج
أو التزوية كالركع في الخفاف لما رواه الشيخ عن عاتبة بن عمار عن الصادق عليه السلام من قرأ في بيته من القرآن
والعصر والمغرب والعشاء ليلة أدايت هذا فلا يقتل لأن جبر حتى تطلع الشمس فلو خرج قبل طلوعها بعد
طلوعها فخرج ذلك لكن يقولون لا يجوز ذلك يحصل لأبعد طلوع الشمس لئلا يصادق على السلام لا يجوز ذلك
عسر حتى تطلع الشمس أما إذا لم فلا يخرج حتى لا يصادق على السلام لئلا يصادق عليه السلام من التزوية
لا يخرج إلا من قبل أن تطلع الشمس ويجوز للعبد وكل من مضى الزحام والمناخيل يخرج
قبل أن يطلع الظهر ويصلي في المخرج الطريق للصلاة ورواه الشيخ عن عبد الجبار الطائي أنه قال الصادق عليه
السلام إن شاء الله كيف تشق فقال أما أحب الرجال فكانوا يصلون العشاء يعني وأما التزوية فتصل
في الطريق والشافعي يقولون إن أحبهم من يخرج من العشاء بعد الظهر والثاني بعد الظهر من الجمعة وما إذا
كان يوم التزوية يوم الجمعة فالسجدة عند الخروج قبل طلوع الظهر لأن المخرج إلى المصلي يوم الجمعة تروا مكة
وهو لا يصلون الجمعة حتى يكملوا يصلون بعد ذلك إذا كانوا عرفة يوم الجمعة لأن الجمعة إنما تامة في الأقامة إذا
عرف هذا فاستحبوا الخروج إلى مكة في المخرج وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
لما رواه العامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله حتى طلع الشمس في يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
فترى بها وسفر في الخاصة ما رواه عن ابن عمر أنه قال في المخرج إلى مكة يوم الجمعة تروا مكة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
فصل والله ترجع إليه اللهم اليك صعدت ولما كنت مقتدرت رجعت إليك ولما كنت مقتدرت رجعت إليك ولما كنت مقتدرت رجعت إليك
طحا حتى وان تحب من الحي المصور القوي من هذا فضل من قرأ في صلاة المخرج فأتى ما التزوية المخرج فأتى
فأما يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
والعصاة أن واحد ورواه عن ابن عمر أنه قال في المخرج إلى مكة يوم الجمعة تروا مكة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
معه عرفة من يطلع عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة

هذا الخطبة

في المخرج

لوجه الصلاة بالجمعة

السلامة

بين انهم العصر إذا كان واحدا فاستغن عن صلاة الظهر والرباعية وقال الشافعي لأن رسول الله صلى الله عليه
وآله كما فعل في يوم عرفة ورواه عن ابن عمر أنه قال في المخرج إلى مكة يوم الجمعة تروا مكة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
بأنه من يوم عرفة ما بين أيديهم من المناسك ويخرجون على كثرة الدعاء والتهليل بالمحرف فيحصل الناس الظهور بأن
والعشر يوم عرفة فيحصل يوم الجمعة إذا كان الأمام سافر فوجب عليه التزوية وقال الشافعي السنة له التزوية
أما إذا لم يكن من يوم عرفة ولا يصرون بركة الشافعي حلقه بالمال ولعل الأمام إذا سلم قبل المصل كركعة فأنكر
سركة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله إذا عرفت هذا فإن من لم يركع في يوم عرفة ولا في يوم الجمعة
والثاني في جهنم **الجمعة الشافعي في الكيفية** **مسألة** يصلي الأختل العرفة في يوم عرفة في الصلاة
فخرج على الأختل كركعة ورواه العامة على عليه السلام ورواه الشافعي وأبو يوسف وأحمد بن الحسن
فجميع الناس فاصحب الأختل الطحا لوجه العبد كركع من الخاصة ما تقدم العامة ما تقدم في جهنم عرفة
من عرفة الصادق عليه السلام زينت مستقبل القبلة لأن النبي صلى الله عليه وآله زينت مستقبل القبلة وهو
الوقوف إذا أوشاك الصلاة فيقولون أحدها لها سوا في الأمام وأما من لم يركع في يوم عرفة ولا في يوم الجمعة
الحمد لله رسول الله صلى الله عليه وآله لا يكون قرأ في الصلاة عرفة في الركوب والتعبد وكهذه الأختل في صلاة
مسألة تجب الوقوف ليلة عرفة في صلاة العشاء العشاء لأن الوقوف عبادة لله فليست بعبادة الله ولا عبادة
المخلصين لعلهم ولا لأنهم في صلاة العشاء على السلام أو حال أحوال وأما من لم يركع في يوم عرفة ولا في يوم الجمعة
السلام لعل الأختل لأن الأختل الطحا لوجه العبد كركع من الخاصة ما تقدم العامة ما تقدم في جهنم عرفة
الوجوب والوقوف في صلاة العشاء الإسلامية أو غيرها والوقوف لله **مسألة** يجب أن يكون يوم عرفة وروى
الشمس من يوم عرفة ما بين أيديهم من المناسك ويخرجون على كثرة الدعاء والتهليل بالمحرف فيحصل الناس الظهور بأن
من الصادق عليه السلام في يوم عرفة كركع من الخاصة ما تقدم العامة ما تقدم في جهنم عرفة
فأما من عرفة ولا يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة
من جهنم أو أن يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة ولا يركع في يوم عرفة
فصل والله ترجع إليه اللهم اليك صعدت ولما كنت مقتدرت رجعت إليك ولما كنت مقتدرت رجعت إليك ولما كنت مقتدرت رجعت إليك
طحا حتى وان تحب من الحي المصور القوي من هذا فضل من قرأ في صلاة المخرج فأتى ما التزوية المخرج فأتى
فأما يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
والعصاة أن واحد ورواه عن ابن عمر أنه قال في المخرج إلى مكة يوم الجمعة تروا مكة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة
معه عرفة من يطلع عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة وهو يوم عرفة

في الصلاة

في الصلاة

عبادة وكل من

عن جابر

السلامة

حتى في المشرك لم يفرق عليه واستقبل القبلة جهده وهاله فكبره ووجده فلم يزل وقد انفرج
قال الصادق عليه السلام يستحب للرجل ان يطأ المشرك لروان يدخل البيت **الحديث الثالث**
في الحكم **مسألة** الوقوف بالشعر الحرام لكن من كان في الحج بطأ الحج بركه جازا عندنا وهو عظيم
الوقوف به عندنا وفيه ما لا يفرق بين المشرك والمشرك في الوقوف فاذكرنا الله عندنا المشرك الحرام وما روى عنه
الشيخ عليه السلام في ترك البيت بالركعة فلاح له ومن طريق الخاصة وموافقة الحق الصحيح
عن الصادق عليه السلام ان قدم وقفا فزعمت فليقف بالشعر الحرام فان اهدم اهدى عبده وقدم جنة
اذا هدمك الشعر الحرام قبل طلع الشمس وقبل ان يبين الناس فان لم يجدك الشعر لم يفرق فانه لم يفرق بينها
عمره مفردة على الحج من قابل وقال باقي العامة ان ذلك ليس بركن لقوله عليه السلام يجمع من بين الصلاة
الصلاة والوقوف قبل ان يبين الناس فان اهدمك فليقف بالشعر الحرام فان اهدمك فليقف بالشعر الحرام فان اهدمك فليقف بالشعر الحرام
بجزائها لانها كانت صلوة الفجر في جميع بلاد المسلمين وقول الشعر في عهده وهو المطلوب
القباس بطول ما كان في البيت من قبل ان يبين الناس فان اهدمك فليقف بالشعر الحرام فان اهدمك فليقف بالشعر الحرام
مسألة عجايب الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
وقال الصادق عليه السلام في الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
التي هي عليه وآله وافاض قبل طلع الشمس وكان المشرك في عينه فليقف بالشعر الحرام فان اهدمك فليقف بالشعر الحرام
ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في جواز قفصه من الناس جميعه ثم افاض قبل ان يبين الناس قال ذلك
جاهلا فلا يخفى عليه وان كان افاض قبل طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
بين الليل والليل كغيره في جميعه وان كان افاض قبل طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
فمن يقول عجايب الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
وقال الصادق عليه السلام في الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
الاحد عشر والآخر ثمان الا فاض قبل طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
عليه وآله كان يقدم صفه اهله في الضعفاء الاخيرين الزوجة وقال قدمت رسول الله صلى الله عليه
والرافضة في عبد المطلب ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في جميعه بعض رسول الله
للعنا والصبيان ان يبيتوا ليل وليرى من الجاهل ان يبيتوا في منازلهم فان خفف فليقف بين
الى الكعبه وعكس من يبيت عن احداهما عليه السلام قال في الجاهل فليقف في جميعه بعض رسول الله
ليلا فلا يفرق **مسألة** يستحب لغير الامان ان يكون طلع من الزوجة قبل طلع الشمس فليقف به
والامان بعين طلع الماروا الملة ان الشركي كالمؤمنون حتى تضام الشمس يقولون الشركي كالمؤمنون

من الزوجة

ولن يزل احداهما عليه وآله فاعلموا ان طلع الشمس ومن طريق الخاصة ان الكاظم عليه السلام في
سائر احوال الدنيا فغير من جميعه ان طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
الشركي كالمؤمنون **مسألة** الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
واحد عشر والآخر ثمان الا فاض قبل طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
شركي كالمؤمنون **مسألة** الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
اجماعا **مسألة** عجايب الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في جواز قفصه من الناس جميعه ثم افاض قبل ان يبين الناس قال ذلك
جاهلا فلا يخفى عليه وان كان افاض قبل طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
بين الليل والليل كغيره في جميعه وان كان افاض قبل طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
فمن يقول عجايب الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
وقال الصادق عليه السلام في الوقوف بالشعر الحرام فلو فرض قبل طلع الشمس جازا عندنا وقت بركه جازا عندنا
الاحد عشر والآخر ثمان الا فاض قبل طلع الشمس فليقف به ثم شاة ولا يفرق بين الوقوف في جميع
عليه وآله كان يقدم صفه اهله في الضعفاء الاخيرين الزوجة وقال قدمت رسول الله صلى الله عليه
والرافضة في عبد المطلب ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في جميعه بعض رسول الله
للعنا والصبيان ان يبيتوا ليل وليرى من الجاهل ان يبيتوا في منازلهم فان خفف فليقف بين
الى الكعبه وعكس من يبيت عن احداهما عليه السلام قال في الجاهل فليقف في جميعه بعض رسول الله
ليلا فلا يفرق **مسألة** يستحب لغير الامان ان يكون طلع من الزوجة قبل طلع الشمس فليقف به
والامان بعين طلع الماروا الملة ان الشركي كالمؤمنون حتى تضام الشمس يقولون الشركي كالمؤمنون

الجبل الى

الشعر

قدم

وقال

أما من السجود ثم وسجد خفيفا إذا
عنيت هذا فلا يجوز أخذه
من حصا الجارح

كالحقل والزرع والمدى فاما المربك
من جنب الارض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقد قيل على السلم كذا العلم من هذا الموضع وقالوا ان السلم ليس بموضع بل هو موضع العلم
 والاعتبار لا من هذا الموضع بل من هذا الموضع وهو موضع العلم والاعتبار
 الذي هو العلم والاعتبار على ذلك كله ولا يرد على الجهره وتفتت عند الجهره الاولين ولا تفتت عند الجهره
 القبله وكذا ان يكون بغيره لا يستلزم **مسألة** يستلزم ان يكون المصداق مستقلا وكذا ان يكون
 موقفاً لا شاعرياً ولا لسانياً بل هو علمي **مسألة** ان المصداق لا يقتضيه حصول الخلق قالوا فيها فادرسوا
 الخاصة قول الصادق عليه السلام لفظ المصداق لا يكتفي بها شيئاً ويجب ان تكون صغراً قد ذكرنا واحدة
 منها مثلاً لان النبي صلى الله عليه وآله لم يعبأ الخلف والخدم انما يكون باجتماعهم من غير ان يكون
 قول الصادق عليه السلام لفظ الخلف يكون على الاطلاق لا على ما هو عليه من غير ان يكون منهم من
 قال كذا والنساء ومنهم من قال على الاطلاق وهذه المقادير متساوية ولو لم يكن لغيره الاشارة ولا اعتد
 الموقفين من هذه الاشارة لان النبي صلى الله عليه وآله لم يعبأ **مسألة** في رواية
 وكيفية **مسألة** بغيره الاشارة لا بعباده وعلى الجهره ان يصدق بغيره لما لم يعبأ بغيره
 الجهره في رواية على ما في الاصل او بغيره ويجب فيه العدد وهو سبع حصان في يوم الخندق
 العقبه فاذنوا لغيره لانه لم يعبأ به على الاطلاق ولا تعلم في هذا فان النبي صلى الله عليه وآله
 كان قد علم وجب على كل حصاة الجهره ريباً بعباده ولو لم يعبأ به في رواية بغيره لانه لم يعبأ
 صلى الله عليه وآله بالذي وهذا لا يسي ريباً فلا يكون بغيره من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام
 خلعوا الجاهل من رتب الجهره القسوى التي عند العقبه فارها ولو طرحتها ليطعنوا ليعصوا لعلها لا يجر
 قال الصادق الراي لا يجوز لغيره لاسم والاضابط بعبه الاسم فان سمي بغيره ولا فلا يوجب
 للمصداق لغيره ولو وقع وهو لم يجر اجاعاً قال الصادق عليه السلام فان ريب بعباده فوعدت من هذا
 مكانها **مسألة** لا يجزى ان يكون اصل الجهره بعباده لان النبي صلى الله عليه وآله كان افضل من هذا
 عن مناسكتكم ولما لم يعبأ به لاسمها فارها او لغيره يستلزم ان النبي صلى الله عليه وآله لم يعبأ به فوعدت من هذا
 ضرورت على منها ولو كانت سبباً لكان في شبهه فوعدت على رتبته لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا
 وره بخلافه لانه في السبب فانه لا يرد بعباده لانه لا يعبأ به فوعدت من هذا لانه لا يعبأ به
 فقد عدل عن الشق فلم يعبأ به على حدة فذهب الربيعة بغيره لانه لا يعبأ به فوعدت من هذا لانه لا يعبأ به
 بعباده كيف كان اسال الوقت للمصداق على ريب انسان فتفتت بغيره فوعدت من هذا لانه لا يعبأ به فوعدت من هذا
 لانه لم يعبأ به لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا
 وقتت لغيره وليس بعباده لان المصداق عليه الصلاة بعباده ولو لم يعبأ به فوعدت من هذا لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا

بغيره

نور لخصاصة

والله اعلم والاربعون في القصد

ف

الاعتبار من

تبع انما لا يحل

بغيره

فقد قيل على السلم كذا العلم من هذا الموضع وقالوا ان السلم ليس بموضع بل هو موضع العلم
 والاعتبار لا من هذا الموضع بل من هذا الموضع وهو موضع العلم والاعتبار
 الذي هو العلم والاعتبار على ذلك كله ولا يرد على الجهره وتفتت عند الجهره الاولين ولا تفتت عند الجهره
 القبله وكذا ان يكون بغيره لا يستلزم **مسألة** يستلزم ان يكون المصداق مستقلا وكذا ان يكون
 موقفاً لا شاعرياً ولا لسانياً بل هو علمي **مسألة** ان المصداق لا يقتضيه حصول الخلق قالوا فيها فادرسوا
 الخاصة قول الصادق عليه السلام لفظ المصداق لا يكتفي بها شيئاً ويجب ان تكون صغراً قد ذكرنا واحدة
 منها مثلاً لان النبي صلى الله عليه وآله لم يعبأ الخلف والخدم انما يكون باجتماعهم من غير ان يكون
 قول الصادق عليه السلام لفظ الخلف يكون على الاطلاق لا على ما هو عليه من غير ان يكون منهم من
 قال كذا والنساء ومنهم من قال على الاطلاق وهذه المقادير متساوية ولو لم يكن لغيره الاشارة ولا اعتد
 الموقفين من هذه الاشارة لان النبي صلى الله عليه وآله لم يعبأ **مسألة** في رواية
 وكيفية **مسألة** بغيره الاشارة لا بعباده وعلى الجهره ان يصدق بغيره لما لم يعبأ بغيره
 الجهره في رواية على ما في الاصل او بغيره ويجب فيه العدد وهو سبع حصان في يوم الخندق
 العقبه فاذنوا لغيره لانه لم يعبأ به على الاطلاق ولا تعلم في هذا فان النبي صلى الله عليه وآله
 كان قد علم وجب على كل حصاة الجهره ريباً بعباده ولو لم يعبأ به في رواية بغيره لانه لم يعبأ
 صلى الله عليه وآله بالذي وهذا لا يسي ريباً فلا يكون بغيره من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام
 خلعوا الجاهل من رتب الجهره القسوى التي عند العقبه فارها ولو طرحتها ليطعنوا ليعصوا لعلها لا يجر
 قال الصادق الراي لا يجوز لغيره لاسم والاضابط بعبه الاسم فان سمي بغيره ولا فلا يوجب
 للمصداق لغيره ولو وقع وهو لم يجر اجاعاً قال الصادق عليه السلام فان ريب بعباده فوعدت من هذا
 مكانها **مسألة** لا يجزى ان يكون اصل الجهره بعباده لان النبي صلى الله عليه وآله كان افضل من هذا
 عن مناسكتكم ولما لم يعبأ به لاسمها فارها او لغيره يستلزم ان النبي صلى الله عليه وآله لم يعبأ به فوعدت من هذا
 ضرورت على منها ولو كانت سبباً لكان في شبهه فوعدت على رتبته لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا
 وره بخلافه لانه في السبب فانه لا يرد بعباده لانه لا يعبأ به فوعدت من هذا لانه لا يعبأ به
 فقد عدل عن الشق فلم يعبأ به على حدة فذهب الربيعة بغيره لانه لا يعبأ به فوعدت من هذا لانه لا يعبأ به
 بعباده كيف كان اسال الوقت للمصداق على ريب انسان فتفتت بغيره فوعدت من هذا لانه لا يعبأ به فوعدت من هذا
 لانه لم يعبأ به لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا
 وقتت لغيره وليس بعباده لان المصداق عليه الصلاة بعباده ولو لم يعبأ به فوعدت من هذا لانه لم يعبأ به فوعدت من هذا

الحمد لله

فما عرّفنا به

قالا انورم

المؤيد

ثاني

وَسَطْلُ الْأَمَةِ

صنفه
تبریز
کتابخانه
موزه
و مرکز
اسناد
مخطوطات
ایران

منها ستار ستين و نمر علي عليه السلام رجا
فلم ينج و غيره و اذ ساق الفتي صلى الله عليه

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مستطاب

4

الحمد لله

قبلا وافقه من الجليله

في هدي آخر قال سبحانه ويصدق
شبهه

[illegible]

والتحقيق

عليها السلام قال اذا وجد الرجل هدبا فليغيره يوم الخميس ويوم شاني والثالث فربما يحيا فيه الثالث
ولان شري هديا ويغيره فربما يغيره وذكرنا نهدو ضايفه واقام عليه بذلك كالخمر ولا يخرجه من
واحد منهما اما ما صاحبه فلعلم الدنيا منه ومن الزناج واما من الشتركي فلاننا ملكه ولصاحبه
الارض للرواية واذا من هديا صحبه اعاني في نفسه فقلت ان قاب يحيا بينج الايزا فير يقرط لولم يركب اكثر
ما كان واجبا في ذمه لان الزايد لم يحج في الذمه ولما قلنا بالعين فيصغرت سلفها والاولى ونوط
قلقت قل فترغب عن العين لان الزايد يعلق بحرق اعتدالي فاذا فرته ربحه جازمه كما هدى العين
بها وبغية فظهر **سنة** اذا اولدت تحديرا لم يربح ولها ما اوجبه سوا عيها ميتا او عيه بدل العين ^{يب}
في ذمه الرواية العامة على عليه السلام **سنة** اذا جاز بقة قولها فقال ان شرب من لبنها الا ما اضل من لبن
فاذا كان يوم الاضحية في هذا اليوم هدا من سبعة ورس طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان شرب من لبنها
ما لم يضر بولها فخره من اجبها فقلت ان شرب من لبنها لوق في جسمه ولو تمت العبة ابتدا وبغية وجب
اقامة بدلها وجب دفع الاول لان لبنها في الوجوب حال اكلها ولو يربحها في ذلها لا ينقصها فكان
كذلك لعينه اذا هدا الشتركي العيب او سئل البعير في الولد **سنة** يجوز ذكر بول الحدي في الاضحية يوم
الاشايف وابن السند او صاحب الدلي واحدا من احدى الروايتين لما رواه العلامة ان رسول الله صلى الله عليه
واذ له اركبا بالمرور واذا الحيت اليها حتى يتجملها ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في قوله
عز وجل لكم فيه ما نافع الا لاجل سحى قال ان استلج الخمر راكبا من غير ان يفت بها وان كان لها ابن
حلبها حالها لا يجزها وقال احده الرواية الاخرى لا يجوز لتعلق حق الفقرا بها وان منع عنهم العلق لا
عرف هذا فان لم يضر شرب لبنها ما لونها به ولا يولد لها رواة العامة عن علي عليه السلام ولا يشرب
لبنها الا ما اضل من لبنها ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان كان لها ابن حلبها صاحب لاجلها
ولان ياكل من لبن الصرع مضرة ولو شرب ما اضل من لبنها او اكل من لبنها بقا الصرع ولو لم يضر
بها لا يروى صدق جري الفقرا ولغيره الشريف في هذا الحديث لان النبي لم يكن مسجودا وقت النقيين
فلا يدخل فيه كالكروب وغيره من النافع **سنة** هدى النخس من السنة ان ياكل صاحبه منه
وبه ان يصر عطا الحسن والسعي وما لك واحد او صاحب ابى لى لم يزل ياكلها وكلوا منها والمعموا
النافع والمعمور ما رواه العلامة عن سلم ان النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يذبح بقرته فجعلت شهدة كل
هو على اكل السلم من حلبها او شرب من حها ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام اذا ذبحتم
فكلوا طعمه قالوا نعم فكلوا طعمه واتفقوا طعمه واتفقوا طعمه لا ياكلون لا يهدون ولا يذبحون
فلم يجر الاكل من عدم الكثرة وهو قيس فلا يجوز الاكل فان دم النخس من شرب بخلاف الكثرة وبيح

عن جماعة جبهها

مع العروق

قيل الركوع واحد من الاعية وقال الساجي
الواجب قطع الطعن والمزج واستحب

جميع من قبل مالك وابو يوسف والنسائي على انه عليه وآله ما نهى عن قري الاوداج فكل من لم يوجبه فيه
قطع ثلاثين الادعية ما قطع وقال محمد بن الحسن رحمه الله قطع الودجين **مسألة** يستحب ان يقرأ في سجدة
اضحية بنفسه اشد اليقين على انه عليه وآله فان لم يجز ذلك جعل يد مع الودجين ويجوز استلام
السلم ولو استتاب كما قرأ في سجدة على ان يقرأ في الساجي لان يكون ذميا عنه ومالك والشافعية
لنزال كبرن خمس شاة الاضحية والحق ما قلناه لقوله عليه السلام لا يذبح ضاحك الا طاهر ولا على غير يمين
وعرضه ان كثر الذبح يضاري العرب ويجوز ذبحه الصبيان مع معرفتهم بشرائط الذبح ويجوز ذبحه الاطفال
وان لم يطق يسم يجب تحريمه بالسنة بالنسبة ويجوز ذبحه النساء على ما رواه ابن عمر في رواية لا يذبح
كانت تسمى ضاحكاً فارت شاة سبوا فاحللت حجرا فسكرته وبجها فذكرة للنسائي اصله عليه وآله
فقال فكل وهو يذبح على وجه المزة وان كانت حائضا لان ترك الاستسقاء لا يضره وحده ذكاة في الغنم
بغيره فزوجوا ذبح الحيوان الا عيبت من ذبحه السكان والجنون الحكم اسلامها ان كثر
لعدم معرفتها ما جعل الذكرة فربما استعاض بها بالمشط ويستحب ان يتولى الذبحة المسلم وقصد البالغ العاقل القوي
لا يعرف بشرائط الذبح ووقته فان فقدت المزة وان فقدت فالحصى فان فقدت فالكبريت والجنون
مسألة يجب استقبال القبلة عند الذبح وفوجبه الذبحة اليها لا عليه السلام حتى يكون على وجه
قارص وجهي ويجب فيها التسمية لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا يكره الصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله عند الذبحة مع التسمية بل هي مستحبة وبرة الشافعي لا يترفع فيه ذكره
تعالى فترفع فيه ذكره صلى الله عليه وآله لان وقال احمد بن حنبل في سجدة وقال ابو حنيفة ومالك الله
مكروا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال موطن لا اذكر منها عذبة الذبحة وعند اعطى ومروءة
لا اذكر منها عذبة الله تعالى على الوجه الذي ذكره في غيرها فاذن الا ان يشهد لها التيمم وفيه
للنبي صلى الله عليه وآله بالرسالة وكذا في شهادة الاسلام والصلوة عاصي الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله
عليه وآله والصلوة ليست من جنس التسمية وكذا العطاس فان الروى في ان يبي الله تعالى ويصلي على النبي
صلى الله عليه وآله ويستحب الدعاء بالقبول ولو في التسمية لرفع يديه ويستحب ان يبي عند اكله ان يشال
في الصحيح يسمع الصادق عليه السلام يقول لا ذبح المسلم ولم يمسق فكل من ذبحه ومتم على اكله
مسألة اذا ذبحها قطع الاضحية الاربعة السالبة ولا يقطع راسها الى ان تترث فان قصه فقولان
احدهما القبر ويدل عليه السبب لانها فان من جرح من ادمى اسبغ والآخر غير فاقول قول
الصلوة عليه السلام لا يذبح حتى تترث والآخر لعل لانها قطع الاضحية تكون مكاة فان ذكروا ليد
لمحصوله والخير في سجدة ولو ذبحها من قضاها سميت القنينة فان جئت حيا لم تستقر بعد قطع

الرجل

فخر

يدل على الاية واخر

فوقه الاضاحات والافلا مرة الشافعي وقال مالك واحد الاضاحات ويدل على ما
ان كان سواها من الافلا مرة واستقر الحيرة بوجود الذبحة بقوة بعد قطع العنق قبل قطع الرقبة
والمسح والحقن ولو كانت ضعيفة او لم يزل لم يذبح فاعلم ان الذبح على القبر ولان الضاحك على الحياض
لا قطع راسه من قضا لا يذبح فيه حياة مستقرة قبل قطع الاضحية الاربعة ويكره الذبحة في الاضحية
غيره بالنسبة عليه السلام عنها ولا تعلم فيه خلافا لوجهه الا بجزءه لان القبل محل الذبح فكان محل الذبح
كانها روة مالكا لا يذبحه ويكون لحم شاة لقوله تعالى ليذكر اسم الله على ما روى من سبعة الاغنام
الايام تطاق على ما في الشريعة ذلك الليل وهو منوع فان الايام اذا اجتمعت دخلت الليل فيها وهذا يدخل
قوله في كتابه لوزن ثلاثة ايام **مسألة** يستحب الاكبر من الاضحية اجماعا في بعض من يوجبه الاضحية
قربا لا كليا لا تعلم وهو يذبح على الوجوب كافي قوله كل من ذبحه الاضحية في يومه او في يومه
ما لا يات واجب من الاضحية وان اكل اكثر ويصدق بالافلا في الشاة وان اكل الجميع فممن لا يذبح
الذبح وبرة الشافعي لا يذبح وقال بعض الشافعية لا يذبح وتكون الذبحة خالصة ويستحب ان ياكل الثلث
ويصدق بالثلث ويهدى الثلث وهو الجهد والشافعي يقره على كل ذكاتها وطعمها والقانع والمشر والقانع
الساكن والمغتر والسباينة القديم وكل نصف ويصدق بالنصف لقوله تعالى من طعمها فطعمها ما يرضى والفقير
ولا يذبح الاضحية الا في الاضحية **مسألة** لا يجوز بيع لحم الاضحية وبرة الشافعي واكد العامة لا يبيع
خروج من ملكه واخطأه السالكين في الوجودية يجوز بيعه وشراؤه ويكره بيعه ولو دهاه واما الجوزين
فان اكلها شاة منه وسع الشافعي بيعه وبرة ابو هريرة وقا عطاء بن ابي رباح مع اهل الشافعي وروى
الافندي يجوز بيعها بالذبيحة التي تضع العارية كالتمنيد والتمنيد والحظ والمزك انما رواه العامة عن
عليه السلام قال يذبح رسول الله صلى الله عليه وآله ان قوم على يدته واقسم جلودها وبيادها لا اكل
المجربين ومن يذبح لغيره في البيت ولا يذبح المجربين وروى علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام قال ائنه
من جلود الاضاحات على ما يذبح من سواها لا يذبحها لعل بالان يصدق فيها لانهم يذبحون الجوزين
لان الضحية واجبة عليهم وجوبها كانت الاضحية على ما وصل ذلك الى الفقهاء ولو كان الجوز
فقير لكان ان يذبح منها شاة فتره لافترس المستحقين **مسألة** يجوز كل لحوم الاضاحات بعد ثلثة
ايام وادهاها وقد ضربت ذلك النبي عنها روى العامة عن جابر بن عبد الله الانصاري قال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله ان لا ناكل لحوم الاضاح بعد ثلثة ايام فقلت اننا ناكل ونقتد ونهوى عاينا ومن
طوب الخباسة قال يا امة الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هو صلى الله عليه وآله وسلم لا يذبح الاضاح

كلوا منها

في سجدة

قال لا يصلح ان يذبحها

نحو النساء على ذلك بالبري دون وقته **الفصل السابع** في بيان افعال الحج وفيه سباحت **سب**
في زيارة البيت **سب** اذا تقوى الحاج من مسكنه في منى فحجبه العفة وذبح فهدى والحلق والتقصير
رجع الى مكة لطواف الزيادة وهي ذلك لا يخرج مع منى الزيادة البيت ولا يتم بكمل برجع منى وهو ركز
في الحج وبني طواف الحج ولا يتم الا بهما قال الله وهو قوله البيت العتيق وهو العامة عن عائشة قال سمعنا
مع النبي صلى الله عليه وآله فافضلنا يوم الحرف فافضلنا فيه فارد النبي صلى الله عليه وآله ما يريد الرجل من اهله
فقلت يا رسول الله احايض قال يا ايها النبي انما هي امرأة فقلت يا رسول الله فافضلنا يوم النحر قال فافضلنا يوم النحر
هذا الطواف وانما هو ليس من الحج بل من بني طواف الا فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر
طاف طواف الزيادة وبني ذلك لا يرقى بعد فافضلنا من منى الى مكة ومن طريق الحطيم قال الصادق
وزر البيت وفضلنا رسولنا فافضلنا يوم فافضلنا مكة ولان الحج لحد المسكن فوجب في طواف
الكعبة **سب** وهذا الطواف كما انما يجب فيه الطلعة والنية شطرا في كل من طواف مقدم ومن
كعبه مرة وبه قال الحق والشيعة لانها مائة وعشرون مرة وقد قال الله تعالى فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر
وانا لا ارى ما ينافي وقال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة وقيل النحر والشاق والحجاب في طوافه وقوله
بنو النضر في مكة عليه وسبقنا لا يراه يوم النحر فافضلنا مكة فافضلنا مكة فافضلنا مكة فافضلنا مكة
رسول الله صلى الله عليه وآله يوم النحر فافضلنا مكة فافضلنا مكة فافضلنا مكة فافضلنا مكة
في الصحيح وقد سألته محمد بن مسلم عن النحر حتى يزور قال يوم النحر حتى يجمع من الصادق عليه السلام قال لا يبيت
النحر يوم النحر حتى يزور ولو نحره الى الميلا جاز ما رواه العلة ان النبي صلى الله عليه وآله الطواف الزيادة
الى الليل ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام الصحيح ينبغي للتمتع ان يزور البيت يوم النحر ومن
ليلته ولا يزور ذلك اليوم **سب** اول وقت هذا الطواف طلوع الفجر من يوم النحر فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر
لوجوب فعله بعد ما انما كانت المصلحة يوم النحر فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر
النحر للتمتع عند طلوع الفجر ولا يجوز له التمتع من ذلك وقيل يجوز منه فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر
لا تخدع لا نحره وقال الشافعي اول وقته من نصف ليلة النحر ولنا في مسئلة ما في ذلك من هذه مكة
لوقوف الركب وسال معاوية بن وهب في الصحيح الصادق عليه السلام عن النحر حتى يزور البيت قال يوم النحر
من العدة ولا يزور النحر والمكان ليسوا موضع عليهم ولو نحر للتمتع زيارة البيت عن النحر حتى يزور
النحر ولا يكثر عليه وكان يفرجهما السالكين والمعرفة فافضلنا طواف الزيادة وبني طواف الزيادة وبني طواف الزيادة
ذي الحجة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال طواف البيت يوم النحر يوم النحر قال في الجاهلية
الحولين يابن النحر ومنه رواية اخرى موسى بن جعفر ان يوزعها فافضلنا هذا فافضلنا يوم النحر فافضلنا يوم النحر

تقدم الطواف والسعي على الخروج الى مكة في وقتها قال الشافعي لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله قال من
شاقبني في فلاحه خرج ومن لم يزل في الخاصة رواه يحيى بن ابي اذ قال ارسال الحسن بن علي بن ابي حمزة
الخرقي وعاشت الطواف قبل يوم النحر يحصل بها طوافها فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام
لا وقت فعلنا ذلك فافضلنا هذا فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام
من تبارك ويعدو اذا مضى على ارضه كطواف النحر فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام
اذا مضى على ارضه كطواف النحر فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام
كافضلنا يوم فافضلنا مكة فافضلنا مكة فافضلنا مكة فافضلنا مكة فافضلنا مكة
هذا او يفيض ليلته الى ما يفيضه بعد ما او يفيضه اعادة سعيه في طوافه حتى ينزل منى ويصلي في
الزكاة ليرسل الى الميلا سال الصادق عليه السلام في الصحيح التمسك بالنساء الذين البيت فقال نعم ان الله تعالى
يقول ومن ياتي مكة فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
والذي وقته فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
فان لو سيطر استلزمه وقيل به فان لم يكن استلزمه وكبر دعاء فافضلنا طوافها قبل ان توافي
سبح لله في طوافه واجاب عن سؤاله طواف الزيادة في الجاهلية فافضلنا طوافها قبل ان توافي
في مقام انهم عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
واجابوا عن سعيه ومن النحر كاصنع في وقت فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام
منه الا انما فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
اربعين عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
افضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
وامرأة قال في يد السويقت فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
والسعي من الصفاء المروءة وصية وبين العامة خلافه في وجوبه واستقامته به رجل ينظر في الخطا الثاني هو
او يحصل سعي طواف الزيادة قبل ان يذهب من مكة فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام
السويقت من سماء وبين العامة خلافه فمن قال ان النحر فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام
فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي
في حرم الحج كالمسكن في العدة **سب** طواف النساء واجب عند طواف النساء على الرجال والنساء والحج
من الميلاين وغيرهم وطبقت العامة على عدم وجوبه لما رواه العامة عن عائشة قالت خطا الذين جعلوا
بالعرة وبين العامة والدة فافضلنا طوافها قبل ان توافي قال الصادق عليه السلام فافضلنا طوافها قبل ان توافي

الحج فافضلنا طوافها قبل ان توافي

عن جده ويحضره البيت القريب في طواف النساء وهذا الطواف ليس في الحج والعمرة بقوله عند ذلك اجمع
 لان اسمعيل بن رباح قال اوطس على السلم من هذه العمرة عليه طواف النساء قال نعم ولا فرق بين الحصى
 والمرأة والرجل في وجوب طواف النساء لان الحسين بن عطاء بن سالك الكاظم عليه السلام عن الحسن بن الحسين قال لا يكره
 عن الحسن بن طواف النساء قال نعم عليهم الطواف كلهم اذا فرغت هذا فكل اعرام يجب فيه طواف النساء الا اعرام
 العمرة غير الزوجة وكل طواف لا يلزم من سويته طواف النساء **مسألة** ولو ترك الحاج والطواف من غير
 طواف النساء فاداف الطواف لثابت عنه حلت له النساء ولو مات قبل اتمام طوافه عن غيره بعد موته لا يكره
 الثالث الواجب فيا في رولان يعقوب بن عمار قال الصادق عليه السلام في الرجل يترك طواف النساء
 حتى يرجع الى أهله قال يرسل يطاف عنه فان توفى قبل ان يطوف عنه فليطاف عنه وفيه واذا كان
 بالاستقامة مع فقد ذلك كان الرجوع لان يعقوب بن عمار قال الصادق عليه السلام في الرجل يترك طواف النساء
 طواف النساء حتى لا يتركه فقال لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت قلت فان لم يتركه لم يترك
 يطوف عنه طواف النساء قبل فعله رواه يعقوب بن عمار عن الحسن بن الصادق عليه السلام قال والله
 من جازى طواف النساء حتى يرجع الى أهله قال لا يحل له النساء حتى يزور البيت قال هو ان يتركه
 عنه وفيه او غيره فاما ما دام احيا فلا يرجع حتى يتركه فان لم يتركه فليس بأس الا ان يرى سنة
 والطواف في بيته **الحديث الثالث** في الرجوع الى البيت **مسألة** اذا مضى الحاج من مكة الى مكة
 طواف الزيادة وصلوة ركعتين والسجدة طواف النساء وركعتين وجب ان يرجع الى البيت في كل
 الشرف وفي ليلة العاشر والعاشرة والثالث عشر عند غروب الشمس وركعتين طواف النساء وركعتين
 والشافعي واحمد بن حنبل في الرواية بين المرأة العايدة ان رسول الله صلى الله عليه وآله ركعتين طواف النساء
 بزعمه المطلب ان بيت مكة لا يلى من اجل سقايته قال ابو نبيس لم ير رجلا يركع طواف النساء عليه ولا
 لاحد بيت مكة الا ليليا من اجل سقايته ومن طريق الخاصة قال الصادق عليه السلام في الرجل يترك طواف النساء
 من طواف الحج طواف النساء فلا يبيت الا يبيت الا ان يكون تغلظت في ذلك وان تفرقت يبيت
 الليل فلا يبيت الا ان يبيت في غير بيتي وفي الحوزة الرواية الاخرى انه سئل لا يجب فيه طواف النساء
 لغزو بن عباس اذا ربيت للحج حيث شئت ولان قد صل من حج فليجيب عليه البيت بموضع يكون عليه
 الحسية ولا يجوز له ان يركع من خصوص ما قد فعلت عند الاثني عشر من ذرة العقيقة من غير ان يترك
 بين ليلة الحسية وغيرها بعض النساء عليه في غيرها **مسألة** لو ترك البيت حتى يجب عليه من
 كل ليلة شاة الا ان يخرج من بيت بعد نصف الليل لم يبيت بمكة والحادة ولو ترك البيت ليلة وجب عليه
 شاة فان ترك ليلتين وجب شاتان فان ترك الثالثة وكان من الحج لم يكن عليه شيء لان له ان يترك ليله الا

عليه السلام

لم يكره له ويجب عليه العمرة مع مكة
 ليطوفه فان لم يترك من بيت يطوف عنه
 طواف النساء

فثبت

ان تقرب الشمس يوم الثاوي عشر وهو حتى ولو لم يكن هذا حتى ان تفرج الغروب يجب عليه شاة اخرى
 لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله قال من ترك طواف النساء وقدم ان البيت حتى يترك
 ومن طريق الخاصة رواه يعقوب بن فضال عن الصادق عليه السلام ان ليالى حتى يترك طواف النساء
 من الغنم يذبحهن وقال ابو جندب لا شيء عليه اذا ترك طواف النساء واجبة عليه وفيه قولان احد
 بغيره ليكن والاخر ان تركه وهو الدم واجبة وسحب قولان يجوز المرفعة اليوم والثاني ان يترك
 من الحج فلا يبيت البيت ليلة الثالثة والايتاء اجتناب النساء والعبادة لحرره اذا فرغت هذا فلو
 للشافعي القزعة الاولى جاز له ما تقرب الشمس وهو يترك طواف النساء حتى يتركه حتى لا يبيت في يومين ولا يترك
 عليه ما لم يترك الشمس وجب عليه البيت والركعتين الثالث وفيه طواف النساء وحده وقال ابو
 جندب يسوغ للمرأة ان يبيت في مكة هذا ما لا يجب الا ان يكون ليالى الشافعي ولا يبيت عليه ليلة على
 غيرها من الليالى الى اتمام الافضل فيخرج من مكة الى مكة ولو ترك طواف النساء في مكة لا يبيت في مكة
 البيت شاة ولا افضل للقيام حتى الى القضاء يام الشافعي لان ليالى المزدى سال الصادق عليه السلام عن الرجل
 في مكة لا يبيت من بعد فطر من الزيادة البيت فطواف البيت تطوعا فقال المقام حتى يبيت البيت
مسألة رخص للرجال البيت ثلثة سنين طوافهم وترك البيت في كل ما تقرب الشمس عليهم في بيوت فان لم يبيت
 البيت بها عاروا العامة ان النبي صلى الله عليه وآله رخص للمرأة ان تترك البيت حتى يبيت يوم اخر
 من العقيقة من يوم وليلة العقيقة في يوم يوم القرمكة ان طواف النساء ليليا من اجل سقايته لان النبي صلى الله عليه وآله
 ولا رخص لاهل سائر العباد ان يبيت البيت حتى يبيت في ليلة المرأة تقرب الشمس على اهل سقاية العباد ان يبيت
 البيت حتى يبيت في ليلة المرأة لان شغل اهل سقاية ثلث ليال وبارا وشغل المرأة بالتيار والاقرب ان
 شاة في العدة كره له من بيت بيت ان يبيت ليلة ليلها يخاف ضيقه ويخص كمن خصهم بالشافعي ولا يبيت
 الا في بيته لا يبيت في بيته اهل سقاية العبادية قال الشافعي لان العقيقة عليهم وقربهم وقرب النساء
 جندب انها تخفف باولاد العباد **الحديث الثاني** في الزيادة **مسألة** يجب على الحاج لو ترك طواف يوم من
 ايام الشرف الجواز الثالث كل مرة تسبح حصصا من الجواز المنقطع من الشرفا قول وقت الرى يوم العمرة
 حصصا من العقيقة خاصة قبل الذبح كما تقدم وما لا يترك طواف النساء في العاشر عشر من ذى الحجة وعظيم
 القرنين من ذى الحجة عشر فطرته الثالث عشر وهذا ايام الشافعي في يوم كل يوم واحد وعشرين
 بيده الا في يوم الحرات وفي كل بعد الحرات من مكة ويستحب ان يبيت من يبيت من يبيت السيل يسبح
 حصصا من يوم من حدة وكبر مع كل حصاة ويقرأ بقرآن من يبيت الطريق ويستقبل القبلة ويجوز له
 ويبيت عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وآله في يومه غلبا ويقرأ بقرآن من يبيت من يبيت الطريق ويستقبل

جمع بين ناحيه
 وقال الشافعي اذا ترك البيت

بني

اول

الجميع كاللوم الى احدنا فيقول
يوم الثاني

عن أبي هريرة

الحمد لله

فہم اکبر صمو

۱۰۰

52

فاجعلت اى سائر نفرت وبيت قبل الزوال او بعده ولا يرفع من مكان فاستوى فيه اهل مكة وفيهم
كالدفع من غير فروع له وقال احمد لا يبنى ابن ابي القاسم بمكة ان يهل وقال مالك من كان من اهل مكة فغير
كالدفع من غير فروع له وقال احمد لا يبنى ابن ابي القاسم بمكة ان يهل وقال مالك من كان من اهل مكة فغير
فلان يهل في يومين فان اراد الضيف عن نفسه من اهل مكة فلا يهل في يومين شاء من اهل مكة
الاول الا ان يهل في يومين فلا يهل في يومين لان النذر الاخير وقوله غير محرم ويجوز على انهم فريقتا اهل مكة من اهل مكة
مسألة ما يجوز النقرة النقرة الاولى من الحق النساء والصيد لانهما في وقت احوالهما
فيه لم يجز له ان ينفذ الاول ووجب عليه القيام بنقرة الثالث من ايام التشريق لان ذلك في ايام
وبقول الصادق عليه السلام من لقي النساء في ايام التشريق له ان ينفذ النقرة الاولى من ايام التشريق
في قولنا من يهل في يومين فلا يهل في يومين فلا يهل في يومين فلا يهل في يومين فلا يهل في يومين
عن ابي القاسم عليه السلام ان من لقي النساء في ايام التشريق وله اهل مكة فغير
تفصيل الزوال فلا ينفذ الاخير واما ما جاز من قول الصادق عليه السلام في الصحيح ان ينفذ يومين
فليس لك ان تفرق بين النقرة الاولى والثانية في ايام التشريق وهو يوم النقرة الاخير فلا يهل في يومين
نفرت وبيت قبل الزوال او بعده والا فربما لا يجزى له ان يهل في يومين قبل الزوال اجماعا ما وجد
النقرة الاولى او تفرق الشمس وهو في ان ينفذ يوم النقرة الاولى وهو في وجب عليه البيت الثالث
بني عند علي بن ابي حمزة وجازين زيد وعطاء وهاووس ومجاهد وابان بن عثمان ومالك والشافعي
والثوري واحق وابن المنذر لقولنا في يومين واليومين من ايام التشريق في الليل في يومين
وما جاءه العامة عن يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق
عليه السلام في الصحيح ان اهل البيت بعد النقرة الاولى فبت فليس لك ان تخرج منه حتى يصح وقال ابو جعفر ان يهل
ما لم يطلع فجر اليوم الثالث لانه لم يدخل وقت روى اليوم الاخير فجاز له النقرة الاولى في اليوم الثالث
الفرع في يومين من ايام التشريق ما لم يدخل وقت العصر جاز له ان ينفذ الاول ومنع الحسن
البحري منه وليس يجزى له ان يهل في يومين من ايام التشريق وهو اهل مكة فغير
البيت المشقة الرفع والحط وكان مشغولا في بيت فغيرت الشمس في الاقرب منوم القام وروى عن ابي القاسم
فرواه لا خلاف ما اوجبه او في طريقه في القام فلو مات بنى احتجالي يوم ان يهل في يومين فلا يهل في يومين
نفرت الاول اثنان مكة والامة بها عموم التخص وقال الصادق عليه السلام في الصحيح ان يهل في يومين
في النقرة الاولى ثم يقيم بمكة ويصلي في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق
الوداع والباس ان يقيم في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق

اهل مكة في النقرة

والله اعلم

لنودع واذا نفرت الاول مقطع عن رجلي الثالث اجماعا ويستحب له وقف الحظي لخص بذلك الجوهري
اكثر الناس في **مسألة** يستحب للحاج ان يصلي في مسجد الخيف بنى وسخ كل حين حتى يوافي مكة
اصلي عليه ولا عند المارة القينة وسط الجبل وقوله الى البيتة نحو من ثلثين ذراعا عن بيها وشار
كذلك من استطاع ان يكون فصلا فيه فليفعل ويستحب ان يصلي فيه ست ركعات قال الصادق عليه
السلام صليت ركعات في مسجد بنى في اصل الصخرة ويستحب ان ينفذ النقرة الاولى في المسجد
يروي عن علي بن محمد رسول الله صلى الله عليه وآله في ربيع ربيع فيه فليان ويسأل في كل قضاء وليس له الجهر
اليوم ان يفسق نزل الحبيب والاشربة في قنبل لان العامة دعوا عن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله
نزل فيه وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجميع الجمعة ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه
السلام كان في نبطا فترحلوا في مكة فتركوا في مكة فتركوا في مكة فتركوا في مكة فتركوا في مكة
الحديث الخامس في ربيع مكة **مسألة** اذا مضى الحاج من مكة بنى احتجالي يومين من ايام التشريق
لطرف الوداع ويستحب دخول الكعبة قال ابو القاسم عليه السلام في الصحيح ان يهل في يومين من ايام التشريق
منه خروج من الذنوب معصوم فيما يقرب من مكة ومعه راحة ما سلم من ذنوبه ويستحب ان يدخل الكعبة
الاغتسال والذوا والتقوى قال الصادق عليه السلام في الصحيح ان يهل في يومين من ايام التشريق
يخاف وتقول الى اخر الدعاء ثم يصلي بين الاسطوانين على الزينة المحررة كعتين بقراءة الاذنين ومن
الثانية عدد الياسمين القرآن ويصلي في زوايا البيت ويصلي في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
والعرب يرفع يديه ويصلي في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
لخرج وياك استجاب فخرها الصخرة فلا يبنى في مكة ويظهر بيعة ورواه في مكة في مكة في مكة في مكة
روى عن النبي صلى الله عليه وآله في الصحيح ان يهل في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق
فربما يكسب في حج والعمرة ولكنه خطا في الحج في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
ويستحب الدعاء بالخروج من الكعبة المستقلة **مسألة** يستحب دفع البيت اجماعا روى العامة عن النبي صلى
الله عليه وآله لا ينفذ احد حتى يكون اخره به البيت ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في يومين من ايام التشريق
الخرج من مكة وتلقى اهلك فروع البيت هذا اذا اراد الخروج من مكة ولو نوى الاقامة فلا رواج عليه
العامة فقال الشافعي واحدا لا رواج عليه سوى الاقامة قبل النقرة او بعده لا ينفذ في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
الاقامة بعد ان يهل في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق
مكة وتلقى اهلك فروع البيت **مسألة** يستحب دفع البيت اجماعا روى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله
تركهم عن مكة في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق في يومين من ايام التشريق

والله اعلم

سالوا له الصادق عليه السلام في الصحيحين في زيارة البيت حتى يرجع الى اهله فقال لا يجزى اذا كان قد اتممت
 القول الثاني الشافعي ان زيارته واجب بركة الدم وبرة القلص والحكم ومعهما التوريق والحق واجبه
 وابور طوطي الجاس ان يسان يكون اخر عدهم البيت الا ان يخطف من المرأة الحائض ولا يجرها
 للاستقبال جميعا بين الادلة ولا خلاف في ان زيارته بركتين في الحج ولقد استغنى عن الحائض بخلاف طواف
 الزيارة ووقته بعد فراغ المؤمن من جميع اشغال البيت اخر عدهم واذا طاف بالودع وصلى
 ركعتيه فان الصدقة فلا يجزى وان اقام بعد ذلك على زيارة صديق او شرعاً او شبه ذلك قال الشافعي
 لا يجزى الاول ويجوز الطواف لغيره ان يفتي بجاهه وقطر يعبر من اخذ الزاد وشبهه لم يتردد في ذلك وفيه
 ميرة للحد وعطاولك والتوريق وابور طوطي لا يجره الا لانه لا يجره من غير ذلك وهذا يثبت عندنا
 سابقاً لا يتردد عندنا ولو كان شره في الحرم قال ابو جعفر عليه السلام وهو قاس قول مالك وظاهر
 مذهبه انهم يترددون ويجزى من مكة فاستحبهم الودع كغيرهم وقال صاحب الزاوي لا يجره الا لانه
 وهو احد الروايتين عن احمد ولو طواف الزيارة حتى يخرج لم يقط استقبالات طواف الودع لا يجره
 فلا يخالط ومن اوجب لدم بتر الطواف الودع من العادة اختلوا في اكثر ان الزيب وهو انفق
 عن سابقه للتقصير يرجع ويؤلف الودع والبعيد يثبت بالدم ولورجع البعيد وطواف الودع في بعضهم
 لا يقطع الدم لاستقراره بل يقطع مسافر المصروف في بعضهم لانه واجب فيه فلا يجب بدله لو
 خرج من مكة ولم يردع يكون قد فرغ الا فضل عندنا فلو رجع طواف الودع كان لذلك اجاماً فان
 رجع وهو قريب لم يخرج من الحرم فلا يجزى وان رجع من الحرم لم يجره له ان تجاوز الميقات الا هو بالانه
 ليس من أهل الأعداء رجع يطوف للمعرة لانه واجب عليه طواف الودع عندنا ولو رجع من دون الميقات
 احرم من موصلة وطواف الودع سبعة اشواط كغيره ويمتدح الحرام والودع في كل شرط فلا يفتي
 بفتح بر وفتح بر وادق السجدة يصنع عند كاستم يوم قدوم مكة ويهوى ويصلي بطنه بالبيت ويكفي
 الله ويكفي عليه ويهوى المستقل في صلي وكفى الطواف وقال الصادق عليه السلام لا يجره عندك البيت
 تقع بينك على الباب وتقول للسكن على البيت فمصدق عليه بالجنة ويستحب ان يشرب من زمزم
 لما رواه العلامة ان النبي صلى الله عليه وآله لما افاض بزمزم هو نفسه يد في زمزم ولم يربعه معه احد فترى
 طوافه باقى الدولة اليه ومن طريق الخاصة قوله الصادق عليه السلام طواف زمزم فاشرب منها من لم يرب
مسألة الحائض ولو طاف عليه الودع ولا يفته عليه باجماع فيها فحق القتل الاضمار ويستحب ان يرب
 من ادق باسم من ابواب المسجد لا يجره باجماعاً وروى عن بعضهم انه ما قال انهم الحائض لطوافه
 وليس بجزى لما رواه العلامة ان لم يسلح بقتلها ان استفتى رسول الله صلى الله عليه وآله وقد حاضت اى

وقال ابو جعفر عليه السلام
 فان اقام شهره اكثر من
 طواف الودع ان يجره
 فاجزى ان كان في شهره

يجره
 سيلة

ولدت بعد ما فاضت يوم الفريادى فادرسوا له صلى الله عليه وآله طهرت ومن طريق الخاصة قوله
 الصادق عليه السلام اذا رايت الحائض ان تزدحم البيت فلتقف على بابها من ابواب المسجد فتدع البيت
 ولان الزاوية بالمقام شقة عظيمة والمستحقة تدع بطواف ولو ففت المائتة وطاف ولو طهرت
 الحائض قبل مغارة ببيان مكة استحقها العود والاعتزال والطواف واجبه للمجيبين وان كان بعد
 مغارة ببيان لم يجره اجماعاً والشفقة بخلاف من يخرج منها فانه يجره ما لم يجره مسافر الفريادى فادرسوا
 فلا يجره بخلافه ببيان وهذا لا يجب بعد الاضمار ان يمكن كالحج بعد الاضمار ان يمكن كالحج
 على السفر اقام الصلوة في البنيان ولا يجره على سفر اقام الصلوة في البنيان ولا يجب بعد الاضمار
 يستحب ان يجره من مكة ان يشترى بدنه من اصدقائه يكون كفارة لما دخل عليه حال الاحرام من
 فعل احرام او كرهه قال الصادق عليه السلام في الصحيحين لرجل والمرء ان لا يجره من مكة حتى يشترى اليه
 ثم يصدق ان يركبها في احرامه ولو كان في شعره لم يجره في نفسه **مسألة** في الوضوء وجبه
 فصول **الاول** في الحصر والصدقة **سابع** **الاول** في الحصر والصدقة وهو المنع من غير افعال الحج
 بالرجعة والصدقة بعد العادة هما احد من حرم العود والاصل عدم التردد وقال الصادق
 في الصحيحين الحصر غير الصدقة وهو من ومن المصدوقه في الشكر كاد وارسوا له صلى الله عليه وآله من
 موزن والصدقة تحل للنساء والمحصن لا تحل له والمأذون اذا حصر فليس له ان يسمع في القابل بل يبعد
 سطل ما دخل فيه **مسألة** اذا احرم الحاج وجب عليه كمال ما احرم له من حج وعره فادرسوا الصدقة
 او غيرهم من الوصول اليه بعد احرامه ولا يجره لم يجره من الشكر اذا حصره فقتلتم او ادرتم القتل
 بملوك تحلل بالاجماع قال الله تعالى فان حصره فقتلتم من الشكر اذا حصره فقتلتم او ادرتم القتل
 فما استبر من الحدي لان نفس الاحصار لا يوجب هداً وروى العلامة ان النبي صلى الله عليه وآله امر بفتح
 يوم حصر وفي الحديبية وهو اسم بخر خارج الحوران يخرج ويحتمل من طريق الخاصة قوله الصادق
 عليه السلام الصدقة تحلل له الشكر او كان الاحرام للحج والعمرة وما عدا ذلك فالحج احرام حلاله القتل
 مع الصدقة فله ان يجره في حقيقته والشافعي واحد للجمهور لا يتردد ان يتردد في صدقة الحديبية
 وكان النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام يجره بغيره فقتلوا جميعاً واما ما لم يجره لا يحل الا بالاجماع
 القوات ولو كان له طريق غير موضع الصدقة فان كان معه نفقة فكفيه لو كان له القتل واستطاع
 وموجب عليه بل لو كان بعدت سوا حواف القوات او افا فان كان بغيره لم يجره فقتل ولا يجره
 وان كان يجره حتى يفتن القوات ثم يقتل بغيره وليس له مثله القتل والانيان بالعمرة يجره فقتل
 لان القتل انما يجره للحصر لا يجره للقوات وهذا غير مقصودنا فاجب ان يفتن على احرامه فقتل الطريق

لوجب

فان الحصر

جاء الإسلام ونعمه كانت قد استقرت في ذمته قبل هذه السنة فأنسرح منها بالقتل فكان له فيها
وكان أقياً في ذمته على ما كان عليه وإن وجب في هذه السنة سقوط وجوبها ولو شتر في ذمته لفتقدان
بعض شرائط الحج فثبت بالقتل بالصدل لا يوجد لفتقها على وجه ما كانت واحدة في الروايتين وقال
ابن حنبل إذا قتل من القصاص كان حرماً بغيره من ذمة قتلها واجباً وإن كان يحج منه فلهما فاحصر
وعليه أن لا يحج وعمره وإن كان حرماً فلهما فاحصر وتظل له حجة وعمرتان من عمره لأهل الحرم وحجته
عمره لأهل الحج ويحج على وجه ما أحرم بحجته فأنه يقتدر بما وثاقه من بعض من عدمه إذا التفتت إلى ذلك
احصر مثل أن يبيع قتل من ذمة قتلها وعمرتان **مسألة** لا فرق بين الصد العام وهو الذي يصد
المشركون وأصحاب بين الصد الخاص كالحيوس بغير حق وما نزع الصومر وحده لعدم التقوى وجوده للفق
لجواز القتل وكذا يجب التقاضي في كل موضع يجب فيه الصد العام وما لا يجب هناك لا يجب هنا ولو لم يصد
قوله الشافعي لأهل الحرم والمعمومات وفي الثاني جهر القصاص للحيوس بين أن كان قادراً على إلهائه
فليس بصدده وليس له القتل وإن كان عاجزاً لقتل وكذا القتل لو حوسل على ولو كان عليه بين موضع
يجزى قبل قدوم الحاج ففعله صحيحاً من الحج كان له القتل لأنه بعد ذلك ولو لم يصد القصد بطلان الحج
نظراً لغيره لأن السيد والزوج كان عليه من الأثم وتحلل من غيرهم وكل موضع يجوز تأخيره لقتل
من أحرام الحج يجوز من أحرام الحرم لأنها لا يفوت **مسألة** يستحق له تخيير الأهل الجوز والعدو
فإذا التزموا بالعدو قبل قتله وجب عليه إقامته كما أجماعاً بالقتل بغيره وأما الحج والعمره فهو لو شئ
الفرار لم يقتل وصبر حتى يحقق ثم يقتل بغيره فلو صبر فقاتل الحج لم يكن له القتل بالهوى بل بغيره
وبعض واجباً ولا فاعل لو مات الحج فزال السيد بعده قال بعض العلماء يقتل بالهوى وعليه هدي
آخر لفوات وقال الشيخ يقتل بغيره ولا يلزمه دم إن شئ الحج ولو عليه على طهه لكانت الصدوق قبل الفداء
جائزاً أن يقتل بالحرم لكن الأفضل التقاضي إجماعاً فإن فات الوقت أحل بغيره ولو أنصد بغيره ففعله
عليه بغيره دم القتل والحج من قابل ولو كانت الصدوق وقت يسع الاستيفاء في القصاص وجب وهو حج
يتبقى لسنة ولو فات الوقت بقي من قابل وإن لم يحل من القصاص فزال الصد والحج لم يفت حتى
في القصاص وتحلل كالصحيح وإن كان يقتل بغيره ولو لم يصد ولو لافته ولا شئ عليه لفوات القصاص في
واجب هو كان الحج واجباً لو لم يكن العدو باقياً فله القتل فإذا قتل بغيره دم القتل وبيد الإثم
والقصاص قابل وليس عليه أكثر من قضا واحد ولو صد فثبت حججه لقتل القتل العام وعليه دم القتل وبيد
لأنه الحج وبكيفية قضا واحد **مسألة** ينبغي الجواز بشرطه على وجهه الأحرام خلافاً لما لا
شرط في ابتداء الحرم إن لم يحل حتى يوضعت ففعله أو فتمت أو فتمت ظاهراً وغير ذلك من

من أحرام الحرم وهو قول أكثر
العلماء خلافاً لما لا قاله
بعضهم

إن كان واجباً

فإنه يباح في وجوه ذلك السامية وسقوط هدي القتل قرآن والشرط لا يدرى لا سقوط القصاص كان
الحج واجباً خلافاً لبعض العامة وينبغي أن يشترط ما لا فائدة له ولو أن يحل حيث شئت فليس ذلك ولو أن
الارض لغيره لغيره فليس وذبح الصيد وميرة من غير ما يصدر من محل وجب الكفارة لأن الأحرام لا يصد
لقتله لأنها عبادة لا يخرج منها بالقتل فلا يخرج بغيره بخلاف ما ذهبوا إليه من أن يخرج منها فادعوا
كأصلوه وإن وهو قبل الوقتين فصد بغيره وجب له ما وجد من الحج من قابل سواء كان الوطئ قبل ما ضله من
الحياتة وبعد فإن الحياة في الأحرام الخاصة بوجوبها كما لا يخفى على الأحرام العجم وليس عليه
بفرضه شئ لا يخرج من ذمة قتلها **مسألة** العدد الصاد إن كان مسلماً فالأطباء لا يضره فتمت لأن
في قتله خاطئة بالنفس والمال لا يقع عليهم إلا ما داموا إلى قتالهم لأنهم قد قتلوا في المسلمين منهم الطريق
وإن كانوا مشركين لم يجب على الحاج قتلهم قال الشيخ رحمه الله وأما المرحب قتلهم لم يجرى سوى كونه قتلهم
كثيرين ولما فتى قول وجوب قتلهم لأن الزيادة على الكثرة على الضعف والوجه أن أن قتلهم المسلمين
بالغلبة جاز قتلهم ويجوز تركه في الحاج ولو شئ المسلمين الأتقار لم يجب قتلهم لأن الزيادة على المسلمين ولو
استباح الحج ليس السلاح وما يجب فيه القدية كما لو لبس الدرع والبرد ولو قتلوا أنفساً وانفروا إلا
لو ضيقوا ولو قتل المسلمون سيد الكفرة لزمه لدمهم ولو لبس العدو الطريق وكانوا معززين بالعدو
القتل والرجوع والأقلاق ولو قتل العدو ما لا يقتله الطريق فإن لم يوافقهم لم يجب بذل ما لا يقتله
لخوفه وإن كانوا مسلمين فإن كثر لم يجب بل يكون أن كان العدو كذا فلهما من الصفار وتقوية الكتاب
وإن قتل الشيع لا يجب بل كذا لا يجب بشئ الحج بل بالقتل **مسألة** إذا قتل الصدود بالهوى
كان الحدف واجباً متى ما قتل من كان حياً وجب عليه الحج لأمره ومرة قال الشافعي لأنه أصح من الحج فلا يكره
حجرك من لصحون الحرم لا يدرى بغيره وهذا هو حجة يجب عليه حج وعمره مع أن الصدود فائت الحج ويقتل
بأصل الحرم في الحجاز يجب عليه قضاها وتقع مسادة الصد فائت الحج والصد قد تحقق في الحرم وبطل
أمره بغيره لقوله تعالى وأنت الحج والحرمه فإن أصح ثم ذكر ذلك فثبتها في غير ما ذكرتها وبطل
أمره بسعد من سعد من سعد فقتل الجذعة هدياً فإذا نزع فتقتل لأن النبي صلى الله عليه وسلم والصد
كان معقراً لئلا يفتن لا يفتن الحرم بوقت معلوم فيمكنه البث أي أن يؤخذ الحصار في وقت
وهو يبتدئ الحج لعدم العلم بالغايب **مسألة** إذا صدق النبي الحكيم ولو لم يفتن كان القتل
بالهوى على ما تقدم هذا إذا منع من الخوف دون الرجوع والسير في توبه وأمره إذا أحاط العدو
بهم من جميع الجهات كما أنك لا تعددنا وهو قول الشافعي لأنه لا يستبعد به إلا من من العدو لا
يمن أي يمينه وأن النبي لم يطمع القتل لأنه لا يستبعدون وإنما فاقبه للمرضى بالقتل بالهوى لا من

من قول الأوزاعي

لجوز توبه جاز وعمره بالهوى
كان من غير شك أنه لا يفتن

فائت الحج

فأدله بأكبر أهل الحرم

من اثمهم والله عليم

خطبات

ما كنت احم

کالحضر سے نہ محبت ادا نہ فریاد

کائنات کا حکم اور لطیف
الامانع لطائف اور عجاظ

جود الطوائف قبل ان یکنس ترکها و صحت
و قضاها بعد الطهاره و اولیها است

الظاهر

قبل يوم الفريضة ان يحل طواف الحج قبل ان ياتي في قال لا تخاف ان تضطرب في ذلك وقت
 العيلة كالرجل العليل يطاف بها او يتم سبحان فمكت منته ولو فقد الطواف بها طيف عنها والتمس
 شطوط البيت وتعمل ما تعلق من الصلوة فيه والشيء وغيره اذ فعلت ما تعلقه الشخصية وبكرها
 مغرل النكحة واذ كانت عليه لا تعقل وقت الحرام اعرض عنها وليها ارجب لما ثبت العمرة في الشيع
 اذ اعرضت الحج فوطئتها ووجدت وجبت عليها العدة فان عاقب الوقت وخاف فوت الحج ان اقامت رجب
 وقت حجتها فزيتوق فحقيق في العدة ان يتوكل في وان كان الوقت مستعرا وكنت محيرة فانهما
 قوم وتفتق عتيا لفرج وتفر اما الشرف عنها فانه يحل في الحج في الحج سطة الحج على الحج
 على علة الكلفين ولقول الصادق عليه السلام في التوفيق في الحج وان كانت علة اذ لا احد يملكها
 ان يخرج في هذا الاسلام لان العدة تقوت بخلاف الحج فمذمومة فان التوفيق في الحج لا يوجب وجوب
 بالعدة **مسألة** العدة لا تجب على الحج وان اذن له في العدة ولا يوجب باذنه لان يدرك العتق قبل
 فوات الوقتين وسواء كان قنأ او ذكرا او كتابا انفق بعينه او لا ولو اياه لولا ان على الميم بعينه
 تكون بقدر ما انفق منه واسكنه وقوم الحج فيها قال الشيخ رحمه الله لا يستعان بقول بعضه
 بها في الحج غير ان سيدنا والزوجة الامة لا يوجب حجها الا اذا كان سيدها وزوجها ولا يوجب
 احدهما ولو اذن معا في الحج لا يوجبها من حجة الاسلام الا ان يدرك العتق قبل الوقتين ولو
 غير ان زوجهما لم يخرجها من حجة الاسلام وان انقضت قبل الوقتين **مسألة** لومر العتق لو اذن
 باذن مولاه من حرام امر ان يلزم العتق او اعقب العتق بعد فوات الوقتين مضافا الى ان العتق وكذا الحج
 تطوعا ولا يوجب من حجة الاسلام ولو اذن قبل الوقتين تعين احرام كل منهما بالذوق واجزاء من حجة الاسلام
 ودية للشاهي وذا العتق بعد العتق في حجة الاسلام لان احرام لا يوجب والعبد يفتي على امره تطوعا ولا
 يغلب فيه فامة ايمان العتق والعبد يفتي ان الحج ويحكم تطوعا وان كان البالغ والعق بعد الوقتين قبل
 فوات وقته بان يكمل على الطمع في ان يخرجها المهرات والشهران كما كان لو مكنتها اجمع الى المهرات
 قد اجزأ ولو لم يولد الرقيق من حجة الاسلام وقال الشافعي ان الرقيق لا يوجب الحج من حجة
 الاسلام وكل موضع قلنا ان يخرجها من حجة الاسلام فان لم يولد ما فيه الدم ان كان متعتين ولا تلاوة الشا
 عليه مودة لانه موضع اخر لا يوجب ان عليه شيئا ولا يثبت على وجوبه على التمتع واصالة البراءة على وجوبه
 في حجة **مسألة** الكافر يوجب عليه الحج لكن لا يوجب منه الا اقدم الاسلام فان ذلك بعد اذ كان كافرا
 حكمه ان اسلم قبل الوقتين وجب عليه الحج لا كونه يدين عليه ثلاث السنة لوجوب الفدية خلافا للشافعي
 ويجوز ان يفسر الاول بعدم الاستعداد فان كان من ارجع الى الميقات والاحرام منه وجب والاحرام

ان اسلم بعد فوات الوقتين لم يوجب عليه
 الحج لانه اسلم قبل وقته وما
 معنى في حال كونه يدينه

في حجة الاسلام

في حجة الاسلام

مكن ولاد عليه عدم الاستعداد بالاحرام الاول وبه قال ابو حنيفة واحمد خلافا للشافعي في اسألو
 المسلم حيث حار الميقات من باب الفلك واحرم من دونه وارجع الى وجوب الدم كالمسلم وليس
 بجبل لا من على الميقات وليس من اهل النسب **مسألة** الله العلة في الحج فاستفسر ان يحل
 من كان الحج صحيحا لغيره واستحب اعادة الحج لا يسلم الى الا اذا كان فليزعه كغيره من المسلمين
 ومع الاخلال لوراثته بالمأموير على وجهه فيجب عليه المكلف والمشاورة بين من معونه
 ان يسأل الصادق عليه السلام من سأل عن وجوب الحج وهو لا يعرف هذا الامر فليس الله بمعرفة الدين في الحج
 عليه حجة الاسلام او قد تفتي فريضة فقال قد تفتي فريضة ووجهه ان كان احيا في داره فاست هذا
 فغير الحج من العباد لانه وقته على وجوبها لا يجب عليه اعادةها الا الزكوة فان اذ احيا في داره
 المؤمن يجب عليه اعادةها قال ابن مدين معونة العتق في الحج سالت الصادق عليه السلام من سأل عن
 وهو لا يعرف هذا الامر فليس الله بمعرفة الدين في الحج عليه حجة الاسلام او قد تفتي فريضة
 ولوجهه ان احيا في داره وسألته عن وجوب الحج وهو في بعض هذه الاصناف من اهل القبلة يجب
 ستر فريضة عليه ففرض هذا الامر في حجة الاسلام قال يفتي حجة الاسلام قال يفتي حجة الاسلام
 الى وقال كل من اجله ووجهه في حال نفسه فضلا عن ان الله عليه وعرضه الله الذي لا يوجب عليه
 الا الزكوة فان يفتي الله وضعها في غير موضعها لانها لاهل الولاية واما الصلوة والحج والصدقة فليز
 عليه ففتا **مسألة** المكران اذا شهد الميقات في حال سكره فان لم يحصل شيئا لم يوجب عليه
 وجوب عليه اعادة الحج وان حصل ما يفعله وفعله على وجهه والشخص رحمه الله اطلق فقال من شهد
 الميقات كلها ونيته في مواضعها الا انه كان سكرانا فلا حج له وكان عليه اعادة الحج من قال وقد
 يوجب من شهد قال كتب اليه فيها عن رجل سكر وشهد الميقات وهو سكران ان يقيم حجرا على
 سكره فكتب لا يقيم **مسألة** واجد الاستطاعة المتمكن من مباشرة الحج لا يجوز له ان يستأجر
 في حجة الاسلام ليعاها المندور وشبهه بالجملة كل حج واجب عليه اذا تمكن من الايمان ببشارة لا
 يجوز له الاستئجار فيه واما الشك فان كان المستأجر يقيم حجة الاسلام فالاقرب ان يجوز له ان يستأجر
 غيره حج عنه تطوعا لاصل ومنع احد من ذلك لان هذا الشك لا يجوز له فعله بنفسه فانيه اذ
 بالجمع والفرق ان فعله مباشرة يمنع من اداء الواجب بخلاف فعل النائب ولو كان لا يستأجر من اداء
 الواجب بان تقصر فقط باختياره فمع ما في الاجابة انه لا يجوز له الاستئجار ولو لم يكن الشرب مخليا جازا
 ان يستأجر من حج عنه تطوعا ساقطت نفقته بمال الاجارة او لا ولو كان قد حج حجة الاسلام ثم
 عجز عن مباشرة الحج المنقطع فانه يجوز له الاستئجار اجارا ولو كان قد حج حجة الاسلام وهو متمكن من

اعادته وان كان قد اذن في حجه

فقال قد تفتي فريضة

سائر شعاع فانه يجوز له ان يستنصب غيره عند ملأنا وبه قال ابو جعفر لان شعاع غيره واجب
 عليه فانه ان يستنصب فيه كالمصوب وقال الشافعي لا يجوز ومن احدثوا بان لا يستنصب
 نفسه فلا يجوز له التيا به فيه كالمصوب والفرق ظاهر لو كان عاجزا عن الطوع في هذا العلم
 غير يرضى له كالمصوب فانه يجوز له ان يستنصب عندا وعند الشافعي ورفق هذه الصورة
 بينهما وبين الفرض لان الفرض عبادة العزم فلا يفوت بتأخيرها عن هذا العلم والظنوع مشروع
 في كل عام فيفوت شعاع هذا العام بتأخيرها عن هذا العلم والظنوع مشروع في كل عام فيفوت شعاع
 العام بتأخيرها **مسألة** الصورة اذا فقدت الاستقامة ويمكن من الحج تطوعا جاز له ذلك ويقع
 عن الظنوع عند ملأنا وبه قال ابو جعفر ومالك والنوري واضح وان التذلل لا يبرئ الظنوع
 ولم يرض الفرض فلا يقع عن الفرض لغيره عليه السلام اما الاحمال بالثبوت وان الامر ما يرضى ولا يفي
 عبادة تعظم الفرض وتقل بان يقع ثقلها قبل فرضها كالصلوة ولا يرضى ان لا يجب عليه الحج فثقلها
 بتمام فقله فيه كما سدا الحجرة الشافعي يقع من حجة الاسلام وبه قال ابن عمر وابن عباس
 لان امر الحج وعليه فرضه فوجبان يقع من فرضه كما لو كان طلقا ونفع ان عليه فرضه والغرف
 ان التقل والفرض متساويان فنية احدهما شاق فنية الاخر ولا فائدة لرفع الفعل ليجب اليه غلظ
 الطلق للثبوت من الفرض فنية لانت في نية الفرض **مسألة** لو نوى فاقدا الاستقامة جاز سدا
 عليه لغيره عن التذلل عندنا لغيره عليه السلام الاحمال بالثبوت وقال الشافعي يقع من حجة الاسلام
 وكذا الخلاف لو مات وعليه حجة الاسلام واخرى مندورة فاستوجر رجل حجته المندورة فاحرمها
 وقصر التذلل عندنا اذا استوجر لغير حجة الاسلام او لم يكن ذلك وقال الشافعي يقع من حجة الاسلام
 ولو كان عليه مندورة فاحرم حجة الظنوع قال الشافعي يقع من التذلل والوجه ان التذللان تعلق بربا
 معين لم يحرم ان يقع الظنوع فيه فان اوقعه بنية الظنوع فليكن فان اوقعه بنية الظنوع حرمه بطريق
 عن التذلل لعدم القصد وان لم يعلق بربا معين لم يقع عن التذلل ولا يفسد لعدم الفساد لغير
 الظنوع لو وجب تقديم التذلل **مسألة** من حج عن غيره وصل فواب ذلك اليه ويقول الحاج في عظيم
 ايض روى العامة من رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال اذا حج الرجل من فائدة تعلق امرته ومنها
 واستشرت ارواحها في السنة وكتب عند الله بها وعنه صلى الله عليه وآله انه قال من حج عن ابوه
 او قضى عنه لم يغفر له يوم القيمة مع الابرا من طريق الخاصة وايضا يغفر له مع امرائه الصبية عن
 الصلوة عليه السلام قال قلت لمان اني قد حج وان والدي قد حجت وان اخوتي قد حجوا قد حجوا قد حجوا قد حجوا
 انظروا في حجتي فاني احببت ان يكونوا معي فقال جعلهم معك فان اصغرهم جاز ما اياه حجوا وللحج

قلت اجزأ صلتك ايام وقال عليه السلام يدخل الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة
 والعنق والاحياء ثمة قلت كثيرة فلو كان الحج واجبا على احدها خاصة كان افضل الاثنان والواجب
 عن وجوب عليه لان فيه برا الذمة وتخلص من العذاب ولو لم يجب على احدهما قيل ان ينبغي ان يرد
 الحج عن الام ما رواه ابو هريرة ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله قال من اخذك من محسن
 صحابي قال قلت قال ثم من قال لك قال قلت قال بورك **مسألة** من وجب عليه الحج وفطره لانه
 مع قدره لم يخرج من اداء امره بغيره او بانيه ان فطره لوجوب الاستبراء وجب عليه ان يرضى به ولا يرضى
 واجب ومن ثابت لوجوب الوصية بكثرة من الدين قال الله تعالى عليكم ان تحضرواكم الموت
 تركت خيرا الوصية ولو لم يرضى وجب عليه ورثته ان يخرجوا من صلب تركه الحج بعنه ولو كان له
 مال موصية عند غيره وعلم المستودع وجوب الحج في ذمته وعدم قيام الورثة به وجب عليه اخراج
 الحج بعنه ويضع الفاضل الى الورثة لانه دين عليه فلا يقطع عنه ذمته بوزن ولا يترك الوصية بربا
 بواه العامة عن غير الحقيقة ومن طريق الخاصة رواه جماعة من بهنك عن الصادق عليه السلام قال سمع
 عن الرجل يموت ولو حج حجة الاسلام ولو لم يرضى بها وهو يرث فقال الحج عنه من صلبه لانه لا يجوز غيره
 ذلك وقال ابو جعفر يقطع الحج بوفائه بمعنى ان لا يفعل عنه بعد وفائه وحسابه على الله تعالى
 ببقاء الحج ذمته اما الوصية اخرج من الثلث ويكون تطوعا يقطع بوفائه فلا يعمل عنه
 بوجه اذا عرفت هذا فلو لم يرضى حجة الاسلام مع وجوبها عليه استوجر من تركه على ما قلناه
 فان لم يخل شيئا استحب الموت فقتلها او كانا الوصية ما لا يقع بعض الورثة او لم يرضى بقتلها
 عنه برئت ذمته الميت ولو لم يكن عليه حج واجب ووصي ان حج عنه تطوعا فعلى الوصية واخر
 من الثلث عند ملأنا بالانها عبادة وضع الوصية بوجوبها ففتح بمعدنها وللشافعي قولان هذا
 والثاني طيلان الوصية **مسألة** لو وصي ان حج عنه ورضي عن المرات قال الشيخ رحمه الله وجب ان
 حج عنه ما بقي من ثلثه شئ والا قربان بينا لان علمت قصدا لتركها فلو قال له الشيخ والا اكفيك ذمته
 الواحدة لانه لم يرد المذمة ولم يعلم قصدا لتركها لغيره الشيخ يارون محمد بن الحسين بن ابي عبد الله
 سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل وصي ان حج عنه ما بقي من ثلثه شئ وهو يحمل على ما اذا علم بقصد
 التكرار او يقول تقديرا حج عنه بحسب الوصية لانه واحد فلو كان في ثلثه شئ حتى بقي الثلث لولا
 ان لا يرد الوصية فلو قال الثلث **مسألة** التذلل بين وجهه اسباب وجوب الحج والعمرة
 اذا خلعت بهما مع الشريط السابقة والاختلاف قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقال تعالى
 يوفون بالذات الحج في سنة فاهل مع قدره كفرو وقضى ومع عدم التمسك بقضوه لا كفارة ولو لم يذلل

من قال امك قال ثم من

لا يقطع الفرض وكذا يقول
 في التذلل والتكفارات وصلى الله عليه
 وآله وسلم

سبحه قال الحج عنه

اضل من التقير فادخل احداهم الخ من كل شيء الحرم منه الا النساء فاذا طاف طرف النساء حلقن به وطرف النساء
ولبيت العزة المرفوعة على كل حاج من ذكر او انثى او حتى اخصى او مبس ولا تجزية المرفوعة ههنا فلو ساق عدد
نحوه قبل ان يحلق بيتا الكعبة الموضع المعروف بالجزيرة لقول الصادق عليه السلام في الصحيح من ساق هذا بين
عمرة فليحرق قبل ان يحلق قال من ساق هذا وهو معتز عذبه عند الفجر وهو بين السماء والارض وهو الجزيرة
ولو جامع قبل الصبح فسدت عمرته وجوب عليه قتلها والكفارة لقول الصادق عليه السلام في الرجل يعتز
بعمرة فوطئ طرف الفريضة فزعموا انما قبل ان يبعي بين السماء والارض قال قد افسد عمرته وعليه بنة
ويقيم مكانه حتى يخرج الشهر الذي اعتز به فزوجوا للمبطل الذي وقته رسول الله صلى الله عليه وآله لا يظلم
مهره ويبرأ منه ولا يجوز له ان يزوج عليه المرأة ان يعتز من غيره كما يحل ويضيء اذا اهرم المعتز ان يترك
دعاه ان يجوز بالعمرة فادخل الحرم وقطع الطيبة **فصل الرابع** في التتابع والمزاراة وفيه بيان
الاول في التتابع **مسألة** من أحدث حدثا في غير الحرم فالتابع له في الحرم وفيه بيان
حتى يخرج من الحرم فليحلق المرفوعة على رأسه ومن حمله كان اسناده صحيحا في الحرم فليحلق به في الحرم
حرمه قبل ان يبعده ولا يراه معونة من عارضة الصحيح من الصادق عليه السلام قال قلت له اني اريد ان
تؤم في الحرم قال لا تفتل ما كن لا تظلم ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع حتى يخرج من الحرم فيؤم في الحرم
الحرم لا قلت فليحلق قبل ان يبعده في الحرم وسرق في الحرم فليحلق في الحرم لا يبرأ من الحرم
وقد قل له تعلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
عدول الا في الظالمين وفي الصحيح عن النبي قال سألته ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ومن يرتد
فيه بالحد يظلم نفسه من عادا المسلمين فقال كل الظلم فيه الحد حتى لو ضربت خذلت ظل شخصيت
ان يكون الحد فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
لادوية من ساق عليه السلام في الصحيح ان ذكر هذا لاية سئل العاقل فيه وادب فقال كانت مكة ليس على
شيء منها باب كان من خلق على باب الصخرين معوي بن اوسيان وليس يثق لاحد ان يبعث شئ من الحرم
ويأخذها فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
بأه فوق الكعبة **مسألة** لا يجوز اخذ طهارة الحرم فان اخذها من غير طهارة فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم
والأخير بين لفظ صاحب اديا كما يحفظ الودعية بين الصدقة بها من صاحبها ان يرضى ان لا يرضى
بالصدق لان الفضل بين يديها سأل ابا عبد الله عليه السلام عن لينة الحرم فقال لا ترضى ان يرضى صاحبها فان
قلت فان كان له مال كمال فان لم يرضه فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
من رجل وجد في الحرم خنفة قال ليس بأس مع ما كان يفي لان اخذت لينة يثلم قال لا يبرأ من الحرم

المبطل

فانما

فادعوه فلم يرضوا فادخل احداهم الخ من كل شيء الحرم منه الا النساء فاذا طاف طرف النساء حلقن به وطرف النساء
ولان الصدقة ترفع في هذا الحرم فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
الطهارة في الحرم فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
الصادق عليه السلام في لينة الحرم فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
الذي يجوز ما فيها سنة في كل جمع وهو كسبيل ياله **مسألة** كره الحج والعمرة على الالاحلالان
الذي فسد في بعده لان الانسان خاصة لانها اهرمة فكل الحج عليها يقول الله عليه السلام ان عليه سنة
كان كره الحج والعمرة على الالاحلالان ويكره الصلوة في اربعة مواطن في طريق مكة البيدوات الصلوات
ووادق الفقرة قال الصادق عليه السلام اعلم انه يكره الصلوة في مكة اربعة اماكن هي اذان الجيش واذن
الصلوات وفتحان ولا يمان حيلي بين الطوار وهي الجوارح والطريق فان يكره في مكة **مسألة**
يستحب ان يبدل الحاج على طريق العراق بنوادة النبي صلى الله عليه وآله بالدينة عند مدخل العراق وسال ابي
بن القاسم الصادق عليه السلام في الصحيح عن الحاج في الكوفة قبل المدينة فاضل او يكره قال بالمدينة اذ
عرفت هذا فلو ترك الناس الحج احبهم لانهم عليه وجوبه ولو تركوا زيارة النبي صلى الله عليه وآله
الشيخ رحمه الله يحبه لانهم عليه او متعة بعض على آدابها مستحقة فلا يجب احبهم عليها ولا وجوبها
قاله الشيخ رحمه الله ما فيه من الجاهل **مسألة** يستحب للمسلم ان ينام في حرم مكة وحرم المدينة وجامع
الكوفة والحلير على كونه السلام وان لم ينام في حرم مكة لان عباد الرحمن من الحج سأل الصادق عليه السلام
الصحيح عن القلم بمكة والمدينة قال نعم وان لم ينام في حرم مكة واحدة وقال الصادق عليه السلام من يخرج
علمه الا ان ينام في اربعة مواطن حرم الله وجوز رسول الله وحرم ليردوسين وحرم الحسين عليهم السلام **مسألة**
من جعل على راسه عصابة بعدد البيت الله تعالى جمع معرفة الحاج والدارين لان على من جعل على راسه عصابة
السلام من جعل على راسه عصابة الكعبة قال من ركبها على راسه في الحرم فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم
او من ركبها على راسه عصابة قال من ركبها على راسه في الحرم فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم
العمرة على العمرة وسأل الله تعالى ان لا ترضى الطهارة الحليلة فالعمرة عليها طهارة كره تركها الحرم
مخلفين او جرحه دفعه قال من يخرج من مكة وهو لا يريد العمرة اليها فقد قرب اجله وفي طهارة يوجب
الهدى القادم من مكة بالمتنول ويوجب الحاج ان يرضى حتى يرضى مناسكا قال الكاظم عليه السلام ان
ولما لم يرض من صاحب الجادة فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا
سنة فان جاوزها او كان من اهل مكة فليحلق في الحرم فليحلق عليه يثلم ما اعتدى عليه في الحرم فليحلق في الحرم لا

وفتحان ح
من الطريق ح

الوفى ح

الشيخ رحمه الله بأسناده عن أبيه عليه السلام قلت اني اريد ان اوجع في الحسن والوجه فقلت اني اوجع دماؤه المقدم وهذا الجمع
 واعظم ابراهيم يستحب زيارة عليهما عليه السلام في النفل والودائع **مسألة** يستحب زيارة مولانا الامام
 علي بن موسى الرضا عليه السلام لان علي بن مهران رضي الله عنه الصحيح باجعة عليه السلام جعلت ذلك زيارة
 فضل من زيارة ابي عبد الله الحسين عليه السلام قال زيارة او فضل في الدنيا لا بعد الا بعد الله يزوره كل انسان ولو لا
 يزوره الا لغيره من الشيعة وقال ابراهيم عليه السلام من زارني على بعد ما لي وزارني اقبلته يوم القيمة
 ثلثه مائة حتى اخلصه من هولاء اذا انقلبوا لك بيا وبيا وبيا لا وعدا لغيره من الدنيا ولا في الجنة
 زيارته بالنفل والودائع **مسألة** يستحب زيارة الحسن بن علي بن محمد الهادي عليه السلام وولده كما
 اوجه الحسن بن علي العسكري قال ابو هاشم الجعفي قال ابو محمد الحسن بن علي عليه السلام قري بدين
 انك ان لا تهل العارين ويستحب زيارتهما بالنفل والودائع **مسألة** يستحب زيارة مولانا الامام
 المشطر الغياث محمد بن الحسن عليه السلام فبين ذلك بالنفل وودائع الله اذا اردت زيارة
 الامامين فبين ذلك ففقد بقاء الشياك قال الشيخ الطوسي رحمه الله الذي ذكره الشيخ من المنع من دخول
 الدار هو الاحوط فان الدار ملك الغيرة لا يجوز التصرف فيها الا بالذن من احد اهلها فربما يكون
 خصوصا اذا ما اشتهت ذلك ما يروى عنهم عليهم السلام من انهم جعلوا شيعتهم في حل من اهلهم وذلك
 على عود **مسألة** يستحب زيارة سلطان حق الله عنه بالنفل فيلحقه زيارة ابواب الامام المشطر
 كقمان بن سعيد السري وكذا يستحب زيارة المؤمنين مروي عن محمد بن احمد بن يحيى في الصحيح قال ثبت
 مع من لا اله الا الله محمد بن اسمعيل بن زياد قال قال علي بن ابي طالب صاحب هذا القبر من الوصا على السلام
 من قبر اخيه المؤمن الحسين عليه السلام فضع يده وقرا انزلناه سبع مرات من من الفرع الاكبره قال الحسين
 عليه السلام من لم يرد علي زيارته فليزها حتى اخذ من ارضه ان جعلنا فليصل ما يحب من ارضه
 ثواب صلتها في يومه من التقدم عن ابي القاسم سمع ابي جعفر عليه السلام في زيارة رجل من اهل
 الكوفة من الشيعة فقلت لا وجعفر عليه السلام جعلت ذلك هذا قبر علي بن الشيعة قال فوضع عليه يده
 قال اللهم ارحم غربت وصل وحدته واتق محنت واسكن اليمن رحمتك ورحمة من يغني بها من رحمة
 من سوان الحق بمن كان ينولاه ثم قرأ انزلناه سبع مرات والزيارات فكيف اهلها فليكتب

منقولة عنها على اوجه
 فليصل من كتاب
 الحج ويؤلف كتابا لجليل
 دون ذلك

لها به

بكشف غروب نارها

كتاب الجهاد وفيه فصول **الأول** في من يجب عليه **مسند** الجهاد واجب النعمان
 الاجماع قال الله تعالى كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وقال تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقال الله
 صلى الله عليه وآله في سبيل الله رخصة من الدنيا وما فيها وفيه فضل كبير قال ابن مسعود سألت النبي
 صلى الله عليه وآله عن الاموال افضل قال الصلوة لوقتها قلت غزى قال بوالا كذا غزى قال اللهم اني سئل
 الله عن طريق خاصة قال لا يقول السلام قال النبي صلى الله عليه وآله في كل ذي بريق حتى يفتل بسبيل
 الله فاذا فتل بسبيل الله فليس قوة من روق كل ذي حق حتى يقتل احد من المسلمين فليس قوة عتوق ولا
 خلاف بين المسلمين 2 وجوب وجوبه على الكفاية عندنا من اهل العلم لا يستوي القاعدون من المؤمنين
 غير اهل القتال والجاهدون باسولهم وانفسهم فضل الله الجاهدين باسولهم وانفسهم على القاعدون
 درجة وكلا وعد الله الحسنى وهو يدل على سقوط الذنب بتركه وحكي عن سعيد بن المسيب انه واجب
 على الايمان لقوله تعالى انتم واصحابكم اولو محمودة علي ما اذا استقر الامام لقول رسول الله صلى الله عليه
 وآله اذا استقرت قريتنا واولاد النبي صلى الله عليه وآله والذين هموا واصحابه وجوبه على
 الكفاية في الخطاب عام على جميع الناس فاذا قام عموم يحصل الكفاية بجهادهم سقطت الماتون وهو من
 الكفايات كثيرة مذكورة في مواضع وكل مهم ديني يرد الشريعة حصوله ولا يقصد به من يتولد عنه
 حلت اقل الحج العلية والجهاد عن الشهادة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الاضمان في الصلوات
 المهمة كالخطبة والصلوة والبناء واشياها ودفع الغرض عن المسلمين والنفسا وتحت الشهادة وتحت الزحف
 واتقاد الغزى في السلم **مسند** جبين الجهاد في موضع ثلثة **الأول** اذا اتفق اهل الجاهل وتتابع
 الصفات حرم على من حضر الاضراف وتبين عليه الشيات لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قاتلتم في سبيل
 الله فاحذروا فلو لم يكن الا بالاذن **مسند** في الجهاد الكفاية من على اهلها اقلهم ويحكم **مسند**
 اذا استقر الامام قوما للجهاد لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قاتلتم في سبيل الله فاحذروا
 الاض **مسند** الجهاد واجب في زمان دون زمان ومن كان دون مكان فاما الزمان فيجب الامام المستقر

معتوق
في سبيل الله

سأله الاشرار لغيره تعالى فاذا اتفق الاشرار لغيره تعالى فاقبلوا المشركين وهو ذو القعدة وذو الحجة والحرم
 فاحذروا المشركين وها بالقتال من يجرى مجرى وما كان جميع القتال الاشرار المعطاه في ولائها ومن عند
 المعصية والحق بينكم فيه فان قال لكم فاقتلوه قال بعض العامة ان ذلك مستوحش بحرم القتال في كل
 وقت ومكان لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وبث النبي صلى الله عليه وآله طالع من الرابدين
 الى اطراف مكة في القعدة واصحابنا قالوا ان حكمه ذلك ان يمين يرضى عنه الاشرار ولا يجوز العام فحسب
 غيره **مسند** اوجبه تعالى في كتابه المجزى عن اهل السنة بقوله تعالى ان الذين يوفاهم بالالاكفان
 انفسهم قالوا فيكم كنتم قالوا كما استضعفون في الاخر قالوا لو كان ابن الله واسعة فتهاجر وانها وانما
 في الهجرة على اقسام ثلثة **الأول** موجب عليه وهو من كان مستضعفا من المسلمين بين الكفار لا يمكنه
 الجهاد دينه ولا حذرهم الا من وجوه من نفقة واسطة **الثانية** من الجهاد عليه الحرة من اهل الكفار
 لكن يجب عليهم وهو من كان من المسلمين المستضعفين وذهب عنه من المشركين وبكده اظهار دينه والقيام
 بواجبه ويكون ساطع غيبه كالعاس وانما الحق له بالهجرة لئلا يكون سواه المشركين **الثالثة** من سقط
 عنه الهجرة لاجل عد من مريض او عدم نفقة فاحذر عليه لقوله تعالى الا المستضعفين من الرجال
 والنساء والولدان الا انهم يتردوا اليكم والجهاد باقره اعدا دام الشدة في الجهاد ودينه عليه السلام قال
 لا تقطع الجرح حتى تقطع القرية حتى تقطع النفس من غيرها وقوله عليه السلام لا يخرج بعد الفتح حتى يولي
 اخوة من مكة لانهما سارت دار الاسلام لئلا يفر لاهجرة بعد الفتح فامثلة تقطعها قبل الفتح لئلا تقطعها لا يستقر
 من الفتح من قبل الفتح الا **مسند** ينزله في وجوب جهاد امورة البوع والحرة والذكورة والسنة
 من الضرر وجود النفقة وليس الاسلام عنه اشرط الوجوب حتى من فروع العبادات وان كان شرط الجهاد
 خلافا لا يوجب النفقة والبوع والعسل شرطان لوجوب سائر الفروع قل من عرضت على رسول الله صلى
 عليه وآله يوم احد وانا ابن اربع عشرة فلم يجزني في المتابعة والعبد لا يملك نفسه ويشغل بجوارحه ولا
 وقد روى ان النبي صلى الله عليه وآله كان يبيع على الاسلام والجهاد ويباع على الاسلام دون الجهاد ولا
 للجهاد الا مال يملكه حيث يصير فدية نفقة وزاد وجده وسلاحه والعبد لا يملك شيئا من امواله الا
 من الغنم ولما لا يجب عليه من الجهاد فتمنع من عن القيام بهذا اليوم لمن ولا يجب على الغنى السكو
 لعدم العلم بكون دينه فلابد مع ذلك شرط والره من السادة من الضرر والسادة من الذين لا يحسن
 والعرج قال الله تعالى ليس على الاحمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا يقطع عن الا
 ولا من عرجه يبيع بكن معه من الركوب والشئ من غير شقة ولا من مؤثر بغير ايمانه منها
 كبيع الفرس والصداع اليسير وانما يقطع عن ذراع العرج النمش والرجل الكثير واما جوده فهو شرط لولاه

الناس من

اوضحه

ولا يقطع الفدية
او

نكر العبد

المعذور

النفقة

البر على الضمنا ولا على البرى ولا على الدين لا يجوز ما يفتن من مخرج ويشترط في الفتنة الكفاية له ولما
سأله غيبته ووجوه سائر يقال في راحلة ان احتاج اليها لقوله نعم والاصل الذي اذا ما اتوا لظهورهم قاتلوا
سأله حكم عليه ولو اخرج الانام بعد العبد اذ سادتهم والنساء والصبية ان جازا لا شتم بهن جوبيا والجميع
ومطهره ليعرج وكان النبي صلى الله عليه وآله يخرج معدهم سليم وفيه هاشم فقتلوا الاضمار ولا يخرج الجوز بعد
الفتح **مسألة** وانما يجعل الجهاد في كل عام مرة واحدة قال الله تعالى فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين
حيث وجدتمهم فوجوب جدهم اخرج الاخير ليجادوا والاصل عدم النكر لان الجزية تجب على اهل الذمة في
كل عام وهي باقية النقرة فكذلك سبها وهذا الجهاد ولان تركهم اكثر من ذلك يوجب تقويتهم فيجب على كل
عام ان يجهز على ان يكون المسلم منة منة عدة او عدة يتكلم الاسلام بتداه يستعين به او يكون منة
الطريق مانع وعدم صلت يحتاجون اليه او عدمه او يقتصر باق العدة في الاسلام وطبقه في اسلامهم انما
لهم وتجويزه ذلك ما يرى الصلح بعه بترك القتال فهو تركه بهد نوره جده فقد صلح النبي صلى الله
عليه وآله قرينيا عشرتين واخر قاتلهم حتى يقتلوا حتى واخر قاتل قبائل من العرب بقرعة ولا شتم
الانام الى الفتنة عام اكثر من مرة وجب ذلك لانه فرض كفاية فوجب منه ما دعيت الحاجة اليه
مسألة العزوة التي يرضى من قتلها من اهل الذمة من عظم المشقة وكثرة الخوف فانه من حصر العدة
ويحظر الفرق ولا يمكن من القراء الامع اصحابه وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان قال لبيد
مثل شيبان البروق اهل الكتاب افضل من قتال غيرهم وقد روي العامة عن النبي صلى الله عليه وآله
قال الام خلا ان ايت له لغير شيبان قال قلت ولما قال يا رسول الله قال لا تقاتل اهل الكتاب ولا ادرك
قتال من في دار الاسلام لقوله تعالى قاتلوا الذين يلوكم من الكفار الا ان يكون الخوف من الاعداء
فيما بهم والجهاد في ابتداء الاسلام لم يكن واجبا بل متعم له تعالى منه وامر المسلمين بالجهاد على الكفاية
والاحتياط منهم على ما قال تعالى لئن لم يلقوا في اموالكم وانفسكم لولوا على وان تقربوا فتنة من الله فاعلموا
العدو لم يلقوا فتنة الا لاسلامه انما الله تعالى في قتال من قاتل وقال في سبيل الله الذين يقاتلونكم فارجعوا اليه
القتال في غير الاثم لغيرهم فانه من غير طرفة عين من اخرهم للعدو والاثم للفرع بقتله تعالى فقتلوا
حيث تقربهم وكان فرض الجهاد المدينه على الكفاية ابتداء الوجوب عند واحد وجو
الشافية والثاني ان كان فرض عين وما بعد النبي صلى الله عليه وآله الكفاية ان كانوا قاتلين في قتال
غير قاضين لقتال المسلمين فالجهاد لهم فرض كفاية لا فرض عين والانتقلت المعاش والكتاية
تصل بشيئين احدهما ان يعيش الانام في كل شئ مما عرفت وموت بحرب من بلادهم من الكفار وميت
بهم القصد من استماع فخرهم انما يعرفون ان محتاطا بحكام الحصون وحسن الخلق وتوحيدهم

فقال

في كل ناحية نيرا قيا باسور الجهاد وحراسة المسلمين والثاني ان يدخلوا الكفار فان يابسته او
يجت حيث لا يورهم من فيه كفاية اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله حيث كان يقاتل
والجوز في كل سنة مرة وما زاد فهو فضل وقال بعض الشافعية يجب اذ استجب الكفاية بحيث لا يفي
الاسلم او ماله وليس يجيد لان الغالب ان الاموال والعدة لا يفي في تجهيز الجوز اكثر من مرة واحدة
في السنة ولان النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك فان غرامه بد ركعتين السنة الثانية وغرامه احدية
الثالثة وغرامه ذات الرقعة في الرابعة وغرامه المختدة في الخامسة وغرامه في الصلح في السادسة
وفي غير سنة السابعة وفي مكة في الثامنة وغرامه بتوك في التاسعة وان لم يستف الكفاية بلدهم
فرضه ولد من بلاد المسلمين قاضين لها فالوجه ان الوجوب لا يقين وصفه بل يكون فرض
كفاية وهو واحد وجهي الشافية فان قام به البعض والاوجب على الايمان ويستوى بقدر الحاجة
واقصير للعدو والعبد لا يحتاج الى ان يسده والثاني ان فرض عين فان حصلت القواصة من غير
سوافنة العدة فلك الشافية وجها احدهما ان الحكم كذلك المعنى التلويح ونهض السركه ونهض
الكفاية في الكفار والثاني ان لا يخل الجوز من لينة الاخر ارضية عنهم ولو اجمع الحال الى ان
بالنساء وجب ولو لم يكن اهل البلد من الشافعية والفرق من وقت عليه كما في وقت وعلمه ان يقاتل
وجب عليه الدافعة عزفت بتدريسه سواء الذك والاثى والفرع والعبد والسليم والاصح
والاخر ولو لم يعلم القتل يجوز السلامة وان يورن اسلم وان اشتم قل وجب عليه السلامة
فان الاسر عقتل بعد الخلف ولو استدت الاوى الى المدة وجب عليه بالدفع لان الكفر على الزنا
لا يجعل المطاعة والبلاد القريبة من تلك البلاد يجب عليهم التقرب اليها مع اهلها لانه عدم
الجهاد هو واحد وجهي الشافية والثاني ان يجب لها البلاد البعيدة فان اخرجوا ساعدتهم يجب عليهم
التقرب الى بلاد الشافية وجها احدهما عدم الوجوب على من بعد عن سافة القصر ويجب على الاخر
لان كثر اواس اهل البلد وينبغي للذين ثبت للجهاد الاخرين مع احتمال الحالة ذلك ولا
يشترط وجها ان الركوب في بلد دون سافة القصر مع قدرته ان يقاتل في سافة القصر في غير
وجها عدم الاشتراط لشدة الخطيب وشدة تركه وكذا الوجه من شرط الزاد **مسألة**
لو قتله الكفار في خراب على حيلة دار الاسلام بعد من البلدان احق سافة القصر في البلد
لان من دار الاسلام وعدمه لان الذي يرضى يكون المسلمين وللشافعية وجها ولو اسر مسلم
من المسلمين فالوجه ان يدخل دار الاسلام لان سب حرمه دار الاسلام من المسلمين فالاشافعية
المسلمين اعظم من لاسيلا لولا رحمتهم ويقتل النعم لان عداء النبي وتجهيز الجهاد لا يمنع في الاسر

من الجزية

وان قلت

فلا تجزى

والشافية وحيان ولو كانوا على القريب من دار الاسلام وتوقفت استخلاص الاسلام لوشيتا بهم وجب
ولو قتلوا في دار الكفر ولو كان القريب منهم استظرا بالامكان **س** الجهاد في دار الكفر
يكون للقوة الاسلام ولا يجوز الا بالاذن الاسلام العادل ومن فيه لذلك عند تلك الجمع لا يفرق بين
العدا وما يصحهم اليه من التكليف دون غيره قال بشرى قات الصلوة عليه السلام في سنة الشاه فقلت
ان القتال مع غير الاسلام الفرض طاعة حرام مثل الميتة والدم والحمل الخنزير فقلت نعم هو كذلك فقال
الصادق عليه السلام هو كذلك وقال العبد يجب مع كل امام يروى جازر يروى عن النبي صلى الله عليه
والسنة في الجهاد واجب عليكم مع كل مسلم يركن او يجر او هو يحمل على التمسك الشافي من وجهي الله مع ان
الامر به طعن في فديته وهذا الوجه على كثر حديثه ولا يلا في التمسك حديثه لما فعل عمر ذلك مع
مع عارضته الكتاب العزيز ينفذ يقول ولا تتركوا الذين ظلموا فتمتكم الثار والفاخير والروايات
التمسك على الكفاية على التسليم في دار الاسلام او اياه اعتقاد الصفه بينهم فلا يكره العرو على قدم وقدم
والشافي ان يهدم المسلمين العدة فيجب على الغيران عند قديم وعلى الكفاية عن الغيران **س**
قد عرفت ان دار السلام واجب على الكفاية على الجماعة وهو فرض عين على الواحد فبات اذا سبغ فلا
يستعمل الصلوة في الشافية والاصل من فرض الجماعة ولا في تمام ولو اجاب الجميع دفعة واحدة
كانوا من فرض كفاية كما يحقهم التمسك بهم لو تركوا ولو تفاخروا بالوجوه ان الفرض يقتضي بالاداء
فالجموع الشافية ان المتكبر يكون سؤا لفرض كفاية وليس يجب ولو سلم على شخص او جماعة فوجبه عليه
فروعهم ولو سقط الفرض لم يسلم عليه وانما التسليم على الكفاية ولو سلم واحد من جماعة لم يفي ذلك
لانما السنة ولو سلم في بعض الاحوال التي لا يجب فيها السلام فالوجه وجوب الاداء على الجموع خلافا
لشافية ولو سلم على الصلوة يجب عليه الجواب وقالت الشافية لا يجب حتى يترفع من الصلوة ويجوز ان
يجتنب في الصلوة بالاشارة وعندنا يجب بمثل ما سلم عليه فيقول في الجواب السلام عليكم ولا يقول
عليكم السلام واما من يفتي في الحاجة القريب منه ومكانه بعيد عن الادب والمروءة ولم الحام فانه
مريض الخلف والذم لك فلا يلحق القية بالحكم والشغل بالاكل ان كانت القية فيه وليست في
الضعف والبلع الى زمان يخفى عن الجواب لو بين التسليم عليه واما بعد الان لا يضع قبل وضع اليد في
في غير الاشاع وبعض الشافية تمنع مطلقا وبعضهم سوغه مطلقا ولو منع العامل وقت العلة في
المساواة من التسليم عليه لان الخلف لحوال الناس ذلك لا يذنب السلام وجواب من رفع الصوت يحد
ما يحصل السماع ويثبت السلام عليكم ويثبته من قبله سلام عليكم السلام لا يكون سؤا انما هي تنبه
جواب من رفع صوته للجموع وان كان السلام على واحد خطا بالثبوت لوجبه لجموع اصل السنة

التي
هو كذلك

الجواب وعليكم السلام والادب والادب ولو لم يسمع من العطف ولة عليكم السلام فهو جواب خلافا لبعض الشافية
ولو قال في سنة اثنان مسلم واحد منهما على الاخر وجب على كل واحد منهما الجواب الا على واحد الجواب في
بالسلام وان ترتب السلامان ولو قال الجواب عليك فلو كان الجواب من حيث ان لا تفرق بين السلام
من حيث ان يكون جوابا للعطف وجوبا لفرق السلام ولة ان عليكم الجواب او كمال السلام ان يقول
السلام عليكم ويجزاه ويكره وكذا الجواب ان يقول وعليكم السلام ويجزاه ويكره ان يترقب ان يكون الجواب
متعلقا بالسلام ليعجزوا له كما في قبل الايجاب في العقوبة فاداه من وراسه او صابط وقال السلام عليكم يا
فلان اركب ثوبا او سلم فيه او ارسل رسولا فقال السلام على فلان فليعد الكتاب والرسالة قال بعض الشافية
يجب على الجواب الشافية الغالب ان يكون بالاداء او الكتاب او الرسالة وقد قال تعالى والذين آمنوا هم خير
لا ريب في الغالب ان يكون بالاداء او الكتاب او الرسالة وقد قال تعالى والذين آمنوا هم خير
وجواب الجواب والادب ما يفاده التمسك بالسلام عند التماسك ومفاد الجماعة في الشافية يستحب الجواب
عنه ولا يجب ويكره ان يتحقق طائفة من جميع السلام ولو سلم عليه جماعة فقال وعليكم السلام ومصلو
عليهم جميعا او سقط الفرض من حق الجميع ويتحقق ان يعلم الركيب على الماشي والمال على الجالس والعاية
الفتية على الكثرة ولا يكره ان يتحدى الماشي والمال على الجالس ولو سلم على الامم او في اللفظ لا تجب والاشارة
لحصول الامم ولو لم يقيم الاشارة لم يفتى الجواب وكذا في جواب الامم يفتى ان يجمع بين اللفظ والاشارة
وسلام الاخرين بالاشارة معتد به وكذا رده السلام لا يترتب سكنا ولو سلم على جماعة منهم منى فرد الجواب
لو سقط الفرض بجواب ولو سلم الصلوة فالاقرب وجوب الاداء عليه وهو واحد وجهي الشافية وسلام النساء
كسلام الرجال على الرجال ولو سلم رجل على امرأة او العكس قال كان بينهما زوجية او عصرية او كانا شجر
ما يجزي منقطة الفتنة تمت استحقاق الجواب والادب ويقتضى من فعل دار نفسه ان يسلم على اهله وكذا ان يقول
سبحا وبينا لا احد فيهم يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يسلم على الدماء والادب والسلام
عليه ذي اوسن لم يعرفه وان ذنبا رده بغير السلام بل يقول هذا الله فاقسم الله على ما تحب واحل
الله يقال ولورد السلام لو ردت على قوله وعليك والفتية بتقبل اليد والخطا لا اصل له
في الشرع لكن لا يمنع الذي من تعظيم المسلم بها ولا يكره التعظيم بها لهدو علم وكبر من وروى
ان ابراهيم قد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله فاستصحب كثره فاستاذنه ان يقول بوجه
فان لا تفرق بين ان يسجد له فلم ياذن له ويحب الصلوة ويكره الماخذ ان يسلم على من في
لكن ينبغي عدم ان يكرهه والا فرب جواز السلام بالنداءية **س** روى عن رسول الله صلى
الله عليه وآله انه قال حق المؤمن بيت ان يسلم عليه اذا التقيت اياه وان يفتي ان يسلم على من

ولو

والوجه

ولا يجب على الصلوة في السلام

في السنة

الصلوة

فان

والجواب

من اصحاب الدين والسيد وكذلك كل الفاضل بها في تركها كما صلوة وبلغ لاجل زيادة تعبدت عليه فلا
يعتبر ان الايوين فيها وقال تعالى والله على اشراف البين ولو شريطه ان الايوين **الخامس** لو اذن اياه وقت
وشطاط عليه تراء القتال فحضر تعين عليه وسقط شرط ما ويره الا الايوين واحدا من لشدة لاجل احواله
يقطع ما في تركها طر ولو خرج بغيره ما فحضر القتال ثم بما لما الرجوع لم يحله **السادس** ليس للايوين
التمتع من سفر الحج الواجب لا تمطر على الفروع وليس الحزف في تركها خوف في تركها فلو ان لما التمتع لان لم يلح
التمتع بغيره والدين على التمتع فحضر في سفره وكذا ليس طرما التمتع من شرط العلم الواجب عليه ولا يجب
عليه استئذان ما كان حج ولو كان في سفره كفاية وان خرج طالب للديعة الفتوى منه بلده من شدة بالتمتع على حال
ان لم التمتع ليقين البر عليه وعدمه ليجد على الكلف وصية ولو لم يكن هناك من يستغل في الفتوى لكن
خرج مع حاشية ذلك فالاقرب عدم الاختيار الى الاذن لانه لو جدد القتال من يقوم بالدين والحاجين
عه قد لا يحصل لهم التصور ولو لم يخرج معه احد لم يترك الاذن لانه لو جدد فيها كذا خرج لزمه وجوب
عليه ولو اسكنه التعلق في بلده فان توقع في سفره اذ ارشاد استاذ احتل عدم اقتضائه الاذن والاسبق
الجماعة فان كان حاضرا لم يمنع وان كان غائبا وجب حضوره لانهما والاتصال لك حضورا من اذاعها
ولا يلزمه من غير الشرع مع ازيدة فيكون سفرها في المباح اولى وعدمه لانهما متعلقين معاش
ومقتضى سفره فالاقرب ان الارب الكفر كالمسلم في هذه الاستدلال بخلاف سفر الجهاد والرفق لثبوت وجوب
البر والشفقة **السابع** لو خرج للجهاد اذن صاحب الدين او الايوين فخرجوا وكان الايوين كافر في فاعلم
بعد خروجه من غير اذن ولم بالحال فان لم يخرج في القتال لم يجز له رخصة بعد فخره في الاداء فاعلم
نفسه او ماله او اوصاف من انصرف ذكر المسلمين ولو لم يكن الاضراف الحزف وان كان لا فليترك فزوجه في
الطريق الى ان يرجع حينئذ المسلمين لانه ان يتم لان عرض الرجوعين عن الاذن لا يقبل وهو واحد وجوب
الشافية والثاني قدم الوجوب لما ياله من محنة مفارقة الرفقة وبطلان الصلة للجهاد عليه ولو كان
الرجوع بعد الشرع في القتال احتل وجوب الرجوع لان حق الرجوعين عن الاذن اولى بالرجوع لانهما في
والجهاد فرض كفاية ولا ينافي حقهم اسبق ولا حق الايوين على الصلابة في اولى بالمحافظة وعدمه ولو جدد
النيات على من حضر القتال لغيره على ما في التيمم فانه يتبعه الاثر بما يكسر قلب المسلمين ويثني من الجهاد
ولما فوقه ولو ان لم يحصل احدا من الرجوع الايوين وصاحب الدين لم يقطع شأن الدين والاعتناء
للظالم **الثامن** من شرط علم الاستئذان لو خرج بغير اذن لزم الاضراف الرجوع في القتال
لان سفره وجب لان تخاف على نفسه او ماله فان شرع في القتال فلك انقضاء جهاد وهذه الصلوة
على وجوب الاضراف لان ابتداء الرجوع ولو خرج العبد بغير اذن سيده لزم الرجوع ما لم يجز له الوقت

فخرج لوجه

كأنه مضمرة

فان حضر فله الشافية قولان ولو لم يرض المخرج فخرج او شرع اذعه او هلكت عاتت غيرهما
الاضراف والمضربا للرجوع في الوعدة لانهما في الارب الاية وهو احد على الشافعي والثاني ان يرجع
لعدم تمكنه من القتال والرجوع ان يقال ان كان الاضراف لا يورث الحلال ولا يتخذ لانهما لغيره جازو
الاذلة ولو اسكنه القتال راجعا بعد موت الدائمة الواقعة وجب والا فلا وكذا لو انقطع سلاحه
او اكسرت الواقعة واسكنه القتال المجاهدة وجب والا فلا ويجب سوغت الاضراف الرجوع وبالله
او الايوين على الاذن او لم يرض ويخبره ليس للساحن متعة الا ان يتفق ذلك في الجاهل وكان يخاف من
انصرافهم لخلل في المسلمين ولو انصرف لانهما في مقتله وعلل ذلك بانهما في مقتله وعلى الفتنة والدابة
في بلاد الكفر عليه ان يرجع الى المجاهدين وان كان قد غارق في بلاد الكفر قال الشافعي لو لم يرض
اليهم ولو خرج للجهاد وبرز من غير وقت ولا عذر وصار من أهل فروع الجهاد لم يخرج له الرجوع
عن الفروع وكذا لو حدث العذر والاقبال ان يصر في شرع في القتال ولا يتركه بلزمه الصلوة و
يجوز الاضراف لما فيه من التعديل وكسر قلب المجاهدين وطالب العلم اذا اشغل بالعلم وانما الشد
في نفسه هل يخرج عليه الرجوع يحتمل ذلك لانه فرض كفاية شرع فيه فليترك بالشرع والاقرب المنع
لان الشرع لا يفرجكم الشرع فيه بخلاف الجهاد لان في الرجوع عقد بين المجاهدين وكسر قلبهم
وتروك العلم ليس فيه ذلك ولا في كل مسألة مطروحة براسها مستقلة عن غيرها ولعل العلم كما
الواحدة بخلاف الجهاد ومنه وجوب تمام صلوة الجاهزة بالشرع وجهان احدهما عدم كونه رجوع
في التطوع ولا يلزم برأيهما وجوب لان الصلوة كالحضلة الواحدة ولما في الرجوع من هناك حرية
الميت **مسألة** العلم بما فرض عين او فرض كفاية او سخطا او حرما فالاول العلم بايات الشافعي قال
صفاء وما يجب له ويمنع عليه ويؤتيه بينا هو على الله عليه ولا يورث عصيته واماله من يجب له من
يجب له ويمنع عليه والمعاد ولا يكتفي في ذلك التمثيل بل الايد من العلم المستدل الى الالة والمبرهين ولا
يجب على الحيان دفع الشكات فيها وذلك انما يتم بعلم الكلام وقال الشافعي العلم بالشرع يعلم كذا لم يرض
بقرين عين وبما كان الصلابة يتعلمون والثاني العلم بالفتنة وفروع الاحكام يعلم رسول الله وكيفية
الاستلال والرافيق والفتن والفتنة والشرع في الفتنة في اصول الدين بحيث يتقيد على فقه شيعه للباطين
والقيام بحول الله في الاعتقاد الفاسدة وعلم اصول الفتنة وعلم الحديث ومعرفة الرجال والعدالة ففهمها
والانتماء في معرفة الاحكام الى ان يبلغ للائحة او الفتنة لا يكتفي بالفتنة الواحدة في الالة العسر راجعت على
الناس وعلم الفتنة العاتية اليه في المعاهدة وعلم الحساب للاحتياج اليه في المعاملات وقسم الوصايا والمعاملات
ومن حصل الرتبة وجب عليه السعي في العلم او الحق لانه في كل علم على الكفاية في كل علم والحكم الشفيع

والجهر بالفتنة

الناصح

وان بعضا اطلاق ويقتضى اخبار الكفار ويكون الامر له شفقة وتفضل على المسلمين ولو كان القادة
معروفين بالحق او غيره من المعاصي لم يفرقوا معه ولو كان فيها اذى جازا التفرقة لعله عليه
السلام ان اهل بيته هذا الدين الجليل الفاضل هذا كله مع الحاجة الى التفرقة من غير ان الايام العادلة
مع عدم الحاجة فلا يجوز جعل هذا الاحتياج الى اخراج الشاة الدابة الموصوفة فيها استحالة ان يخرج
وبكره اخراج الشاة منهم حد من طهر الكفاية فيا لو اتهموا بالفساد فان احتياج الى اخراجهم
جاز فان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج بواشيته في غزوات **مسألة** يجوز الاستعانة باهل الفتن
والمشركين لما سئل فاليك اذا كان بين المسلمين قتلة فان رسول الله صلى الله عليه وآله استعان بيهود بن
اسية على حرب هوزان قبل اسلامه واستعان يهود بني قينقاع ودفنهم ولو لم يكنوا اذ كان في
المسلمين كذبه لم يستعين بهم قال النبي كانت فتنة للظالمين عضدا في اهل البيت السلم اناس الذين
على المشركين واداه عليه السلم مع فتنة احد الشرطيين ولا هم معصوم عليهم ولا تحصل الفتنة بهم ومع
عدم الامن بهم لا يجوز استعانتهم وهذا كله مذهب الشافعي وله قول آخر جواز الاستعانة بشرط
كثرة المسلمين بحيث لو خافوا المستعان بهم وانفقوا الى الكفار تمكن المسلمين من قتلهم جميعا فخرج
ابن المنذر عن الاستعانة بالمشركين مطلقا وهو احد روايتان ويجوز ان يستعين بالعبيد مع اذن ائمة
والرافضيين والشيعة اخصر باذن من خرج له وبغير اذن لا يخرج والمشافعة استحقاقه الفرض مع عدم
الاذن قرآن ولو لم يجرى ليحقق **مسألة** لا يجوز للامام الا لغيره من قبله ان يخرج معه من غزاة
الناس ويقتلهم عن الغزو ويؤيدهم عن الخروج ممن يقول الحرب شديدا والبره والشفقة فظيفة والشاة
عبيدة والكفار اكثر من المسلمين اصل ولا يؤمن هزمهم ولا الرجف وهو الذي يقول هلك
سير المسلمين ولا طاعة لكم بهم وطه قوة وشوكة ومدد وصبر ولا يثبت لهم مقاتل يخوف ولا
من يعين على المسلمين بالقتل للكفار ومكابنتهم باخبار المسلمين واطاعتهم على طاعتهم وايضا
جاسوسهم والامن يوقع العدو بين المسلمين ويمشي بينهم بالغمزة ويبقى بالقاء لعله تعالى
لخرجوا منكم اذا دبر الاشياء لا يوضعوا خلاكم يقولكم الفتنة فان خرج واحد منهم لم يفرهم
له ولا يرضع ولو قتل كما ذكرنا ليرضى عليه والظاهر ان اهل المسلمين لا يفرقون ولا كان الا لغيره
لخرج الناس معه لان المتنوع يمنع منه فالتابع وفي الكثرة ضرر **مسألة** اذا خرج الامام
بالغلبة والادبات فجعل كل فريق تحت راية واجعل لكل من رايه شعارا يميزه عنهم حتى لا يقتل
بعضهم بعضا ياتوا يدخل دار الحرب يحاربون ولا يحاربون واهيب وان ينظر الضعفاء فيسير على سرهم لا
مع الحاجة الى قوة السير ويهتدون عند الثقة الصنفين ويكبر من خبر ايراف من وقع الصوت وان يحرض

الناس على القتال وعلى الصبر والشاة ولو خذره عند احد معه فان كان المقتل في نفسه كان له الانصراف
وان كان بعد التقاعد الصنفين لعدم تمكنه من القتال وان كان لغيره من كرجوع صاحب الدين او احدا فذكر
فان كان بعد التقاعد الصنفين لم يجز الانصراف وان كان قبله جاز ولا ينبغي ان يقتل اياه الكافر بل يوقاه
لوقوعه به صاحبها في الدنيا معروفا لا يثبت على اهل البيت صلى الله عليه وآله فان ابا عبد الله قتل ابا عبد الله رسول الله
صلى الله عليه وآله فاما قال لرب النبي صلى الله عليه وآله فقتله قال سمعته يقول فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته
في الغيب والفتنة على خلافه فيها الملايكه فرب غزاهم فيقتلونه عند الحاجة وينبغي ان يستشير راجع
الراي من اصحابه لانه وبغيره لا يصح المقاتلة البعيدة وموارد المياه ومواقع المعسكرات ويجوز ان تقتل دابة
اذا كان فضل معه او مع ابيها ولو خاف رجل ان يقتل دابته احتل بجوابه فقتل دابة فقتل دابة فقتل دابة فقتل دابة فقتل دابة
صاحبها يجب بقتل فاضل الطعام للصنفين بقتله من ماله وهو يجوز العتية بان يكون الغزاة الواحد
لما فيه من الانفاق **مسألة** قد بينا ان لا يخرج المقتل وشبهه فان قتله الامام من المخرج فخرج له
ليقتل اجرة ولا يخرج الا من هم لموا لا ذلة في القتال ان يعزوه اذا انه لم يفر ولا نهاه ولم يفتق
بقتله عندنا وهو اصح وجهي المشايخ لا يفر من اهل البيت من الذين بل هو منهم بالبقاء واذا فر
ان يفتق الا من لا يفر من اهل الدار وله بقتله وليس يفتق لان المقتل اقرب منه في
دفع البتة عنه وليس له اخرج من اهل الفتنة ولا ذلة في القتال ان يعزوه اذا انه لم يفر ولا نهاه ولم يفتق
وللشافعي قولان فعلى الجواز ان يرضع لمن وجها احداهما المتع واخرج النبي صلى الله عليه وآله مع
جداه من ابي مع ظهور القديس منه ولان النبي صلى الله عليه وآله يطلع بالروح على افعاله فلا يقدر
بكيده ولو قهر الامام جماعة من المسلمين على الخروج والجهاد ادعه لم يفتقوا اجرة قال بعض الشافعية
والوجه ان كان الجهاد دين عليه فافترقه له ولا فله اجرة من حين اخرجهم الى ان يجزوا
هو الرقعة ولا فرب الى فراغ القتال والادام استجاره المسلمين بادن ساداتهم كالاهل والشافعية
قولان هذا احدهما والثاني ان يقال ان جواز استجاره الاهل جاز استجاره العبيد والافواه ان سيات
على ائمة او على الكتاب طر فاس بالاد الاسلام هل يتعين الجهاد على العبدان قلنا نعم من اهل البيت
الجهاد فاذا وقع في الصف وقمع عنهم والاجرة استجارهم ومن اخرج العبيد قهر فالتح الحاجة
فلا اجرة ولا زينة الاجرة من يومم الاخراج الى العود الى ساداتهم والامام ان يستعمل الذي يشاء
بما لا يبدل امان على مجد الجارة او الجعالة وللشافعية وجهان احدهما ان يجعله في حال القتال
واصحه ما منهم الاجارة ولا يجزها له الاعمال فان القصور والقتال على ما يتفق والمقاتلة الموصية
اذا عرفت هذا فالاجرة في قتال الاجرة بل يجوز ما يرضى عليه وهو اصح وجهي الشافعية كقولهم من

فمن جاز

الاجالة والثاني ان لا يجوز ان يبلغ بهم رجل من اهل الكفر من اهل الجهاد فلا يعطى منهم واجبا كالملة
 وعلى هذا الوجه يحكم بفتح العتق لروى الى اجرة المثل اذا ظهر ان الاجرة ان يد من منهم القينة ولا ينفق
 الا بتنا لا ينفق قدا الغنية ومنهم ارجل والا قروب ان ارحا والمسلمين استبها الذي للجهاد واضح
 وجهي الشافعية المنع لان الاحاد لا يتولون الصلح العامة خصوصا الذي يخالف في الدين وقدر
 انه لصغر قلة من امر الى الامام **مسألة** لو خرج الامام اهل الذمة فادخل ان يدين عليهم فان
 ذكر شيئا منهم او اخل في نصيبكم وعطيتكم ما تشيئون به وجباة المثل وان خرجهم قهر وجباة المثل
 كما لا يخفى في سائر احوال ولو خرجوا اختيارا منهم ولو دينهم لهم شيئا من مريض او خرجوا ساقيا من حاله واما
 الاجرة الواجبة سواء كانت مصادا لاجرة مثل ما لا قروب خروجه من راس مال الغيرة فخصهم ثم اخرجهم
 الغنية فيخرج شيئا من اموالهم كسائر الموقوف وهو احد وجوه الشافعية والثاني ان من خصص المخرج
 الصلح لاهم بحدود الفصل انهم من اهل الجهاد والثالث انها في غير اربعة اشياء من الغنية لانها تودي
 بالقتال لجهاد الحادين ولو خرجهم الامام قهر فدخل سيلاهم قبل ان يفتقروا في الصفوف وفروا ويقتولوا لاجرة
 لهم من الزمان وان تعطلت سائرهم في الرجوع لانه لا يحس هناك ولا استبها ولو وقت الغيرة وفروا على
 الخروج ولو فيها ثلوا لا اقرب ان لهم اجرة الوقوف والحضور لانها في المقتضى انهم لغنية وكذا في
 استحقاق اجرة الجهاد وهو احد وجهي الشافعية واظهرها عندهم المنع لان الاجرة من المقاتلة العمل والمقاتلة
 المقصورة لم يحصل ويجعل ان يقال ان اسقروا والقتال فلا اجرة ولا اظهم **الصلح الثالث** في كيفية
 القتال **مسألة** الجهاد اتم لكل من اعظم اركان الاسلام يحتاج فيه الى المساعدة والاعتناء والاستعداد
 والمكرنة في العمل وغيرها فيجب ان يكون امره وسكو لا يخطر الامام واجتهاده وجوب على اتمامها طاعة منه
 الانتفاء والاعلان في الجهاد فيجب ان يقر على طراف البلاد رجلا او اكثر لا يقولون انهم من اهلهم من المشركون
 ويعمل للصون والحداد وجميع ما فيه حراسة المسلمين ويجعل في كل ناحية ابرار يثله من الحروب
 وتدريب الجهاد يكون ثمة سائرا على المسلمين ذار في يد يدي في الحرب ولا غشاة وقرة قتال وكفاية ليد
 لتجاوز الى مده استحق الامام ترعيب الناس في المقام عندهم والتمرد اليهم كل وقت ليا توافوا لكثرة
 وتبغوا لمرطبة الحبيب فادرك الى الامام المسلمين طمعتهم معها الى الهاد نه زهادهم ولما جدهم مع
 القدرة في كل سنة مرة وان كان اكثر من كان افضل ويبدأ بقتال الاقرب لان يكون الواحد في كل
 في الجاه **مسألة** اذا اتفق اهلان وجب الثبات وحرم طلاقه تعالى اليها الذين امنوا اذا طمعت اليه
 كرهت ايضا فلا تولى لهم الادارة ليقا اذا التفت منه فابتنوا بغيره وحول الله على اهل عليه والافراد من ارض
 من الكبار يجهز الحرب في احوال ثلثة الاولى ان يذهب هذه الكثرة على ضعف عدد المسلمين المتزعمه لان

والجهاد الذي هو الجهاد

خفيها عنكم وعلم ان منكم ضعفا فان يكن منكم ساه صابرة بعدوا ما بين وما رواه العامة عن ابي جاسم
 قال من رزق من اثنين مقدم من ابيه فافروا من طريق واحدة فقالوا في عليه السلام من رزق من اثنين
 القتال من ارضهم فمذموم ومن رزق من القتال من ارضهم من الله لم يفر ولو لم يره عدد المشركين على الضعف
 لكن قلب على ظن المشركين الملاك ان يتصور قبل الشيات غلوتها اذا الغيت الذين كرهوا ايضا فلا تولى لهم
 الا اذا روى جواز القتال بعد ولا للمسلمين ان يتركوا ولو لم يتركوا الا في الاسراف الا ان يقاتلوا حتى يقتلوا
 ولا يصح عنه الا ان يتركوا في الكفار لا استخدام ولو زاد المشركون على نصف المسلمين لم يجب القتال لاجاء
 ولو قل على ظن المسلمين الظفر بهم استحق الثبات والاحب لانهم لا يتكلمون في القتال ولو قل على ظن المؤمنين بعد
 في الحرب الاضرب لقتلهم في حال ولا للمسلمين ان يتركوا في الحرب الا في الاسراف الا ان يقاتلوا حتى يقتلوا
 اهلان الخلف من غير كذا فيهم لزم القرار ان كان في الثبات فكان فيهم وجها ولو قصد على رطل انه
 ارضت قتله وجب الحرب ولو قل على اهلان مع الثبات والاضرابات فالأثر الثبات فخصلا لغيره لغيره
 الظفر لقتلهم كمن قتله فبالبه فليت فله كثيرة بل في الله ولو فرغ اثنان من احد من المسلمين فيجب
 الثبات وقيل لا يجب لان وجوب الثبات مع تعدد المسلمين فيقتضي قتلى كل واحد صاحب وقيل ان
 طاعة كان لا القرار لا غير متعلق للقتال وان طلمه ما رطله لا يجوز لان عليه ما والجهاد عليه ما شرع
 الجهاد فلا يجوز الا في اربعة احوال في جواز قتال المسلمين من ما بين واحد من ضعفا الكثرة انكار فينا
 من اوقات العدد ومن المقاتلة ولو ثبوتها والعدد ما في مع تقارب الاوصاف والشافعية وجهان
 وكما الاشكال في حكمه وهو قرينة من ضعفا المسلمين من مائة وستمائة وتسعين من اهل الكفر
 فان رايتهم في العدد لغيره ولا يجوز الجهاد للنساء والفرار لانهن ينجون اهل فرض الجهاد وكذا الصبي
 والمجنون وبان المسلمين والفرار لانهن ينجون اهل فرض الجهاد وكذا الصبي
 القتال الثالثة ان تترك لايمنه الحرب في غير القتال قال الله تعالى لا تقربوا القتال وتجهزوا فيه
 والخوف للقتال هو الذي يضره كمن في موضع خزيهم او يكون في مضيق يخوف حتى ينقله
 الى موضع واسع ليسهل القتال فيه او يرى الصواب في القول من الواسع الى الضيق او يخوف من قتاله
 النفس او الرجز او يرتفع عن عابط او يخوف من قول الجهاد من الموضع الضيق او ليستد الجهاد في
 الحالة الثالثة ان يخرج الى حربة وهو الذي يضره على قصد ان يذهب الى حربة يستخذه في القتال
 ولا في من ان تكون الطائفة قليلة او كثيرة للمعوم ولا يبين ان تكون المسافة قصيرة وطويلة وهو
 احد وجهي الشافعية والثاني لا يجب ان تكون المسافة قصيرة ليصعب الاستعداد بها في هذا القتال في
 انما هو وجب عليه بحق اعظم عليه في القتال مع النية التي تقتضي بها الشافعية وجهان

ثالث في

المسلمين

مسألة

دقة

فطلب الميمنة فليخرب الحق في المعرفة من السليبي والمخرج اليه **الثالث** ان تكون مكرمة وهو ان
يخرج الضعيف من السليبي الذي لا يعلم من نفسه المقاومة **الرابع** ان تكون سباحة ويخرج
استا فيلاد **سند** اذا خرج المشرك وطلب الميمنة جاز لكل احد من ماله لانه لا يشرك لاله له
ولا يحمده الا ان يكون العادة بينهم جارية ان من خرج يطلب الميمنة لا يعرف من يخرج بجوارحه
فان خرج اليه احديهما منه بشرط ان لا يمينه سوا وجب عليه الوفاء بالشرط لعقله عليه السلام المؤثر
عند شرطه فان انتهزم المسلم تاركاً للقتال وتغلب المخرج جاز قتاله لان المسلم اذا اراد هذه الحالة
فقد انقضى القتال والشرط الا ان مادام في القتال وقد زال ولو فرط للمشرك ان لا يوافق جميع
الموقفه وجب الوفاء له الا ان لا يفر من المسلم قتاله او يخطو المخرج فوجع فيجبه فيقتله او يخنقه عليه
منه فوجع وي دفع من المسلم ويقاقل ان اتسع من الكف عنه الا ان يقتل لا ينقض الشرط وابطل امانه
بمعهم من يخلصه من اعداء المشركين صاحبهم كان على السليبي اعانته صاحبهم ويقالون ولا يوافق الموت
لان النقص ليس من جهة وان كان شرط ان لا يقتله غير مبررة وجب الوفاء فان استعمل صاحبها
فامانوه فقد سقط امانه ويقال لهم ولم يتبعوا فامانهم باق فلا يجوز قتاله ولكن يقال اصحابه
هذا اذا امانوه بغير قتاله ولم يمسك ولم يمتهم عن اعانته فقد سقط امانه لان سكرته يدل على
الرضا بذلك اما لو استخبرهم فانه يجوز قتاله مطلقاً ولو طلب المشرك الميمنة ولم يشيها معه
فربما لو شرط ان لا يقتله فربما وجب الوفاء له فان فر السليبي عليه الحرب جازده فده سوا في السلم
فقتالاً لا تخاف المخرج ويجوز نظم معاقبة السليبي مع انما يقول الامور ليس لهم ذلك ومقتضى
لان عليا عليه السلام وحضره اماناً هدية بن الحرث على قتل شبه بن جحجح حين اخبر عبده وولده
بطلبه للمشرك لو خرج بجارته لانه لم ينقض شرطه بل يجوز قتاله ما لم يشرط الا ان حتى يعود الوقت
سند يجوز للحاجة من الحرب وان يفتح الميمنة لانه لم يوصل بذلك الى قتله اجماعاً ورواه
ان عمر بن عبد العزيز عليه السلام فقال ما احب ذلك الي ان اخي فقال علي عليه السلام لكن احب ان
اقتل نفسي عرواً قبل اليه فقال علي عليه السلام لم يزلت لا تأكل فالتفت عرواً فقتل علي عليه السلام
فضربه فقال عمر وحدثني فقال علي عليه السلام الحرب خدعة ومن عشرين الخاصة قول الشافعي
عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول ان يخطو الطير الجب الى من ان يلقى على رسول الله صلى
صلى الله عليه وآله ما لم يقل سمعت يقول الحرب خدعة **سند** كره بيتي العدويين واقتلوا
بالله الا مع الحاجة الى التبييت فيقتلهم فيقتلهم لانهم اعداء عبيد بالقتال بعد الزوال وبكره
قبله الا مع الحاجة ان يعرف الدابة وان وقتت بركة معها ولا يبرها وان نقل يروى عن المشركين الى

عليه

ولهم

رسالة

وكبر

بلاد الطغرى فان استقبل على كفاية في الكفار ولم يكن مكرها وكذا ان اريد معشر المسلمين بموت
فان اجماع الميمنة يقتل جوارحه وان لم يكن كذلك كان مكرها لانهم يقتلوا رسول الله صلى الله عليه
والآله واسر كافر قط والشافعي وجهان الكراهة وعندها **الفساد** في الايمان وفيه مباحث
الاول في تربيته وتسويجه عقد الايمان قبل القتال اجابة لسؤال الكنايا لانهم لا يعد
جوارحه اجماعاً قال الله تعالى وان احدا من المشركين استخارك فاجره حتى يجمع كلام الله طر القربا
ويؤى العامة ان النبي صلى الله عليه وآله اسن المشركين يوم الحديبية وعقد معهم الصلح ومعهم
الخاصة ماروا المسكون عن الصادق عليه السلام قال قلت لسان النبي صلى الله عليه وآله
بذمتهم اذناهم قال لان جيشا من المسلمين حاصره قريش المشركين فاشرف رجل فقال لعقل
الان حتى اني صاحبكم فانظروا فاعطاه الا ان اذناهم وجب على الضمير الوفاء بالشرط
بين المسلمين سنة ذلك **سند** انما يجوز عقد الايمان مع اعتبار المصلحة فاذا انقضت المصلحة
تربا الايمان وان لا يجاوز اليه لم يعقل الا انه مصلحته بعض الاحوال وسكينة من كادها القتال
في الميمنة فاذا لم يكن مصلحته لربح بقله وسوا في ذلك عقدا الايمان للمشرك واحد لا كثير فانه جاز
مع المصلحة اجماعاً ومن طلب الايمان من الكفار لجمع كلام الله ومعهم شر ايع الاسلام وجب ان
يعطى اماناً ثم يبره الى امانته لا لا يجوز ان يعقد الايمان لرسول المشركين والستاس لان النبي
صلى الله عليه وآله والكرار من رسول المشركين ولان الحاجة تدعو الى الرسالة ولو قتلوا رسالهم قتلوا
رسالنا فنفوت المصلحة ولا يقد بدنة العقد لها بقدر بل يجوز طلبا وسقي ايمان هو بيل
او قصر نظرا الى المصلحة **الحث** في العاقبة **سند** يجوز للامام عقد الصلح اجماعاً
لان امور الحرب موكولة اليه كما كانت موكولة الى رسول الله صلى الله عليه وآله فان رأى المصلحة في
عقده لواحد ففعل وكذا لاهل حصن اوقر برب اولاد او اقام جميع الكنايا بحسب المصلحة لهم ولا
ولا تعلم فيه خلافا واما نايه فان كانت ولايته عامه كان له ذلك ايضا وان لم يكن ولايته عامه
جاز عقدا مانه لم يخل ولايته ولا احدهم ولا غيره ولايته فحكم اعداء اجماعاً اياها احادية
فيصح ان الواحد منهم للواحد من المشركين والعدد البشير كالعزة والفاقة القليلة والخصن
الصغير لهم قول علي عليه السلام يسي بذمتهم اذناهم ولعل الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام
احزان ان عبيد مملوك لاهل حصن وقال هو من المؤمنين ولان علة تسويجه للواحد هو استقالة
الى الاسلام مع الاس من موهبة العدة البشير ابا العدة الكثير من المشركين فانه موكول الى
الامام خاصة لان تسويجه لاهل حصن السليبي تعطي لا يطي ا على الايمان وتكون للكفر **سند**

لجاء

تحت العبد

اما لو كتب الامام اليه فقص العبد جوده
مع رسوله شاهدين

حاصل ما ذكره من حق بل لا يحسن السليبي مع الانسان لا يورده على امتناع وهو في السلم ايمان الشريعة فلا كان في
يعني منه انما الانسان حي قراره وقبلته اجماعا وان كان في وقت لا يصح منه انشاء كما لو اعيد الاسير لم يقل في الا
انقرضت ما من قبل الاسير ولو اجماعا من المسلمين انهم اسروا ليقول انهم لم يبيعوه على عقلم وبه قال
وقال بعض القائلين بل انهم عدلوا عن المسلمين فغيره من شهادته بالاساءة فيبيعون فيقول كما لو شهدوا على غيرهم
لو انما الشاهد بعضهم على ان البعض الاخرته قبل **مسألة** لو جالس مسلم فادعى اسرا وادعى كافر فزاد
فتم تر المسلم اختصاذا باصالة اخصر وروى عن ابي الدان وقيل قيل قول الاسير الاخره اصدقه فتكون شبهة
حقن دمه وقيل جميع المشاهد فقال ان كان كافر اذ ربه معه سلاصة الظاهر مدعى الا فاعطاه كذبه
ولو صدق المسلم لم يثبت الا لا يثبت على انا ولا يمكنه لا يقبل الا زبانه وقيل انكاره لم يثبت اسره ولا ان يثبت
فيل قول الاسير ولا اسره ولو اقره حيث الاسلام فاستلم الخصم جاز مع نظر المصلحة ولو استدل بانه
حصوله في الاسراء فانه يوجب على ما قلناه ولزاد في الخبر الانسان فانكر الاساءة اذ ادم الانسان والمسلم لم يشر
ولم يوجب وبمن الجواب يثبت او انما لم يرجع مدعى الخوف من العاين يقول اساءة فيجوز **مسألة**
شط الانسان ان لا يثبت على شريعة اربعة اشهر فلا ان ولزم جاسوسا او من فيه مصره فيجوز ولا يثبت بخلاف
في عند الان لا بل يكون عدم الخبرة اوجب الانسان يجهل ويغيره فلو صدق المسلمون خصا فقال لهم جل التين
انظروا لهم جاز ان يعطوا اجماعا فان اسره لو لم يثبت نقض امانه فان الشكل القليل وادعاء ما واحد من
اهل الخص لا يوجب صاحب الانسان على ما يعرف وان لو يبرهن خريفه بل واحد منهم لا يثبت الصدق كل
واحد وقيل في شبهة الحرة في الحال فيا لثروته والبرهان الكفران كما لا يخفى في شبهة الاخت قال
الشافعي وغيره استقر ما قلناه في التثنية فلو اسرق في رجل اسرقه فترجموه ومما يخرج فخرج صاحب الانسان
فيترقى الباقي لان المؤمن لو اذنه وقد شبه كما لو اعتق عبد سبعة اشهر فاشتبه بغيره فاشتبه فلو انما في التثنية
لم يبرهن في شبهة الاسرق قال الا في الزمان في السلم واحد من اهل الخص قبل قتله وكانوا عشرة فاسرق فطعن
فراشك فادعى كل واحد منهم ان الذي اسلمه هو كل واحد منهم في شبهة قتله فثبتته وقرنه **مسألة**
فيما يثبت على الانسان **مسألة** اذا اتى بالشك في ايمان تكلمت بالحكمة فقصه بينهم وادله فلا فادخلوا
الان لا تعذب كما لو اذنه على انهم يثبتون في التثنية في السرقة الى سبعة من اهل المؤمنين ولا يعذبون الا اذا
فقالوا انما اهلنا فقال لهم المسلمون انما هم ذميمة وادلهما اسون لانهم لم يركبوا ذنبا فخصهم بها ولا كرامة
فلا يذنبوا وطه الانسان امان قالوا يخرج على انهم يثبتون الانسان على ما قلناه في السلم اسرقوا من اسون وادلهما
لانهم ابرهه بالخروج للرجوع في الرقعة على الانسان اسوقه وهذا لو لم يثبت بينهم مركزا عليهم ان يذنبوا وهم
الواحد في التثنية على انهم يثبتون فلو كان منهم اسون وادلهما وادلهما ابرههم

فَقِيلَ
عَلَى الْمَقْبُورِ
وَلَقِيلَ قَوْلُ الْمَسْجُودِ

الأمع الحاجة ويستمع على أربعة أشهر
وفوق ذلك إلى السنة ولنا في هذا
بين السنة ٢

عضو العامة؟

اولاد استیکم

[illegible]

کتابخانه

العينة وان لم يكن اجلت سقطت والفرق بين الكتابين ان الاول المرقى قديم وان قلت وكثرت
التدوير والاختلاف لان ابيد تحمده فوجاهوا الانشاع بها وانما لم يردوا هذا لان الاختلاف بينا قد
على الصغر والاولى لها لاخرى فانيها من احكام الله تعالى وما جرح احكامه لانهم ذكروا كتاب السيد
قنينة ولو لم يعرفها احد من الغائبين جاز ارسالها واعطاها وانما الغائبين ولو رغب فيها احد
دمشقا ليهو لا يخطب على من يقب له لانه لا يقبل هذا وان رغب في الجحيم تمت ولو تعددت النسخة
او تفرقت على ذلك الحد من ارفع بينهم قال بعض الشافعية ان الله لا يخلق كتابا الا في اول الامر
ان يخطبه الى واحد من السليبي امله باحتياج اليه لانه لا يكون حسنا عليه او يرضى عليه والى الكتب تنفع
به فليكن حال اليد في جميعهم كان امانة ولا يكتب الا في بيتهم بعض الورق وقال بعضهم ان اليد بعض
الغائبين او بعض اهل الحرم فربما نزع غير مسلم اليه وان تباينوا من اموالهم وان كانت النسخة عند ائمة
ولا ارفع بينهم وقد يغير بعضها عند من يرى طائفة او ينظر الى منافعها ولو وجدوا غائبين فلهما الحرج
الذي منها ولو وجدوا غيرهم ارفع ولو كان ارفع وقتية اخذها غائبة لان زبدي قد ارجع اهل حيفا او
قاسوا فيها غائبا عليهم ولا يجوز لغير شايب الغيبة ولا تركه او قالوا لان لا يسقط فلاحق به احادهم
لغايرة او يارب ويؤمن بان طاعتهم جميعا اكثر من كونهم في الغيبة او التخليع فلهذا جعلت لو كان
معذرة او سقط لعدم الحاجة اليها لاختلاف الكل ولا يجوز الاستعانة لغيره لان لا يخطب الا في الغيبة
فالانقض الحرف رده الى الغيبة وقال الشافعية قال ابو حنيفة يجوز استعمال السهم ولو جمعت اقسامه
وبنت بدل السهم عليها لمع الفروع فبعد الاستيلاء او في الارضين فلكونها الحيا وغرب عن الحيا
فلا يجوز الاكل منها الا لا يغير لان مقتضى التمسك يجب لو كانت في دار الحرب ودار الاسلام والى
عقل الغاية ان جازت في دار الحرب جاز الاكل في دار الحرب لان دار الحرب بغير الحاجة وهو ليط
لان المسلمين لا يكون فلاحيا لغير اهل دار الاسلام ولا لغير اهل دار الحرب حيث الملك في حياض في دارهم
وهذا ما اقره وثبت عليه احكام الملك **مسألة** لو ضل معدن اهل دار الاسلام ودار الحرب
وان قاتلوا كانت الغيبة وقسم رده في الغنم وان تمت رده الى اهل دار الاسلام لم يكن يدينه كالفنية يرق وان
لو كان المرقى الغائبين وقلة ذلك اختار جولة الصالح ولا خلاف في وجوب ذلك لان المباح اخذ
ما يحتاج اليه في دار الحرب فانما ضل تحت حاج اليه في دار الاسلام فكذلك وهو حافظ في الشافعية
او ينفقه او يقره من المقتدر واحدة احكاما لروايتهم في قوله لا يخط ولا يملك ولا يملك في دارهم
الكثير وقال ما لئلا يكون سلبا لا يجب رده الى الغنم وبقا لا يرد في عطاء الخراسان في تكملة الفقه
الافرواحية لرواية ابي لا يرد في دار الاسلام كالحايات في دار الحرب والفرق ظاهر عن ابي حنيفة

و فيها طعام و علف البحر لا حذا حذو ولا
ضرورة لاننا بعنا له الاخذ قبل شيئا

فضيلة

والصافي

اسالاه عن القصة فاجاب

وَأَن تَكُونَ مِنَ الْغَافِلِينَ

استغفر

[illegible]

وَأَمَّا أَهْلُ الرِّقْفِ فَإِنَّ الْجَوْنِ لَا يَقُولُ سَمِعَ
بِالْمُسْمَعِ أَنْ حَصَّةً كُنْ وَأَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ
عَلَى الْقَبْرِ صَارَ لَهَا بِالْإِسْمَةِ مِ

او يثبت عليه من غير ان يثبت له ان لا يثبت له **مسئله** الجواب هو الذي يجب من هذا الشرح ان
 جلبهم من غير ان يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 على ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 فان اعتقدوا ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 في ثلثه او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة
 ان لم يكن ان يكون له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 مع اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة
 وانما الجواب هو ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 فان لم يكن ان يكون له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 كما لو انقضى السابغ من الاصل وملك السابغ لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 في الاسلام وهو قول الغاية كما ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 وانما الجواب هو ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 قال الشافعي ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 الجواب هو ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 من حيث المفهوم على ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم ان لا يثبت لهم
 بها فان كان معه احداهما فهو ولا يثبت عليه من غير ان يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 المفهوم من غير ان يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 وحاز على المسئلة ويكرهه على ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 او احداهما حكمه بالسلامة لم يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 لان العلة اذا عرفت عدم العمل على الشافعي ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 كما لو كان في الحرب ولا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 المأثرة لها الصور كما لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له

قل لانه لا يثبت له ان لا يثبت له

الام

اليه واستأجره فافضل ويحبها في الغرض ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 يجوز ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 من غير ان يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 البيع كذلك ويجوز ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 الخصا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 من غير ان يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 الفرق ما يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 الشيخ رحمه الله يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 ثابره ومنه ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 بينهما الى ان يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 قال الحق مبلغ العلم لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 الماع والحمد لله ومن احداهما يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 البيع ومنه ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 لان النبي صلى الله عليه وسلم يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 ربه ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 وقال اكثر العلماء لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 قال الجواب هو ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 قال الشافعي رحمه الله يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 ابن المنذر رحمه الله يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 الراي لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 يجوز ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 الاثار ومنه ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 مع ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 وكما ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له
 كما لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له ان لا يثبت له

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

في هذا السبيلين كافة و قد رعا لا يمكن فتح

الاسم

لَوْ أَنَّهُ لَفُتِحَتْ

2

الربع والاربعاء والثلث في الجمعة لان فيه صلوة السليمان فكان سائلا ان السلب وقا لعمه بن شعبان
لثمن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله لان الله تعالى احب الامل الى رسول الله صلى الله عليه وآله من الامل الى الله تعالى
فحبها وهو باطل لان ما ثبت النبي صلى الله عليه وآله ثبوت لانه بعد الرمح دليل على التخصيص وقال الله تعالى
من السليمان خلق من الخس قال الشافعي يخرج من سر الخس **مسألة** وانما يخفى هذا البطلان
بالشرط السابق فان فريضة الامار ولا يابيه فادخل لان الاصل تنويه التائين وانما ثبت البطلان
مع قلده السليمان وكثرة الشركين فبشرط الامام السليمان على عمل صلوة فريضة الحق على اقله
كأوامر الله تعالى عليهم فلاحاطا اليه فان اكرم فاني رسول الله صلى الله عليه وآله فربما اصابوا في ذلك
بدون الربح وانك فعلت وصلو بوزار وادعوا مع ما علم من الادراج ويكولوا من اعداء الامانة
التي في الثلث فاحتمل في جوارحه وقال الشافعي لغيره مرة اربع مرة انك عمرت نصف السديس فسلم
انتقال الصابغ ولا يربو كقولنا النظر الامار وليس حجة لاننا في الوقايح على عدم ان اودع كان صابغا
فيمرر ذلك فانه ينافي عن ان يخرج من جنس الخس فلو بشرط تاييب الامار زيادة على الثلث رده اليه
على الاول ولزمه الوقايح الشافعي وقد اختلف في تاييب الاول وادعية فضل البداءة والاولى بداءة
الثانية وتاييب البداءة السرية عند قول الجليل الحدار الحبيب والرجعة عند قول الجليل عتيدوا فاذاد
قال الرجعة للشيطان الجليل في البداءة رده السرية تاييب الاول الجليل ستر حواضره وخاليت ربا اثار
وبدا الرجعة لاداء السرية لانه لم ينجس وانما هو يستقط على حيا ويكولوا انقبيل السرية ينجس
لعل الجليل لا يظنوا ولكنهم يحسدون سائر الجليل في وقت الامار سريته في ان بعضهم يبي او بعضهم
لوايات كالاولى ان ينجس الذين جاوروا يبي دون الآخرين مع الشرط وقال احمد ينجس من غير شرط
مسألة لوقال لا يبرئ من طعن هذا الحسن او بعد هذا السور او ثقب هذا البيت او فعل كذا فافك
او من كذا باسيرة فكذلك قول حلة العدل انتم لم من قول قبلنا فلا تسلبه ولا تلاح على الصلوة في الجوار
على الصلوات فكذلك زيادة السهم للفايد والسلب للعدوك مما لا يملك ولا يجره وقال الاخير الامار
الغنية لان اقل هذا الوجع انما هو الدنيا او هو منقوض السلب واستحقاق السهم انما يثبت بوزار
سهم الفارس وانما يجوز التنبيل مع الصلوة السليمان فوافقت ابي حنيفة والنقل لا يخرج من جرم المال
لان النبي صلى الله عليه وآله جعل الثلث والربع وهو غنيمة كل غنيمة وقال الامار في التنبيل انما هو ادم والنايين
لان فاسا لا يستحق التنبيل فيها فكذلك غير وليس في هذا الفاسا انما نقل السلب ايسر للامار واذنا
من السليمان لوقال من رجع الى الساقية فلده بار خاذا في الربح اليهم منعتهم فيسوي في الفعل فاسا
والاصل لان يفضل بعضهم في التسمي يفتي بقدر المسلي لان النقل في ربح الفاسا كسب صدقة على

استحق ولوجت الامام سبقتهم انكث عدوهم هذا من سرية فقلوا ما منتم لفتح الحصن والى اربعة
 بغير اذن لاداءه فاقوا لهم جصة السرية اخبرهم بها من عدو الفلانيان ولهم منهم من سبوا
 على سر لالحل المسكر هذا اذا خرج الجيش مع السرية اما لو خرج جواز فقلوا ان الغلبة للحصن
 ولا شك انكم لم تخرجوا لاختصاص السرية بها ولوجت السرية من الحصن فقلوا لعدو من الفلانيان
 واكثر جاز من جصة اصحاب السرية فقلوا جصة المسكر لان يكون اهل المسكر اشد من الفلانيان
 يكون اشد من الفلانيان لاداءه ولو فقلوا من السرية فقام بعضهم لطلبه وبعضهم ذهب حتى اصاب الفلانيان فخرجوا
 الى اصابهم ووجدوا الفلانيان فقتلهم شركا في الفلانيان فقام بعضهم لطلبه وبعضهم ذهب حتى اصاب الفلانيان فخرجوا
 فكانوا اشد من الفلانيان في بعضهم وبعضهم كان ردها لهم ولو اصاب الرجل الفلاني فقتله والديان فاما
 لاظهار غلبة السرية فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية كما لو لم يترقبوا لانهم اشركوا
 في الاحرار والفلانيان في السرية من جميع ذلك منهم بالسوية كما لو لم يترقبوا لانهم اشركوا
 في اصحاب كل سرية فقلوا اصحاب احد هما دون الاخرى فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 بلغوا لاعداء المسكر فقلوا في قتال ما اصابوا احداهما ولو اصابت السرية فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 الى المسكر فخرجوا من موضع آخر الى دار الاسلام وهو سبب الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 الشيل ولولا انهم من اخيرا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 اصل الحرس من حرسه ومن استحق فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
مسألة لو جت سرية من غلبة فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 باختلاف الجعدوا لطلبه وهو لاداءه لطريقين وصعوبة الاخر والاسر والفرق واختلاف الجعدوا
 في الفلانيان والضعف فلو جت واحد مع سرية اربع فخرج مع سرية الفلانيان في السرية في الفلانيان
 بغير اذن لاداءه والى اذن لاداءه في الفلانيان فخرج مع سرية الفلانيان في السرية في الفلانيان
 ما سقى له وهو الراجح اما لو جت واحد مع سرية اربع فخرج مع سرية الفلانيان في السرية في الفلانيان
 يشاركهم في اخذ من السرية التي وقع فيها لاداءه في خرج معها ولو جت سرية فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 وقال لهم الفلانيان انكم لما اصبتم فانه شركا في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 معهم فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 اقتلوا يراك في المصالح الفلانيان فلا يشك في السرية فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 فاما اصحاب السرية لاداءه فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 اخبر السرية الثانية الاولى بالشيل واخبروا عنهم فلو لم يترقبوا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية

هنا

العداء الاسلامي موضع آخر في قوله
 القسطنطيني لم يبق على سبب الفلانيان
 لانهم ففروا بالاحرار الى دار الاسلام
 احتلوا لاداءه وهو قول الضعيف واحد
 قوله لاداءه لان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 من احد سبب من قوله

حق السرية الاولى لم يبق على وجه
 الخصوص والغلبة الثانية حين
 لحن بها الثانية م

الاول لان السرية تشتغل على الفلانيان والاولى في الفلانيان لاداءه فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 المتقلد فاحاطوا بالعدو فاحذروا المسلمين شر كوه في القتال بالفلانيان وفي المسكر **مسألة** صح
 الشيل بالاشي المجهول فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 ولولا انهم من جازا في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 يشلوا لاداءه في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 فقلوا لاداءه في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 شد الى الفلانيان من جازا في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 لا يكون من لولا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 برالحل الشيل في لولا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 من جازا برالحل الشيل في لولا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 ما اصابوا من لولا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 ما يردوهم كما في ذلك من الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 اوصفتهم فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 انما وقع باحدهما ولو اصابت الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 ملكك لاداءه في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 لاداءه في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 جيت حير فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 حير فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 ضعدوا لاداءه في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 لان احدا الجواز في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 ليرصوا السور من جازا في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 ليرصوا السور من جازا في الفلانيان فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 لم يصبوا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية
 لم يصبوا فقلوا ان الفلانيان من جميع ذلك منهم بالسوية

فيما

عبداللہ رحمہ

الحول المسمى

سید عیسیٰ خاں

بسم

بأقواله الله تعالى في غلبته من العرب من يبعث من زارنا من بلاد الجاهلية إلى الفصيلة وانتم
 قبيلتان قرآن ومن نوح وبها هذا بيت القابل من الكتاب فخذ منهم خيرة كما ذكره فخذ من
 وجه قال الحق وهو عرب عبد العزيز منهم أهل الكتاب فيدخلون تحت عموم الآية فإذا لم يكن من أهل الكتاب
 أبو حنيفة لا يخذلهم الصدقة من الصدقة فخذ من كل خمس من الدين ثلثين ويؤخذ من كل خمس دين
 جند من كل خمس دين عشر ورام من كل خمس دين عشر ورام من كل خمس دين عشر ورام من كل خمس دين عشر
 ويرى قال الشافعي أبو حنيفة والحسن بن صالح بن يحيى واحد من أهل الصدقة فخذ منهم ومن كان
 حال لا يحرم ولا يجوز أن يكون المصلحة للمسلمين في كل واحد من ذلك ولا كان يأخذ من الصدقة
 ولا يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 الكتاب في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 قال ابن عمر بن الخطاب في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 منهم من يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 ويرى قال الشافعي في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 حيث لم يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 أنها صدقة فخذ من كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 صدقة من كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 من كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 ادعهم إلى إعطاء الجزية فإن جاءوا فاقبل منهم وكف عنهم ولولا ذلك لكانت الصدقة عليهم
 عليهم ما يتلافى بعض العامة **مسألة** لا يفرق بين أهل البيت ولا يفرق بين أهل البيت
 الناس ما أجابوا عن أهل البيت في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 عن علي بن عطاء وسعيد بن جبير في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 عن علي بن عطاء وسعيد بن جبير في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 العرب هل يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 أفتيت قال لا يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 العربي والشافعي في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 خير من ذلك بعض أهل البيت من كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 أهل البيت المسلمين في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك

الجزية بل يؤخذ منهم

من الغنم

احد

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه شهادة سعد بن معاذ ومعه وثأرهم يدرسون سعد وفيل اسلام معي فاستلوا
 بذلك على بطلان ولوعز الامام فقاموا دعواهم أهل كتاب المظنون فلو دخلوا أو دخلوا أو دخلوا
 نزلوا القرآن اخذ منهم الجزية وشروط عليهم هذا العهد والفتنة لهم بأن لا يفرق بينهم انقض عهدهم ووجب
 قتالهم ويقتلهم كقتلهم باعترافهم باجماعهم انهم عبادون فان اعترف بعضهم انكروا الاخرين انقض
 عهدهم لمعنى خاصته دون غيرهم ولا يقتل منهم من اعترف بالاسلام فان اسلم منهم انسان وشركاؤه وشركاؤه
 ليسوا أهل ذمة النقص ولو دخلوا يدرسون في دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن ولما كان صغيرا
 فاما على عبادة الاوثان فحرام الاسلام ويخرج كاهنهم والصفير فانهم قالوا لا يفرق بين أبي ذر
 الجزية او عليه واخذته الجزية لا يفرق بين أبي ذر والصفير واما الكهنة وان ادعيتهم على أبي ذر
 وميثاق الجزية لم يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 أهل الكتاب فزناات فخذوا الاسلام وبلغ الصبي واغتار من أبي ذر الكهنة فزناات فخذوا الاسلام
 الذين فلا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 فقال الشافعي لا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 حال فزناات فخذوا الاسلام وبلغ الصبي واغتار من أبي ذر الكهنة فزناات فخذوا الاسلام
 هو لم يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 الشافعي في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك ولا كان يفرق في كل واحد من ذلك
 وأما طريق المساواة والجزية فخذوا الاسلام وبلغ الصبي واغتار من أبي ذر الكهنة فزناات فخذوا الاسلام
 قولنا ان يفرق من الدار اذا ثبت هذا فالامام يفرق بينهم الذي على الجزية وتكون في ذمة فاقا
 طريقها **مسألة** ونسقط الجزية عن الصبي اجماعا لقوله لما وخذ من كل ما يدرى من ذمة فاقا
 على سقوط الجزية عن غيرهم من طريق الخاصة قول الصادقة في حديث الشافعي والامة
 والامة من أهل الحرب من أهل ذمة فخذوا الاسلام وبلغ الصبي واغتار من أبي ذر الكهنة فزناات فخذوا الاسلام
 خمس عشرة سنة وكان من أهل ذمة فخذوا الاسلام وبلغ الصبي واغتار من أبي ذر الكهنة فزناات فخذوا الاسلام
 عند حلالهم ما يراهم ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 اذ يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 عقد الامان والجزية والصلح والدار الحرب اوجب وليس له منع لان الجزية لا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 بل يادها في الاسلام او يردوا او اذ ان يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك
 بالحق وصلاح الامام فوالله ان يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك ولا يفرق بين ذلك

ان كان كذبهم ولا يفرقون الله على ذلك ويفرقون ماخذ الجزية فانهم

نوام

احد

ولا يجوز من العشرة الستة اكثر من مرة وانما يؤخذ هذا من الحديث اذا دخل بهذا الشرط ولو دخل بها
من غير شرط لم يجز ان لا يثنى عليهم في المخرج فانما يكون اذا قوت املاكم عليهم بشرط المخرج
ويستقط بالاسلام فان ملكا على غيره ورددها خارج فذلك جاز لا تستقط بالاسلام كما راى على
مسئلة اذا مات المؤمن بعد حلول الفسقة عنه الجزية واخذت من تركته وبقا الشافعي
مالك لا يملكوا استقر وجوبه عليه في حال حياته فلا يستقط بالحد كسائر الحدود وقال ابو حنيفة
وهو قول عمر بن عبد العزيز ومن احمد واثنا انها عقوبة فقط بالحد وتضع انها عقوبة وان
استزها الماعونة لانها يجب بحد المساكنة والحد يستقط بالحد لغوات محله وتقدر له
بجلائ الجزية ولو مات ثلثا المولى في مائة الف بالفسق نظر في بدل المطالبة وبقا في الحد
لان الجزية معلومة عن المساكنة وانما اتوا بالمطالبة في اقل ولو لم يثبت لها الجزية اثناء الفسقة
مع عقد العهد على اخذها في اخر الفسقة لعلاها بالشرط ونفذ الجزية على ما رآه ابو حنيفة وانما الذي
فقط المولى كطبيعة ما مع القصور ولو لم ينفق شيئا لطلابه وولده ولو مات قبل حلول الجزية من
تركته شيئا او اقله ضرب الامام مع الجزية بعد الجزية لو مات الذي وقفا استقط
منه عن الفسقة القليلة في حال ورثته بتدبيره من الفسقة **مسئلة** لو سلم الذي ثلثا
المولى سقطت الجزية اجابا ساوان اسلم بعد المولى قال الشيخان وابن ادرس سقط وبقا في ذلك
والثوري وابو عبيد واحد واجاب الراي القوي له تعالى حتى يطول الجزية عن يدهم صاعون او اربع
الاخذ بها في الصغار ولا تخفف منه قول المسلم فلا تثبت الجزية الا بقوله تعالى قل الذين كفروا ان
يتوبوا فغير لهم ما قسيت وهو ما عرفت ليس على المسلم الجزية واسلم وهو قطرب بالجزية وجعل
انما اسلمت بقوله تعالى ان الله استأمن منكم ان تقاتلوا في الدين او في الفسقة او في الجور او في
ان لا يؤخذ منه الجزية فيصاع فلا تؤخذ كما في اسلم قبل المولى والشافعي وجعل الله في الفسقة وبقا
وابو حنيفة وابن المنذر لا يمان مستحق فاستحق المطالبة فلا يستقط بالاسلام كالمخرج والذين
والفرق انما عقوبة بسبب الكفر وصغار الجاهل الذين ولا فرق بين ان يسلم فيسقط عنه الجزية او لا
لذلك وفرق الشافعي فاجب الجزية على القادر الاول دون الثاني كما اذا ذبح عبد لم يستقط عنه
القتل بالاسلام ولو اسلم ثلثا المولى سقطت عنه الجزية وهو احد في الشافعي والثاني يؤخذ منه
اقتطع ولو استسلمت من المولى في اسلم ثلثا المولى وعليه سقط في المولى وهل يرد على المولى
عليه والفرق بين ان يؤخذ منه وبين ان لا يؤخذ منه فحقن الصغار والاسلمة الثاني دون الاول **الحديث**
الثاني فيما شرط على اهل الجزية **مسئلة** لا يجوز لعقد الجزية المولى الا بشرط ان لا يرضى خلاف

مسئلة

عن

ال

مسئلة

بطله الثاني

ولا ينفذ عليهم ما ان لو سلمهم فتركهم اخرج اصلها منها وسبق الى تركها ان حق بولوا بغيرها
واذا شرطت الجزية فلو استعصم بها اجبر عليه ولو امتنع المخرج فحق بولوا امر الحاكم فان الجور
فقتلوا العهد وخرقوا الفسخ فان طلبوا العدة لكان العقد على اقل ما يراه الامام ان يكون من شرطهم الجزية
ولا ينعين الدينار **مسئلة** مع ان الجزية لا يؤخذ من اهل الجزية ولا من بلاد الاسلام او لم يجز
الاخذ من اهل الجزية على ما راى في بعض النسخ في حق يطول الجزية جعل واحد الدم هذا الى
الجزية وما بعد لما يتجمل في اقلها وما رآه العامة من قوله قد عظم الجزية فان المولى لو كان المستحق
عليه ومن طريق الخاصة رواية مجزئة سلم الصبي عن ابيه في الجزية فخر من اهل المولى وقسم
حتى سوى الجزية الا قال احمد اذا خرج من يده الى اقل كان من بلاد الاسلام تاجر اخذت نصف
الف من الجزية ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى ويجزئ ان يطالب بلفظ العشور
على الجزية ويجزئ على الجزية بغير النجاشي ان يبيع الجزية هو مذهب الفسقة سواء اذ انا اخذت
والغلبة فكان مصر في الجاهلية دار الحرب **مسئلة** اختلف على اربعة اصناف في الجزية
ان عمار بن ابي سلمة عليهم نصف العتق احوال المسلمين عليهم اذا كانت المحرمات منهم ومن المسلمين
او عتقوا المشركين منهم ويؤخذ منهم وهم قدام على الارض في الشئ الصغار الزمان مسكانا وبقا
عليهم وقال الشافعي هو ان يطالبه عند التخليد فيؤخذ المستوفى له فيه وضريبة في الجاهلية وهو
في اقله حتى لو وكل مسلم بالجزية وان عتق المسلم الجزية لم يبيع بجزية استقط هذه النسخ
مع اسم الجزية على الصلحة فتعريف الصدقة ويجوز ذلك مع العرب واليهج فيقول الامام اهدك الجزية
بضعف الصدقة ويكون ما اخذ جزية باسم الصدقة فيأخذ من يدهم من الخيل ثلث ومن جسر وعشرين
من يمحاض في اسكت النصارى الخمس من مائة درهم وعشرين من دينار او دينار او يخذون
ثلث من بني ابيون فان لم يكره حتى يكون فان لم يكره حتى يكون **مسئلة** الجزية على كل مسلم
والجميع مع كل واحد مثاقل لو عشرين درهما ولا يصفى الجزية ثانيا والامام ايضا اعطى الجزية
هل يجزئهم في ثلثة او جرحا وحدا لا يحيط فيأخذ من عشرين مائة مائة ومن مائة درهم خمسة
درهم وانما لا يحيط الا اذا اتى الى الجزية فيأخذ من يدهم من الخيل نصف ثلاث مثاقل وعلى الامام
ان يظفرها يحصل من الصدقة فان لم يظفرها فيأخذ في اقله بعدد رؤوسهم هذا الا ثلاثة اضعاف في
ولم يفتح نصف الصدقة كان وانما قال الشافعي ويجزئ اخذ العشر من بضاعة تجار اهل الحرب
يجوز ان يؤخذ من اهل الفسقة الى نصف العشر من اهل الجزية لطلبهم الكثير من كل ما يحتاج اليه
المسلمون وهو يجوز حتى اصله لا في الجزية يؤخذ من تجارته شي الا ان يجزئ في الجزية خلاف

الشافعي

الجزية

الاستاذ

3

ففتح كنفه وشبه الحكمة الدهر وقال اوجبه لا ينقض العهد الا بالاستئذان من الامام عليه السلام
بقدره بعد اخذ الجزم منهم وليس يجب على الامان وتقع على هذا الشرط فليست بطلاة ولا يضر مع اليه
بغيره وان استكره اما بمسألة على ان قال بل هذا صالحا كما مضى به فليست بطلاة ولا يضر مع اليه
الشيخ فادع خصامته على المسلمين وهو كرم وكما بهم او فليست بطلاة ولا يضر مع اليه
على اورد سؤله وجب عليهم وكان قضاء العهد من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
الله تعالى بما لا ينبغي ان كان قد شرط عليهم ان لا ينقضوا ذلك كان قضاء العهد من اموالهم والتباعد
الشأنية بحسب شرطه على اهل فليست بطلاة ولا يضر مع اليه الصغار **الحاشا** ما يتعين المنكر
والخبر في حق المسلمين وهو ان لا يبدوا كيسة ولا يبقوا في الاسلام ولا يرضوا اموالهم منهم
ولا يرضوا النافقين ويطلبون اليهم كتمان المسلمين ولا يظهر ولا يخبر بشئ من اموالهم ولا يرضوا
كل ما يجب عليهم ان لا ينقضوا العهد من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
واجب الحداد عليهم في اموالهم العادة من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
قوله الصادق عليه السلام في اموالهم العادة من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
ولا يكتف الاخرات ولا يرضوا من اموالهم العادة من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
لهم اليوم ذمة ولا يرضوا من اموالهم العادة من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
وقال الشيخ في اموالهم العادة من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
على المسلمين فيه وقال في اموالهم العادة من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
عهد يقول ما يجوز ان ينقض منه ما يجب الجزم فزعم ذلك بحسب الجزم من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
والفداء ويجوز ان يردم الى ما منه في دار الحرب ويكفوا ما لا ينقض ذلك ما لا يرضوا من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
بعد الله والشافعي قولنا احدهما اذمة الى ما منه في دار الاسلام فزعم ذلك بحسب الجزم من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
صحي ما لا ينقض ذلك ما لا يرضوا من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
عندنا لا ينقض ما لا يرضوا من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
يلحق الامان ان شرط عليهم في عهدا في اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
وكما بهم وكما بهم اما انما يرضوا من اموالهم والتباعد ذكره اورد السلام وكما
النصارى المذكورين واليهود المذكورين واليهود المذكورين واليهود المذكورين
الفصل في فرق النصارى واليهود موضع فرق عاصته اوقات نسوة تحالف الله وبعثوا في البليغ

سورة

۱۲

الثاني قوله

بامانہ

ظهورها طارئة راسه حسب ماسه وكذا الميزان ويكفي المستوفى الحجة ويظهر في طرقتهم
في الجيوش يجمع العلم من الماشية والاذن ويكمل الحرب في احد الجانبين ولا يراعى الجيوش المتماثلة
المذكورة وهي حاجته او مستحجة وحجاي يتي على الجاهل ان يترك الذوق مسلما نادرا والجن يترك
ان يترك مسلما ذوقا ان يترك الذوق على مسلم ولو وكل الذي يتي بالاداء قال الجوهري ان جرحه الخلاف
لان كل واحد منهم ثبت معنى الصغار في نفسه ولو وكل مسلما بعد المدة جاز ان الصغار ثبت هذا الاذا
دون العقد **مسألة** قد ثبت ان الخلاف فيما لو استقر في وقت اهل الذمة ان كتاب من اهل الجند ياتوا
بذبحوا اذ اهل السلم اصدت قتال الشافعي وابو حنيفة يجوز وقال مالك لا يجوز وهل يفسد علم اهلها
حيث يقع منهم ولا فرق في قتلها او في الحرب والجهاد والحاجة والمقتاة الصدة لا يختلف في
عند الشافعي لا يورث من مال الصليان والجهاد والقتال لانها يورث في الحقيقة وقال ابو حنيفة يجوز
من النساء وينظر الامامة تصبغ الصدة فان قصر عن الجند زاد الى ثلاثة اصدان وان كان وكنه في كسر
العدة يعلم انما هو جواز الاندفاع الى القتل وجهان والظاهر عند الشافعي المانع والذوق لا يورث في وقت
العدة يورث من كل راس ويجوز الاندفاع الى تصبغ الصدة اذ حصل الذوق ولو في وقت الصدة وقد اختلف في
عز كل واحد منهم سائر الاستطاعة في ابداء واعادة اسم الجزية اجبوا اليه لان ابداء الجزية الثابت للغير لا يورث
في الشافعي وجه آخر لا يورث في ابداء الجزية من اهل الذمة فانها امان على اهل الذمة ولا يورث في ابداء
جزية من اهل الذمة ولو قصر عن ابداء الجزية في الصدة عند الشافعي ولا يورث في الجزية من اهل الذمة
لا في مسلمات ولا في جوارحهم ولا في مسلمات ما يورث من اهل الذمة في الجزية من اهل الذمة
حتى يجوز ان يترك اهل الذمة اربع حقات ويحرق اهل الذمة في تصبغ الجبل من اهل الذمة
في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
الجبل من تصبغ الصدة في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب
مسألة في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
الاهل الجبل من اهل الذمة اذا اذن رده الى اهل الذمة وهل يورث من بعض الضارب غنطه من بعض الضارب
فقط من واجب تمام الضارب كسائر من عشرين حقة او نصف حقة من عشرين حقة في الصدة في وقت من وقت انخفاض
تم قضيتة الضيف واصحابهم المانع لان الاثر عر عر وروى في تصبغ الجبل على المسلم في وقت
الجزية في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
وجعل في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
لما في كلام الله فان اهل الذمة لا يورث من اهل الذمة وان كان يدخل الجارة لا تستند الحاجة اليها فيجوز ان لا

مسألة

حقيقة

دور شرع

دور شرع طارئة ماسه من مال الجارة لانها ارتفع بالحق جعل عيشة من اهل الذمة في وقت من وقت انخفاض
في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
بذل المشرق على الشهر اصبحت اصبحت لهم الجواز وكان يجوز نصفها في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات
في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
المنع فلا يورث من مال الصليان والجهاد والقتال لانها يورث في الحقيقة وقال ابو حنيفة يجوز
من النساء وينظر الامامة تصبغ الصدة فان قصر عن الجند زاد الى ثلاثة اصدان وان كان وكنه في كسر
العدة يعلم انما هو جواز الاندفاع الى القتل وجهان والظاهر عند الشافعي المانع والذوق لا يورث في وقت
العدة يورث من كل راس ويجوز الاندفاع الى تصبغ الصدة اذ حصل الذوق ولو في وقت الصدة وقد اختلف في
عز كل واحد منهم سائر الاستطاعة في ابداء واعادة اسم الجزية اجبوا اليه لان ابداء الجزية الثابت للغير لا يورث
في الشافعي وجه آخر لا يورث في ابداء الجزية من اهل الذمة فانها امان على اهل الذمة ولا يورث في ابداء
جزية من اهل الذمة ولو قصر عن ابداء الجزية في الصدة عند الشافعي ولا يورث في الجزية من اهل الذمة
لا في مسلمات ولا في جوارحهم ولا في مسلمات ما يورث من اهل الذمة في الجزية من اهل الذمة
حتى يجوز ان يترك اهل الذمة اربع حقات ويحرق اهل الذمة في تصبغ الجبل من اهل الذمة
في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
الجبل من تصبغ الصدة في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب
مسألة في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
الاهل الجبل من اهل الذمة اذا اذن رده الى اهل الذمة وهل يورث من بعض الضارب غنطه من بعض الضارب
فقط من واجب تمام الضارب كسائر من عشرين حقة او نصف حقة من عشرين حقة في الصدة في وقت من وقت انخفاض
تم قضيتة الضيف واصحابهم المانع لان الاثر عر عر وروى في تصبغ الجبل على المسلم في وقت
الجزية في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
وجعل في وقت من وقت انخفاض اربع حقات او عشرين حقات في الصدة الموجودة واصحاب المانع لما في تصبغ
لما في كلام الله فان اهل الذمة لا يورث من اهل الذمة وان كان يدخل الجارة لا تستند الحاجة اليها فيجوز ان لا

العشرة

خلاف

لا تَدْعُ إِلَى كُفْرٍ

محمود زاهد

ان نكاحين جزئيه كان حائرا فان
غلب في نفسه ان الغزالي
بما توجب المصلحة

او صد و چنانچه منهم بقضی التمسک
ولو عقدایب الامام عقد فاسد
كان على من بعده نقضه في

10

20

卷之四

5

لم يقر عليه

قصہ چارم

بذلك ان عقد الذمة

على المسلمين
وموعد الخلافة والامان
عقد الذمة كالدلالة عقد معاوضة
للمسلمين الحق في فتره والان

عَلَى الْحَدِيثِ ۛ

عراق او في طرف بلاد الاسلام كان
الشرط فاسدا لا ينبغي عليه ان
يمنع هذا الحرب من دخول بلادهم

انہی کو

۴۴

وَالْخَارِجِينَ لَمْ يَدْفَعِ إِلَيْهِمْ ۖ

[illegible]

اسماء

[illegible]

۲۳۰

سكن ثاوهو يقول الله صامت كذا لك في ثاوهو المشرقة من اهل البقي اذا كان بعد الله
مضيقا فمضيقا من كان بطلا لا يعطوا فاجها اظهرها ان لا يعطوا كقول اهل الردة والفقير
وكيف مقلهم في ثاوهو او هذا كان معوية واحدا رجاء واستدوا عليه يقولون ان عمار يشهد الله ان
ثاوهو ان شريفا في البقي ان يكون بطلا لا يعلو بطلان ثاوهو كان معوية ثم مقلهم في ثاوهو وان شريفا
العلم ان معوية كان بطلا لا يعطوا واما الخواص فهم نصف مشركين نصف يهوديين فكيف انخاب
الكبار واستحقاق الخلود في النار كما في الخبر وانما لا تقدر ويستحقون من الله المسلي والمسلم
الامن خرج مع معوية في علي بن ابي طالب ولا يعطون معهم في الجهاد والفتنة خلافت في
تكرهم وصلحهم اذا تكرر وهم حكم اهل البقي اوصحهم الشافعي وعلى هذا التقيد
احكامهم بخلاف احكام البقاء واكثر الشافعية اذا اظهروا قيم راي الخواص وتجنبوا الجماعات وكفوا
الامام ومن بعد فان ثاوهو ان كان في قبضة الامام فلا يعطون ولا يعطون ثاوهو على الخواص حكم
عليه الله انتمكم مساجد ان تكرر في ثاوهو اسم الله ولا تعطوكم الفرياد استاوين معوية لا يكره
بقا انهم صرحوا بقتل الامام وغير من اهل العدل في ثاوهو وان عفا عن اهل الردة والفقير
كنا ورواهن سب الامام وجب قتلهم لو بيعت الامام اليهم واليا فتنا في ثاوهو في النص اص من ثاوهو قاتل
كنا طبع الطريق لانه يشهد بالبيع او لا لا يبيد اخذنا لطريق الشافعية ان في ثاوهو اجماعا
الصفة الثانية ان يكون لهم سوكه بعد بحيث يحتاج الامام في ثاوهو الى الطاعة او كلفه بطلان ثاوهو
رجال وصب ثاوهو شرط جاهد من الشافعية في الشوكا في ثاوهو ايلوا وقرا موضع من اهل ثاوهو
قالوا ينبغي ان يكونوا امة لا يعطوا احياء الامام لم يحققون لم يمتروا ذلك بل اعتبروا استعصا
عن فضل الامام حتى لو تكتوا من الفداء مع كونه محموقين بحسب الامام قايوموم جعل بشرط ان يكون
بينهم نام منصوب له منصب على ان لا يكون على المنع وهو قول اكثر الشافعية لا يشرع في اهل
الهدى ان حكم البقاء ولم يكن فيما بينهم امام وقالوا يعطون بغيره اهل البقي وما سبق اذن ان يمتروا
من حكم الامام وان يظهر في الانتم حكم ولا يمتروا ان يكون عدوم وعدوا جاهد الامام بل يكونوا
انظر **مسألة** كل من خرج على امام عادل شيت ما نبت ما نصر عدوا او الاختيار عدل ما نبت
فنا اجماعا فاما ما يجب تكملا بعد اية والمساو اهل من سبب حرج ووايضاح ما عرفت من ثاوهو
وجعلنا وكشف الصواب لان ثاوهو كلهم ولا يكفون ذلك من حرم الما اذا اكدت في ثاوهو وجب عليه
يعرفهم فاذا عرفهم فادعوا فلا يجب وان لم يعرفوا قاتلهم لان الله تعالى امرنا بصلحنا في الصلح انما
قبل الامم بالقتال وكان الغرض قتلهم ودفنهم فاذا اسكن بخير القول لم يعدل في القتل فاذا امكن

ثم

لا افتحان لم يعدلوا الى التجهيز فان نعم الحرب واشتد القتال خرج الامر عن الخطوط ولما ارادوا ان
على قتل الخواص بعثا ليعبد الله من عباس ثاوهو فليس جديسة ومضى اهل هذا على
نيل طاعته اثم ابن عمر رسول الله صم ودوج ابنته فاطمة وقد عرفه فضله فاستغفروا منه قالوا
ان حكمهم في الله وقتلوا في حروب فلما ان قتلوا في حروب ولا يسيروا اذ احسوا انهم حرت
دما وروا ثاوهو ثاوهو من الخلافة ثاوهو ابن عباس ان خرج عنها رجعت اليه قالوا نعم قالوا ابن عباس
اما قولكم حكمه في الله تعون الحكمين بينه وبين معوية وقد حكم الله في الذين فقالوا ان حكمه في
بينهما فابشروا حكمنا من اهلنا وحكمنا من اهلنا وقالوا بحكمه ذوا عدل في حكمكم ثاوهو ان حكمكم
في هذا الامر العظيم اولى فخرجوا عن هذا واما قولكم قاتلوا في حروب فابكم لو كان معوية في
طايته نوجب البقي حكمه كيف يصنع وقد قال الله تعالى ولا تتكلموا الزواجر من بعد ابداء القول
عن هذا قالوا في كبري اهل من الخلافة يعنون انما وهبوا المواقفة بينه وبين معوية **كتب معوية**
كتب بينهم هذا ما وافق عليه اهل المؤمنين ثم معوية قالوا لا تكتبوا اهل المؤمنين ثم ما نزلنا الفخ
اسم فقال ابن عباس ان كان محي اسمه من الخلافة فقتل رسول الله صم من الشوق لما اوتي حبل
برحمته والجدوية كتب الكتاب على هذا ما اوتي على رسول الله صم سبيل بن عمر فقالوا لو كنت
نبي اما خلفنا ان قالوا لبيتم على ثاوهو ارضيتموه التي يتم باصبعه وقال استدعي اهل ثاوهو مع معوية
فانهم ربيعة الف لم يرجعوا اتفاقا عليهم على ثاوهو **مسألة** يجب قتل اهل البقي على كل من يذبحها
عدوا او ضرونا ومن نصيرها ان اخبر عن قتلهم كبرهم ويجب قتل الكفاية اذا قام به البعض سقطت
اليقين ما لم يمتنع من الامام على النصير فجب عليه ولا يكفيه قيام غيره كذا في جاهد المشركين
والقرار في حروبهم كالفراوان وحرب المشركين يجب صلبهم حتى يمشوا الى الحفر ويرجعوا الى طاعة الامام
او قتلوا اغيره خلافة ذلك قلنا معوية اكرم قاتلهم فقتلوا في ثاوهو الى امر الله وكتما ان اهل ثاوهو
وتكوا الفتا الى اما لو اتمروا اذ نبتوا فجب قتلهم ان كان لهم حربية ويرجعون اليها ولو استعان اهل البقي
ببشائهم وصيائهم وعبيد منهم في القتال وقالوا معهم اهل العدل فقتلوا مع الجاهل اعدا في القتل عليهم
لاننا نداد لقتلهم بقتل اهل البقي من قتلهم وما لو اذنت امره وجب قتل الشان ان كان في ثاوهو
ودفعه عن نفسه وان قتل اهل ثاوهو **مسألة** لو استعان اهل البقي في الحرب وعقدوا لهم
في او اما على هذا كان باطلا ولا يفتيهم امان ولا يتركان من شرط عقد الذمة والامان ولا يعطون
على قتال المسلمين فثبتت بقا اهل الامام واهل العدل المشركين مقبلين ومديرين كالمديرين من اهل
البقي فاذا قوتوا لا يشرع في الامم بين المن والعدا ولا يشرع في قتل القتل ولا يشرع في قتل البقي

قبضة درهم
كف

اعلم بغيره فقال اهل
لثام

على الباغي عندها وعندنا في
على يد رجليه يوحى الغضا
أو اللقيح الأوفى من أسودها
عندهم المنع لأن القفاه

فصل پنجم

20

۴۵

حمار

الذين هم من فريق كل منهم ويتبع شاكلهم وهذا هو الذي اعتبر اذا عرف هذا فانه لا يجوز سبوح راد
 الفريقين من اهل البقي ولا يترك سبهم بل اختلاف بين الاكثرية ذلك ولا يجوز لاهل العدل الشفاعة
 بكراهم اهل البقي ولا يسلحهم بحال الشفاعة كالضرورة كما لو خاف بعض اهل العدل على نفسه وقد
 سلبه فانه يجوز ان يدفع عن نفسه بجلالهم وكذا لو كان مع الحائض في الخلع الذي
 منعها من فقهه او اهلهم فيه اما في غير ذلك فلو اظهر **مسئله** لو غلب اهل البقي على عدلها
 الصدقات والجزية والخراج لم يقع ذلك موقه لكن للامام ان يحدو على اعداءه او يقاتلهم في ارض
 ذمتهم كما لو غلبهم من الاكثرية والجزية والصدقات قال الشافعي وابو يوسف ان صاحب الراي يقع ذلك قسم
 فاذا اظهر اهل العدل مجردة على فريضة لم يملك لهم مطالبهم باعادة ذلك لان عليا لم يملك المطالبة على البصر لم
 يطالب بها في ما بين ولا يملكه في ما بين ان لا اقامه اجازة ذلك لثبوتها في الحاشية من كبريت فارة
 ذلك من الناس خصوصا اذا قاموا في البلدتين متساوون اما الحدود اذا اتاها قال الشافعي لا تقا
 عليهم من اخرى لشفقة **مسئله** اذا زالت اهل العدل عن البلد ملك اهل العدل ضمانهم
 اعداء الصدقات فذكر في انهم استوفوا منهم فان لم يملوا لاهل الصدقات منهم فذكر في ان اجازة فذكر
 قبولهم فيهم في ذمتهم لان ردت المال اذا ادعى خراج ذكيت قبلت دعواه بغير ريبه وهل يحتاج الى اذن
 قال بعض الشافعية نعم لا يمتنع والقبول دعواه بغير ريبه بكونها اعتبرت في ذمتهم او لا في ذمتهم فان
 تكرر اخذت اذن لا يجوز ان يكون بل يظهر الوجه في ان ادعى ذكرا الخراج قال الشافعي رحمه الله
 يقبل قوله في خلاف ذلك لانها يجب على سبل المراساة واداءها عبادة فانه لا يقبل قوله ان ذمتها بخلاف
 الخراج لانها يجب على فانه معاوضة لا ذمت او اجرة فلا يقبل قوله ان ذمتهم من المعاوضات وهي
 ادعى اهل الذمة اذا اخرجت الى اهل البقي لم يقبل منهم كغيرهم ولا انها معاوضة من المساكنة وحقنا لنا
 فلم يقبل فيهم فيه **مسئله** اهل البقي عندنا ضامنون لبعضهم بعضا فلا يقبل شهادتهم وان كان عدلها
 في مذهبهم لقوله ان جاءه فاسق بشيء فتيقنوا وقلوبهم ولا تتركوا الى الذين ظلموا وسواهم
 او يشهدوا عليهم وسواهم كان على طريقتين الذين ولا على وجه الدين وقال ابو حنيفة يقبل شهادتهم
 وهم ضامنون لاهل البقي بغير وجه من جازة الامام والبي في قديمنا وكذا يقبل شهادتهم لانهم يسمعون
 من جهة الله فلا يتردد به الشهادة فقل شهادتهم بعضهم على بعض والطبق المعمور كله على قبول شهادتهم
 اذا كان من لا يري نيتهم لصاحب تصديقه كالحطية فانهم يعتقدون نكره الكذب والاعلام
 على الجهر الكاذبة فاذا كان بعضهم على طريقتين مجبرين ولا شاهد به فذكره لك بعض اهل مذهب
 حلفه ان يصار فيهما بوجه سماع في مذهبهم بغيره وعندها لا يقبل شهادتهم

بجيرة كل اهلهم

الكلهم

الحق من سائر الفرق على ما ياتي واما الحكم والخصام بين الناس فانه لا يجوز عندنا الا بالاذن للامام
 او من نصبه الا امام فان انفس اهل البقي فاسق لم ينفذ قضاء في سبيلنا سوا حكم بين او باطل لانه
 فاسق يخرج من اهل البقي والعدالة عندنا شرط في القضاء او يوجبه ان كان قاضيهما الذي يصبون من اهل
 العدل اذا لم يستحل وما اهل العدل ولا امور اهلهم وان استحل ذلك لم ينفذ حكمه اجماعا وان بعض
 الشافعية ينفذ قضاء اهل البقي مطلقا رعايته لصلته الرعايا او قال اخرون منهم من ولا صاحب الشفوة
 فنقضناه وان كان جاهلا او فاسقا ولو كتب القاضي لاهل البقي لاهلهم او اهانهم او كذب قاضيهما عندنا
 خذنا بعض الشافعية وقال بعضهم يستحق القتل استحقاقا لهم واهلهم او كذب قاضيهما بجماع
 البيت دون الحكم المبرم لم يجرى به قاضيا ولتشافعي قولان احدهما قالنا ما في من معاونة اهل البقي
 واداءت مناصبهم واصحابهم عندنا لان كتاب الذي يدعى على اهلهم او اذ انفذ حكم قاضيهما لصلته رعاياهم
 فلقنوا على مصالح رعايانا اولى **مسئله** من قتل من اهل البقي في المعركة لا يقتل ولا يكتفح
 ويصل عليه عندنا ومن قتل من اهل البقي لا يقتل ولا يكتفح ولا يصل عليه عندنا لان كفاية قتله
 والشافعي واحد بقتل ويكتفح ويصل عليه في المعركة لا يكتفح ولا يصل عليه في المعركة لا يكتفح ولا يصل عليه
 عندنا جميع الشافعية ولان من لم يعرف بالدين يخرج عنه وقال اخرون الراي ان لو كان
 لهم ذمة على اهلهم وان كان لهم ذمة لم يصل عليهم لانهم يدينونهم في المعركة لا في المعركة فاشبهوا اهلها
 وقال احمد لا يصل على الخراج كما يشهد على اهل البقي على الاضحية ولا في المعركة ولا في المعركة ولا في المعركة
 الا هو **مسئله** اذا قتل اهل البقي على اهل البقي استأجر اهل البقي على اهل البقي مع القتل ولا يقاتل
 والشافعي واحد بانه لا يقاتل اهل البقي على اهل البقي على اهل البقي على اهل البقي على اهل البقي على اهل البقي
 الراي اذا استغوا اهل البقي لم يوجب اهل البقي ولا من عندهم من اهل البقي ولا من اهل البقي ولا من اهل البقي
 الامام فاشبهوا اهل الحرب ونفع ثروتهم في الحرب الاصل ان كان مسلما لانا نوجب عليه الحد لكن
 يكره اقامته دار الحرب فاذا جاء الى دار الاسلام اقم عليه لان كل موضع يقرب فيه العبادات
 في اوقاتها يجب الحدود فيه عندنا بوجه اسبابها كما راعى **مسئله** يجوز للعدا للعدا في
 القتل لا يتردد حكم كغيره في اهل البقي ولا في اهل البقي ولا في اهل البقي ولا في اهل البقي ولا في اهل البقي
 وتفرق جميعهم قال ابو حنيفة لا يستحب ان يبدوا الى المسلمين اهل البقي من كانوا قد استغفروا
 بقتلهم المقتد القتل ان يبدوا لهم باقتلهم لا يجوز احد ودعاة الشريعة فان امير المؤمنين كما يقول
 في كل من قتل اهل البقي لا يقاتل الا اهل البقي على اهل البقي ولا يقاتل الا اهل البقي على اهل البقي ولا يقاتل الا اهل البقي
 بيات احدهم اهل البقي ولا يقاتل الا اهل البقي على اهل البقي ولا يقاتل الا اهل البقي على اهل البقي ولا يقاتل الا اهل البقي

العدل عند قضاؤهم وان كان من اهل
 الذي ينفذون الشافعية
 سبيلنا كان من اهل البقي
 او من اهلهم

الافهم



المارطة بنفسه وقلامه وقدمه ويكره نقل المذنبه والاهل الى الثغور لئلا يستلوا انكسار عليهم
 وظفر المذنبه الذاري والشون مضعف عن الحرب ولو عجز عن المارطة بنفسه رابط فوسمه
 او قلاما وجارته واعان المارطين وينبغي لاهل الثغور ان يجتمعوا في المساجد الصلوات لئلا يماجدتهم
 انكسار دعتهم في البيوتهم وليستحب الحرس في سبيل الله قال اربع باس سمعت رسول الله يقول
 عنيك لاختهما النار من يكت من خشية الله ويحرم بآبته يحرس في سبيل الله **مسئله** لو نذر اهل
 وجب عليه الوفاء بسوا كان الاما مظاهرا وقائيا لان نذر في طاعة فيجب الوفاء به كغيره من الطاعات
 الا ان لا يبدل العتد والقتال ولا يجاهد في الدفاع عن الاسلام وانفسر ليقول القاتل في ربط ولا
 يقاقل فان خاف على نفسه الاسلام والمسلمين قال فيكون لنفسه لا لالسلطان لان في درس الاسلام
 درس ذكر محمده ولو نذر ان يصر في ثامن ما لاهل المارطين وجب الوفاء به سواء كان الاما مظاهرا
 او مستترا لان نذر في طاعة فيجب الوفاء به كغيره من الطاعات وقال الشيخ رحمه الله ان كان في حال
 الامام وجب الوفاء به ولو لا وجب الا ان يخاف الشك من تركه فيجب عليه في حصة المارطة واذا امكن
 صرفته ابواب البردواية على من يهزم يار **مسئله** لو اوج نفسه لغيره عن في المارطة وجب
 عليه الوفاء لانها اخرج على طاعة فلو لم يستكملها دون افرق بين حال ظهور الامام في حقه وقال
 الشيخ رحمه الله بذلك حال ظهور الامام واما حال عتيبه فلا يلزم الوفاء به لاعتدائه على الموحدين
 اخذ منه فان لم يجد فعل في ذنبه فان لم يكن له عدو له ان الوفاء به لاعتدائه على الموحدين
 بالجهاد الدعا الى الاسلام لانه مخصوص بالامام وبقائيه بل يفيد الدفاع عن نفسه وعن الاسلام

وهي قول المارطة شهيدا

تم الخ في هذا من
تذكر في العتق

بسم الله الرحمن الرحيم
 بغير سلطان الصرا
 سنة ١٢٥٥ قمرى

بسم الله الرحمن الرحيم
 في ان من شرب من ماء من تحت رجليه
 وتناول من تحت رجليه
 وفيه كتب في كتاب الحج وفيه قصص

